نقطة اللاعودة

الصراع الضارى من أجل السلام فى الشرق الأوسط

جيفرى كيمب
و
جيريمى بريسمان



ترجمة

رضا خليفة

د. توفيق على منصور

جيفرى كيمب و جيريمى بريسمان

نقطة اللاعودة

الصراع الضارى من أجل السلام
فى الشرق الأوسط

ترجمة

رضا خليفة   د. توفيق على منصور

الناشر الاصلى لهذا الكتاب هو كارنيجى للسلام الدولى

INT OF NO RETURN : THE DEADLY STRUGGLE FOR MIDDLE
ST PEACE
Geoffrey Kemp and Jeremy Pressman.

الطبعة الأولى
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المحتـــويات

الصفحة

تصـــدير

إن إعداد كتاب عن عملية السلام الشامل فى الشرق الأوسط ممارسة مثيرة للإحباط – خاصة تقرير موعد انتهاء السرد ودفع الكتاب إلى المطبعة . كانت المسودة الأولى لهذه الدراسة قد استكملت فى خريف عام ١٩٩٥ . ثم حدث فى ٤ نوفمبر أن أدى الاغتيال المأساوى لرئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين إلى إغراق المنطقة فى خضم الاضطراب . وجاءت الأحداث اللاحقة فى إسرائيل ، التى وصلت إلى ذروتها بالتفجيرات الانتحارية الفلسطينية فى ربيع عام ١٩٩٦ ، وانتخاب زعيم الليكود بنيامين نتنياهو فى ٢٩ مايو ، لتستدعى مزيدا من المراجعة . وما إن تم استكمال المسودة الثانية فى صيف ١٩٩٦ حتى تفجرت الأزمة حول القدس ، وما استتبع ذلك من أحداث عنف بين القوات الإسرائيلية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية . ثم علامة أخرى على الطريق تمثلت فى قمة واشنطن التى أدارها الرئيس كلينتون فى أكتوبر ١٩٩٦ ، والموافقة اللاحقة من جانب إسرائيل فى يناير ١٩٩٧ على الانسحاب من غالبية مدينة الخليل . غير أن هذا التطور الإيجابى أعقبته أزمة جديدة حول قرار الحكومة الإسرائيلية بالشروع فى بناء مساكن يهودية فى حارحوما (جبل أبو غنيم) فى القدس الشرقية – ثم وقوع المزيد من التفجيرات الانتحارية الفلسطينية . واستكملنا النص بإدخال تعديلات طفيفة فى سبتمبر ١٩٩٧ .

إن أحدا لا يستطيع التنبؤ متى تقع الأزمة أو التقدم التاليان فى دبلوماسية الشرق الأوسط ، اللهم إلا أن شيئا سوف يقع . ونحن نعتقد أن الخطاب الأساسى لهذه الدراسة – وهو القول بأن عملية السلام قد تخطت نقطة اللاعودة – سيظل متماسكا مهما حدث فى الشهور والسنوات القادمة .

لقد ساهم الكثيرون فى استكمال هذا الكتاب ، بما فى ذلك المشاركون فى عديد من ورش العمل المنعقدة فى إيطاليا والنمسا واليونان فى إطار مشروع مؤسسة كارنيجى الخيرية للحد من التسلح فى الشرق الأوسط . ونود بصفة خاصة أن نشكر مورتون أبرامويتز ، وبول بالاران ، ومايكل أوهير ، وديفيد سبيدى على دعمهم على مر السنين . وقد أمكن إنجاز هذه الدراسة بفضل منحة سخية من مؤسسة كارنيجى فى نيويورك . كما تلقينا دعما من معهد الولايات المتحدة للسلام للسفر إلى المنطقة .

وما كان يمكننا استكمال عملنا بدون الخدمات الجليلة التى قدمتها جنيفر ليتيل ، وكاثلين دالى ، وكريس هينلى من موظفى مكتبة كارنيجى . كما ساهم فى إنجاز عملنا عدد من الزملاء المساعدين بمؤسسة كارنيجى ، من بينهم كارولين دريس ، وإيلين وايز وهالة طيرة . ونود أن نتوجه بالشكر أيضا إلى كريس بيكنيل الذى كان زميلا قريبا منا طوال الأيام الأولى من إعداد هذه الدراسة . وكذلك ماريا شيرزاد التى كانت لنا بمثابة المساعد الداعم الذى لا يكل والموثوق فيه منذ عام ١٩٩٥ ، وتولت مسئولية نسخ الجانب الأكبر من المسودة ، وقامت بدورها كحلقة الاتصال بيننا أثناء إعداد الكتاب . وكانت روز مارى فيلييس محررة محترفة وبناءة للغاية ، وساهمت إلى حد كبير فى كل ما تحقق من وضوح الفكر والأسلوب الذى قد يتضمنه مخطوط هذا الكتاب . ولولا دعم ومشورة وخبرة فاليريانا كاللاب لبقى هذا المخطوط غير كامل ، ونحن نشكرها بكل إخلاص . ونشكر أيضا ديفيد ميريل الذى أعد الخرائط ، وبادى ماكلافين على تصميم الغلاف .

وقد وفر كثير من الأصدقاء والزملاء والمسئولين الأفكار الثاقبة والتغذية المرتدة لعملنا . ومن بين أولئك الذين نستطيع الإعلان عن فضلهم ، فإننا نود أن نخص بالشكر شاهرام شوبين ، وزهير دياب ، وشاى فيلدمان ، وصمويل لويس ، وهشام ملحم ، وفايدة نصر الله ، وروبرت ساتلوف ، وروسكو سودارث ، وعبد الله طوقان ، وثانوس فيراميس . وأخيرا ، فإننا نشكر أودرى سوبل وتمارا وايزبرج على دعمهما لنا وصبرهما وتشجيعهما فى إطار المراجعات وعمليات التأخير والإحباط المصاحبة لأى دراسة تتناول الشرق الأوسط .

جيفرى كيمب وجيريمى بريسمان

سبتمبر ١٩٩٧

مقـــدمــة

إن معاهدات السلام وحدها لا تضمن السلام . والسلام فى حد ذاته ليس جواز مرور نحو النمو الاقتصادى والرفاهية . فقد وقعت غالبية الحروب المميتة على مدى مئات السنين الماضية بين دول كانت تتمتع فيما بينها بعلاقات دبلوماسية كاملة ، وصلات متبادلة واسعة تجاريا وثقافيا . أما فى الشرق الأوسط ، فإن عملية السلام – فى ظل استقرار سياسى – هى الطريق الرشيد الوحيد الذى ينبغى انتهاجه إذا أرادت المنطقة الخروج من دائرة العنف اللانهائية ، والإنفاق التعجيزى على السلاح ، والنمو الاقتصادى المعوق ، والنظم الشمولية التى غالبا ما تكون باطشة . وتكمن ذروة المنطق من وراء عملية السلام فى حل الصراع العربى الإسرائيلى ، وغيره من الصراعات الإقليمية العديدة ، بما فى ذلك الخلافات العربية العربية ، والتركية العربية ، والإيرانية العربية .

وحتى أواخر عام ١٩٩٥ ، كان هناك تفاؤل لا بأس به بأن الخطوات الأولى نحو السلام تحقق تقدما ملحوظا . ثم حدث فى الفترة من نوفمبر ١٩٩٥ إلى مارس ١٩٩٧ ، أن تلقت عملية السلام العربية الإسرائيلية عددا من الصدمات التى اعتقد البعض أنها ستؤدى إلى تأجيل العملية أو انهيارها فى النهاية . فقد أدى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥ على يد متطرف إسرائيلى المولد إلى إثارة تحول قومى مفاجىء ضد اليمين المتطرف فى إسرائيل ، وتسبب فى دفع الفرص الانتخابية للمنافس الليكودى بنيامين نتنياهو نحو الهبوط . ولو أن شيمون بيريز ، الذى حل مكان رابين كرئيس للوزراء ، كان قد دعا إلى إجراء الانتخابات فى الأيام الأولى من عام ١٩٩٦ بعد فترة وجيزة من اغتيال رابين لتحقق له الفوز شبه المؤكد . غير أنه تأخر ، استجابة للضغط الأمريكى لمواصلة المفاوضات مع سوريا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنه شعر بأن إجراء انتخابات مبكرة قد يبدو عملا غير لائق وانتهازيا . ثم حدثت فى فبراير ومارس ١٩٩٦ أربعة تفجيرات انتحارية قام بها متطرفون فلسطينيون مما أدى إلى مقتل ما يقرب من ستين إسرائيليا ، وإلى إثارة الفزع فى شوارع تل أبيب والقدس . وما بين عشية وضحاها تبخر تقدم بيريز فى استطلاعات الرأى العام ، ولم يتمكن من إقناع العدد الكافى من الناخبين فى انتخابات مايو بقدرته على ضمان أمنهم الشخصى . وجاء سقوطه فى

الانتخابات لصالح بنيامين نتنياهو بمثابة مفاجأة مذهلة لغالبية المراقبين فى الخارج بما فى ذلك إدارة كلينتون . ولم تكن فرص إعادة انتخاب بيريز قد أضيرت فقط بسبب التفجيرات الانتحارية ، ولكنها أضيرت أيضا بالتصويت القوى لصالح نتنياهو من جانب المتطرفين الدينيين المناهضين للعلمانية ، والناخبين من المهاجرين الروس المعارضين لرئيس الوزراء المرشح ، وبالحملة الانتخابية الضعيفة وغير المنضبطة لحزب العمل مقارنة بحملة الليكود المركزة التى أديرت إدارة جيدة .

وبالرغم من أن الأيام الأولى لحكومة نتنياهو كانت هادئة بشكل ملحوظ ، إلا أن انفجارات العنف التى وقعت بين القوات الإسرائيلية والفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٦ فى أعقاب افتتاح نفق سياحى فى القدس ، أظهرت مدى الانهيار الذى أحاق بعملية السلام . وبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات القاسية ، توصل نتنياهو والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات إلى اتفاق فى يناير ١٩٩٧ يقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية من معظم مدينة الخليل ، ووضع جدول زمنى جديد لانسحابات إسرائيلية تتم مستقبلا من الضفة الغربية . وكان الاتفاق الجديد قصير العمر . ففى مارس ١٩٩٧ ، أدت الأزمة السياسية التى أثارها قرار إسرائيلى ببدء العمل فى بناء عمارات سكنية فى مستوطنة حارحوما (جبل أبو غنيم) فى القدس الشرقية إلى مزيد من أعمال العنف ، بما فى ذلك هجوم انتحارى فلسطينى على مقهى إسرائيلى فى تل أبيب أودى بحياة أربعة أشخاص . وأعقب ذلك بضعة شهور من التوتر ، بلغ ذروته بهجوم انتحارى آخر فى ٣٠ يوليو راح ضحيته ١٦ قتيلا إسرائيليا وعربيا . وعجلت هجمة يوليو بإجراءات إسرائيلية بالغة القسوة ضد السلطة الفلسطينية ، وبحالة من التشاؤم فى إمكانية التقدم فى عملية السلام . كما أنها دعت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى إلقاء خطابها الجامع الأول حول الشرق الأوسط ، وإلى بذل جهد أمريكى متجدد لكسر الجمود .

إن انهيار المفاوضات العربية الإسرائيلية من شأنه أن يؤدى إلى ردود فعل عنيفة فى سائر أنحاء العالم العربى والشرق الأوسط ، وسوف يدعم ذلك موقف المتطرفين ، الذين زعموا منذ بداية عملية السلام أن المعتدلين العرب يخضعون لهيمنة إسرائيل والولايات المتحدة ، وسوف تتعاظم قوة أنصارهم فى دول مثل المملكة العربية السعودية والأردن ومصر . ومع أن الرأى العام ليس له حساب فى تلك الدول العربية ، وبالرغم من الغياب العام للمؤسسات الديمقراطية الرسمية فيها ، فإن زعماءها لابد أن يكونوا أشد حذرا فى علاقاتهم بالولايات المتحدة وإسرائيل . وهذا من شأنه أن يضعف الوجود الأمريكى ، ويعطى مزيدا من الجسارة للرئيس العراقى صدام حسين وللملالى الإيرانيين المحافظين لمواصلة انتهاجهم سياسات الهيمنة الإقليمية المختلفة ، وإن كانت هدامة بنفس القدر . كما أنه سيقوى من شوكة الأصوليين الإسلاميين فى تركيا الذين يرغبون فى تحويل مسار

تركيا بعيدا عن العلمانية المماثلة للغرب ، وعن الموقف المؤيد لإسرائيل . وبإيجاز ، فإن هذا سيشجع على إشاعة نفس عدم الاستقرار الذى تعمل الولايات المتحدة على تجنبه .

إن انكماش أسباب الردع الأمريكي من شأنه أن يزيد من احتمالات نشوب صراع إقليمى جديد قد يتطور إلى حرب شرق أوسطية جديدة تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل ، وقد يؤدى فى أفضل الأحوال إلى فوضى اجتماعية واقتصادية تعمل بطريقتها على تقويض الاستقرار . وفى ظل هذه الظروف تتلاشى الآمال المعلقة على المشروعات الاستثمارية الكبرى ، وعلى قيام عصر جديد من الرفاهية . كما أن السيطرة على موارد الطاقة الهائلة فى المنطقة قد تقع فى نهاية الأمر فى أيدى القوى المعادية للغرب . وسيكون لذلك آثار سلبية وخيمة على الولايات المتحدة والغرب والدول العربية المعتدلة والفلسطينيين وإسرائيل .

والحقيقة أن هذه الصورة الكئيبة تمثل فى حد ذاتها حافزا قويا للحيلولة دون السماح بحدوثها . ذلك أن فوائد عملية السلام كانت بالغة الأهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل . وهكذا تتعرض الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية الجديدة ، وكذا الزعماء العرب المعتدلون ، لخسائر جسيمة جدا فى حالة السماح لعملية السلام بأن تنهار . وتحظى عملية السلام العربى الإسرائيلى بتأييد غالبية حكومات العالم . وفى الشرق الأوسط ، تساند غالبية الدول الأهداف العامة لعملية السلام ، وتؤيد التقدم الذى أحرزته حتى الآن ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الحماس .

وتنطلق النجاحات الأولية لعملية السلام من عدد من الأحداث الرئيسية فى التاريخ الحديث : حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية ، واتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ التى انتهت إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، والحرب فى لبنان من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ ، وثورة جورباتشوف وتفكك الاتحاد السوفيتى ، والانتفاضة الفلسطينية ، وحرب الخليج عام ١٩٩١ ، ومحادثات مدريد للسلام ، والتجارة العالمية الجديدة ، وثورة الاتصالات . كما أضافت الاتفاقيات التالية مزيدا من قوة الدفع للعملية : إعلان المبادىء الإسرائيلى الفلسطينى عام ١٩٩٣ (أوسلو ١) ، ومعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية عام ١٩٩٤ ، واتفاق ١٩٩٥ الإسرائيلى الفلسطينى (أوسلو ٢) ، واتفاقية الخليل لعام ١٩٩٧ .

ونحن نعتقد أن عملية السلام قد تخطت الآن نقطة اللاعودة . ونحن نستخدم هذا التعبير فى إطار مفهومه الأصلى الوارد فى علم الطيران وهو : « تحديد تلك النقطة الحدية التى ينبغى قبل الوصول إليها أن تدور الطائرة على أعقابها وتعود إلى نقطة المغادرة فى حالة وقوع أى خلل فى المحرك ، *والتى فى حالة تخطيها تصبح العودة مسألة غير عملية* ».[1]

وبالتحديد ، فإننا نعتقد أنه فى حين أنه لا يوجد ما يضمن أن عملية السلام الراهنة ستتحرك إلى الأمام لتصل إلى هدف التسوية الشاملة ، إلا أنها لا يمكن أن تتراجع إلى الأوضاع التى كانت سائدة قبل إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ . وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن « تجميد » عملية السلام ، إذ أن القوى المحركة فى الشرق الأوسط تؤكد بالفعل أن أى توقف فى العملية ستقابله بالتوازى أنشطة سلبية تساهم فى مزيد من تآكل الثقة بين الأطراف المعنية .

غير أن كثيرا من القضايا المعقدة التى تبحث عن حل تجعل الاستمرار الناجح فى عملية السلام العربى الإسرائيلى أمرا بالغ الصعوبة . ذلك أن التفاوض ، ومؤازرة اتفاقية سلام نهائى فيما بين إسرائيل والفلسطينيين وسوريا ولبنان هما فى حد ذاتهما مهمة كبرى . وإذا أمكن التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية ، فإن ذلك سيكون إنجازا ملحوظا ، وجديرا بعدد آخر من جوائز نوبل للسلام . والمؤكد أنها ستدشن بداية لشرق أوسط جديد . ولكن هل سيكتب لمثل هذه الاتفاقية البقاء ، وهل ستعطى الأمل فى الاستقرار والرفاهية ؟ وفى واقع الأمر ، فإن عملية السلام خطوة ضرورية ، وإن كانت أولية ، نحو بلوغ الهدف المنشود ، وهو السلام الشامل فى الشرق الأوسط الذى يتضمن نظاما أمنيا إقليميا .

وللوصول إلى الهدف النهائى لتسوية شاملة ، هناك الكثير من العوائق الأخرى غير تلك الباقية فى المفاوضات العربية الإسرائيلية التى يتعين التغلب عليها ، والتى تدعو الأطراف الإقليميين إلى التوصل إلى مزيد من الاتفاقيات لحل الخلافات العربية الإسرائيلية متعددة الأطراف ، وكذلك ، وبنفس القدر – إن لم يكن أكثر – تسوية النزاعات العربية العربية ، والعربية التركية ، والعربية الإيرانية . وتوحى اتجاهات عدم التماثل فى الشرق الأوسط باتساع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة ، والدول الصناعية والأقل تقدما ، وبين السياسات العلمانية والدينية . كما تشير إلى عدم التوازن فى القوى العسكرية ، مما يؤدى فقط إلى المساهمة فى زيادة العداء وانعدام الأمن ، إلا إذا أمكن كبح جماحه بالاتفاق المتبادل . إن أى تقييم واقعى للاحتمالات طويلة الأجل لسلام شامل فى الشرق الأوسط ، ينبغى أن يأخذ فى الحسبان التأثير المحتمل لتلك الاتجاهات على قدرات دول المنطقة على استدامة التعاون وتوليد مزيد من الرفاهية لصالح غالبية مواطنيها .

ويركز الباب الأول من هذه الدراسة على عملية السلام العربى الإسرائيلى ، والحوافز العديدة لاستدامتها ، والعقبات الكبرى المعلقة التى يتعين مواجهتها إذا أريد للعملية أن تنجح ، وكذلك على مصادر المعارضة العديدة للعملية . كما يناقش المصاعب السياسية الكبرى أمام كل دولة على حدة ، والتى يتعين التغلب عليها إذا قدر للعملية أن تنجح .

ويفحص الباب الثانى بعض العقبات التى تعترض السلام الشامل ، والتى تذهب إلى

أبعد من العوائق وحقول الألغام السياسية والدبلوماسية الكامنة فى الصراع العربى الإسرائيلى وأزمة الخليج . كما يتناول بالدراسة نزاعات الشرق الأوسط الأخرى ، بما فى ذلك الخلافات التى لا علاقة لها بإسرائيل . ويبحث الاختلافات الاقتصادية والديمجرافية والثقافية والأيديولوجية التى تمثل قضايا ضخمة لكافة النظم المستقبلية فى المنطقة . ويستعرض عدم التوازن العسكرى باعتباره مصدرا لانعدام الأمن فى المنطقة . ذلك أن اختلال توازن القوى ، والاتجاه نحو تطوير أسلحة الدمار الشامل يشكلان عقبة كؤود للاستقرار فى المنطقة .

ويستعرض الباب الثالث الحاجة الملحة لمواصلة جهود السلام فى الشرق الأوسط ، ويحدد ثلاثة شروط مسبقة للسلام الشامل هى : دور أمريكى متواصل ، اتفاقية سلام إسرائيلية فلسطينية نهائية ، وإصلاح هيكلى من جانب الدول الرئيسية فى المنطقة .

وقد اخترنا عن قصد البدء باستعراض التقدم الذى تحقق على طريق السلام فى الشرق الأوسط قبل مناقشة العقبات المتربصة به . وإذا لم يذكر المرء على الدوام إلى أى مدى تغيرت البيئة السياسية نحو الأفضل طوال السنوات الست الماضية ، فمن السهولة بمكان الوقوع تحت تأثير العقبات الواقعية والكؤود الكامنة على الطريق وأن يغرق المرء فى خضمها .

الباب الأول

عملية السلام العربى الإسرائيلى

الفصـل الأول

هل يمكن لعملية السلام العربى الإسرائيلى أن تنجح ؟

حققت عملية السلام تقدما كبيرا فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ بسبب تغيرات جوهرية فى ميزان القوى العالمى ، بما فى ذلك تفكك الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء الحرب الباردة ، وهزيمة العراق فى حرب الخليج . غير أن مستقبل عملية السلام أصبح مشكوكا فيه على إثر الإرهاب الجديد وتغيير الحكومة فى إسرائيل . ويعتقد المتفائلون أنه لا يوجد بديل واقعى أو رشيد لعملية السلام ، فغالبية الحكومات ترغب فى مزيد من الأمن والرفاهية – وتلك أقوى حجة لصالح السلام . أما المتشائمون فيحاجّون بأن عملية السلام إما أنها ظالمة ، أو أن تطبيقها بالغ الصعوبة فى الوقت الحالى . وهم يشككون فى صحة الافتراضات الواردة فى كثير من التنبؤات الاقتصادية المتسمة بالمبالغة .

البيئة السياسية غير المؤكدة

تكمن جذور عملية السلام العربى الإسرائيلى فى حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية التى خاضتها مصر وسوريا وإسرائيل . وبالنسبة للإسرائيليين ، كانت الخسائر البشرية الجسيمة الناجمة عن هذا الصراع بمثابة رسالة تذكرة مريرة بأن الاستمرار فى احتلال الأراضى العربية المستولى عليها فى عام ١٩٦٧ لا يتأتى إلا بثمن باهظ . وفى الوقت نفسه ، أقنعت حرب ١٩٧٣ عددا من الدول العربية بأنه فى حين أن العمليات العسكرية يمكن أن تجبر إسرائيل على الجلوس إلى مائدة المفاوضات ، فإنها لا يمكن أن تدمر الدولة اليهودية .[1] لقد كانت إسرائيل أقوى من أن تنهزم فى ميدان القتال ، كما أن الثمن الذى اضطر العرب إلى دفعه بشريا واقتصاديا مع كل حرب جديدة غير مقبول بصورة متزايدة .

لقد مهدت حرب ١٩٧٣ الطريق لعقد اتفاقات فض الاشتباك الإسرائيلى المصرى والإسرائيلى السورى التى لعب فيها وزير خارجية الولايات المتحدة هنرى كيسنجر دور

الوسيط ، وأعقبتها الرحلة التاريخية التى قام بها الرئيس المصرى أنور السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٩٧ . وهذه بدورها أدت إلى اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، وإلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ التى توسط فيها الرئيس جيمى كارتر . وفى ظروف مهمة مماثلة ، أقنعت الانتفاضة الفلسطينية التى اندلعت فى ديسمبر ١٩٨٧ كثيرا من الزعماء الإسرائيليين بأن احتلال الضفة الغربية وغزة أمر مكلف من حيث الخسائر البشرية الإسرائيلية ، وغير مقبول من جانب المجتمع الدولى ، وضار بصورة إسرائيل واقتصادها ، ويؤثر سلبا على علاقات إسرائيل الوثيقة بالولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فقد تقلص دور قوات الدفاع الإسرائيلية مرهوبة الجانب إلى مكافحة الجماهير وإلى القيام بأعمال بوليسية على حساب الروح المعنوية للقوات وتدريبها .

وعلى المسرح الدولى ، أدى تنصيب ميخائيل جورباتشوف زعيما للاتحاد السوفيتى إلى إعادة تقييم درامية للسياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك قرار تقييد المعونة العسكرية لسوريا . كما حاجّ جورباتشوف بأن الصراع العربى الإسرائيلى لا يمكن حله بقوة السلاح . وهذا بدوره أجبر الرئيس السورى حافظ الأسد على إعادة تقييم وضعه إزاء مصر والعالم العربى ، ومن ثم الولايات المتحدة وإسرائيل . ومع انحسار دور الحرب الباردة فى تدويل الصراع ، لم يعد الزعماء الإسرائيليون يخشون تهديدا سوفيتيا مساندا للمعارضة العربية .

وتمثلت نقطة التحول التالية فى الأزمة الخليجية وحرب الخليج عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ . فقد عززت حرب الخليج إلى حد كبير وضْع الدول المؤيدة للغرب فى المنطقة – أو ما يسمى بالمعتدلين – وأحدثت نكسة فى صفوف جبهة الرفض . وأدت الهزيمة الساحقة للرئيس العراقى صدام حسين بدورها إلى هزيمة لمؤيديه فى الأردن وليبيا والمجتمع الفلسطينى واليمن وغيرها . وكان الكثيرون من الفلسطينيين يؤيدون دعوة صدام حسين بالربط بين تسوية الخلاف العراقى الكويتى والصراع الإسرائيلى الفلسطينى . فبعد سنوات من المعارك السياسية والعسكرية وقليل من المكاسب المحسوسة ، تعلقت آمال الفلسطينيين بزعامة بغداد القوية فى أن تفرض إعادة تنظيم للقوى السياسية وتدعم قدرة الفلسطينيين على التفاوض .

وانتهى رفض الأردن المباشر تأييد المجهود الحربى لقوات التحالف إلى نبذه دوليا . ففى عام ١٩٩٠ كانت غالبية السكان فى الأردن من الفلسطينيين ، وكانوا يؤيدون بقوة الموقف العراقى . واعتمد الاقتصاد الأردنى بشدة على التجارة والمعاملات المالية مع العراق . وكانت « العقبة » نقطة عبور مهمة للسلع العراقية . وكان الأردن قبل الحرب يتلقى ١٨٥ مليون دولار سنويا فى صورة منح نقدية من العراق والكويت ، وكذلك إمدادات

بترولية ميسرة من بغداد . ويقدر وزير المالية الأردنى أنه فى خلال السنة الأولى من غزو العراق للكويت ، كلفت حرب الخليج الأردن أكثر من ٢,١ مليار دولار .[٢] وبالرغم من أن الأردن تربطه علاقات قوية بصفة عامة بالدول الغربية ، فإن القيادة فى عمان كانت تعتبر جزءا من المعسكر المؤيد للعراق . ونتيجة لذلك ، فقد أدار الائتلاف المتحالف ظهره للأردن . واستغرقت عملية إعادة تأهيل الأردن ، بعض الوقت . وجاء توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية فى أكتوبر ١٩٩٤ كعلامة بارزة على طريق عودة الأردن إلى كسب الرضاء الغربى .

ويقابل ذلك ، أن الدول العربية التى انضمت إلى الائتلاف المناهض للعراق كوفئت ماليا وسياسيا وعسكريا . ولم يكن الانفتاح على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية سوى إحدى المزايا الإضافية التى حصل عليها المؤيدون . وقد أرسلت مصر قوات إلى الخليج ، وشهدت إسقاط ٦,٧ مليار دولار من الديون .[٣] وسوريا التى كانت تعامل من قبل كدولة راعية للإرهاب ومنبوذة ، شاركت فى الائتلاف وكسبت بعض الاحترام السياسى من جانب الدول الغربية . وتلقت سوريا ٧٠٠ مليون دولار فى شكل ائتمانات من اليابان والدول الأوروبية ، وأكثر من مليارى دولار نقدا أو فى صورة تعهدات من المملكة العربية السعودية ودول الخليج .[٤]

وشاركت سوريا فى المجهود الحربى للتحالف ضد العراق ، من ناحية ، لتعويض بعض ما فقدته من الدعم السوفيتى . وكانت الدول الموالية للسوفيت قد تلقت بصفة خاصة ضربة شديدة بانتهاء الحرب الباردة . ففى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ بلغ معدل الواردات من الأسلحة السوفيتية لسوريا ما قيمته ١,٢ مليار دولار سنويا . وقد انخفض ذلك إلى ٣١٧ مليون دولار سنويا من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، أى بمقدار ٧٤ فى المائة . وانخفضت واردات السلاح من دول حلف وارسو بنسبة ٥٨ فى المائة خلال نفس الفترة .[٥] وقد يكون تقلص المناصرة السوفيتية (بما فى ذلك القروض لتمويل واردات السلاح) هو العامل الأكثر أهمية الذى أثر على الرئيس السورى حافظ الأسد ، ودفعه إلى تغيير سياسة المواجهة مع إسرائيل ، وأن يسعى إلى عقد علاقات أفضل مع الدول العربية المعتدلة والولايات المتحدة . وصاحب تراجع التأييد العسكرى السوفيتى ، تغيير جذرى فى المواقف السوفيتية السياسية والدبلوماسية التى تبنتها ، فيما بعد على نطاق واسع ، الحكومة الروسية الجديدة . وكانت موسكو إبان الحرب الباردة بمثابة مؤيد سياسى قوى للدول العربية . وفى الأمم المتحدة على سبيل المثال كان الزعماء العرب يستطيعون دائما أن يعتمدوا على التأييد السوفيتى ضد الموقف الأمريكى الإسرائيلى إزاء أية قضية مطروحة .

وأدى إبعاد الاتحاد السوفيتى عن المعادلة الإقليمية إلى تغيير فى التحالفات الاستراتيجية

والتوازن العسكرى . وانتهى إلى إضعاف القوى العسكرية التقليدية للدول المتطرفة ، التى لم يعد متاحا أمامها ذلك المورد غير المحدود من السلاح بأسعار مخفضة ، كما أدى إلى تقوية كل من حلفاء الولايات المتحدة والجماعات المتطرفة التى تعتمد على تكتيكات غير تقليدية ، بما فى ذلك الإرهاب ، للتأثير على سياسات المنطقة .

ولهذه الأسباب ، فتحت حرب الخليج الباب أمام قوة دفع دبلوماسية متجددة من أجل السلام العربى الإسرائيلى ، هدف الولايات المتحدة منذ سنوات عديدة . وغيرت الحرب مناخ الرأى لدى كثير من الزعماء السياسيين فى العالم العربى . وأصبحت السياسات الرافضة لحق إسرائيل فى الوجود أقل جاذبية إلى حد كبير ، وتضاءل إيمان النظم العربية المتشددة بالحل العسكرى للصراع العربى الإسرائيلى .

وفى أعقاب حرب الخليج مباشرة ، بدت الولايات المتحدة قوة لا تقهر واكتسبت وزنا كبيرا فى الأوساط السياسية الدولية ، وجاء التعاون السوفيتى إبان أزمة الخليج تذكرة درامية تشهد على كيف تغيرت الأيام . وعندما بدأ وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر وغيره يعقدون الاتصالات لصالح عملية سلام رسمية ، أدرك بعض المعارضين السابقين للسلام مع إسرائيل أن المشاركة فى عملية السلام قد تكون طريقا لتعويض تأييدهم للجانب الخاسر فى حرب الخليج . وبصفة خاصة كان كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية نادما ، ومتلهفا على إظهار حسن النوايا بالمشاركة فى عملية السلام . ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية تعانى من هزيمة سياسية فقط ، وإنما من نكسة مالية أيضا نتيجة للحرب . فقد أوقفت المملكة العربية السعودية والكويت مدفوعاتهما للمنظمة . وكانت مصادر تمويل المنظمة قبل الغزو العراقى تتضمن المملكة العربية السعودية (٧٢ مليون دولار فى السنة) والكويت (٢٤ مليون دولار فى السنة) والعراق (٤٨ مليون دولار فى السنة) .[٦]

وفى ٦ مارس ١٩٩١ فور انتهاء هجوم التحالف ضد العراق ، لم يترك الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش مجالا للشك فى أن الصراع العربى الإسرائيلى أصبح أولوية دبلوماسية للولايات المتحدة . ففى خطاب له أمام اجتماع مشترك للكونجرس ، قال بوش : « إن علينا أن نفعل كل ما فى وسعنا لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية – وبين الإسرائيليين والفلسطينيين ... وليس هناك بديل عن الدبلوماسية » . [٧] وأثبتت قوة الدفع لبدء العملية أنها فى نهاية الأمر غير قابلة للتوقف ، وانعقد الاجتماع الأول للأطراف الرئيسية للصراع فى مدريد بأسبانيا فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ .

وعقب هذا التجمع التاريخى بدأت المفاوضات على مسارين رسميين ، الأول ثنائى ، والثانى متعدد الأطراف . وتضمن المسار الثنائى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وسوريا ،

وإسرائيل ولبنان ، وإسرائيل ووفد أردني فلسطيني مشترك . وفي المراحل الأولى من العملية كانت مفاوضات إسرائيل مع الفريق الأردني - الفلسطيني بمثابة مظلة للمناقشات مع المفاوضين الفلسطينيين والأردنيين . وحظيت هذه المحادثات الثنائية بتغطية إعلامية كثيفة ، وحققت المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية تقدما ملموسا محدودا . إذ لم تكن حكومة إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي مستعدة للتعامل مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اعترف شامير فيما بعد بأنه لم تكن لديه النية لتقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين ، وبأن اهتمامه الأول كان منصبا على إطالة أمد المفاوضات أطول مدة ممكنة ، في الوقت الذي يعمل فيه على تكثيف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية . ورفض شامير وغيره من المسئولين في حكومة الليكود التي يتزعمها ، وجود وفد فلسطيني مفاوض مستقل ، بزعم أنه سيشكل سابقة للاستقلال الفلسطيني ، وهي النتيجة التي يعتبرونها غير مقبولة .

وأدت هزيمة حكومة شامير في يونيو ١٩٩٢ ، وصعود زعيم حزب العمل إسحاق رابين كرئيس للوزراء ، إلى تغيير المعادلة بصورة ملحوظة . وفي إطار المحادثات الرسمية ، تفاوض الفلسطينيون والإسرائيليون بدون غطاء من الأردنيين . وفي عام ١٩٩٣ تخطت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية السرية في أوسلو المسارات الدبلوماسية الرسمية ، ونتج عنها تقدم مذهل بتوقيع اتفاقية إعلان المبادىء .

وأحدث إعلان المبادىء - المعروف أيضا باسم « أوسلو ١ » - ثورة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية .[٨] ووقع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون على الاتفاقية بالأحرف الأولى في أغسطس ١٩٩٣ . وتبع ذلك تبادل للرسائل بين ياسر عرفات وإسحاق رابين في ٩ سبتمبر ١٩٩٣ ، الأمر الذي مهد الطريق لحفل التوقيع الرسمي في حديقة البيت الأبيض في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ . وبصفته زعيما لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اعترف عرفات في رسالته بحق إسرائيل في الوجود ، وقبل قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وأعلن نبذه لاستخدام العنف ، وتعهد بكبح جماح جميع عناصر منظمة التحرير الفلسطينية . كما تعهد بإلغاء الفقرات الواردة في ميثاق المنظمة التي تدعو إلى تدمير إسرائيل أو تؤيد النضال المسلح ضد إسرائيل . ومن جانبه أعلن رابين في رسالته قبول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ، وكشريك لإسرائيل في المفاوضات . وفي حفل التوقيع تحدث الرجلان - بعد خمسة وأربعين عاما من الصراع - بلغة قوية وعاطفية عن « بداية النهاية لفصل من الألم والمعاناة » ، وعن « الفرصة لجميع أشكال التعاون » ، وعن « الدخول إلى عصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط » . وقال رابين في تأثر : « كفى سفكا للدماء والدموع . كفى ! » .[٩]

وبدأ ينفتح عصر جديد من العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية . وكان إعلان المبادىء بمثابة إطار هيكلى للانتقال من احتلال إسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة إلى شكل غير محدد للحكم الذاتى الفلسطينى على مدى مرحلة انتقالية تمتد خمس سنوات . وتضمن عددا من النصوص : مفاوضات حول قضايا « الوضع النهائى » - بما فى ذلك قضايا القدس واللاجئين والحدود - على أن تبدأ فى موعد أقصاه مطلع السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية ، إجراء انتخابات فلسطينية لمجلس فلسطينى ، انسحاب إسرائيل من غزة ومدينة أريحا بالضفة الغربية ، وتولى الفلسطينيين مسئولية الشئون المدنية على مراحل مختلفة (من ناحية ، هناك ما يسمى بالتفويض المبكر للسلطة ، وتنتقل بموجبه شئون مدنية مثل التعليم والسياحة فى المناطق التى لا تزال تحت السيطرة الإسرائيلية إلى الفلسطينيين) ، واستمرار الحماية الإسرائيلية للمستوطنات الإسرائيلية والسيطرة على المعابر الحدودية . وبالنسبة لقضايا عديدة (مثل حجم مساحة أريحا) تركت التفاصيل الدقيقة للاتفاق عليها فى مفاوضات لاحقة . وكما سارع النقاد الفلسطينيون بالملاحظة ، فإن إعلان المبادىء لم ينص صراحة على حق الفلسطينيين فى تقرير المصير .

وبينما يتصارع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون حول تفاصيل لا حصر لها لوضع الاتفاق موضع التنفيذ ، كانت إسرائيل والأردن تتحركان بسرعة لدعم جبهة السلام . كان التقدم سريعا . ومع حلول صيف ١٩٩٤ بدت فى الأفق إمكانية إحراز تقدم أكبر . وتضمن إعلان واشنطن الإسرائيلى الأردنى الصادر فى ٢٥ يوليو ١٩٩٤ الخطوط العامة للسلام ، وتعهد الطرفان بالتحرك السريع نحو معاهدة نهائية . وفاجأت إسرائيل والأردن الكثير من المراقبين بسرعة محادثاتهما وشعور كل منهما بالدفء تجاه الآخر . وتم توقيع المعاهدة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ . وأدت المعاهدة الإسرائيلية الأردنية والاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية معا إلى تولّد إحساس جديد بالنشاط والتفاؤل غير المحدود فيما بين المشاركين والمراقبين . وشهدت السنوات التالية عددا آخر من العلامات المهمة ، بما فى ذلك التوقيع على اتفاقية إسرائيلية فلسطينية ثانية فى سبتمبر ١٩٩٥ (أوسلو ٢) ، وانتخاب عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية وكذا انتخاب مجلس (تشريعى) فلسطينى من ٨٨ عضوا فى يناير ١٩٩٦ ، وإقدام المجلس الوطنى الفلسطينى القديم فى أبريل ١٩٩٦ على إلغاء الفقرات الواردة فى الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تدعو إلى تدمير إسرائيل عن طريق التحرير المسلح لفلسطين .

وفى الوقت الذى استحوذت فيه المفاوضات الثنائية العربية الإسرائيلية بحق على العناوين الرئيسية للصحف منذ أكتوبر ١٩٩١ ، حققت الجهود متعددة الأطراف من أجل بناء مستقبل أكثر إشراقا فى الشرق الأوسط نجاحا فى لم شمل الأعداء القدامى المزمنين ،

والتصدى للتحديات الكبرى التى تواجه المنطقة فى السنوات القادمة . وتمثل مجموعات العمل الخمس متعددة الأطراف ، التى تم تدشينها فى موسكو فى ٢٨ و ٢٩ يناير ١٩٩٢ ، لب المفاوضات متعددة الأطراف ، ولكن هناك خطوات واجتماعات أخرى ساهمت فى العملية . وشملت مجموعات العمل الرسمية الخمس : الحد من التسلح والأمن الإقليمى ، وموارد المياه ، والبيئة ، والتنمية الاقتصادية ، واللاجئين . وشاركت فى الاجتماعات عشرات من الدول ، من بينها كندا ومصر والاتحاد الأوروبى وإسرائيل واليابان والأردن والمغرب وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية وتونس وتركيا والولايات المتحدة . والتقى فى الاجتماعات متعددة الأطراف ممثلو إسرائيل ومسئولون من بعض الدول العربية بصورة رسمية للمرة الأولى .

وبدلا من أن يقتصر تركيز هذه المحادثات متعددة الأطراف على وسائل حل المنازعات الحدودية المريرة أو المواجهات العسكرية ، فقد بحثت عن أرضية مشتركة فى قضايا اقتصادية وعسكرية مهمة . وبهذا المعنى فإنها كانت تستهدف إجراءات بناء الثقة . وعلى مدى شهور عديدة شارك المندوبون العرب والإسرائيليون فى عشرات من الاجتماعات المشتركة ، حيث انخرطوا فى العمل سويا وتآلفوا اجتماعيا وتبادلوا الأفكار . وناقشوا مقترحات بتطوير إطار هيكلى لتعزيز الثقة والتعاون فى المنطقة . وفى نهاية المطاف ، لعل العمل الذى أنجزه هؤلاء المندوبون يضع الأساس لقيام مؤسسات جديدة ، وتحقيق مكاسب ملموسة للدول المشاركة .

وفى ١٩٩٥ - ١٩٩٦ وصلت الأحداث إلى ذروتها بانتخاب حكومة نتنياهو فى إسرائيل ، لتحمل معها شعورا جديدا بعدم اليقين ، ونهاية محققة لعملية الأطراف المتعددة . غير أنه من المنظور التاريخى ، أوضحت المحادثات متعددة الأطراف إمكانية حل المشكلات والمجال الهائل للتعاون الإقليمى إذا كان المناخ السياسى ملائما لذلك .

الدفع لصالح استمرار التفاؤل

توفر الاعتبارات العسكرية والاقتصادية معا حججا قوية لصالح استمرار عملية السلام العربى الإسرائيلى . لقد تحقق تقدم كبير منذ عام ١٩٩١ ، ولم يعد أحد يرغب فى العودة إلى الظروف السائدة قبل إعلان المبادىء لعام ١٩٩٣ . ومن المنظور العسكرى ، فإن استمرار الصراع وسباق التسلح المتصاعد مكلفان للغاية . ولا يمكن أن يكون هناك توازن كلاسيكى للقوى فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى أجبر الأطراف فى المنطقة على البحث عن حل غير عسكرى . وفى الوقت نفسه ، فإن التغيرات الهيكلية فى البيئة العالمية ، وفى

الاقتصاد العالمى ، ضاعف من صعوبة بقاء أنظمة الحكم فى الشرق الأوسط وازدهارها بمعزل عن جيرانها وعن بقية العالم . وإزاء النمو السكانى المتزايد فى الشرق الأوسط ، فإن الرغبة فى الرفاهية تدفع باهتمامات أنشطة الأعمال وبالمطالب الاستهلاكية إلى المقدمة ، لتسبق المفاهيم الوطنية الرومانسية للقتال والنصر . وكفائدة مضافة ، فإن النجاح على الجبهة العربية الإسرائيلية سوف يضاعف من فرص التسوية النهائية للمشكلات المعلقة فى منطقة الخليج العربى .

وقد يجد المتفائلون عزاءً فى تجربة أوروبا الغربية ، التى شهدت اثنتين من أشد الحروب عنفا ودمارا فى تاريخ البشرية فى غضون واحد وثلاثين عاما . لقد نشبت هذه الحروب وترعرعت فى أحضان قرون من العداء ، مما أثار شعورا عارما بالوطنية أدى إلى الحرب العالمية الأولى وإلى الرغبة فى الانتقام لدى الحلفاء المنتصرين فى فرساى ، مما غذى الاستياء المرير من جانب ألمانيا وما تبعه من صعود للنظم الشمولية . وفى مايو ١٩٤٥ لم يكن السلام الذى ساد ربوع أوروبا بعد ذلك أمرا مقررا من قبل . وفيما بين ١٩٤٥ و ١٩٤٨ ، ترنحت أوروبا ما بعد الحرب على شفا الفوضى والانهيار . وبفضل الحكمة المشتركة لجورج مارشال وهارى ترومان وجان مونيه وغيرهم ، أمكن إنقاذ أوروبا من الكارثة والشيوعية ، وأصبح الطريق ممهدا لقيام حلف الأطلسى والوحدة الأوروبية .

وفى أوائل الخمسينيات كان توحيد أوروبا يعتبر أملا كاذبا . وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا فى أواخر الأربعينيات قد انتهتا إلى أنه لا يمكن الإبقاء على ألمانيا ضعيفة ، وأن إعادة تسليح ألمانيا فى النهاية سيكون ضروريا لمواجهة تحديات الخطر السوفيتى المتعاظم . وهذا بطبيعة الحال كان بغيضا بالنسبة لفرنسا . وإن الميزان الحساس الذى سمح بإعادة دمج ألمانيا فى أوروبا ، مع إيجاد الوسائل والطرق فى الوقت نفسه لاستخدام قوتها دون التعرض للتهديد ، كان وراء فكرة إنشاء الأحلاف العسكرية والاقتصادية بما فى ذلك منظمة حلف شمال الأطلسى (ناتو) والجماعة الاقتصادية الأوروبية . غير أن التعاون الأوروبى نشأ باعتباره الطريق العملى لتحقيق كل ما ترجوه النظم الديمقراطية فى المنطقة : الأمن والتنمية الاقتصادية .

وبالرغم من أن الظروف السائدة فى الشرق الأوسط لا تتطابق مع تلك التى فى أوروبا ، فإن هناك تشابهات ، أهمها أن الأطراف الرئيسية فى الصراع العربى الإسرائيلى توصلوا إلى قرار نهائى بأن المزيد من الحروب لن يحل مشكلات المنطقة ، وأن الآثار الاقتصادية المترتبة على استمرار الصراع المتصاعد تزداد تفاقما كل عام . واعترفت الأطراف ، بالإضافة إلى ذلك ، بأن تدخل الولايات المتحدة أمر أساسى إذا أريد للعملية أن تنجح . وأدركت أن التزام الولايات المتحدة بالسلام يستند إلى اعتبارات عملية للغاية .

ذلك إن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية حيوية فى الخليج العربى ، وسوف تتعزز هذه المصالح إذا أقدمت إسرائيل والدول العربية على صياغة اتفاقية شاملة . وذلك من شأنه أن يضعف ويقوض قوى التطرف الإسلامى وجاذبيته فى دول مهمة مؤيدة للغرب مثل مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا ، وأن يعزل النظم المتطرفة مثل تلك القائمة فى إيران والعراق وليبيا والسودان .

من أين جاءت الدفعة لسلام إقليمى ؟ قد يكون أوضح مثال للمنظور المتفائل للعلاقات العربية الإسرائيلية ، ما أورده رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شيمون بيريز فى كتاباته وخطبه . إن رؤية بيريز لـ « الشرق الأوسط الجديد » (عنوان كتاب له عن هذا الموضوع) تشبه أوروبا الغربية اليوم . وهو يجادل قائلا : « إن هدفنا المنشود هو خلق مجتمع من الأمم الإقليمية لها سوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة على غرار الجماعة الأوروبية » .(١٠) وحول القضايا الاقتصادية ، كتب بيريز يقول : « إن التقدم المتواصل نحو التناغم الاقتصادى فيما بين دول المنطقة سيمكن فى النهاية من بناء نظام اقتصادى إقليمى يستهدف التنمية والتطور والرفاهية » .(١١) وناقش مجموعة عريضة من أوجه التعاون ، من بينها الاستثمار الجديد والسياحة ، واقتسام مصادر المياه والتصحر ، والتكنولوجيا الحيوية ، والبنية الأساسية ، والنقل والمواصلات والاتصالات . ويتفق كثير من العرب على أن مثل هذه التطورات ممكنة ومرغوب فيها حال انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان ، وتفكيكها كافة المستوطنات الإسرائيلية فى المناطق المحتلة ، وقبولها القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية .

ووصل الشعور بالغبطة والحماس الذى أثاره كتاب بيريز إلى ذروته بعد توقيع إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ . وبالرغم من أن الإعلان كان مجرد باكورة لعديد من الاتفاقيات المطلوبة لحل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى ، فإن الكثيرين اعتبروه بالغ الأهمية . وقد لخص بيريز هذا المنظور بقوله : « إن خطة تحقيق الحكم الذاتى الفلسطينى تفصل أساسا الماضى عن الحاضر . وهذا التخطيط لشرق أوسط جديد هو طريق العبور إلى مستقبل جديد للجميع » .(١٢) وتدعو المعاهدة الإسرائيلية الأردنية عام ١٩٩٤ إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط فى محاولة للسير على نهج منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا .

وفى حين أدى هذا التفاؤل المطلق إلى إثارة توقعات كاذبة وآمال عريضة ، فإنه لم يعوق التقدم التدريجى على مختلف مسارات التفاوض . وحتى يوم مصرعه ، كان رابين ، وحكومة حزب العمل التى يرأسها ، يدركون أنه بإقامة الأدلة الملموسة على أكبر قدر ممكن من الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية قبل الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦ (كان من

المقدر إجراؤها فى خريف ١٩٩٦ قبل اغتيال رابين) تستطيع حكومة العمل زيادة التكلفة التى تتحملها قيادة الليكود لتغيير المسار . إذ أن المزيد من الاتفاقيات وتطبيق الأحكام القائمة من شأنه أن يدعم الاعتقاد ، داخل إسرائيل وخارجها ، بأن العملية الإسرائيلية الفلسطينية لا يمكن نقضها . ومع كل خطوة ، كانت التكاليف التى سوف تتكبدها حكومة الليكود الجديدة لتحقيق التحول السياسى تتعاظم درجة بعد أخرى .

وجاءت الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المعروفة باسم « أوسلو ٢ » الموقعة فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ مجرد خطوة أخرى . و « أوسلو ٢ » هى خطة معقدة للتخلى تدريجيا عن السيطرة الإسرائيلية على نواحى الحياة الفلسطينية فى الضفة الغربية . وعمدت الاتفاقية إلى تقسيم الضفة الغربية – دون المساس بأى جزء من القدس – إلى ثلاث مناطق . ومع مرور الوقت ، كان من المقرر أن يتولى الفلسطينيون السيطرة على كافة الشئون المدنية العربية . وتكونت المنطقة « أ » من ثمانى مدن بالضفة الغربية (بما فى ذلك أريحا التى كانت بالفعل تحت السيطرة الفلسطينية) ، وكان مفترضا أن تتولى السلطات الفلسطينية المسئولية عن الأمن الداخلى والنظام العام ، باستثناء بعض المساحات فى الخليل . وتتكون المنطقة « ب » من بلدات وقرى عربية فى الضفة الغربية ، وكان الترتيب أن تتولى الشرطة الفلسطينية فى النهاية المسئولية عن النظام داخل بلدات معينة ، على أن تحتفظ إسرائيل بسلطة الأمن المهيمنة . وفى المنطقة « جـ » ، بما فى ذلك المستوطنات الإسرائيلية والمساحات غير المأهولة ، والأراضى التى تعتبرها إسرائيل ذات أهمية استراتيجية ، احتفظت إسرائيل بالسلطة الكاملة عن الأمن ، وهو الأمر الذى يمكن تناوله فى محادثات « الوضع النهائى » . وتبدأ التغييرات فى المنطقة « أ » ، ثم فى المنطقة « ب » بعد بضعة شهور ، ثم أخيرا على فترات زمنية تفصل بينها ستة شهور فى المنطقة « جـ » . وعقب إعادة الانتشار الإسرائيلى من مدن الضفة الغربية الثمانى ، كان من المقرر تنفيذ المزيد من عمليات إعادة الانتشار مع حلول يوم ٧ سبتمبر ١٩٩٦ ، و ٧ مارس ١٩٩٧ و ٧ سبتمبر ١٩٩٧ .[١٣] ونصت أجزاء أخرى من الاتفاقية على دوريات إسرائيلية فلسطينية مشتركة ، وبناء طرق جانبية للإسرائيليين .

كما نصت « أوسلو ٢ » على انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية ، ومجلسها المكون من اثنين وثمانين عضوا (زاد فيما بعد إلى ثمانية وثمانين) لقيادة السلطة الفلسطينية أثناء المرحلة الانتقالية ، وهى الفترة التى تقرر فى الأصل استمرارها حتى عام ١٩٩٩ . وخشيت إسرائيل من أن يؤدى السماح لفلسطينيى القدس الشرقية بالتصويت والترشيح إلى الإضرار بمستقبل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حول وضع القدس . وهكذا أتاحت الانتخابات للفلسطينيين فى القدس فرصة الإدلاء بأصواتهم باستخدام المظاريف (على غرار النظام الأمريكى فى تصويت الغائبين) . وأصبح لزاما على الناخبين الفلسطينيين المقيمين

فى القدس أن يستخدموا عنوانا ثانيا فى أى مكان آخر فى الضفة الغربية أو غزة ليكونوا مؤهلين للانتخاب .

وكما أثبت انتخاب حكومة الليكود فى مايو ١٩٩٦ ، فإن المشكلة السياسية لحكومة العمل هى أن التقدم التدريجى يبدو غير ذى مغزى عندما يقاس بمعيار الشرق الأوسط الطوباوى الجديد . وبالإضافة إلى ذلك ، بدت الانفجارات القاتلة ضد الإسرائيليين ، بما فى ذلك عدة هجمات داخل الشريط الأخضر - الحدود الواقعية بين إسرائيل وأراضى الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الأردنية من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ - متناقضة بشدة مع توصيف عصر العلاقات الجديدة .

وساعد التباين بين التطلعات والواقع فى تغذية خيبة الأمل والاستياء فى إسرائيل ، كما أدى أيضا إلى شقاق متصاعد داخل ائتلاف نتنياهو نفسه . واعتبر المتشددون فى الجناح اليمينى قرار نتنياهو بانسحاب القوات الإسرائيلية من ٨٠ فى المائة من مدينة الخليل بمثابة خيانة ، حيث إنه يلزم حكومة ليكودية بمبدأ مقايضة جزء من أرض إسرائيل مقابل السلام مع الفلسطينيين . والمرجح أن تكون الآثار العقائدية المترتبة على هذا الشقاق بعيدة المدى ، وسوف تتكثف المرارة فى صفوف اليمين عندما تدور عجلة المفاوضات حول المزيد من الانسحاب وقضايا الوضع النهائى ، بما فى ذلك مستقبل القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود النهائية . وكانت الأزمة التى اشتعلت فى مارس ١٩٩٧ حول بناء المساكن فى حارحوما (جبل أبو غنيم) دلالة على تلك المرارة ورد الفعل الفلسطينى العنيف .

ويعتقد مؤيدو عملية السلام أن مثل هذه التقلبات صعودا وهبوطا أمر مؤسف ، إلا أنها جزء حتمى من الطريق إلى السلام . وأن العنف والرطانة الهدامة هما بمثابة النفس الأخير للرافضين (المتطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين المعارضين لعملية السلام) المتعلقين بأهداب علاقات الأمس . ومثل هذه المعارضة ستفتقر إلى التأييد فى نهاية الأمر مع إدراك أعداد متزايدة من العرب والإسرائيليين للفائدة المترتبة على إنهاء الصراع والعداء . ويتقبل المتفائلون المخاطر التى تصاحب بالضرورة إعادة التنظيم الجذرى للقوى السياسية الإقليمية ، غير أنهم يجادلون بأن أى بديل آخر لا يستطيع تقديم النموذج الواقعى للاستقرار . ومن الناحية النظرية ، فإن توازن القوى الكلاسيكى فيما بين دول المنطقة قد يوفر الظروف التى تمنع نشوب حرب جديدة ، ولكن عدم التماثل الأساسى بين الأطراف يجعل ذلك غير وارد . إن العلاقات التى تفتقر بصورة أساسية إلى التوازن تؤدى فى نهاية الأمر إلى انعدام توازن القوى ، وبالتالى إلى الجنوح نحو عدم الاستقرار والحرب . وفى حالة نشوب حرب جديدة فى الشرق الأوسط ، فإن الأسلحة البيولوجية أو الكيماوية أو النووية قد يتم نشرها ، أو حتى استخدامها . وقد تشهد الحرب الجديدة كحد أدنى استخدام

أحدث الذخائر والأسلحة التقليدية والصواريخ بعيدة المدى . والذخائر الجديدة شديدة الفتك أيضا ، مما قد يؤدى إلى تدمير الجانب الأكبر من البنية الأساسية للدول المتحاربة ، مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية رهيبة .

وقبل فترة وجيزة من توقيع إعلان المبادىء ، حذر يوسى بيلين ، أحد الوزراء فى حكومة حزب العمل والمقرب من بيريز ، من أن مواصلة التعطيل ، والجمود ، والمعارضة للتنازلات المصاحبة لعملية السلام ستدعم العناصر المتطرفة :

إن الوقت ضدنا . إنه ضدنا لأنه إذا لم يحدث شىء فإن التطرف سوف يزدهر : الكرب ، والإحباط ، والفقر ، والإيمان بحلول غير الحل السلمى ... فى كل مكان حولنا ، فى إسرائيل ذاتها وفى الأراضى المحتلة ، تحاول تلك الجماعات ، سواء كانوا ينتمون إلى حزب الله أو حماس أو الإخوان المسلمين ، القتال ضد الأنظمة البراجماتية فى المنطقة . إن السلام يعنى الوفرة حتى لو كانت جزئية . إن السلام يعنى الأمل لشعوب المنطقة . والبديل الآخر يعنى استمرار بقاء أولئك المتطرفين فى المنطقة وتدعيم قوتهم .[١٤]

وعندما وازن بيلين بين كافة العوامل ، انتهى إلى القول بأن « كل هذه الأشياء تجعلنى أنا وزملائى متفائلين للغاية بشأن إمكانية صنع السلام » .

وفى حين أن ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية الآن ، فى وضع يحتم عليه تقديم نتائج ملموسة ، فقد أصبح طرفا فى الجهود المبذولة لوضع حد نهائى للتوترات الإسرائيلية الفلسطينية . ويعتقد عرفات أنه قدم تنازلات مؤثرة لإسرائيل فى الأمور الأمنية بهدف الإبقاء على عدد كاف من الجماهير الإسرائيلية مؤيدا للعملية ، ليسمح بتحركها إلى الأمام . وبالرغم من أن بعض خطبه الداعية إلى أهداف طويلة الأمد ، قد تبدو معادية فى آذان الإسرائيليين ، فإن أفعال عرفات توحى بأنه على استعداد لقبول قيام دولتين كحل للصراع . وقد أكد فى خطابه التوفيقى فى الخليل فى ١٩ يناير ١٩٩٧ ، الحاجة إلى « سلام عادل وشامل » ، وهو ما فسره العديد من الإسرائيليين تفسيرا إيجابيا على نحو يفوق غالبية أقواله السابقة فى مناسبات مماثلة . غير أن سلوك عرفات أثناء ربيع وصيف ١٩٩٧ – عندما زعمت إسرائيل أنه يستخدم عنف الشارع الفلسطينى كسلاح سياسى ضد حكومة نتنياهو – أظهره مرة أخرى فى صورة الشرير المنافق فى أعين كثير من الإسرائيليين .

وقبل اندلاع أعمال العنف فى ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ ، طبقا لبيانات الاستقصاء الذى أجرى فى منتصف عام ١٩٩٥ ، ظهر أن غالبية الفلسطينيين إما مؤيدة لصنع السلام مع إسرائيل ، أو أنها تتحرك فى هذا الاتجاه . وأعرب ما يقرب من الثلث عن استعدادهم للتخلى تماما عن الأرض المسلوبة عام ١٩٤٨ ، مقابل قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تكون القدس عاصمة لها . وقد تؤيد نسبة إضافية غير معلنة من الفلسطينيين هذا الخيار

إذا كان هناك نوع من التعويض المالى عن خسائر ١٩٤٨ . وانقسم الفلسطينيون بالتساوى حول شرعية النضال المسلح ضد إسرائيل فى ظل الظروف السياسية الراهنة ، غير أن أكثر من النصف عارضوا التفجيرات الانتحارية (أيد الثلث مثل هذه التفجيرات) .[١٥] وبصفة عامة كان سكان قطاع غزة أكثر استعدادا لرؤية الحكم الفلسطينى أمرا مفيدا ، نظرا لأن الإجراءات المبكرة عززت الحرية والأمن الشخصى فى غزة . وتوحى هذه البيانات بأنه كلما امتدت سيطرة السلطة الفلسطينية إلى مزيد من الأراضى فى الضفة الغربية ، فإن التأييد للمواقف والحلول المتطرفة سيواصل تراجعه . وأظهر استقصاء آخر بين الفلسطينيين فى منتصف ١٩٩٥ ، تأييد الثلثين بثبات لعملية التفاوض مع إسرائيل .[١٦] وجاء الاستقبال الصاخب لعرفات فى الخليل فى يناير ١٩٩٧ كمؤشر آخر على أن المتطرفين الفلسطينيين – كثير منهم يقيمون فى الخليل – ليس لديهم إلا القليل لتقديمه إذا واظب عرفات على تسليم المزيد من الأراضى المحتلة إلى السلطة الفلسطينية .

وفى الأردن المجاور ، اعتنق الملك حسين والأمير الحسن ولى العهد ، وزعماء آخرون ، مفهوم الشرق الأوسط القائم على التعاون . واعترفوا بأن النزاع ينبغى دفنه من أجل تدفق مزايا اقتصادية أكبر إلى المنطقة . وأوضح رئيس الوزراء السابق ، الشريف زيد بن شاكر ، أن الأمن والاستقرار « قاعدة أساسية لتحقيق التقدم الاقتصادى لدول المنطقة » .[١٧] ويتردد أن الملك حسين قال لمجموعة يهودية أمريكية : « إن السلام مع إسرائيل كان إنجازا توج جميع سنوات خدمتى لشعب الأردن وشعوب المنطقة » .[١٨] ويقابل ذلك أن الشعب الأردنى كان أكثر حذرا فى تقييمه للوضع الجديد فى العلاقات مع إسرائيل ، غير أن تطبيق الاتفاقيات الإضافية وتطوير المزيد من الروابط ما زال مستمرا ، ولو أن ذلك يتم بخطى محسوبة أكثر مما كان متوقعا فى الأصل .

وفيما يتعلق بالأمور السياسية ، كان الأردن موفقا فى الموازنة بين جهوده المطردة لتحقيق الديمقراطية وتأثير مشاركة المتطرفين المحتملين . وعقب الاضطرابات المدنية الواسعة فى الأردن فى أبريل ١٩٨٩ ، خفف الملك حسين من الضغوط على الصحفيين ، وأعلن عن إجراء انتخابات برلمانية . وفى نوفمبر ١٩٨٩ ، وفى أول انتخابات برلمانية كاملة منذ عام ١٩٦٧ ، استولى الإسلاميون على ٣٤ من ٨٠ مقعدا ، فى مظاهرة بالغة القوة . وبالرغم من الحظر المفروض على جميع الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٥٨ ، فإن نشاطهم كان يحظى بالتسامح .[١٩]

وتواصل المسار الديمقراطى فى الأردن بعد حرب الخليج . وفى عام ١٩٩٢ أنهى الملك حسين قوانين الطوارىء المطبقة منذ حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية ، وأعاد إلى الوجود نظام التعددية الحزبية ، وألغى القيود الإضافية على الصحافة .[٢٠] ودعم الملك

حسين وغيره من الأردنيين المؤيدين لعملية السلام موقفهم فى انتخابات نوفمبر ١٩٩٣ التى همّشت المعارضة الإسلامية . ويشكل الإسلاميون[٢١] حاليا نواة المعارضة لعملية السلام فى الأردن . ومن شأن النجاح فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى نهاية الأمر ، أن يكون عونا للتحرك الأردنى نحو الانفتاح . وسيبقى الملك حسين ملتزما بمسار الديمقراطية : « نحن فى الأردن ملتزمون بالديمقراطية . وإننى أعتقد أن هذا هو الطريق الوحيد على المدى الطويل لتوحيد الصف (فى العالم العربى) » .[٢٢]

ومع تحسن العلاقات بين إسرائيل وبعض أطراف خط المواجهة ، اتخذت دول عربية أخرى خطوات نحو المصالحة . ولم يكن الرئيس المصرى حسنى مبارك والعاهل الأردنى الملك حسين وحدهما اللذين شاركا فى جنازة رابين فى نوفمبر ١٩٩٥ ، وإنما حضرها أيضا رئيس وزراء المغرب عبد اللطيف الفيلالى ، والمسئولون فى السلطة الفلسطينية ووزراء من عمان وقطر .[٢٣] وكان مسئولون من عمان وتونس والمغرب قد التقوا من قبل مع مندوبين إسرائيليين . ورابين نفسه زار سلطنة عمان فى ديسمبر ١٩٩٤ ، وتبادلت الدولتان الممثلين فى مايو ١٩٩٦ . كما التقى زعماء إسرائيليون وعرب فى مؤتمرات قمة اقتصادية تاريخية فى الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ لمناقشة المستقبل الاقتصادى للمنطقة . وتم عقد روابط دبلوماسية واقتصادية على مستويات مختلفة . ومثل هذه العلاقات جزء من ذوبان الثلوج بين العرب والإسرائيليين ، يرى فيه المتفائلون موجة المستقبل .

وحققت عملية السلام أيضا زيادة كبيرة فى روابط إسرائيل مع الخارج . ووفقا لبيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية ، فقد تم إقامة أو تجديد نحو ٤٠ فى المائة من الروابط الدبلوماسية الإسرائيلية فيما بين أكتوبر ١٩٩١ ومايو ١٩٩٦ . ويتضمن ذلك إقامة علاقات مع أربع وثلاثين دولة فيما بين أكتوبر ١٩٩١ و ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، ومع ثلاث وثلاثين دولة أخرى فيما بين ذلك التاريخ ومايو ١٩٩٦ . وأقام الاتحاد السوفيتى وإسرائيل علاقات فى أكتوبر ١٩٩١ . ومنذ ذلك التاريخ أنشأت إسرائيل علاقات مع عديد من الدول فى إفريقيا (بما فى ذلك غانا ونيجيريا وزيمبابوى) وفى آسيا (بما فى ذلك الصين والهند وفيتنام) .[٢٤] والواقع أن التراجع فى علاقات إسرائيل مع العالم العربى ، والفتور الواضح فى العلاقات مع الاتحاد الأوروبى عقب الخط المتشدد الذى انتهجه نتنياهو منذ البداية ، يقدم دليلا آخر على صحة رؤية المتفائلين بأن اليمين الإسرائيلى سيعترف فى نهاية الأمر بالارتباط الإيجابى بين التنازل عن الأراضى وقبول إسرائيل من جانب جيرانها وبقية دول العالم .

ويعتقد المتفائلون أن مزيدا من التقدم فى عملية السلام العربى الإسرائيلى سيضعف إغراءات التطرف ، ويبشر بعصر جديد من التنمية الاقتصادية والازدهار . وستصبح

المنطقة عندئذ قوة جاذبة للاستثمار الأجنبى والتجارة ، لتغدو فى النهاية أكثر تكاملا مع المجموعات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية . وهذا بدوره يمكن أن يولّد مزيدا من النمو والفرص فى آسيا الوسطى ذات الموارد الوفيرة . وخلاصة الأمر أن تسوية الصراع العربى الإسرائيلى من شأنها أن تصبح بشيرا لنهضة اقتصادية فى سائر أنحاء المنطقة ، ولتحسينات متوازية فى مستويات المعيشة وحقوق الإنسان . كما أنها تجعل من اليسير على الولايات المتحدة أن تواصل القيام بدورها فى تحقيق التوازن فى الخليج العربى ، ومن ثم تأكيد أمن الواردات البترولية .(٢٥)

السلام والأمن والرخاء

إذا كتب لعملية السلام أن تنجح ، فإن العلاقة بين السلام والأمن والرخاء لابد أن تكون إيجابية . ويبقى عدم أمن إسرائيل – وهى نظريا أقوى دولة فى الشرق الأوسط – المشكلة الرئيسية لتحقيق سلام إقليمى . وكما يرد من حجج فى الفقرات التالية ، فإن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تضمن أمنا طويل الأمد . وأمن إسرائيل يمكن تناوله على ثلاث مستويات : الأمن الشخصى الذى يتهدده الإرهاب والعنف العشوائى ، والتهديدات ضد دولة إسرائيل من جانب القوات المسلحة للدول العربية المجاورة ، والتهديدات ضد إسرائيل من جانب الدول المتطرفة المسلحة بأسلحة الدمار الشامل . وتحتاج إسرائيل إلى تعاون السلطة الفلسطينية للسيطرة على الإرهاب واحتوائه . ويكمن أفضل ضمان لحدود آمنة مع الدول العربية المجاورة ، فى عقد معاهدات السلام واتفاقيات الحد من التسلح . أما بالنسبة للتهديد الأخطر المتمثل فى أسلحة الدمار الشامل من جانب دول مثل إيران والعراق ، فإن إسرائيل تحتاج إلى دعم الدول الغربية وتعاونها ، وخاصة الولايات المتحدة .

ولضمان استمرار رخاء إسرائيل ولتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين ، ينبغى أن يستمر نمو الاقتصاد الإسرائيلى وأن تزدهر علاقات إسرائيل الاقتصادية مع سائر دول العالم . وهذا لن يتأتى إذا تعطل مسار عملية السلام بصورة خطيرة . وسوف يتجنب المستثمرون الأجانب المنطقة ، وسيتوخى كثير من الدول الرئيسية فى آسيا الحذر إزاء التوسع فى التجارة مع إسرائيل إذا اتحد العالم العربى مرة أخرى وأصبح معاديا لإسرائيل .(٢٦)

قضايا الأمن والسلام

نظريا ، يمكن المحاجّة بأن إسرائيل تستطيع الاعتماد على قدراتها العسكرية الذاتية لردع جميع مستويات التهديد الثلاثة . غير أن التاريخ على مدى الخمسين عاما الماضية

يثبت أن نظام توازن القوى التقليدى لم يضمن السلام والاستقرار على المدى الطويل فى الشرق الأوسط . بل ساهمت العلاقات العسكرية المتغيرة على الدوام ، وسباق التسلح المصاحب لها ، على الصعيد العربى الإسرائيلى وصعيد الخليج العربى ، فى خلق منطقة غير آمنة إلى أبعد الحدود وخطيرة للغاية ، تعرضت لعديد من الحروب فيما بين دولها ، وصراعات محدودة وإرهاب . وعلاوة على ذلك ، وكما أثبتت حرب الخليج ، فإن مسرحى العمليات المذكورين أصبحا الآن مرتبطين ارتباطا وثيقا من خلال تكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى والطائرات الهجومية . وباستثناء كوريا الشمالية ، فإن أخطر مشكلات الانتشار النووى قائمة فى الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية المجاورة .

إن أبلغ درس قدمته أزمة الخليج فى ١٩٩٠ – ١٩٩١ هو اعتقاد الرئيس صدام حسين أنه قادر على استخدام العدوان المسلح السافر ضد جار ضعيف – الكويت – وأن يفلت من العواقب . ولم يأخذ صدام حسين بجدية النظريات الخاصة بعدم جدوى الحرب فى عصر ما بعد الحرب الباردة . واليوم ، وبعد مرور أكثر من ست سنوات على حرب الخليج ، ليس هناك دليل يوحى بأن أيا من دول الشرق الأوسط الرئيسية ترفض أهمية الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية . كما أنها لم تلغ احتمالات نشوب حروب جديدة .

ومع ذلك فإن السجل الواقعى للسنوات الخمسين الماضية ينبغى ، بالتأكيد ، أن يدعم الحجة القائلة بأن حروب الشرق الأوسط لم تفعل إلا القليل فى سبيل حل الصراع ، بل فعلت الكثير لإشاعة الفوضى والتمزق . ويعكس التاريخ المؤسف للحروب العربية الإسرائيلية هذه الحقيقة . واكتشفت الدول العربية بعد معارك عسكرية كبرى فى أعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ أن القوة المسلحة غير قادرة على تدمير إسرائيل . وإسرائيل بدورها اكتشفت أن انتصاراتها لم تأت بالأمن أو السلام ، وأنها فى بعض الظروف أدت إلى مواجهات خطيرة ومكلفة مثل حرب الاستنزاف (١٩٦٨ – ١٩٧٠)[٢٧] ، والحرب فى لبنان (١٩٨٢ – ١٩٨٥) . وكان تدخل مصر فى اليمن فى الستينيات بمثابة كارثة أخرى ، مثل حرب ليبيا غير المجدية فى تشاد عام ١٩٧٣ . وفى الخليج الفارسى انتهت الحرب بين إيران والعراق طوال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ إلى إخفاق هائل للجانبين ، وتكبد كل منهما تكاليف مالية وبشرية باهظة لم يبرأ منها أى منهما حتى الآن . وأدت أزمة وحرب الخليج فى ١٩٩٠ – ١٩٩١ إلى هزيمة ماحقة للعراق ، وشهدت السنوات اللاحقة انحدار العراق المطرد من واحدة من أكثر الدول تقدما وغنى فى المنطقة إلى دولة فقيرة . وإزاء هذا السجل الكئيب ، فإن اندلاع حرب كبرى جديدة فى الشرق الأوسط سيكون كارثة للمنطقة وقد يحيلها إلى موقع متخلف عالميا لسنوات طويلة ، ربما أشبه بالوضع فى إفريقيا جنوب الصحراء .

وأبرزت حرب الخليج المخاطر المصاحبة لنشر أسلحة الدمار الشامل ، بما فى ذلك أنظمة التوجيه بعيدة المدى ، التى يتعرض لها الشرق الأوسط . ويتصل بذلك خطران داهمان . يكمن الأول فى أن إدخال أسلحة الدمار الشامل فى منطقة يسودها عدم الاستقرار الشديد مع وجود صراعات بدون حل من شأنه أن يؤدى فقط إلى تفاقم التوترات القائمة ، وإلى تصاعد سباق التسلح النوعى . وهذا أدعى إلى زيادة احتمالات حرب الإجهاض بدلا من الإقدام على تطوير توازن مستقر للقوى يستند إلى الردع المتبادل ، مثلما تحقق فى أوروبا بين منظمة حلف شمال الأطلسى (ناتو) وحلف وارسو . وفى حين أن توازن الرعب المستقر فى الشرق الأوسط ممكن نظريا ، خاصة إذا كان الأعداء الرئيسيون يمتلكون قدرات نووية مؤكدة أو أسلحة تقليدية متقدمة فى خلال إطار زمنى واحد ، إلا أن هذا التوازن فى واقع الأمر بعيد الاحتمال . وتمتلك إسرائيل بالفعل قوة نووية جبارة ، بينما تمتلك سوريا وإيران قدرات كيماوية وصاروخية مؤثرة . ونظرا لأن استمرار سباق التسلح غير المنضبط لا يحتمل أن يؤدى إلى وضع التعادل أو حتى إلى التكافؤ المشترك فى القدرات ، فإن المعدل غير المتماثل للبناء العسكرى نفسه يصبح مصدرا لعدم الاستقرار .

وثانيا ، فإنه نظرا لاختلاف المنطلق الثقافى للمتنافسين الرئيسيين فى الشرق الأوسط ، فقد يكون الاستعداد لاستخدام أسلحة الدمار الشامل أكثر احتمالا عنه فى كثير من المناطق الأخرى فى العالم . وهناك مخاوف – تتردد بانتظام فى دول عربية – من أنه ما دامت إسرائيل المالك الوحيد للأسلحة النووية فى المنطقة ، فإن زعيما إسرائيليا شاردا مثل آريل شارون قد تراوده نفسه على استعراض احتكار إسرائيل النووى ، ربما إلى حد التهديد ، باستخدامها . وليس من غير المعقول الاعتقاد بأن الزعيم الإيرانى الراحل آية الله الخومينى أو الرئيس الليبى معمر القذافى ، فى ظل ظروف معينة ، كان يمكن أن يغريهما استخدام الأسلحة النووية ضد أى من الغرب أو إسرائيل أو – فى حالة الخومينى – العراق . ويستطيع المرء أن يتخيل ماذا كان يمكن أن يحدث لو أن صدام حسين كانت لديه أسلحة نووية إبان أزمة الخليج . هل كان ذلك سيردع القوات الغربية عن التدخل العسكرى الضخم لإنقاذ الكويت ، أو ، بدلا من ذلك ، هل كان على استعداد لاستخدام سلاح نووى ضد إسرائيل أو جيرانه العرب ؟

والسكان فى جميع دول الشرق الأوسط ، بما فى ذلك الزعماء ، يتركزون فى واقع الأمر فى مدينة أو مدينتين على الأكثر من المدن المكشوفة إلى حد بعيد . ومصر ، وهى دولة كبيرة ، تضع كل هياكل القوة فيها فى القاهرة . وبسبب حجم إسرائيل الصغير فإن سلاحا نوويا واحدا يصيب تل أبيب سيهدد وجود الدولة اليهودية . وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية وإيران هى أيضا غير منيعة أمام ضربة نووية واحدة أو ضربتين .

وبطبيعة الحال فإن الأسلحة ، بما فى ذلك أسلحة الدمار الشامل ، لا تشعل الحروب . إن ما يحسب له حساب هو البيئة السياسية - العسكرية التى ترد إليها الأسلحة المتقدمة . فإذا كانت البيئة غير مستقرة ، وكان لدى الخصوم نزعة حل المنازعات بالقوة ، فإن أنواعا معينة من الأسلحة الجديدة من شأنها تدعيم رؤى التهديد ، وقد توفر العامل الحفّاز للحرب . أما إذا كانت البيئة السياسية - العسكرية مستقرة والمناخ عامل مؤيد للمصالحة والحوار السلمى - أو من ناحية أخرى ، إذا رئى أن الخسائر البشرية المحتملة نتيجة حرب جديدة غير مقبولة للخصمين - فإن إدخال أسلحة جديدة قد يقلل بالفعل من احتمال الحرب ، وقد يسهم فى تحقيق الاستقرار نفسه .

وقد تنشأ ظروف يؤدى إدخال أسلحة الدمار الشامل فى ظلها إلى تعزيز الردع فى الشرق الأوسط . وقد يجادل البعض بأن سوريا وإسرائيل امتنعتا عن استفزاز بعضهما البعض فى السنوات الأخيرة ، وأن جانبا من ذلك يرجع إلى أن سوريا تمتلك ترسانة كيماوية هائلة وأن إسرائيل تمتلك كلا من الأسلحة الكيماوية والنووية . وفى شبه القارة الهندية ، لم تندلع الحرب بين الهند وباكستان بسبب الأزمة فى كشمير فى ربيع عام ١٩٩٠ ، حيث إن مخاوف الإيحاء بأن كلا منهما يمتلك أسلحة نووية غير معلنة كان عاملا مساعدا . وتؤيد هذه الأمثلة الدعوى بأن امتلاك دولة ما أسلحة نووية أو كيماوية قد يجعلها أكثر حذرا فى استخدام تلك الأسلحة ضد عدو مسلح تسليحا جيدا . وفى مثل هذه الحالة تلعب الأسلحة دورها سواء كرادع للحرب ، أو أنها على الأقل تضع ضوابط لاستخدامها أثناء الحرب .

ويقابل ذلك ، أن ضربة إسرائيل ضد المنشآت النووية العراقية فى عام ١٩٨١ ، والتهديدات العراقية بالانتقام من إسرائيل بأسلحة كيماوية فى ربيع ١٩٩٠ تشير إلى إمكانية عدم الاستقرار البالغة ، الكامنة فى انتشار الأسلحة فى الإطار العربى الإسرائيلى . والقليلون يعتقدون أن الشرق الأوسط سيصبح أكثر أمنا إن لم تقع الأسلحة النووية أبدا فى أيدى الأنظمة المتطرفة أو ذات السياسة الانتقامية . وبالرغم من أن احتكار إسرائيل لملكية الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط قد ينظر إليه كرادع للحرب ، فإنه أيضا دافع للدول العربية وإيران للسعى من أجل الحصول على القنبلة النووية . وعندما يصبح ذلك احتمالا جادا ، فإن احتمال قيام إسرائيل بعملية إجهاضية سوف ينمو .

وما دام السلام الشامل ، لا يوجد وأن استمرار التسليح قائم فى غالبية دول الشرق الأوسط ، يبقى العبء المالى لسباق التسلح بمثابة التحدى الأول لجميع الأنظمة . إن غالبية دول الشرق الأوسط معرضة بشدة لأى هجوم بالأسلحة التقليدية المتقدمة . وكما أوضحت حرب الخليج ، فقد استلزم الأمر عددا قليلا جدا من الأسلحة المسماة « الأسلحة الذكية » لتشل الكثير من المرافق العراقية . كذلك تعرض الاقتصاد الإسرائيلى للشلل من جراء

الهجمات العراقية بصواريخ « سكود » ، وفقدت دوائر الأعمال ما قيمته ملايين الدولارات من الصفقات لأن المصانع أغلقت أبوابها ، بينما جلس العمال فى الأدوار السفلى يضعون على وجوههم الكمامات الواقية من الغازات . وإذا كانت تكنولوجيا صواريخ « سكود » المتخلفة وغير الفعالة قادرة على إحداث مثل هذا الصدع فى اقتصاد حديث ومتطور ، فإن الصواريخ أو الطائرات المتقدمة قادرة على إحداث أضرار اقتصادية غير محدودة للبنية الأساسية القابلة للاختراق فى المنطقة . وتخيل حجم الأضرار الذى يمكن لقاذفات القنابل من طراز « اف - ١١٧ » أن تحدثه فى حقول البترول لدول مجلس التعاون الخليجى فى حالة استخدامها من جانب قوى معادية ؟ إن البنية الأساسية برمتها فى منطقة الخليج ، وخاصة إنتاج البترول وتسهيلات شحن البترول وتفريغه ، وشبكات توصيل المياه ، يمكن تدميرها سريعا فى حالة المواجهة مع عدو مجهز بأسلحة « ذكية » . والواقع أن التكلفة الباهظة للقوات التقليدية الحديثة قد تشجع بعض الأنظمة على البحث عن أسلحة الدمار الشامل ، باعتبارها الطريق الوحيد للتغلب على القوة التقليدية الجبارة لدى دول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل . وإن واحدة من أفضل المزايا الملموسة وطويلة الأجل للسلام الإقليمى الكامل تتمثل فى خفض أعباء الدفاع .

وخلاصة القول ، هناك سبب ضئيل للثقة فى أن توازن القوى القائم على القوة المسلحة يمكن أن يسود فيما بين الأطراف الإقليمية ، بينما هناك كل الأسباب للاعتقاد بأن حروبا جديدة فى الشرق الأوسط قد تكون أوسع انتشارا وخطورة عنها فى الماضى . وفى حالة استخدام أسلحة نووية أو تقليدية متقدمة بأية كمية ، فإن اقتصادات ومجتمعات بأكملها معرضة للدمار . وقد أصبح الآن تجنب انهيار الشرق الأوسط أولوية حرجة للجميع داخل المنطقة وخارجها . وهذا ، مثله مثل أى شىء آخر ، دافع قوى لمواصلة عملية السلام .

وبينما تمثل أسلحة الدمار الشامل أخطر مشكلة أمنية للمنطقة ، فإن الإرهاب هو التهديد الأكثر ترجيحا . إن المصادر الأولية للإرهاب هى المجموعات المتطرفة فى إسرائيل وفى العالم الإسلامى أيضا . وهى فى الحالة الثانية تجد التأييد من جانب الحكومات ، بما فى ذلك إيران والعراق وسوريا والسودان . وإن أكثر الطرق فعالية فى مكافحة الإرهاب أن تعمد الحكومات العربية المعتدلة وإسرائيل إلى التعاون معا فى القضايا الأمنية . ومن المفارقة أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تدرك أن التعاون الوثيق مع ياسر عرفات أمر حتمى إذا كان المراد هو كبح جماح التطرف الفلسطينى . وهكذا يتضافر الأعداء السابقون فى علاقة وثيقة يحتمها بقاؤهم السياسى معا . لقد أصبح تعزيز عملية السلام الآن عاملا مساعدا ضروريا لمناهضة الإرهاب بالرغم من أن التقدم فى عملية السلام قد يطلق المزيد من الهجمات الإرهابية .

الرخاء والسلام

إن دافعا قويا آخر لمواصلة عملية السلام يكمن فى المزايا المحسوسة التى ستضفيها العملية على مختلف اقتصادات المنطقة . وبهذا القول ، فإن العلاقة بين عملية السلام والتنمية الاقتصادية الإقليمية مسألة خلافية ، وقد استخدمت حجج اقتصادية لتأييد مواقف متباينة متعددة . واستند دعاة عملية السلام إلى تنبؤات اقتصادية وردية كحافز لبناء تأييد جماهيرى ، أو لكسب حكومات متمردة إلى صفهم . ففى الأردن ، على سبيل المثال ، استخدمت الفوائد الاقتصادية المفترضة للسلام كأداة لتوليد التأييد الشعبى للتطبيع مع إسرائيل . وقدمت القيادات الأردنية رؤى متعاظمة لتلك الفوائد ، متغاضية مبدئيا عن رد الفعل المحتمل للاتفاقيات المفرطة فى الأمانى والأداء الاقتصادى دون المستوى المأمول . ومع ذلك ، فإن النهج الذى أخذ به الأردن مثال درامى بالغ الوضوح للدعوى بأن السلام يوفر فوائد اقتصادية على المستويين القومى والإقليمى .

وهناك آخرون يلقون الضوء ليس فقط على التطورات المستقبلية ، وإنما على الدور الذى يلعبه الاقتصاد بالفعل فى خلق مناخ موات لمزيد من التقدم فى عملية السلام . وانطلاقا من هذه الرؤية ، فإن المكاسب الاقتصادية العامة ، سواء كانت متعلقة بالعملية السياسية أم لا ، تحد من التأييد لسياسات الصراع والمواجهة . ومع تزايد الرغبة فى إسرائيل فى التمتع بأسلوب حياة الطبقة الوسطى ووضوح حالة الإرهاق من الصراع على سبيل المثال ، تصبح الرغبة فى الانتهاء من الحروب والمواجهات التى حدثت فى الماضى أشد قوة بدافع المصلحة الاقتصادية الذاتية . غير أن هذا الحافز يضعف أمام قضايا الأمن . وقد جعلت التفجيرات الانتحارية فى إسرائيل فى فبراير ومارس ١٩٩٦ من الأمن ، وليس الرخاء الاقتصادى ، القضية المهيمنة فى الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦ .

وبينما تأثرت القوى الاقتصادية بعملية السلام ، فإنها قد تكون غير مترابطة فيما بينها ككل ، وإن كانت مازالت تؤثر فى الرغبة فى مفاوضات ناجحة . وقد اعترف كبار رجال الأعمال على مختلف جوانب الصراع فى الشرق الأوسط ، بالأضرار غير المباشرة التى سببها ، وأعربوا عن الرغبة فى التركيز على القضايا الاقتصادية بدلا من العسكرية والاستراتيجية . وكما قال ج . ر . أبى نادر رئيس الغرفة التجارية الأمريكية العربية : « إن أحدا لن يضع عشرة سنتات فى هذه المنطقة إلى أن تستقر . وينبغى أن يكون هناك إحساس بالأمن » .[٢٨] وقد أيد غالبية كبار رجال الصناعة ، وأعضاء اتحاد أصحاب المصانع الإسرائيلى ، حزب العمل فى انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ الإسرائيلية ، بالرغم من موقف الليكود التقليدى المؤيد لدوائر الأعمال . إنهم يؤمنون بأن التزام حزب العمل الأكبر تجاه عملية السلام صار الآن بمثابة الموقف الأساسى الذى يحقق صالح دوائر

الأعمال .[٢٩] وكما جاء على لسان يورى سافير ، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية فى حكومة العمل الأخيرة : « إن مجتمع رجال الأعمال ، ذلك القطاع المحافظ الأول فى المجتمع ، أصبح الآن فى مقدمة الطليعة . إنهم يتحركون إلى الأمام » .[٣٠]

وهناك خلاف بسيط على أن الصراع الماضى قد ساهم فى إضعاف مستويات التجارة والاستثمار الأجنبى فى المنطقة . وفى رأينا ، أنه حتى إذا لم تتطور اقتصادات المنطقة بين عشية وضحاها ، فإن عملية السلام ستعود على الأقل ببعض الفوائد الاقتصادية .

وكان المستثمرون الأجانب يتوخون الحذر بالنسبة للشرق الأوسط ، مما كان يحد من كل من إمكانية الدخول فى أسواق عالمية ومستوى الاستثمار الأجنبى . وقد جاء على لسان مسئول أوروبى فى حديث له مع المراسلين الإسرائيليين فى ١٩٩٢ : « إن منطقتكم لا تهم المستثمرين الأوروبيين لما تنطوى عليه من مخاطر سياسية . وقد تبدو تايلاند ودول أوروبا الشرقية أكثر جاذبية بكثير » .[٣١] إن رؤوس الأموال المطلوبة بشدة ، وكذلك فروع الشركات الأجنبية ، وغيرهما من أشكال الاستثمار الخارجى قد تعطى دفعة كبرى للدول القادرة على التغلب على السياسات الموجهة نحو الصراع طوال السنوات الأربعين الماضية .

ما هو احتمال قيام نظام اقتصادى إقليمى جديد بالكامل ، يعتمد على التوسع فى التجارة البينية الإقليمية والاستثمار الأجنبى ؟ لقد جادل بعض أصحاب الرؤى ، مثل شيمون بيريز ، بأنه مع تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ستنخفض نفقات الدفاع ، وستؤدى حصة أرباح السلام إلى تمهيد الطريق نحو مستقبل اقتصادى أكثر إشراقا . وسيكون فى الإمكان قيام علاقات اقتصادية جديدة عندما تنتهى المقاطعات وتزول العوائق السياسية .

ومن الممكن حدوث مثل هذه التطورات ، ولكن الإطار الزمنى قد يستغرق عشرات السنين . وعلاوة على ذلك ، فإن العديد من المعوقات الاقتصادية ، بما فى ذلك غياب التحرر الاقتصادى الكافى فى غالبية الدول ، قد يؤكد أن المفاوضات السياسية الناجحة وحدها لن تؤدى إلى انطلاق المنطقة نحو عصر اقتصادى زاهر . وإن الاقتصاد الفلسطينى الذى طال إهماله ، والذى يفتقر بالفعل إلى بنية أساسية ملائمة ومؤسسات السوق الحرة العاملة ، يتعرض لمزيد من الإعاقة بسبب إغلاق الحدود الذى تفرضه إسرائيل وما يستتبع ذلك من قيود على التجارة والعمالة .[٣٢] ومع ذلك ، يجدر النظر فى الفرص المتاحة ، ليس فقط لأن التحسينات الاقتصادية قد تأتى بأسرع مما هو متوقع ، وإنما أيضا لأن الخطط والتنبؤات الطموحة تتناول المناطق التى قد تشهد تغيرا تنمويا . وحتى إذا لم يتم إعادة توجيه نفقات الدفاع بالكامل ، فإن بعض الدول قد تحول مواردها نحو مجالات أكثر إنتاجية . وقد تبقى السوق الشرق أوسطية المشتركة ، على غرار الاتحاد الأوروبى ، حلما سحريا لبعض

الوقت ، غير أن الاتفاقات الاقتصادية متعددة الأطراف (إن لم تكن إقليمية بالفعل) يمكن عقدها ووضعها موضع التنفيذ .(٣٣)

لقد أدت المستويات العالية للإنفاق على الدفاع إلى إحداث تأثير سلبى على بعض نواحى النمو الاقتصادى ، الأمر الذى أثار الاهتمام بوضع قيود على نفقات الدفاع . ويقدم يحيى صادوفسكى(٣٤) عرضا مستفيضا للعوامل الاقتصادية المؤيدة للتحرك نحو الحد من التسلح فى العالم العربى . وقال فى عام ١٩٩٣ إن الحافز الكبير وراء المناقشات الجديدة الدائرة فى الدول العربية حول الإنفاق العسكرى يتمثل فى اقتصاداتها المتعثرة . وكما قال صادوفسكى ، فإن الضعف الشامل للاقتصادات العربية يرجع إلى عدة عوامل ، من بينها أسعار النفط المنخفضة ، والزيادة السكانية ، وسوء الإدارة الاقتصادية ، والسياسة الخارجية المغامرة ، وحرب الخليج . وقد دمر العامل الأخير نظام المنح المالية القائم بين الدول الغنية والفقيرة ، وأدى إلى تغيير جذرى فى أنماط الهجرة العمالية . كما تدفق اللاجئون على الدول الأكثر فقرا ، الأمر الذى قضى على التحويلات من أعمالهم فى الدول الأكثر غنى . وتواجه المنطقة نتيجة لهذه التغييرات والسياسات السابقة نقصا فى رؤوس الأموال وأعباء ثقيلة من الديون جاءت غالبيتها من جراء الإنفاق العسكرى .(٣٥) وقد تعمل الحوافز الاقتصادية الدولية فى مثل هذا المناخ على تشجيع نزع السلاح الإقليمى .

كما يعطل الصراع الإقليمى المستمر الفوائد الاقتصادية الناشئة عن القرب الجغرافى . ويقول أحد المراقبين الاقتصاديين : « إن عوائد السلام ستتدفق بوفرة بفضل تجميع الدول والأقاليم المنعزلة اقتصاديا فى نسيج واحد داخل سوق مشتركة » .(٣٦) وبدون التقدم نحو السلام ، لن يتأتى لهذه العوائد أن تتحقق ، وستصبح تكاليف الفرصة البديلة باهظة . ومن خلال خفض تكاليف النقل والانتقالات الأخرى والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير ، تستطيع الدول المحورية فى الصراع العربى الإسرائيلى أن تحقق مكاسب وفيرة من التجارة الثنائية . وقدرت إحدى الدراسات أن حجم التجارة السنوية بين إسرائيل ومصر والأردن ولبنان يمكن أن تصل قيمته إلى مليار دولار ، دون احتساب النفط .(٣٧) والحقيقة أن إسرائيل والضفة الغربية وغزة أثبتت بالفعل مزايا التجارة عبر الحدود . وقبل الانتفاضة ، بلغ إجمالى الصادرات الإسرائيلية السنوية للضفة الغربية وغزة ١,١ مليار دولار . وإبان الانتفاضة انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى هذه الأراضى بنسبة ٥٠ فى المائة . ومع إدخال الإصلاحات الملائمة والسلام ، فإن الضفة الغربية وغزة وإسرائيل قد « تتناغم جيدا » ، وربما تعود إلى المستوى السابق للتجارة .(٣٨)

وقد اعترف منظمو مؤتمر مدريد بالحاجة إلى التصدى للمشكلات الاقتصادية فى المنطقة ، وأضافوا مسارا اقتصاديا باسم « مجموعة العمل للتنمية الاقتصادية الإقليمية » ،

إلى المحادثات متعددة الأطراف . كما أن مزيدا من الاهتمام الإعلامى تركز على مؤتمرات القمة الاقتصادية الكبرى فى أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ .

وقد انعقد أول مؤتمر قمة اقتصادى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى الدار البيضاء فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، بعد مرور ثلاث سنوات بالضبط من مؤتمر مدريد . وضم الاجتماع الذى نظمه « المنتدى الاقتصادى العالمى » ومقره فى سويسرا ، و « مجلس العلاقات الخارجية » ومقره فى نيويورك ، عشرة من رؤساء الدول و ٦٠ وزيرا وأكثر من ٣٠٠ مسئول آخر ، والمديرين التنفيذيين لأكثر من ١١٠٠ شركة من ٦٠ دولة . وفى الوقت الذى كان فيه المندوبون فى القصر الملكى بالدار البيضاء يستمعون إلى كثير من الخطب البلاغية المألوفة ، كانت المناقشات الأكثر أهمية تجرى على مستوى غير رسمى ، حيث كان السياسيون ورجال الأعمال يختلطون معا ويتفاوضون ويتداخلون ويتقاسمون أفكارا محددة تستهدف التعاون الاقتصادى .[٣٩] ولم يتمكن المسئولون من الموافقة على إنشاء بنك إقليمى للتنمية ، ولكنهم أيدوا قيام مجموعة اقتصادية تتضمن « التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال والعمالة فى سائر أنحاء المنطقة » . ووافقوا على إنشاء مجلس إقليمى للسياحة ، ودعوا إلى عقد قمة اقتصادية ثانية .[٤٠] وقام الوفد الإسرائيلى بتوزيع مقترحات تتناول مشروعات للتعاون الإقليمى تراوحت قيمتها بين ١٨ و ٢٧ مليار دولار .[٤١] غير أن الأهم من أية اتفاقيات تم التوصل إليها ، هو تلك الرمزية الشديدة التأثير لعصر جديد يمثله عرب وإسرائيليون يتناقشون معا حول المستقبل الاقتصادى للمنطقة .

وافتتح مؤتمر القمة الثانى فى عمان فى أكتوبر ١٩٩٥ ، وصرح المشاركون بأنهم سيحاولون الدخول مباشرة فى العمل الفعلى بدلا من الإغراق فى البلاغة وإلقاء الخطب . وطبقا للإعلان الصادر عن المؤتمر ، فإن « أهداف القمة كانت تيسير التوسع فى استثمارات القطاع الخاص فى المنطقة ، وتدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص التى تضمن تحقيق هذه الغاية ، والعمل على تعزيز التعاون الإقليمى ومشروعات التنمية » .[٤٢] وجاءت أطراف إضافية بقوائم طويلة من مشروعات التنمية المقترحة ، بما فى ذلك أفكار بمشروعات قيمتها ٦,٣ مليار دولار قدمها الوفد الفلسطينى ، و ٣,٥ مليار دولار من الأردنيين .[٤٣]

وبالرغم من اعتراض بعض الدول الأوروبية والخليجية ، وافقت القمة على تكوين « بنك التعاون والتنمية فى المجال الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا » ، على أن يقام فى القاهرة وأن يبلغ رأسماله ٥ مليارات دولار .[٤٤] ولم يتبين بعد ما إذا كان البنك ستقوم له قائمة إذا رفضت الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة المساهمة فيه . كما وافق المؤتمر على إقامة عدد من المؤسسات الجديدة الأخرى ،

بما فى ذلك مجلس إقليمى للسياحة ، ومجلس إقليمى لدوائر الأعمال ، وأمانة تنفيذية للقمة الاقتصادية فى الرباط ، وأمانة للجنة الخاصة بمتابعة مجموعات العمل متعددة الأطراف للتنمية الاقتصادية الإقليمية .[٤٥] ووقعت إسرائيل مذكرة نوايا لشراء الغاز الطبيعى من قطر عن طريق شركة إنرون الأمريكية للطاقة . وفى واحد من أضخم المشروعات التجارية الإقليمية ، ستشترى إسرائيل ما لا تقل قيمته عن ٤٠٠ مليون دولار من الغاز الطبيعى المسيَّل سنوياً إذا تقدمت الأمور وفقا للخطة الموضوعة .[٤٦]

وعقد مؤتمر قمة ثالث فى القاهرة فى أواخر ١٩٩٦ . ودارت اتصالات عديدة غير رسمية فيما بين أعضاء مجتمع الأعمال . ولكن المؤتمر كله انعقد فى ظل العلاقات المتوترة بين إسرائيل ، تحت إدارة نتنياهو ، والعالم العربى . وتقرر عقد مؤتمر القمة الرابع فى الدوحة فى أواخر ١٩٩٧ .

النقـاد والمتشككون

يتخذ الكثيرون موقفا أكثر تشاؤما إزاء عملية السلام . وتتدرج هذه الآراء – التى سنتناولها بتفصيل أكبر فى الفصول التالية – فى فئتين عامتين ، هما أولئك الذين لا يوافقون على عملية السلام ، وأولئك الذين لا يعتقدون أنها يمكن أن تنجح . وحيث إن هذه الحجج ستعالج أساسا فى الفصول التى تتناول كل دولة على حدة ، كما ترد فى المناقشات الخاصة بالقضايا العسكرية فى الفصل العاشر ، فإن الجزء الحالى يقتصر فقط على تقديم ملخص موجز قبل التطرق إلى بعض الحجج الاقتصادية المحددة المضادة .

فى الطرف الأقصى من الطيف السياسى يقف الرافضون دون تحفظ ، الذين لا يشجبون العملية الجارية فقط ، وإنما يصرون على أنه ليس فى الإمكان قيام سلام بين العرب والإسرائيليين ، وعلى أن الأنظمة المحافظة الموالية للغرب فى الدول العربية ينبغى استبدالها . ولم يقبل البعض ، مثل إيران والمناضلون الفلسطينيون الذين يتخذون من دمشق مقرا لهم ، وأقصى اليمين الإسرائيلى القول بأن عملية السلام قد وصلت إلى نقطة اللاعودة . وما زالوا يسعون إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه . ثم يأتى أولئك الذين يرفضون مفاوضات السلام على أساس أنها تمثل خطورة على مصالح جماعات معينة ، سواء كانوا فلسطينيين أو أردنيين أو إسرائيليين أو مصريين .

والمتشككون أقل انتقادا للعملية ، ولكنهم يعتقدون أن النزاع وأوجه عدم التماثل لصيقة بالشرق الأوسط إلى حد يصعب معه تعليق آمال كبيرة فى سلام دائم . وهكذا يعتقد كثير من العرب والمسلمين أن إسرائيل هى بالأساس من توابع الغرب ، وأنها ستسود المنطقة

بفضل قوتها العسكرية المتفوقة ، واقتصادها ، ورعاتها الأمريكيين . وكثير من الإسرائيليين ، من ناحية أخرى ، يجادلون بأن الطبيعة غير الديمقراطية لغالبية الحكومات العربية تطرح بعيدا أية مقارنات مع أوروبا الغربية ، وتجعل معاهدات السلام مع الدول العربية وثائق أضعف من أن تضمن السلام .

وبالإضافة إلى ذلك ، يرفض البعض الفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادى والرخاء يرتبطان بعملية السلام . ويشجب النقاد العرب ، بمن فى ذلك مسئولون فى سوريا ولبنان ، قمة عمان الاقتصادية لعام ١٩٩٥ باعتبارها غطاء للهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية . وقد تعمدت إسرائيل إيفاد وفد صغير إلى القمة الاقتصادية الثانية بغرض تهدئة المخاوف العربية ، خاصة المصرية ، من أن إسرائيل تسعى إلى الهيمنة الاقتصادية بينما يسدل الستار على الجانب العسكرى من النزاع العربى الإسرائيلى .[٤٧] وجادلت إحدى الصحف السورية بقولها إن « نتائج المؤتمر تستهدف تحقيق الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا » .[٤٨] ووصف نبيه برى رئيس البرلمان اللبنانى قمة عمان بأنها أخطر تطور فى المنطقة منذ وعد بلفور ، تلك الوثيقة الرئيسية الصادرة عن الحكومة البريطانية عام ١٩١٧ التى تعترف بحق اليهود فى إقامة وطن لهم فى فلسطين .[٤٩] غير أنه فى الوقت الذى انتقد فيه زعماء لبنان ذلك التجمع ، اعترف أصحاب المشروعات اللبنانيون بالفرصة الطيبة لعقد الصفقات ، وحضروا فى القمة تحت غطاء أمم أخرى . وحتى « حماس » ، تلك المنظمة الفلسطينية الإسلامية المتشددة ، كان لها فيما يبدو بعض الحضور .[٥٠]

وإضافة إلى أولئك الرافضين للتعاون الاقتصادى على أسس سياسية ، يعتقد بعض النقاد أن الحديث عن عائد السلام فى الشرق الأوسط لا يستند إلى الواقع .[٥١] ويجادلون بقولهم إنه حتى فى ظل ظروف عصر السلام ، فإن اقتصادات المنطقة لن تصبح متشابكة على نحو خاص ، وأن عناصر قوتها الاقتصادية وضعفها غير متكافئة . ومثال ذلك ، طبقا لهؤلاء النقاد الاقتصاديين ، أن اقتصادات المنطقة متكاملة جزئيا فقط ، حيث إنها تنتج كثيرا من السلع المتنافسة فيما بينها مثل المنتجات الزراعية والحرف اليدوية والنفط . كما أن القوة الشرائية المنخفضة فى جميع الدول تقريبا ، والأوضاع التنافسية الضعيفة ، من شأنهما أن يحدا من نشوء الاقتصادات ذات الحجم الكبير . وتعمل التباينات الاقتصادية الكبرى بالنسبة لدخل الفرد ، ومستوى التصنيع ، والتكامل التكنولوجى (تجرى مناقشته فى الفصل التاسع) على فصل الدول ذات التكنولوجيا الراقية عن الدول ذات التكنولوجيا المتخلفة ، وبصفة عامة ، الدول الغنية عن الدول الفقيرة . ومن غير المحتمل أن يؤدى الاستثمار الأجنبى إلى ازدهار اقتصادى ، نظرا لأن نصيب الشرق الأوسط حاليا من إجمالى الاستثمار الأجنبى العالمى أقل من ٣ فى المائة .[٥٢] والإنفاق العسكرى لن ينخفض ما دامت

التوترات الإقليمية الأخرى باقية . وعلاوة على ذلك فإن القوات المسلحة مستخدم رئيسى للعمالة ، وفى بعض الحالات دعامة أساسية للنظام ، ولذلك فإنها قد لا تنصاع لتخفيضات مؤثرة . والتخلف الاقتصادى وعدم الاستقرار الداخلى ، المرتبط عادة بقضايا سكانية وتعليمية أو أوجه نقص فى البنية الأساسية ، من شأنه أن يقوض إلى حد كبير أى آمال فى النمو والتحسن الاقتصادى . ولا تستطيع عملية السلام حل المشكلات الاقتصادية البينية التى تقف فى طريق زيادة الفرص الاقتصادية .

وطبقا للنقاد ، فإن سجل هذه الهموم وغيرها يوفر مساحة ضئيلة للتفاؤل . وقد أوضح الأطراف الإقليميون مرارا عدم استعدادهم للتنازل عن السيادة تحت مسمى المنظمات الاقتصادية الإقليمية . وأن الحديث عن السوق الشرق أوسطية المشتركة لم يزد على كونه حديثا . وحتى السوق العربية المشتركة لم تتحقق ، وتتطلع الأطراف الإقليمية إلى ما وراء المنطقة للحصول على السلع والخدمات . وباستثناء النفط ، تمثل التجارة الإقليمية فيما بين الدول العربية ٤ فى المائة فقط من إجمالى تجارتها الدولية .[٥٣]

وفى تناولهم لهذه المعوقات الجمة ، يوحى النقاد بأن العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٩ توفر أفضل دليل لاقتصادات السلام . وإن ما يسمى بالسلام البارد أدى إلى فوائد اقتصادية قليلة نسبيا للجانبين ، وينبغى اعتبار ذلك درسا للصفقات المستقبلية ، حيث إن هذا الإخفاق التجريبى فى عائد السلام يتحدث عن الاحتمالات الاقتصادية المستقبلية بنفس القدر مثل ما تقول الهموم النظرية .

خـاتمـة

كما هو الحال عادة بالنسبة لرؤيتين مختلفتين تمام الاختلاف ، هناك عناصر من الحقيقة سواء فى وجهة النظر الواعدة أو المنتقدة للمكاسب المحتملة من عملية السلام . وأولئك الذين يركزون بالدرجة الأولى على القضايا الأمنية يلاحظون المخاطر الدائبة فى المنطقة وتكاليف سباق التسلح غير المنضبط . ويستخدم المتفائلون هذه الإنذارات الملحة فى دفاعهم عن قضية السلام . أما المتشائمون فيجادلون بأنه إلى أن تتغير المؤسسات السياسية فى المنطقة ، فإن الصراع بين النظم غير المتكافئة أمر حتمى .

والذين يركزون على القضايا الاقتصادية يوافقون على أن التقدم الاقتصادى سيتأتى فقط إذا اقترنت عملية السلام بخطوات أخرى ، مثل الإصلاح . وفى حين يعتقد المتفائلون أن ذلك يمكن تحقيقه ، فإن المتشائمون يجادلون بأنه لا يمكن أن يحدث ولن يحدث . وتشكل

الفرص المتاحة التى تولدها خطى التقدم فى عملية السلام جانبا واحدا فقط من الصورة الاقتصادية فى المنطقة . وفى أغلب الحالات ، لعب التحرر الاقتصادى والإصلاحات الاقتصادية أدوارا حاسمة فى تحقيق المكاسب الاقتصادية أو غيابها . ومثل هذا الإصلاح عادة ما يسبق عملية السلام . غير أن الاثنين يعملان ترادفيا . ويقول جوان سبيرو ، وكيل الوزارة الأمريكى للشئون الاقتصادية والزراعية والأعمال ، فى إطار ملاحظاته عن دور الصراع المحدود : « بدون التحرر ، لن تتحقق الفرص الاقتصادية التى يتيحها السلام الإقليمى . وبدون النمو الاقتصادى بقيادة أنشطة القطاع الخاص القوى ، تتلاشى إلى حد بعيد إمكانيات السلام الإقليمى والاستقرار طويل الأجل » .[٥٤] إن عملية السلام قادرة على إتاحة الفرص ، ولكن هذه الفرص تصبح قليلة الفائدة إذا كان الاقتصاد غير مستعد بصورة شاملة لإقامة علاقات مع الأطراف الاقتصادية الإقليمية والدولية . وفى الوقت نفسه ، يستطيع الإصلاح الاقتصادى حفز الاقتصاد والمعاونة فى تحقيق تغييرات مالية . أما إذا استمر الصراع فى إخافة الأطراف الاقتصادية المحتملة – سواء كانت شركات أو حكومات أو مستثمرين – فسيصبح التقدم محدودا .

وستنشأ جماعات المصالح من بين أولئك الذين يتأثرون اقتصاديا على المستوى الضيق بعملية السلام ، حتى لو كانت محصلة التغيير الاقتصادى على المستوى العام متعادلة أو حققت تحسنا متواضعا . وقد يخشى الضباط العسكريون ضياع السلطة والأبهة فى غياب الصراع العربى الإسرائيلى . فلن يُسْعِد رجال الأعمال السوريون فى لبنان ، وهم المستفيدون من اليد العليا السورية فى تلك الدولة ، أن تفلت لبنان من قبضة سوريا . ولكن ذلك لا يعنى أن السلام لن يساعد سوريا ككل من الناحية الاقتصادية . إن عملية السلام سينشأ عنها رابحون اقتصاديا وخاسرون ، حتى لو كان التأثير الاقتصادى العام أو الصافى على المنطقة إيجابيا .

وتمثل الدعوى الاقتصادية والعسكرية لصالح استمرار عملية السلام ونجاحها ردا قويا على الشكوك المترددة ، وعدم التيقن السياسى ، والعنف المتطرف . ولقد أدت التغيرات فى البيئة الإقليمية والدولية إلى خلق الفرصة ، وساعدت عملية السلام مختلف الأطراف فى المنطقة على اهتبال هذه الفرصة . ونحن نعتقد أن عملية السلام ستتواصل ، غير أنه ينبغى التغلب على العقبات الصعبة والمتعددة لمواصلة التقدم الدائم .

الفصل الثانى

القضايا الثنائية المعلقة :

النزاعات الإقليمية وقضايا الوضع النهائى

بالرغم من أن الحقائق الاقتصادية والعسكرية تدفع إسرائيل وعددا من الدول العربية نحو تسوية الصراع ، فلا تزال القضايا المعقدة باقية دون حل . ويمثل إيجاد حلول مرضية مشتركة للمنازعات الإقليمية العربية الإسرائيلية ولقضايا الوضع النهائى الإسرائيلية الفلسطينية عوائق رئيسية ، سوف تثبت صعوبتها حتى على أمهر السياسيين والدبلوماسيين .

النزاعات الإقليمية الثنائية

بين إسرائيل ودول المواجهة العربية

كانت الصراعات على السيطرة على المساحات الفضاء - الأرض والبحر والجو - منذ قديم الأزل ، سببا رئيسيا وراء كل من الحروب الأهلية أو الحروب فيما بين الدول . وتنقسم المنازعات على الأراضى عادة إلى أربع فئات . أولا ، إن الأراضى (بما فى ذلك الطرق البحرية والأنهار) قد تكون ذات أهمية استراتيجية لطرف واحد أو أكثر ، وإن من يسيطر على المنطقة موضوع النزاع تكون له مزية عسكرية واضحة على الدولة غير المسيطرة . وهذه المزية قد تكون إما هجومية أو دفاعية . وعلى مر العصور ، كانت السيطرة على الأراضى المرتفعة والممرات والأنهار والموانىء مكونا أساسيا للاستراتيجية العسكرية . وحتى فى عصر الصواريخ بعيدة المدى والطائرات ، تبقى الأراضى الاستراتيجية عاملا بالغ الأهمية لأمن أى منطقة .[1]

ثانيا ، قد تكون الأراضى ذات قيمة اقتصادية لواحد أو أكثر من الأطراف ، وقد تشمل أراضى زراعية أو أراضى تحتوى على معادن قيمة ، أو هيدروكربونات ، أو حيوانات ،

أو أسماك ، أو مياه عذبة . وتاريخيا فقد نشبت الحروب بهدف الاستيلاء على الأراضى تحقيقا للسيطرة على الموارد القيمة ، أكثر مما نشبت لاحتلال الأراضى لأغراض استراتيجية محضة .

ثالثا ، قد تكون الأرض ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية . وهناك أراض أو أنهار لها سحر ديني أو عاطفى كبير لجماعات مختلفة . وقد يدفع ذلك قوى سياسية كبرى إلى تأمين السيطرة أو استعادة السيطرة على المنطقة موضوع الاهتمام . ومثال ذلك ، اندلاع الحروب الصليبية لتحرير أراض من سيطرة ديانة أخرى . كما أن ما يجرى اليوم من قتال من أجل المساجد والمعابد والكنائس يندرج فى هذه الفئة نفسها .

رابعا ، قد تتورط الدول فى منازعات إقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية . وتستمر هذه المنازعات إلى أن يقول القضاء كلمته بشأن ملكية الأرض أو البحار موضوع الخلاف ، ولكن الدول بصفة عامة لا تتورط فى حروب حولها .

وإذا كان لمنطقة أو أرض معينة أهمية استراتيجية أو اقتصادية أو عقائدية ، فإن النزاع يكون أخطر منه إذا كان الأمر مجرد خلاف قانونى . وفى الشرق الأوسط ، خاصة الصراع العربى الإسرائيلى ، تجرى أعمق الصراعات وأشدها مرارة حول الأراضى ، وهى تندرج فى إطار واحد أو أكثر من الفئات الثلاث الأولى (انظر الشكل ١) .

ومع أن غالبية المنازعات الإقليمية ثنائية ، إلا أنه قد يكون لها تداعيات إقليمية . والمنازعات العربية الإسرائيلية ، خاصة حول الحقوق الفلسطينية والقدس ، تهم العالم العربى والإسلامى برمته . وهناك من الدول التى ما كانت لتهتم بإسرائيل كثيرا فى ظروف مغايرة ، إلا أنها تورطت بشدة ، ولو على المستوى الخطابى ، فى المواجهة العربية الإسرائيلية . وتلك بدورها قضية تسد الفجوة بين الخليج العربى والمشرق العربى ، وتخلق بمصاحبة عوامل أخرى الحاجة إلى مفاوضات إقليمية وحلول إقليمية .

وتمثل المنازعات الإقليمية المعلقة دون حل بين إسرائيل والفلسطينيين وسوريا ولبنان لُبّ الصراع العربى الإسرائيلى . وبدون حل للصراع الإسرائيلى الفلسطينى حول السيطرة على الضفة الغربية وغزة والقدس ، لن تكون هناك تسوية . وبدون مثل هذه التسوية لن يكون هناك سلام عربى إسرائيلى شامل . ومع أن حل المشكلة الفلسطينية يعتبر مؤشرا لمزيد من السلام ، فإن حجر الزاوية لاتفاق أوسع يتضمن بقية العالم العربى ، خاصة الخليج العربى ، يكمن بكل تأكيد تقريبا فى مسألة مرتفعات الجولان . وإلى أن تتوصل سوريا إلى اتفاقية مرضية لحسم مسألة الجولان ، فإنها لن تعقد سلاما مع إسرائيل ، ومن غير المحتمل أن تفعل ذلك دول الخليج الرئيسية ، خاصة المملكة العربية السعودية ، قبل سوريا .

شكل (١)
المنازعات الإقليمية فى الشرق الأوسط

النــوع	التعــريف	الأمثـلة
استراتيجى	السيطرة على الأراضى المتنازع عليها لها تأثير مهم على التوازن العسكرى فيما بين الخصوم .	- مرتفعات الجولان - الضفة الغربية - شط العرب - جنوب لبنان - أبو موسى
اقتصادى	السيطرة على الأراضى المتنازع عليها توفر ميزة اقتصادية مهمة لطرف على حساب الآخر .	- الكويت - العراق - دجلة / الفرات - الضفة الغربية - أبو موسى - المنازعات على البترول أو الغاز البحرى فى الخليج العربى .
أيديولوجى/ دينى	المنازعات حول الأراضى لها أهمية سياسية / ثقافية خاصة لطرف واحد أو أكثر .	- القدس - الضفة الغربية
قانونى فقط	الإقليم الخاضع للمنازعات القانونية حول الحصول على وملكية الأراضى ذات الخواص الاستراتيجية الاقتصادية أو العقائدية وإن كانت قليلة .	- طابا (مصر وإسرائيل : تم حلها بالتحكيم عام ١٩٨٦)

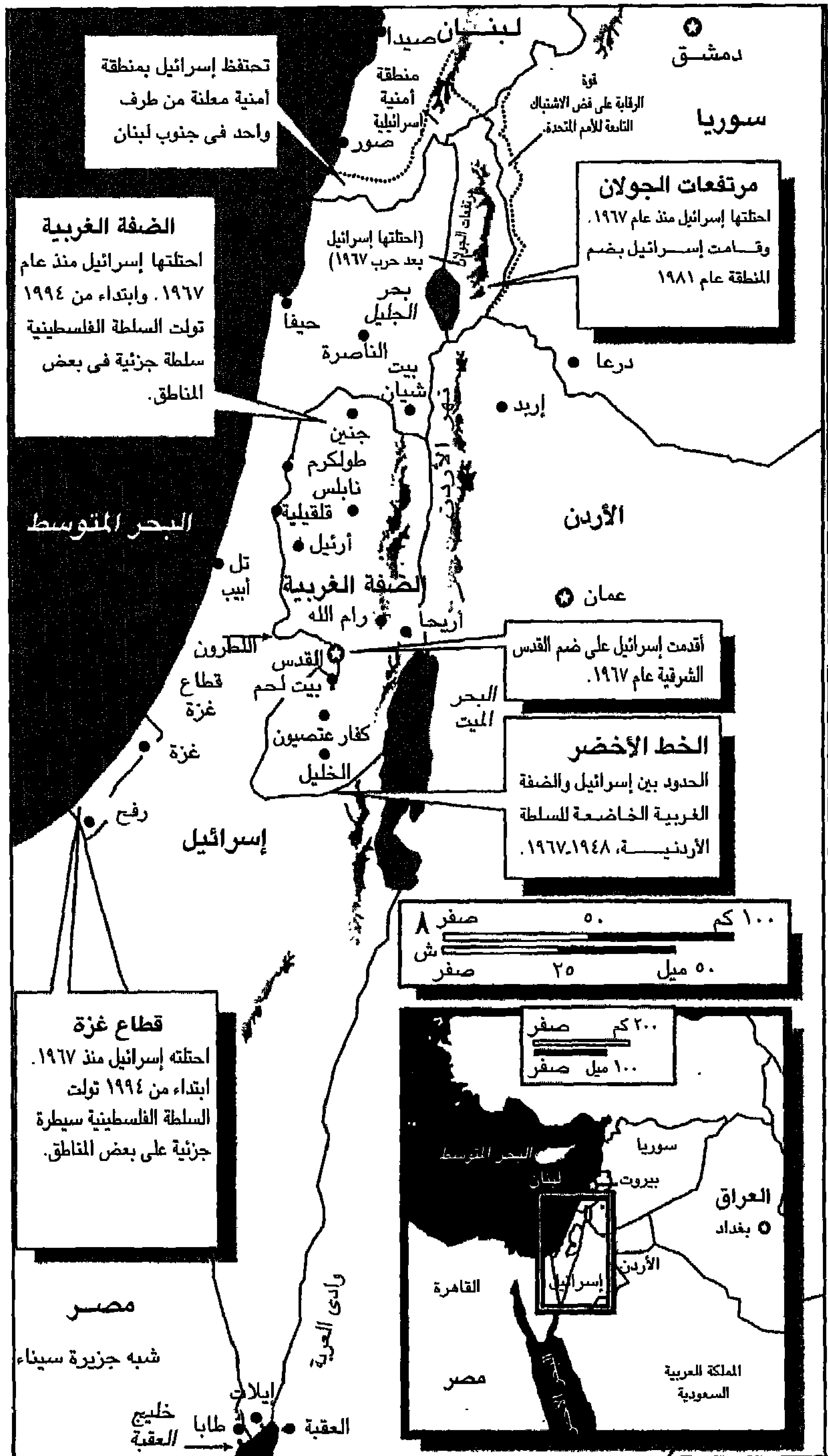
ولا يستطيع لبنان التفاوض حول سلام منفصل مع إسرائيل مادامت سوريا تمارس حق الاعتراض على صنع القرار اللبنانى . وإذا أقدمت إسرائيل على الانسحاب من جانبها من جنوب لبنان ، فقد تمارس الولايات المتحدة أو غيرها الضغط على سوريا لسحب قواتها من لبنان ، ولو أن نجاح ذلك غير محتمل . ولكن انسحاب إسرائيل قد يضعف من دور إيران فى دعم « حزب الله » ، وقد يمهد الطريق لعلاقات إسرائيلية لبنانية أوثق تقل فى مستواها عن التبادل الدبلوماسى الكامل .

والمؤسف أن باقى المنازعات الإسرائيلية الفلسطينية ، والإسرائيلية السورية ، والإسرائيلية اللبنانية ينطوى كل منها على اعتبارات اقتصادية واستراتيجية متعددة ويصعب حلها (انظر الخريطة) . وتقوم جميع المناطق الثلاث المتنازع عليها بوظيفتها كمناطق عازلة عسكريا لصالح إسرائيل . وفى حالة الضفة الغربية ، يزيد من تعقيد الحل تلك الادعاءات القوية بملكية الأرض التى يرددها بعض الإسرائيليين . وذلك فى تباين واضح مع المنازعات الإقليمية التى قامت إسرائيل بتسويتها مع مصر والأردن فى السنوات العشرين الماضية . وقد استندت مصر وإسرائيل إلى مبدأ التبادل غير المتماثل ، أى إجراءات أو قيود متبادلة وإن كانت غير متوازية . وعلى سبيل المثال ، وافق الجانبان على إقامة مناطق توضع بها قوات محدودة ، تكون فيها القوات والمعدات العسكرية مقيدة ، وإن كانت واحدة فقط من المناطق الأربع – المنطقة « د » – تقع على الجانب الإسرائيلى من الحدود . أما المناطق « أ » و « ب » و « جـ » ، فكلها تقع فى الأراضى المصرية . ولكن مصر يمكنها أن تشير إلى حقيقة أنها لم توافق على أى ترتيبات أمنية لا تكون مفروضة هى نفسها على إسرائيل . وتشرح المادة الرابعة من معاهدة السلام أنه « بغية توفير الحد الأقصى من الأمن لكلا الطرفين ، وذلك على أساس التبادل ، تقام ترتيبات أمن متفق عليها ، بما فى ذلك مناطق محدودة القوات فى الأراضى المصرية والإسرائيلية » .(٢) واستخدمت المعاهدة الإسرائيلية الأردنية لعام ١٩٩٤ أساليب مستحدثة لتأجير الأرض ، للتغلب على الخلافات النهائية حول السيادة والاستخدام الزراعى . وقد تم الاعتراف بالسيادة الأردنية ، بينما انتقلت الأرض مرة أخرى للمزارعين الإسرائيليين عن طريق التأجير .

إسرائيل ـــ الفلسطينيون

ينطوى النزاع على الضفة الغربية على الفئات الأربع كلها للمنازعات الإقليمية الموضحة فى الشكل ١ ، وبذلك تكون واحدة من أصعب القضايا المطروحة للحل . وكانت إسرائيل قد استولت عام ١٩٦٧ على الضفة الغربية من الأردن ، وعلى قطاع غزة من مصر . وكانت حدود ما قبل ١٩٦٧ للإقليمين معا تمثل مخاطر استراتيجية جسيمة

خريطة النزاعات الإقليمية العربية الإسرائيلية



لإسرائيل . واليوم أصبحت هذه المخاطر الاستراتيجية مسلما بها على نطاق واسع فى إسرائيل ، إلى حد أن المعتدلين الإسرائيليين أنفسهم يطالبون بتعديل خطوط ما قبل ١٩٦٧ ؛ تعزيزا لأمن إسرائيل فى ظل أية تسوية إسرائيلية فلسطينية نهائية .[٣] وتستند هذه التعديلات إلى الاحتياجات الأمنية المرئية ، والمواقف العقائدية ، والبنية الأساسية القائمة للطرق ، وأنماط الاستيطان ، والاهتمامات الخاصة بتوفير المياه . وقد جادلت إسرائيل طويلا بأن الضفة الغربية مصدر قوة رئيسى . كما أن حركة الاستيطان تضيف إيحاءات دينية مع إشارة ضمنية إلى إسرائيل التوراتية .

أما غزة فهى أقل أهمية لإسرائيل . وكانت إسرائيل فى الماضى تثير حجة استراتيجية بأن السيطرة على غزة أمر ضرورى لمنع الجيوش العربية من التقدم على طول الساحل من سيناء إلى تل أبيب . وبالرغم من أن هناك بضعة آلاف من المستوطنين الإسرائيليين فى قطاع غزة ، يعيش بعضهم فى مستوطنات أقيمت لتعزيز أمن إسرائيل ككل ، فإن غالبية الإسرائيليين ، بما فى ذلك الأجنحة اليمينية ، لا يهتمون بالاحتفاظ بالسيطرة على قطاع من الأرض مكتظ بالسكان ويعانى من الفقر .

وابتداء من عام ١٩٩٣ وقع المسئولون الإسرائيليون والفلسطينيون اتفاقيات مؤقتة مهمة ، بما فى ذلك « أوسلو ١ » و « أوسلو ٢ » ، من أجل السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة . وتقوم إسرائيل تدريجيا بنقل السيطرة على السلطات المدنية ، والتخلى عن وجودها العسكرى فى خليط من المدن والقرى العربية (انظر الفصل الأول) . وقد تم تطبيق العملية التى بدأت فى أريحا وفى جزء كبير من غزة فى مايو ١٩٩٤ ، فى المراكز الحضرية الستة الكبرى بالضفة الغربية عام ١٩٩٥ ، وامتدت إلى الخليل فى يناير ١٩٩٧ . وبدأت فى مايو ١٩٩٦ محادثات الوضع الدائم ، المقدر لها أن تقرر مستقبل الكيان الفلسطينى وحدوده مع إسرائيل . ولكنها لم تستمر فى السنة الأولى من حكم نتنياهو . والمحتمل أن تدخل مصر ، وبصفة خاصة الأردن ، طرفا فى الاتفاقيات حول الطبيعة الدقيقة للحدود فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وتلعب المياه دورا مركزيا فى رغبة إسرائيل فى السيطرة على الضفة الغربية ، مما يضيف عنصرا اقتصاديا للقضية . وتوفر الطبقة الحاملة للمياه الجوفية بجبال الضفة الغربية ١٧٧ مليار جالون من المياه فى السنة ، وتحصل إسرائيل على ٨٠ فى المائة منها .[٤] كما أن المياه الجوفية بالضفة الغربية « توفر ثلث استهلاك إسرائيل من المياه – ٤٠ فى المائة من المياه الصالحة للشرب و ٥٠ فى المائة من مياه الرى » .[٥] ومنذ عام ١٩٦٧ فرضت إسرائيل حظرا على حفر آبار فلسطينية جديدة . ويتضمن النزاع على مياه الضفة الغربية ، مثلها فى ذلك مثل جميع مشكلات توزيع المياه ، كلا من السيطرة على

الأرض وتحديد صفة المتمتعين بالحقوق القانونية فى المياه . وإسرائيل ، على سبيل المثال ، قد تقبل التخلى عن الأرض الواقعة فوق معظم المياه الجوفية إذا ضمنت اتفاقيات المياه لها الحق فى ضخ القدر الوفير من تلك المياه .

إسرائيل ــــ سوريا

يدور نزاع مرتفعات الجولان بالدرجة الأولى حول قضايا استراتيجية واقتصادية . إنها قطعة أرض جبلية صغيرة نسبيا ، ولكنها ذات قيمة استراتيجية قصوى لكل من إسرائيل وسوريا . كما أنها ذات قيمة اقتصادية بسبب أراضيها الزراعية ، بما فى ذلك مصانع النبيذ الشهيرة ، وبسبب موارد المياه الأساسية التى تغذى بحيرة طبرية .

وكانت فرنسا وإنجلترا بعد الحرب العالمية الأولى قد اتفقتا على إقامة حدود دولية بين سوريا (ولبنان) الخاضعة للسيطرة الفرنسية ، وفلسطين الواقعة تحت السيطرة البريطانية . وحددت اتفاقية ٧ مارس ١٩٢٣ الخط الدولى الذى لا يزال أساس المحادثات الإسرائيلية السورية . وأخذ ترسيم خط الحدود الأصلى فى الاعتبار اهتمام بريطانيا بالسيطرة على موارد المياه ، واهتمام فرنسا بالسيطرة على الطرق فى المنطقة .[٦]

وبعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ لم تنته إسرائيل وسوريا إلى حل كامل بشأن دعاوى الحدود المتنافس عليها . وفى مفاوضات الهدنة التى أعقبت الحرب ، ضغطت إسرائيل من أجل العودة إلى الحدود الدولية ، بينما أيد ممثلو سوريا خط وقف إطلاق النار الذى ينطوى على بعض المكاسب العسكرية السورية غرب الحدود الدولية . وبينما وافق الجانبان على تخلى سوريا عن مكاسبها غرب الحدود الدولية وعلى إقامة منطقة منزوعة السلاح فى المناطق التى تنسحب منها سوريا ، إلا أنهما فشلا فى تحديد السيادة فى المنطقة منزوعة السلاح . وأدى غياب الاتفاق على السيادة فى المنطقة منزوعة السلاح إلى ترك الباب مفتوحا أمام كل من الجانبين لتحديد مفهومه الخاص لما تم الاتفاق عليه .

وفى مايو ١٩٥١ ، انتهت مواجهة خطيرة إلى التجزئة الواقعية للمنطقة منزوعة السلاح ، وعقدت محادثات جديدة فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ لتقسيمها . وبمشاركتها فى تلك المحادثات ، اعترفت إسرائيل ضمنيا بأن جزءا من المنطقة منزوعة السلاح سيذهب إلى سوريا ، بالرغم من أن المنطقة تقع غرب الحدود الدولية . وانتهت هذه المحادثات عام ١٩٥٣ ، ولكن مرة أخرى دون الوصول إلى اتفاق نهائى . وتواصلت المناوشات الحدودية إلى أن استولت إسرائيل على الجولان فى حرب ١٩٦٧ .

وتحتفظ إسرائيل بالإقليم منذ ذلك الحين . وبعد أن أوقفت إسرائيل الضغوط السورية

المبكرة ، حققت مزيدا من المكاسب فى عام ١٩٧٣ . وبعقد اتفاقية فض الاشتباك الإسرائيلى السورى فى ٣١ مايو ١٩٧٤ ، انسحبت إسرائيل من الأراضى التى استولت عليها فى ١٩٧٣ . وفى عام ١٩٨١ طبقت إسرائيل القانون الإسرائيلى على الجولان ، الأمر الذى اعتبره كثيرون يرقى إلى مستوى الضم . وفى مفاوضات السلام التى بدأت فى عام ١٩٩١ ، طالبت سوريا بانسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ ، حيث إن ذلك يتضمن عودة المنطقة التى كانت سوريا تسيطر عليها غرب الحدود الدولية ، والتى تتاخم بحر الجليل ، والتى بغير هذا تقع بالكامل فى الأراضى الإسرائيلية . ويستلزم الوصول إلى اتفاق نهائى حول الحدود الإسرائيلية السورية ، حل مسألة السيادة على المنطقة منزوعة السلاح لما قبل عام ١٩٦٧ ، وذلك من أجل إنهاء الاختلافات الإسرائيلية السورية .

وتمثل السيطرة على مصادر المياه ، قضية شائكة أخرى ينبغى التفاوض حولها . وتوفر مرتفعات الجولان ٣٠ فى المائة من مياه الشرب لإسرائيل .(٧) ويتغذى نهر الأردن من أربعة مصادر رئيسية فى الشمال : نهر الدان الواقع بالكامل داخل إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ (٦٦ - ٧٢ مليار جالون سنويا) ، ونهر بانياس فى مرتفعات الجولان (٣٢ - ٣٣ مليار جالون سنويا) ، ونهر الحصبانى فى لبنان على بعد نحو عشرة أميال من الحدود مع إسرائيل (٣٢ - ٣٣ مليار جالون سنويا) ، وسيحان المياه الناجم عن تهطال الأمطار والينابيع فى مرتفعات الجولان (٢٨ مليار جالون سنويا) .(٨) وإن انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان وجنوب لبنان سيترك ٥٥ إلى ٦٠ فى المائة من المصادر الشمالية لنهر الأردن فى أيدى دول أخرى . ويوفر نهر اليرموك الذى ينبع من سوريا ويجرى على طول الحدود الأردنية السورية إلى إسرائيل كمية إضافية قدرها ٢٦,٤ مليار جالون سنويا لنهر الأردن تحت بحيرة طبرية مباشرة . وفى عام ١٩٧٤ أوضح نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى إيجال آلون أن سيطرة إسرائيل على الجولان أمر حيوى ، « من أجل أن نضمن لأنفسنا قدرا كبيرا من مصادر المياه » .(٩) ومع أنه يمكن التشكيك فيما إذا كانت أية حكومة سورية ستحجب هذه المياه عن إسرائيل ، نظرا لأن ذلك يمكن أن يكون بمثابة ذريعة لإشعال الحرب ، إلا أن المرجح أن تصر إسرائيل على السيطرة المنفردة أو الدولية على مصادر المياه بدلا من إعادتها إلى سوريا .

ويتعلق غالبية النقاش حول الجولان بالاهتمامات الاستراتيجية الإسرائيلية والسورية . وستجرى مناقشة هذه الاهتمامات بعمق أكبر فى الفصول التالية ، غير أنه من المفيد تقديم عرض موجز هنا . وفى إطار الوضع الراهن ، تبعد دمشق ٣٧ ميلا فقط من خط وقف إطلاق النار . ويوفر الموقع الإسرائيلى المتقدم فوق جبل الشيخ قدرات ممتازة لإسرائيل للتنصت والاستخبارات . وفى حالة نشوب حرب أخرى ، فإن سوريا ستكون فى وضع قابل للاختراق ، حيث إن ضياع الجولان أدى إلى حد كبير إلى تقليص عمقها الدفاعى .

وتخشى إسرائيل ضياعا مماثلا للعمق الاستراتيجي إذا استعادت سوريا سيطرتها على الهضبة الجبلية ، الأمر الذى سيضاعف من عجز إسرائيل أمام هجوم سورى أو عربى مفاجىء . والإسرائيليون المقيمون فى غور الحولة يتذكرون القصف السورى للبلدات والحقول الإسرائيلية ، ويخشون من أن يؤدى التوتر فى العلاقات الإسرائيلية السورية إلى قصف متجدد إذا امتلكت سوريا الجولان مرة أخرى . وكما هو الوضع حاليا ، فإن قرب إسرائيل من دمشق يساعد على ردع سوريا ، وتلك مزية سوف تفقدها إسرائيل إذا هى انسحبت من الجولان .

إسرائيل ـــ لبنان

تحتفظ إسرائيل بمنطقة أمنية فى جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٥ ، عقب انسحاب القوات الإسرائيلية من الجانب الأكبر من لبنان بعد غزوها عام ١٩٨٢ . وأدى ذلك إلى نقل الحدود الإسرائيلية اللبنانية ، كأمر واقع ، بضعة أميال شمال الخط الدولى الذى كان يفصل ما بين إسرائيل ولبنان منذ الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ . ويمتد على طول الحدود الشمالية للمنطقة الأمنية حاجز من الأسلاك الشائكة ، ويخضع عبورها للقيود وتضم مواقع للمراقبة . وتتولى إسرائيل وجيش لبنان الجنوبى إدارة المنطقة الأمنية ، فى نواح عديدة ، ككيان منفصل عن بقية لبنان .[١٠] وقد أعلنت جميع الحكومات الإسرائيلية أن إسرائيل ليس لديها مطالب إقليمية فى لبنان .[١١]

والمحتمل أن يؤدى نجاح المفاوضات إلى انسحاب إسرائيلى من المنطقة الأمنية ، وعودة الحدود الدولية كخط فاصل بين إسرائيل ولبنان ؛ إذ أن كلا الجانبين لا يرفضان الحدود الدولية القائمة . وكما ورد ذكره ، فإن قضايا المياه ترتبط أيضا بالسيطرة الإسرائيلية . وقد أوردت مصادر لبنانية ادعاءات بأن إسرائيل تأخذ المياه من نهر الليطانى ، وهو نهر يقع بالكامل داخل حدود لبنان ويضمن إيرادات كافية من المياه لكل لبنان .

والمنطقة الإسرائيلية أقل أهمية من الناحية الاستراتيجية عن مرتفعات الجولان التى ترتبط السيطرة عليها باعتبارات عسكرية خطيرة لأمن كل من إسرائيل وسوريا . وإن فقد المنطقة سيجعل رقعة مماثلة فى الحجم من شمال إسرائيل عرضة للهجمات الصاروخية والتسلل ، ولو أنه لن يخلق تهديدا استراتيجيا للدولة ككل . وكذلك ، فإن هذه المنطقة تمكّن إسرائيل من مهاجمة لبنان من موقع أكثر تقدما ، ولكنها توفر مزايا استراتيجية أقل مما توفره بعض المناطق الأخرى . فهى ، على سبيل المثال ، لا تضيف كثيرا إلى قدرات إسرائيل فى حالة حدوث اشتباكات مسلحة تقليدية واسعة النطاق . غير أن المخططين العسكريين السوريين يخشون من احتمال استغلال إسرائيل لوجودها فى جنوب لبنان لتطويق

الجيش السورى وتجنب نشوب حرب فى الجولان . وتستطيع سوريا أن تفعل الشىء نفسه فى المقابل ، أى أنها تستطيع تطويق إسرائيل فى جنوب لبنان لتجنب اندلاع حرب فى الجولان . وفى حالة انهيار عملية السلام وتدهور العلاقات ، فإن ذلك يكون خيارا مقبولا لسوريا ما دامت إسرائيل تحتفظ بسيطرتها على مرتفعات الجولان .

قضايا الوضع النهائى الإسرائيلية الفلسطينية

تشير « قضايا الوضع النهائى » إلى المفاوضات ، كما وردت بالتفصيل فى إعلان المبادىء لعام ١٩٩٣ ، والتى يتعين إجراؤها بين إسرائيل والفلسطينيين قبل أن يتمكن الشعبان من التوصل إلى اتفاقية سلام دائم . وتتضمن القضايا الأساسية مستقبل القدس ، والفلسطينيين فى الشتات وحق العودة ، ومستقبل النشاط الاستيطانى لإسرائيل ، وشكل الحدود النهائية ، ووضع السلطة الفلسطينية .

القــدس

إن أى مناقشة حول القدس ينبغى أن تبدأ بالتعريفات المتعارضة للمدينة ، وفيها تبيان لمدى صعوبة تحديد الوضع المستقبلى لها . قبل عام ١٩٤٨ ونشوء دولة إسرائيل ، كانت المدينة برمتها تحت السيطرة البريطانية . وطالبت خطة الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧ بتدويل المدينة ، ولكنه إبان حرب ١٩٤٨ دانت لكل من إسرائيل والأردن السيطرة على جزء من المدينة . وأصبح الخط الفاصل بين الجانبين منطقة حرام ، حيث يتحكم الأردن في القدس الشرقية وإسرائيل فى القدس الغربية . وكانت المدينة القديمة ، وهى أقدم المناطق وأكثرها قداسة في القدس ، فى قبضة الأردن ، وكانت الحدود الفاصلة بين إسرائيل والأردن تمتد على طول أسوار المدينة القديمة . وفى يونيو ١٩٦٧ استولت إسرائيل على القدس الشرقية والضفة الغربية من الأردن ، ثم أعلنت إسرائيل في عام ١٩٨٠ رسميا ضم القدس الشرقية (وفقا لتعريف السلطات الأردنية) بالإضافة إلى رقعة أكبر من الأراضى المجاورة لها ، لتشكلا معا نحو ثمانية وعشرين ميلا مربعا .[١٢] ويطلق أحيانا على هذه القدس الجديدة ، الأكبر حجما ، والموحدة تحت السيطرة الإسرائيلية ، اسم « القدس الكبرى » . وتضم القدس الشرقية اليوم المدينة القديمة ، والقدس الشرقية العربية ، وطوقا من الضواحى اليهودية الإسرائيلية التى أنشئت بعد ١٩٦٧ .

ومنذ عام ١٩٦٧ تعهدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بأن القدس لن تقسم مرة أخرى أبدا ، كما كان الحال من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ . وتتصادم دعاوى السيادة الإسرائيلية مع مطالب الفلسطينيين ، فى حدها الأدنى ، بإقامة العاصمة الفلسطينية فى القدس

الشرقية .[١٣] ويزيد من تعقيد وضع المدينة تلك البيانات الرنانة والدعاوى من جانب الأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية ، والمسلمين بصفة عامة ، وكنائس مسيحية مختلفة موجودة فى المدينة . وبالنسبة للأطراف المعنية ، وعلى رأسهم الإسرائيليون والفلسطينيون ، أصبحت السيطرة على القدس قضية رمزية مركزية ذات أهمية سياسية ودينية عظمى .[١٤]

والقدس ، بالإضافة إلى أهميتها الرمزية والدينية ، هى محور الحياة الفلسطينية فى الضفة الغربية .[١٥] وتضم القدس الشرقية كبرى المستشفيات ، والمكتبات ، والمؤسسات التعليمية . وجانب كبير من الحياة التجارية والمالية الفلسطينية يجرى فى القدس ، وهى محور المواصلات للضفة الغربية . ومع حرية الانتقال المقيدة إلى القدس ، كما هو الحال فى ظل فترات الإغلاق الإسرائيلى الممتدة ، تصبح الضفة الغربية بالأساس مقسمة إلى قسمين ، الأمر الذى تتفاقم معه المشكلات التى خلقها بالفعل الفصل الجغرافى لغزة والضفة الغربية . وتحاذر إسرائيل على الدوام من الأنشطة الفلسطينية التى ترى فيها احتمال تسجيل سابقة فى مفاوضات قادمة حول وجود فلسطينى رسمى فى القدس . وتراقب إسرائيل عن كثب الأنشطة الفلسطينية فى بيت الشرق بالقدس الشرقية ، تلك الأنشطة التى تثير حنق اليمين الإسرائيلى . ويود القادة الفلسطينيون لو أمكنهم توسيع حجم هذه الأنشطة ، وتصريف الشئون الحكومية من القدس بصورة علنية .[١٦]

وتتمسك إسرائيل بأن القدس الموحدة ستظل إلى الأبد العاصمة الإسرائيلية فى ظل السيادة الإسرائيلية .[١٧] ولا يترك ذلك ، فى عقول غالبية الإسرائيليين ، مجالا لوجود فلسطينى رسمى فى القدس ، بالرغم من أن الإسرائيليين نادرا ما يجرؤون على ارتياد غالبية أنحاء القدس الشرقية العربية . وبحلول عام ١٩٩٥ ، كان ٢٠٠ ألف إسرائيلى يعيشون فى القدس الشرقية فى مجاورات جديدة بنيت فى مساحات استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧ . وقادت حكومات العمل والليكود ، على حد سواء ، التوسع المتواصل فى المجاورات الإسرائيلية فى القدس الشرقية التى ضمتها إسرائيل . ويذكر الإسرائيليون جيدا المدينة المقسمة التى جعلت من الوصول إلى مدينة القدس القديمة ، بما فيها الحائط الغربى المقدس أمرا عسيرا فى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ ، والرحلة الخطيرة أو المميتة أحيانا إلى جبل الزيتون – وهى جزيرة من الأرض فى القدس الشرقية كانت من الناحية القانونية جزءا من إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، وكان القناصة يرابطون على امتداد الحدود الإسرائيلية الأردنية التى تشق المدينة . وهكذا ، تجادل إسرائيل بأن وجود مدينة موحدة أفضل شيء لكافة الأطراف ، وتؤكد حق المسلمين والمسيحيين فى ارتياد الأماكن المقدسة منذ أن صارت القدس تحت السيطرة الإسرائيلية .

ونظرا لشدة التعقيد وعدد المدعين الكبير ، فإن الوضع المستقبلى للقدس سوف يتطلب حلولا وسطا حساسة وبعيدة المدى . وتتعلق الأنظار إلى متابعة ما إذا كان لدى الإسرائيليين والفلسطينيين وغيرهم ما يكفى من بصيرة وحنكة للتوصل لحل يفى بمطالب إسرائيل فى عاصمة غير مقسمة ، وفى نفس الوقت يحقق مطالب الفلسطينيين بإقامة عاصمة فلسطين فى القدس الشرقية . وتوحى الأزمة التى نشبت فى أوائل ١٩٩٧ بسبب أعمال البناء فى حارحوما (جبل أبو غنيم) بأن القدس هى فى الواقع بمثابة مانعة الصواعق لنوبات الانفعال الفلسطينية والإسرائيلية .

وليس هناك نقص فى المقترحات لتقاسم القدس . وفى محاولتهما المشتركة للتقدم على طريق إيجاد مساحات من الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى ، يلاحظ مارك أ . هيلر الإسرائيلى وسرىّ نسيبة الفلسطينى ، الاحتمال بأنه بدلا من أن تتجسد فى القدس مساحات الاختلاف الكامنة ، « فإنها بالدرجة الأولى حجر مغناطيس رمزى تتركز عليه كافة العواطف والمشاعر المتعلقة بالصراع » .[١٨] وأضافا قولهما إن عددا قليلا جدا من الأهالى ، عربا كانوا أو إسرائيليين ، يرغبون فى إعادة تقسيم المدينة عن طريق سور مادى . كما أن التداعيات طويلة الأجل ، على المستويين الديمجرافى والأمنى ، المترتبة على عدم تسوية وضع القدس ، قد تدعم البحث عن خيارات أخرى . وكثير من الإسرائيليين ، الحساسين بالفعل للتوازن السكانى الإسرائيلى ، لا يحتمل أن ينظروا بعين الرضا لاستيعاب ١٥٠ ألفا إلى ٢٠٠ ألف من السكان العرب بالقدس الشرقية . وعلاوة على ذلك ، يمكن للقدس أن تساعد فى خلق استقرار فى الكيان الفلسطينى ، الذى سيؤدى وظيفته بطريقة أفضل مع توفير مدخل إلى القدس وإلى مؤسسات وموارد المجتمع العربى بالقدس .

ويمكن أن يتضافر عدد من المقترحات البناءة لصياغة حل .[١٩] ويمكن أن تتأسس العاصمة الفلسطينية بشكل رسمى فى ضاحية نائية من القدس مثل أبو ديس أو الايزارية . ويمكن استخدام الاسم العربى – القدس – بطريقة خلاقة لإعادة التسمية ظاهريا لجزء من المدينة (أو القدس الضاحية) من أجل إرضاء الفلسطينيين . ويمكن أن يقوم مجلس بلدى منفصل لقدس إسرائيل ، وآخر لقدس فلسطين ، مع مجاورات مقسمة بخطوط وهمية . ويمكن قيام بلدية كبرى ينتخبها جميع سكان القدس لترأس المجلسين البلديين . ويمكن أن يلعب الإبهام المتعمد دورا مركزيا عندما يبدأ المفاوضون مساوماتهم بشأن التقسيم الوظيفى للسلطة أو الحكم الذاتى الداخلى . ويمكن أن تكون السيادة مسألة وظيفية ، أو مفردة ، أو مقسمة ، أو مشتركة ، أو موزعة .[٢٠] كما أن السلطة والمسئوليات المدنية يمكن تقسيمها فيما بين تشكيلة متنوعة من المؤسسات والهيئات الحكومية . وعلى أى حال ، فإن المحتمل أن يتطلب الحل « توليفة رشيدة من التكامل والانفصال » .[٢١]

وقد توصلت المحادثات السرية المعقودة بين يوسى بيلين ، الوزير الإسرائيلى فى حكومة العمل آنذاك ، ومحمود عباس ، أحد المفاوضين الفلسطينيين الرئيسيين ، إلى اتفاقات مؤقتة حول قضايا صعبة مثل الوضع المستقبلى للقدس . وتضمن الاتفاق بينهما كثيرا من تلك المناهج الممكنة للوصول لتسوية . وفي عرض قدمه لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى فى ديسمبر ١٩٩٦ ، لخص بيلين آراءه حول القدس قائلا :

سيعترف الفلسطينيون بالقدس الغربية كأرض إسرائيلية ذات سيادة وعاصمة لإسرائيل . وسيؤدى ذلك إلى اعتراف عالمى بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل . وبالنسبة للفلسطينيين ، فإن المساحة الجغرافية « للقدس » هى فى الواقع أكبر كثيرا من الحدود البلدية للقدس الإسرائيلية . لذلك ستعترف إسرائيل بعاصمة فلسطينية فى « القدس » ، تكون فى واقع الأمر فى منطقة مثل أبو ديس التى هى حاليا إحدى ضواحى القدس . وسوف يقرر الطرفان وضع القدس الشرقية كمنطقة متنازع عليها مع بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه للمستقبل غير المنظور . وسوف تواصل إسرائيل نشاطاتها هناك بوصفها صاحبة السيادة الفعلية - كأمر واقع - وإن لم يحدث الاعتراف بذلك . وسوف يكون للفلسطينيين وضع قانونى بالنسبة للحرم الشريف يتعدى حدود الدولة ، الأمر الذى يعكس الوضع الراهن أساسا حيث تسيطر السلطات الإسلامية على الموقع . وسوف تنقسم مدينة القدس نفسها إلى أقسام إدارية ، على أن يتمتع كل قسم (مثل القسم العربى ، والإسرائيلى اليهودى المغالى فى التشدد ، والإسرائيلى العلمانى) بقدر مهم من الإدارة الذاتية تحت « سقف البلدية » . ويمكن للسكان العرب داخل حدود إسرائيلية أن يكونوا مواطنين فى الدولة الفلسطينية .[٢٢]

فلسطينيو الشتات وحق العودة

منذ عام ١٩٤٨ ، كان حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم السابقة فى إسرائيل قضية متفجرة للغاية بالنسبة للجانبين . وبينما أكد الفلسطينيون الحق غير المشروط فى العودة ، تمسك الإسرائيليون بنفس القوة بأن مثل هذا الحديث مضيعة للوقت .

وطبقا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين ، كان هناك فى عام ١٩٩٣ نحو ٢,٧ مليون لاجىء فلسطينى فى غزة والأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية . وهذا العدد يضم اللاجئين من حرب ١٩٤٨ ، والأشخاص النازحين من حرب ١٩٦٧ . وتوحى بعض المصادر الإسرائيلية بأن العدد الحقيقي أقرب إلى ٢,٣ مليون لاجىء .[٢٣] ويختلف الوضع من دولة إلى أخرى . ففى الأردن ، أصبح نحو ٧٠٠ ألف لاجىء فلسطينى (ونازح) مواطنين أردنيين ولا يعيشون فى مخيمات اللاجئين . ويقابل ذلك أن لبنان لديها أكثر من ٣٢٠ ألف لاجىء يعيشون فى حالة من الفقر ، وسيستفيدون إلى حد كبير من حل المشكلة .

ويؤكد الفلسطينيون أن قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ يدعو إلى التعويض أو العودة

للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ . وإنهم يودون رؤية « بعض الاعتراف الرمزى من جانب إسرائيل بالأذى الذى لحق بالفلسطينيين الذين تحولوا إلى لاجئين فى عام ١٩٤٨ » .(٢٤) ويؤمنون بأن حقهم فى العودة ينبغى الاعتراف به من حيث المبدأ ، وأن بعض اللاجئين ينبغى السماح لهم بالعودة إلى ما أصبح الآن إسرائيل ، حتى ولو كان عددا صغيرا نسبيا . ويتعين أن يتلقى الباقون جميعا تعويضات مالية . ومن وجهة النظر الفلسطينية ، يستطيع جميع الفلسطينيين أن يحملوا جوازات سفر فلسطينية ، وأن يعودوا إلى دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة فى حدود استيعاب تلك الدولة .

وترى إسرائيل فى الحديث الفلسطينى عن حق العودة تهديدا أمنيا . فإن الأرض والديار الفلسطينية يستخدمها الإسرائيليون الآن طوال ما يقرب من خمسين عاما ، وإن احتمال تدفق ملايين الفلسطينيين إلى إسرائيل أمر مخيف بالنسبة لهوية الدولة ورفاهيتها الاقتصادية . وكانت إسرائيل منذ أوائل الخمسينيات تتجنب اتخاذ أى موقف من اللاجئين الفلسطينيين من شأنه الاعتراف بأنها الملومة أو المسئولة عن مأساتهم . ومن الناحية الرمزية ، يشعر كثير من الإسرائيليين بأن تبادلا مساويا للمواقف حدث فى أواخر الأربعينيات ، وأن مئات الألوف من اليهود فى البلاد العربية أجبروا على المغادرة وأعيد توطينهم فى إسرائيل . ويقابل ذلك أن الدول العربية اختارت عمدا عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وأن الفلسطينيين دفعوا الثمن . وقامت إسرائيل من جانب واحد بتطبيق برنامج إنسانى صغير لإعادة لم شمل الأسر . فمنذ يونيو ١٩٦٧ إلى يونيو ١٩٩٤ ، تمت الموافقة على طلبات ٢٢١٧٩ فلسطينيا ، من مجموع طلبات ٧٠ ألف فلسطينى ، يتم بموجبها السماح للفلسطينيين بالعودة إلى ذويهم وديارهم فى الضفة الغربية وغزة .(٢٥)

ومن المنظور الإسرائيلى ، فإن التسوية العادلة ينبغى أن تتضمن تخليا فلسطينيا شاملا عن حق العودة ، وذلك فى جانب منه من أجل وضع حد نهائى لفكرة تحرير الأرض . وحتى فى حالة استمرار برنامج إعادة لم شمل الأسر ، ينبغى عدم تخصيص حصة إضافية للعودة الرمزية للفلسطينيين إلى إسرائيل . وبالرغم من موافقة إسرائيل على أن يتمكن الفلسطينيون من التحرك إلى الكيان الفلسطينى ، فإنها تبدى قلقها إزاء مدى تأثير تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين على استقرار السلطة الفلسطينية . وإذا كانت المحصلة النهائية للمفاوضات هى الحكم الذاتى الفلسطينى ، فإن إسرائيل تعتبر مجرد الهجرة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وغزة مشكلة فى حد ذاتها . وتستبعد الخطوط السياسية العامة لحكومة نتنياهو عام ١٩٩٦ ، حق العودة للفلسطينيين إلى « أى مكان من أرض إسرائيل غرب نهر الأردن » .(٢٦) وإسرائيل مستعدة للنظر فى التعويض المالى ، كواحدة من مساهمين عديدين ، ولكن فى مقابل التخلى النهائى عن حق العودة . وعندئذ ، ينبغى حساب خسائر اليهود القادمين من الأراضى العربية .

إن حل أزمة اللاجئين قد يتضمن خليطا من هذه البنود . والتعويض المالى ، كقاعدة عامة ، سيكون أكثر شيوعا من إعادة التوطين الجغرافى . وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار تلك الإيماءات الرمزية مثل إعادة توطين بضعة آلاف من اللاجئين داخل حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ ، فى حالة عدم احتمال حدوث تنازل كبير . وقد يكون إعداد وثيقة عامة متفق عليها أمرا بالغ الأهمية . ويمكن أن تحدث تغييرات محدودة على أرض الواقع ، مثل العودة الرمزية لعدد قليل من اللاجئين ، ويصاحب ذلك إصدار بيانات يكون لها تداعيات عملية قليلة ولكنها تحمل قيمة عاطفية ونفسية مؤثرة ، مثل قبول إسرائيل المسئولية الجزئية عما حدث ، أو اعتراف الفلسطينيين بأن صفقة الحل الوسط ستكون هى الفصل الختامى الأخير فى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وأخيرا ، قد يكون فى الإمكان تحقيق تسوية مؤقتة مع الدول العربية تسمح باستيعاب كثير من الفلسطينيين الذين احتفظوا ببعض الحقوق المقررة فى الكيان الفلسطينى الجديد . وقد وافق بيلين ومحمود عباس فى محادثاتهما السرية على أنه لن يعود أحد من اللاجئين إلى إسرائيل ، وأن قيودا ستوضع على الهجرة إلى الدولة الفلسطينية المفترضة .(٢٧)

نشاط الاستيطان الإسرائيلى

أقرت الحكومات الإسرائيلية ، سواء بزعامة الليكود أو العمل ، وجودا إسرائيليا مؤثرا فى الأراضى المحتلة من خلال بناء مستوطنات لتصبح مواقع أمامية ، ولتظل واحدة من أصعب العقبات أمام السلام الإسرائيلى الفلسطينى . وفى عام ١٩٩٣ كان لإسرائيل ١٥٠ مستوطنة فى الضفة الغربية ، دون احتساب القدس الشرقية ، و ١٦ مستوطنة أخرى فى قطاع غزة . وفى عام ١٩٩٥ بلغ عدد الإسرائيليين المقيمين فى الضفة الغربية وغزة ١٤٧ ألف إسرائيلى ، وسط ما يقرب من ٢ مليون فلسطينى ، ومرة أخرى دون احتساب القدس الشرقية .(٢٨)

وعلى مر السنين ، بررت إسرائيل قيام المستوطنات بطرق عديدة . وقد تم بناء البعض منها كنقاط أمنية أمامية لردع هجوم عربى عن طريق الأردن . كما أرادت إسرائيل إقامة وجود قوى على الأراضى الاستراتيجية فى وادى الأردن وفوق مرتفعات الضفة الغربية . ورسخت عمليات البناء الكثيفة سيطرة إسرائيل على القدس الكبرى ، وارئيل وبلوك عتصيون حول كفار عتصيون (انظر الخريطة ص ٤٧) . وقد أقيمت بعض المستوطنات بقصد إحياء إسرائيل التى دعت لها التوراة ، مثل المستوطنة التى تضم بضع مئات الإسرائيليين المقيمين فى وسط الخليل . ولكن الأهم من ذلك ، أن بعض الإسرائيليين ، بمن فى ذلك رئيسا الوزراء السابقان مناحم بيجين وإسحاق شامير ، رأوا فى المستوطنات أفضل سلاح فى معركتهم للحيلولة دون انسحاب مستقبلى من الأراضى المحتلة . وكلما تعاظم

الوجود الإسرائيلى ، قل حجم الأرض التى ينبغى التنازل عنها . ومن خلال خلط المستوطنات مع المراكز السكانية الفلسطينية الكبرى ، جعل المستوطنون من قيام كيان فلسطينى ، قابل للتطبيق وسليم إقليميا ، أمرا شبه مستحيل بدون إزالة المستوطنات . وتحولت المستوطنات إلى نوع من العقبة الكؤود أمام السلام ، وإن كان سلاما مفروضا وخطيرا ، فى أعين المستوطنين ، وهو ما قصد إليه مؤسسوها . وقد أقسم آلاف المستوطنين ألا يتخلوا عن بيوتهم ومستوطناتهم حتى إذا وقعت الحكومة على اتفاقية مكتوبة .

ولا يقيم كثيرون من الإسرائيليين المقيمين فى المستوطنات لأغراض سياسية أو دينية . فقد أغرت الحوافز المالية كثيرا من الإسرائيليين للانتقال إلى مجتمعات غرف النوم التابعة لتل أبيب والقدس التى تصادف وجودها فى الضفة الغربية . وإذا عُرض على المستوطنين الحاليين تعويضات مالية ، فإن ما لا يقل عن الثلث قد يقبلون الصفقة ويقفلون عائدين إلى إسرائيل .

ويعتبر الفلسطينيون أن المستوطنات ربما تكون أفدح الأضرار الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلى المستبد . لقد اغتصب المستوطنون الأرض والموارد . وهم فى المتوسط يستخدمون قدرا من المياه يزيد كثيرا على الفلسطينيين . وهم يعمدون عادة إلى مضايقة الفلسطينيين ومهاجمتهم . ويعتقد الفلسطينيون أن أمن المستوطنين أصبح مبررا للأنشطة العسكرية الإسرائيلية ولمواصلة عمليات القمع . ولا يرى الفلسطينيون مساحة للمساومة : فالمستوطنات غير قانونية ولا يمكن أن تبقى تحت السيطرة أو السيادة الإسرائيلية . وبالنسبة للفلسطينيين ، لابد من إعادة الأراضى الفلسطينية المسروقة إلى أصحابها الشرعيين .

وبدون محاولة استعراض تفاصيل الحل الوسط ، فإن بعض الخطوط العامة ، ولو أنها غير متناغمة جميعا ، قد تساعد على صياغة اتفاق بشأن التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية . إن المستوطنات والحدود مرتبطتان ببعضهما البعض بصورة معقدة . ويساعد تعريف الحدود فى تحديد الوضع لكل مستوطنة ، تماما مثلما تؤثر مواقع المستوطنات على ترسيم الحدود . وبهذا المعنى ، تكون سياسات الاستيطان الإسرائيلية على مدى الثلاثين عاما الماضية قد حققت هدفها المنشود . وقد توافق إسرائيل ، فى إطار صفقة ، على تفكيك المستوطنات المعزولة مثل نتساريم فى قطاع غزة ، على أن تقوم بضم تكتلات استيطانية كبيرة بالقرب من ارئيل وكفار عتصيون ومعاليه ادوميم (إحدى ضواحى القدس) . وبصفة عامة ، يمكن عرض تعويضات مالية على المستوطنين ، وهو خيار جذاب للغاية لعشرات الآلاف ممن جاءوا إلى الضفة الغربية بسبب شروط الرهن الممتازة وغيرها من الحوافز

المالية . وقد لا يؤدى ذلك إلى إغلاق أى مستوطنة من المستوطنات ، وإنما يخفف من حدة المشكلة ككل .

وهناك قضية أخرى تتمثل فيما إذا كان المستوطنون الإسرائيليون قادرين على (أو يرغبون فى) البقاء فى مستوطنات غير مجاورة لإسرائيل ما بعد المعاهدة (إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ بالإضافة إلى أية أراضٍ تم ضمها) . والخيارات بالنسبة لتلك المستوطنات هى أن تبقى كجزر إسرائيلية معزولة خارج حدود الدولة خاضعة للقانون الإسرائيلى ، أو أن تقوم فى ظل القانون الفلسطينى ، أو أن يكون لها وضع يقع فى مكان ما بين هذين القطبين مثل الخضوع لنظام مللى مع استقلال ذاتى طائفى .(٢٩) ووافق بيلين وعباس على أن تبقى غالبية المستوطنين فى الأراضى التى سيتم ضمها إلى إسرائيل . وسيمنح المستوطنون الآخرون تعويضات للانتقال ، أو يمكنهم أن يعيشوا فى الدولة الفلسطينية فى ظل ترتيبات أمنية خاصة .(٣٠)

الحدود النهائية

إن الحدود التى تستهدفها السلطة الفلسطينية معروفة جيدا : حدود ما قبل ١٩٦٧ بين إسرائيل وغزة ، وبين إسرائيل والضفة الغربية . وهى تعطى الفلسطينيين سيطرة كاملة على غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ، وسوف تشكل هذه المساحة الدولة الفلسطينية الجديدة . وقد يمكن إجراء تعديلات حدودية طفيفة لصالح إسرائيل ، ولكن هذه التعديلات لابد أن تكون محدودة فى حجمها ، ولابد من تعويض الفلسطينيين بأرض إضافية أو نوع آخر من المزايا مثل وجود وصلة ثابتة للنقل والمواصلات بين الضفة الغربية وغزة . وبقبولهم الضفة الغربية وغزة فقط ، يعتقد كثير من الفلسطينيين أنهم قدموا بالفعل تنازلا ضخما ، حيث إنهم يشعرون بأحقيتهم الفعلية فى فلسطين قاطبة .

وتعتمد وجهة النظر الإسرائيلية على الحكومة الموجودة فى السلطة . ويدعو مسئولو الليكود إلى حكم ذاتى فلسطينى ، حيث يكون ترسيم الحدود فى هذه الحالة أقل أهمية . وإذا كان الحكم الذاتى يعنى أن المستوطنات الإسرائيلية باقية فى أماكنها وأن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الحدود الدولية ، فإن الخطوط موضوع المفاوضات سوف تقتصر على تعيين مساحات السيطرة المدنية الفلسطينية . وقد تمتد المناطق الفلسطينية فى سائر أنحاء الضفة الغربية وغزة ، مع وجود روابط محدودة فيما بين الجزر الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية .(٣١) وقد تمثل الخطوط المرسومة فى « أوسلو ٢ » مثل هذا السيناريو . بيد أنه إذا ما رضيت إسرائيل بقبول كيان ملموس بدرجة أكبر أو دولة فلسطينية ، فإن الحدود ستصبح أكثر أهمية لأنها ستقسم كيانين سياديين ، أحدهما إسرائيلى والآخر فلسطينى . وقد

رفض رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق رابين الفكرة القائلة بعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ . وكما ورد فى الفصل الثالث ، افترض رابين أن إسرائيل ستضم القدس الشرقية وبلوك عتصيون ، وأن تبقى حدود إسرائيل الأمنية فى وادى الأردن . وهذا فى حد ذاته يترك مساحة تحت السيطرة الفلسطينية أكبر مما يدعو إليه الليكود .

وهناك أعداد لا تحصى من الخطط والخرائط التى تقترح حدودا بديلة . وتكاد تصدر كلها عن الجانب الإسرائيلى ، نظرا لأن الموقف الفلسطينى يستند إلى خطوط ١٩٦٧ المعروفة . واقترح الزعماء والمحللون الإسرائيليون ، من خطة آلون إلى خطة شارون ، طرقا جديدة لتقطيع أوصال الضفة الغربية .[٣٢] ودعا إيجال آلون ، أحد زعماء حزب العمل ووزير خارجية إسرائيل فى منتصف السبعينيات ، إلى « بعض التعديلات التكتيكية البسيطة للحدود على طول الجزء الغربى » من الخط الأخضر (الحدود الفاصلة بين إسرائيل والضفة الغربية قبل ١٩٦٧) وكذلك إلى « السيطرة الإسرائيلية المطلقة » على وادى الأردن باستثناء ممر فلسطينى إلى الأردن بالقرب من أريحا » .[٣٣] وتقدم أرييل شارون ، أحد الصقور البارزة والوزير فى حكومة نتنياهو ، باقتراح عام ١٩٨١ يقضى بوضع غالبية الضفة الغربية ، بما فى ذلك بيت لحم والخليل وأريحا ورام الله ، تحت السيطرة الإسرائيلية .

وبعد دراسة ثلاثة سيناريوهات مختلفة ، اقترح المحلل الإسرائيلى جوزيف ألفر عام ١٩٩٤ أن تضم إسرائيل حوالى ١١ فى المائة من القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية . وبالنسبة لعملية الضم الإسرائيلية ، تضمنت خطة ألفر « للتسوية الإقليمية المعتدلة » مساحة من الأرض من ثلاثة إلى خمسة أميال على طول الجزء الغربى من الخط الأخضر ، ونتوء اللطرون ، وجيعات زئيف (شمال القدس) ، وبلوك عتصيون ، ومعاليه أدوميم ، ومساحة صغيرة جنوب بيت شيان (إلى الجنوب مباشرة من بحر الجليل) . وتعزز عملية الضم ، مقارنة بحدود ما قبل ١٩٦٧ ، أمن إسرائيل بتوسيع منطقة القلب أو « الوسط » الضيقة قبل ١٩٦٧ (بإضافة قطاع على طول الخط الأخضر) ، وبتوفير حماية أفضل لطريق تل أبيب – القدس السريع (اللطرون) ، وبتدعيم السيطرة الإسرائيلية على القدس (جيعات زئيف ، وعتصيون ، ومعاليه أدوميم) . وتسلم المساحة الباقية ، أى نحو ٨٩ فى المائة ، إلى الكيان الفلسطينى . وتشمل خطته محطات إسرائيلية للإنذار المبكر فى الضفة الغربية ، وقوتين إسرائيليتين للتدخل السريع ، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية داخل الخليل وحولها .[٣٤] ويفضل ألفر هذه الخطة على كل من الانسحاب الإسرائيلى الكامل ، أو إقامة « منطقة ذات وضع خاص » ، وهى الفكرة المماثلة لكثير من مقترحات الليكود .

وسيعتمد الحل النهائى على مهارة المفاوضين والطريقة التى يتم بها تبادل المناطق

والمدن فيما بين الجانبين . وقد توصل بيلين وعباس فى محادثاتهما السرية إلى تبادل للأراضى ، ويتضمن هذا إعطاء الفلسطينيين مزيدا من الأراضى على امتداد قطاع غزة ، وإعطاء إسرائيل بعض الأراضى فى الضفة الغربية لتوسيع وسط إسرائيل الضيق .(٣٥) وعلاوة على ذلك ، فإن جانبا كبيرا من مسألة الحدود يثير قضية أخرى ، وهى وضع وصلاحيات السلطة الفلسطينية .

الوضع المستقبلى للسلطة الفلسطينية

بالرغم من عدم ورود ذلك صراحة فى المادة الخامسة من إعلان المبادىء ، وهى المادة التى تغطى قضايا الوضع النهائى ، إلا أنه يتعين على المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين أن يحددوا فى نهاية الأمر ما إذا كانت السلطة الفلسطينية تعمل كقيادة لمنطقة تتمتع بالحكم الذاتى (ولشعب يتمتع بالحكم الذاتى) ، أو كحكومة لدولة فلسطينية مستقلة ، أو كشريك أصغر فى اتحاد كونفيدرالى مع الأردن .

وعلى مدى عدة شهور بعد انتخابات مايو ١٩٩٦ ، رفضت حكومة نتنياهو واليمين الإسرائيلى ، بصورة قاطعة ، احتمال قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . وقالت إن الفلسطينيين فى أفضل الأحوال يمكنهم أن يتطلعوا إلى حكم ذاتى وروابط محتملة مع النظام الأردنى ، بمشاركة إسرائيلية . وأن قيام دولة فلسطينية يمثل تهديدا لوجود إسرائيل ، وأنها قد تستخدم كقاعدة انطلاق لهجمات سياسية وعسكرية ضد إسرائيل فى المستقبل . وبالنسبة إلى اليسار الإسرائيلى ، أقدم البعض على قبول فكرة الدولة الفلسطينية ، وحذف حزب العمل من برنامجه الانتخابى عام ١٩٩٦ الاعتراض على قيام دولة فلسطينية . وبالرغم من أن كثيرين من الإسرائيليين ظلوا يعارضون بقوة السيادة الفلسطينية واستقلال أى أرض غرب نهر الأردن ، فإن حكومة نتنياهو نفسها توخت الاعتدال فى وجهات نظرها .(٣٦)

ومن المنظور الفلسطينى ، لن يكون هناك حل للصراع العربى الإسرائيلى إلا إذا قامت دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . وأن أى شىء أقل من قيام الدولة الفلسطينية هو إنكار بالغ العنف للحق الفلسطينى فى تقرير المصير . ويعتقد قليل من الفلسطينيين أن الحكم الذاتى أو الكونفيدرالية يمكن أن يحلاً محل قيام الدولة كاستجابة للطموحات الوطنية الفلسطينية ، علما بأن الكونفيدرالية يمكن اعتبارها على نحو ما تالية لقيام الدولة . وقد وافق بيلين وعباس على دولة فلسطينية منزوعة السلاح تكاد تتمتع بكل خصائص السيادة .(٣٧)

وبينما يبدو قيام الدولة بمثابة اقتراح أقوى أو أضعف ، فإن إدخال نوع من الغموض المقصود فى العملية قد يساعد على سد الفجوة ويعطى بعض الأمل فى الوصول إلى حل

تفاوضى . أولا ، أن يكون تطبيق أى خطة تدريجيا بدلا من استكماله فى ليلة واحدة ، الأمر الذى يسمح للجانبين بأن يتعودا بأناة على الترتيب الجديد ومواجهة المعارضة المحلية . وثانيا ، يمكن استخدام عبارات لغوية تتقابل مع الواقع على الأرض فى محاولة لبناء التأييد . وكمثال مبكر على ما سبق تم انتخاب ياسر عرفات « رئيسا » للسلطة الوطنية فى يناير ١٩٩٦ . فهل يعنى ذلك أنه رئيس مجلس أم رئيس دولة للسلطة الفلسطينية ؟ إن المسألة تتوقف على ما إذا كان السؤال موجها إلى مسئول إسرائيلى أو فلسطينى . كما أن المزيد من الغموض اللغوى *المتعمد* قد يساعد على جعل الترتيبات المستقبلية مستساغة لدى الجانبين . وثالثا ، يمكن للمفاوضين أن يتجنبوا الرد المباشر على السؤال الخاص بقيام الدولة ، وأن يتعاملوا بدلا من ذلك مع القضايا الوظيفية مثل السيطرة على الحدود ، ووحدات الشرطة والوحدات العسكرية الفلسطينية ، والعلاقات الخارجية . وقد لا يكون هناك قرار رسمى بشأن قيام الدولة (من عدمه) ، وأن يترك بدلا من ذلك لكل فرد حرية تقييم الصلاحيات والمسئوليات الممنوحة للفلسطينيين ، بحيث يستطيع إصدار حكمه الشخصى . وبمعنى آخر ، قد تكون هناك مساحة للسيطرة المختلطة التى تتغير على مر الزمن . وتساعد كل هذه الأساليب فى خلق مساحة لكل جانب لاسترضاء أنصاره ، فى الوقت الذى يواصل فيه التنازلات وتوقيع اتفاقيات سلام .

وتوفر جميع هذه القضايا العربية الإسرائيلية المعلقة وجبة كاملة لأشد المفاوضين مهارة . وإن أى قضية من القضايا الإقليمية ، أو المتعلقة بالوضع الدائم ، قد تعرقل العملية وتتسبب فى انهيار المحادثات . ونظرا لأن كثيرا من هذه القضايا لها أبعاد رمزية أو عقائدية أو مغزى دينى عميق لجانب واحد أو للجانبين معا ، فإن مجرد إيجاد تسويات عملية قد لا يكون كافيا .

الفصـل الثالث

إسرائيل والفلسطينيون وعملية السلام : مناقشات داخلية

كان الطريق من مدريد إلى اتفاقية الخليل ، عبر أوسلو ، مفعما بالنشاط والحسرة للإسرائيليين والفلسطينيين معا . وكانت الاتفاقات والانسحاب والآمال يقابلها الاغتيال والعنف والمرارة . ومازال يتعين على إسرائيل والسلطة الفلسطينية كسر دائرة العنف التى خربت علاقاتهما زمنا طويلا . وإن المناهضين لعملية السلام يتخندقون بعمق فى كل من المجتمعين الإسرائيلى والفلسطينى . وبينما ينبغى الاعتراف بالخطوات السياسية المهمة ، إلا أن تفهم منظور النقاد أمر أساسى لتقييم إمكانية بقاء عملية السلام على قيد الحياة فى السنوات القادمة .

إسـرائيـل

من أجل إدراك صعوبة كسب التأييد الإسرائيلى لتسوية سلمية تفاوضية ، يتعين بالضرورة فهم الأسباب والفكر الكامنين وراء الشقاق فى الكيان السياسى الإسرائيلى والانتصار الذى حققه بنيامين نتنياهو بشق الأنفس فى انتخابات ٢٩ مايو ١٩٩٦ . وفى حين أنه لم يعد هناك بديل عملى لحل تفاوضى لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى ، يستند فى جانب كبير منه إلى المبادىء التى وضعها حزب العمل من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ ، فإن أحداث الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ تلقى الضوء على المزايا والعيوب لكل من المنظورين الإسرائيليين الرئيسيين تجاه عملية السلام . وقد أظهرت وفاة إسحاق رابين وفترة الحكم القصيرة لشيمون بيريز مواطن الضعف فى التأييد المطلق لعملية السلام . وأبرزت السنة الأولى من حكم نتنياهو المشكلات المحتملة مع تعديل درامى فى النهج الإسرائيلى تجاه كل من سوريا والفلسطينيين .

وقد جاء اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥ ليعيد إلى الأذهان كلا من الانقسامات العميقة داخل المجتمع الإسرائيلى حول عملية السلام العربى

الإسرائيلي ، واستعداد الأقلية المتشددة للاحتفاظ بالضفة الغربية ومرتفعات الجولان بأى ثمن . وفى أعقاب صدمة وفاة رابين ، جاء استئناف التفجيرات الانتحارية ضد الإسرائيليين فى ٢٥ فبراير ١٩٩٦ . وخلقت هذه العمليات جرحا غائرا ثانيا فى نسيج المجتمع الإسرائيلي . فقد تركت أربعة تفجيرات فيما يزيد قليلا على أسبوع واحد ، وراءها ما لا يقل عن ستين قتيلا ومئات من الجرحى ، كانت حالة الكثيرين منهم حرجة . وعندما أقدم الانتحارى الرابع على تفجير نفسه وسط جموع الأهالى فى مركز ديزينجوف فى تل أبيب يوم ٤ مارس ، وصل الإحساس بالغضب والأسى والعجز إلى آفاق جديدة . لقد لمس الإرهابيون المشاعر العميقة بالخطر لدى الإسرائيليين . وبرزت بقوة تساؤلات حول عملية السلام ، لتطرح وجهة نظر صارخة مضادة لرؤى الأمل فى التسوية والتوفيق .

وألقى اغتيال رابين والتفجيرات الانتحارية الضوء على الانقسامات العقائدية والاستراتيجية فى المجتمع الإسرائيلى . وتركت وفاة رابين حكومة العمل عرضة للنقد على أسس أمنية . ولم تعد سيرة رابين العسكرية الطويلة والمتميزة قادرة على حماية حكومة العمل من بعض الحجج الأمنية والاستراتيجية للمعارضة . وبعد فترة وجيزة ، بدأ بيريز ، بوصفه رئيس الوزراء الجديد ، فى بذل جهود ملموسة للتوصل إلى اتفاق مع سوريا يتضمن انسحابا إسرائيليا مؤثرا ، وإن لم يكن كاملا ، من مرتفعات الجولان ، مشروط بترتيبات أمنية عريضة وبمعاهدة سلام ثنائية . وقد أدى ذلك ، بالنسبة لكثير من الإسرائيليين ، إلى إثارة قلق أمنى محورى ـ فقدان العمق الاستراتيجى على الجبهة السورية . كما أدى بفريق من حزب العمل ، وهو « الطريق الثالث » ، للانفصال مما استنزف قوة الحزب وقت الانتخابات . وعلاوة على ذلك ، فإن عدم قدرة إسرائيل وسوريا على التوصل إلى اتفاق ، أدى إلى ترك بيريز وحده بعد أن أثار القضية دون أن يقدم شيئا جوهريا فى المقابل . ودفع القلق على المفاوضات الإسرائيلية السورية ، وعلى الأمن الشخصى ، بكثير من الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن ثمن التنازلات باهظ للغاية ، وأن سياسة إسرائيلية توفيقية أقل هى النهج الملائم ، ولو كان ذلك يعنى دوام الاحتلال لفترة أطول . واستغل نتنياهو أسباب هذا القلق وحقق انتصارا طفيفا بلغ أقل من ١ فى المائة من الأصوات .

وبصفته زعيم إسرائيل المنتخب ، يواجه نتنياهو نفس المشكلات السياسية والعسكرية ، وإنما من منظور حزب الليكود والإسرائيليين الآخرين الذين يشجبون تقارب العمل مع منظمة التحرير الفلسطينية والمفاوضات مع سوريا . وبالرغم من انتقادهم نهج رابين وبيريز ، فإن توقيف العملية أو تغيير مسارها بطريقة مؤثرة سيكون له أيضا تداعيات خطيرة ومثقلة بالأضرار . فإن رفض عرفات والسلطة الفلسطينية بالكامل قد يؤدى إلى سقوط عرفات ، وإلى اندلاع حالة من الفوضى فى الأراضى المحتلة ، وإلى احتمال ظهور قيادة فلسطينية أكثر عداءً . غير أن الليكود كان يبدى قلقه منذ أمد بعيد من ألا تؤدى

التنازلات لصالح عرفات إلاّ إلى مطالب أكبر وأكبر ، وهى مشكلة عويصة من حيث إن رؤية الليكود تقتصر على حكم ذاتى محدود للفلسطينيين على أقصى تقدير . وبالرغم من أن حزب العمل ، كما يردد الليكود ، كان توفيقيا أكثر مما يجب مع سوريا ، فإن الليكود لا يريد إنهاء المفاوضات مع سوريا ، خوفا من أن يؤدى ذلك إلى مواجهة مسلحة ، سواء كان ذلك من خلال أنصار سوريا فى لبنان ، أو فى نهاية الأمر ، بين القوات الإسرائيلية والسورية مباشرة . وأخيرا ، يعترف الاقتصاديون من الليكود بأن الازدهار الاقتصادى ما كان ليصل إلى المرتبة التى وصل إليها بدون عملية السلام .

إن وضع نهاية لعملية السلام قد يحمل معه أنباء اقتصادية غير سارة للإسرائيليين من جانب شركائهم التجاريين فى أوروبا أو آسيا ، الأمر الذى يقوض أولى أولويات نتنياهو للإصلاح الاقتصادى . وهكذا يبدو أن حكومة نتنياهو فى تناولها للقضايا الفلسطينية والسورية ، والقضايا الاقتصادية ، واقعة بين شقى رحى رطانتها اللغوية العقائدية والتداعيات العملية لتلك التحركات . وبالرغم من أن اتفاقية الخليل سجلت مرحلة جديدة فى حكم نتنياهو ، فإن الأمر مازال مرهونا بما إذا كان مستعدا لمزيد من المساومة على عقيدة الليكود والمخاطرة بانهيار ائتلافه .

إسرائيل تحت حكم رابين وبيريز

انتهج رئيس الوزراء رابين وحكومته بعد فوزه فى انتخابات ١٩٩٢ طريق اتفاقيات السلام على جميع الجبهات . وأدت المحادثات السرية الدرامية فى أوسلو بالنرويج إلى تقارب إسرائيلى فلسطينى فى صورة إعلان المبادىء (أو اتفاقية « أوسلو ١ ») فى سبتمبر ١٩٩٣ ، واتفاقية القاهرة بشأن تطبيق إعلان المبادىء والانسحاب الإسرائيلى الأوّلى من غزة وأريحا فى مايو ١٩٩٤ ، ثم اتفاقية « أوسلو ٢ » فى سبتمبر ١٩٩٥ . وبعد سنوات من اللقاءات السرية ، وقعت إسرائيل والأردن معاهدة سلام فى أكتوبر ١٩٩٤ ، وتعانق الملك حسين ورئيس الوزراء رابين بحرارة . غير أن هذه الإنجازات صاحبها ثمن باهظ للإسرائيليين بصفة عامة ، ولحكومة رابين بصفة خاصة . وسرعان ما حولت سلسلة التفجيرات الانتحارية الفلسطينية فيما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦ الآمال العظام المعقودة على احتفال ١٩٩٣ الإسرائيلى الفلسطينى فى البيت الأبيض إلى آمال محطمة . كما أدت هذه التفجيرات إلى تشجيع الإسرائيليين المعارضين للصفقة مع الفلسطينيين . وألقت طبيعة الهجمات وحجم الضحايا الجسيم ظلالا كثيفة غطت على الانخفاض الشامل فى عدد الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين فى أعقاب « أوسلو ١ » . والمفارقة أن واحدة من تلك التفجيرات الفلسطينية أنقذت رابين من محاولة اغتيال سابقة فى يناير ١٩٩٥ . فقد كان قاتل

رابين المعترف - إيجال عامير - يعتزم ارتكاب محاولته الأولى لاغتيال رابين فى مناسبة لم يتمكن رابين من حضورها فى اللحظة الأخيرة بسبب حادث التفجير فى بيت ليد (فى إسرائيل) الذى أودى بحياة نحو عشرين جنديا إسرائيليا .

وكان للتفجيرات القاتلة من جانب حماس وغيرها تأثير كبير على نفسية إسرائيل . وأصبحت قضية الأمن الشخصى تسيطر على النقد الموجه للاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية ، وعمد رابين نفسه إلى صياغة موقف إسرائيل التفاوضى استنادا إلى الحاجة لدعم أمن الإسرائيليين ، سواء فى الواقع أو فى نظر جماهير الناخبين .

وساهم هذا الاهتمام المتواصل بالأمن الشخصى إزاء الهجمات الفلسطينية فى التجاهل الرسمى للتهديدات الواردة من المتطرفين اليهود الإسرائيليين . وفى الأيام اللاحقة لوفاة رابين ، كان واضحا أن « شين بيت » وغيرها من قوى الأمن الإسرائيلى لم تتكيف مطلقا مع احتمال اللجوء إلى العنف من جانب المعارضة اليهودية ضد رئيس الوزراء . فقد تربص عامير برابين دون مضايقة ، وهو أمر ما كان لأى عربى أن يأمل فى تحقيقه تحت بصر الأمن الإسرائيلى .

كما أن المراقبين المتمرسين فى المجتمع الإسرائيلى كانوا يعلمون لسنوات طويلة أن العنف ضد الفلسطينيين هو أحد الملامح العادية للسلوك المتطرف . وكان ينبغى ألا تكون مفاجأة أن عامير كان معروفا بصفة خاصة بالوحشية والظلم فى معاملته للفلسطينيين إبان خدمته فى الجيش ، أو أن مخطوطا سريا عن السيرة الذاتية للمدعو باروخ جولدشتاين ، ذلك القاتل بالجملة الذى قتل ما لا يقل عن ٢٩ فلسطينيا فى الخليل فى فبراير ١٩٩٤ ، وجد فى حوزة عامير . والحقيقة المؤسفة أن إسرائيل تعاملت لسنوات مع المتشددين اليمينيين بقفازات من حرير ما دام عنفهم كان موجها ضد العرب . وحتى بعد مجزرة الخليل ، كانت الإجراءات الحكومية الصارمة ضد اليمين المتطرف تجرى بصورة فاترة . وكان المتطرفون اليهود الذين يفترض أنهم مطلوبون من جانب الحكومة ، يسخرون من السياسة الرسمية ، ويعقدون لقاءات سرية متكررة مع أجهزة الإعلام الإليكترونية والمطبوعة فى إسرائيل . واقتصرت الأحكام ضد عدد ضئيل من المستوطنين اليهود ممن ثبتت إدانتهم بقتل الفلسطينيين فى الضفة الغربية على السجن لبضعة شهور فقط ، إن كان ذلك قد نفذ بالفعل . وكان العنف بالنسبة للأقلية المتشددة أحد الأسلحة فى معركتهم للمحافظة على السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية ، والحيلولة دون الطموحات الفلسطينية لإقامة دولة .(١)

وهكذا ، عندما فكر اليمين المتطرف فى أن رابين أصبح مصدر تهديد بنفس القدر مثل الفلسطينيين ، أصبح جديرا بنفس المعاملة . وإذا بالعنف الذى يوجهه المتطرفون اليهود ضد

الفلسطينيين يصبح جائزا الآن تحويله ضد زعيم يهودى . وعمد عامير وأقرانه من المتآمرين المزعومين إلى لىّ القانون اليهودى ليبرروا القتل ، على أساس أن رابين خائن كان سيفرط فى يهودا والسامرة (الأسماء التوراتية التى يطلقها كثير من الإسرائيليين على الضفة الغربية) ويعد المسرح للجيوش العربية لتدمير بقية الدولة اليهودية .

وبعد وفاة رابين ، انصرمت الشهور الأربعة الأولى لبيريز بسلاسة ، وبقيت شعبيته عالية إلى أن وقعت سلسلة التفجيرات فى فبراير ومارس ١٩٩٦ . وكان تطبيق اتفاقية « أوسلو ٢ » يتقدم وفقا للتخطيط الموضوع ، ودعمت الانتخابات الفلسطينية فى يناير ١٩٩٦ موقف عرفات . ولكن تواتر التفجيرات وحجم الخسائر البشرية غير المسبوق فى ٢٥ فبراير و٣ مارس و٤ مارس ، ترك بيريز فى خندق الدفاع وانهارت آمال الكثيرين من مؤيدى عملية السلام . كما أن الاتجاهات طويلة الأمد التى تواصل تأييدها للنهج العام لحزب العمل ، لم توفر سوى قدر ضئيل من العزاء قصير الأجل للجماهير الإسرائيلية الحزينة والغاضبة ، وهو أمر مفهوم .

ويعكس العنف المتطرف لكل من العرب واليهود الإسرائيليين عمق المشاعر لدى الطرفين ، ومدى استعداد الخصمين للعمل من أجل تجميد عملية السلام ومنع تهميش مواقفهما . والمفارقة أن المعارضة الحادة لعملية السلام توافقت مع ازدهار غير مسبوق للاقتصاد الإسرائيلى .

الاقتصاد الإسرائيلى

فى عام ١٩٩٤ حققت إسرائيل أعلى معدل للنمو الاقتصادى السنوى (٦,٥ فى المائة) مقارنة بأية دولة صناعية ، وذلك وفقا لصندوق النقد الدولى .(٢) وإن التطورات الاقتصادية الإيجابية مثل الاستثمار الأجنبى الواسع النطاق ، ودخول الشركات متعددة الجنسيات ، التى كانت تتوخى الحذر من قبل ، إلى السوق الإسرائيلية ، وازدهار التجارة مع جنوب وشرق آسيا ، يمكن عزوها لعملية السلام وصورة الاستقرار السياسى المتنامى ، وعون المهاجرين الروس ذوى التعليم الراقى المتدفقين بأعداد كبيرة ، والتغيرات فى الساحة الدولية .(٣) والفشلَ فى مواصلة مفاوضات السلام قد يؤدى إلى تعريض هذه المكاسب الاقتصادية للخطر ، حتى إذا داعب نتنياهو الأمل فى توفير دفعة اقتصادية جديدة من خلال إصلاح اقتصادى جوهرى . ولقد أوضح المستثمرون الأجانب بجلاء أنهم يتابعون عملية السلام عن كثب . (٤)

وقد حققت التجارة الخارجية لإسرائيل زيادة هائلة فى السنوات القليلة الماضية ، وكانت التجارة مع شرق وجنوب آسيا مكونا مهما . ومن ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ زاد إجمالى الواردات

والصادرات الإسرائيلية من ٢٨,٨ مليار دولار إلى ٤١,٧ مليار دولار ، بزيادة قدرها ٤٥ في المائة .(٥) وفى الفترة نفسها ، ارتفعت التجارة مع آسيا من ٣ مليارات دولار إلى ٥,٣ مليار دولار ، بزيادة قدرها ٧٨ فى المائة . وأصبحت اليابان الآن شريكا تجاريا رئيسيا ، حيث وصلت الصادرات الإسرائيلية إليها إلى مليار دولار عام ١٩٩٤ ، ولا تتفوق عليها في الواردات سوى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي . وتتضمن صادرات إسرائيل لآسيا الأحجار الكريمة والمعادن ، والآلات والمعدات الكهربائية ، والمنتجات الكيماوية . وتتجه هذه الصادرات إلى كثير من الدول ، من بينها الهند والصين وباكستان وإندونيسيا وكوريا الجنوبية .(٦) ويدرك رجال الأعمال الإسرائيليون جيدا الدور الذى لعبته عملية السلام في توسيع آفاق تجارة إسرائيل . وكما شرح أحد خبراء التجارة : « إن توقيع معاهدات السلام مع الفلسطينيين ، ومع الأردن ، قد أتاح لنا فرصة الدخول إلى الصين . وإن عائد السلام الحقيقي لإسرائيل يكمن فى أن الحواجز قد سقطت الآن فى أسرع الأسواق نموا فى العالم ، وهى فى الشرق الأقصى وليست فى الشرق الأوسط » .(٧)

وفى عام ١٩٩٣ تلقت المجموعة الأوروبية ٣٠ فى المائة من صادرات إسرائيل ، وقدمت ٤٩ فى المائة من وارداتها .(٨) وحيث إن صانعي السياسة الإسرائيليين اعتقدوا أن الاتفاقية التجارية لعام ١٩٧٥ بين إسرائيل والمجموعة الأوروبية لا تحمى مصالح إسرائيل الاقتصادية فى أوروبا ما بعد ١٩٩٢ ، فقد تم توقيع اتفاقية جديدة عام ١٩٩٥ بعد عدة سنوات من المفاوضات .(٩) والاتفاقية الجديدة بالنسبة لإسرائيل تساعد على ضمان استمرار ازدهار العلاقات الاقتصادية مع أوروبا .(١٠) كما ترتبط إسرائيل باتفاقية تجارية خاصة مع الولايات المتحدة . ويرمز النمط الاستهلاكى الحديث والتكامل مع الاقتصاد العالمي ، فى رأى كثير من الإسرائيليين ، إلى تحقيق قدر من الحالة السوية والقبول الدولى لدولة طالما عوملت كدولة منبوذة . وبالإضافة إلى ذلك ، انخفضت النفقات الدفاعية الإسرائيلية من ٣٤ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٧٥ إلى ١٤ فى المائة عام ١٩٩٠ .(١١)

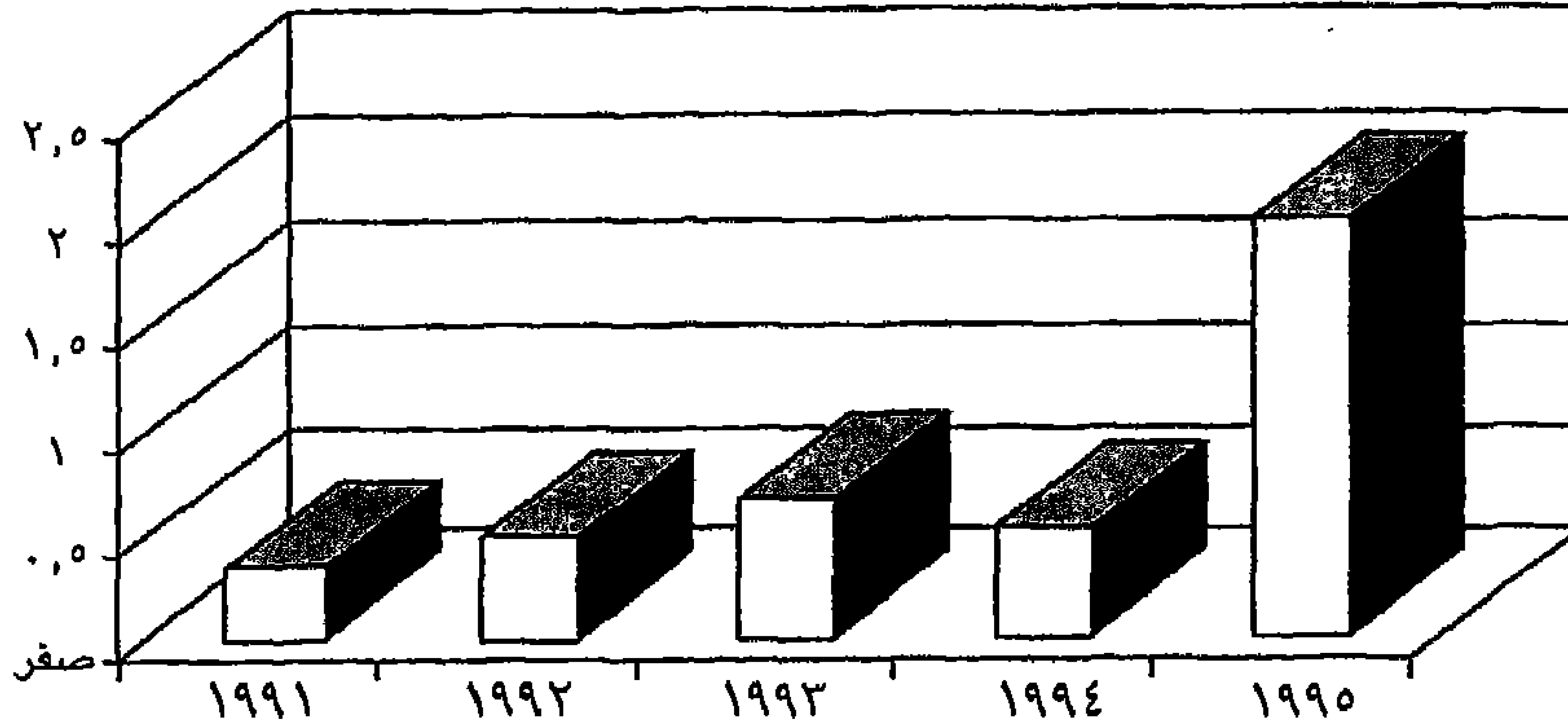
وفيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٥ زاد إجمالي الاستثمار الأجنبى ستة أمثال .(١٢) (انظر الشكلين ٢ و ٣) . وافتتحت شركات ذات أسماء مدوية مثل « ايه تى آند تى » ، وموتورولا ، ونستله ، وفولفو ، وفولكس واجن ، وبيبسيكو ، فروعا لها ، أو توسعت فى روابطها مع إسرائيل(١٣) ، كما تعتزم شركة إنتل بناء مصنع لأشباه الموصلات يتكلف ١,٦ مليار دولار . وتساعد حوافز إسرائيل السخية والمكلفة على اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات .

وحتى عام ١٩٩٤ ، كانت الدول العربية الست التى تشكل مجلس التعاون الخليجى

شكل (٢)

استثمارات مشروعات الأعمال فى إسرائيل (الأجنبية)

(مليارات الدولارات)

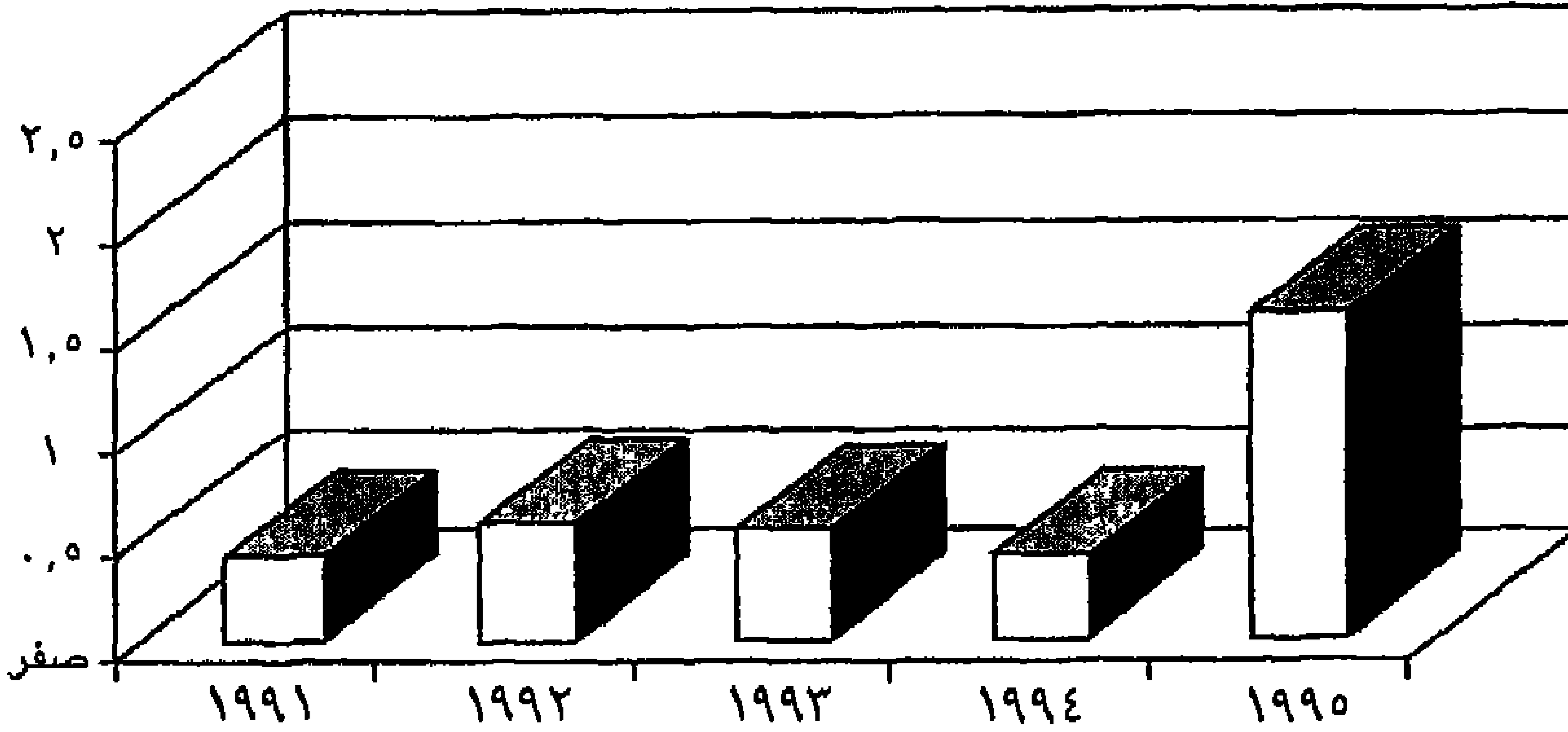


المصدر : Manufacturers Association of Israel in the *Washington Post*, June 25, 1996

شكل (٣)

استثمارات بورصة الأوراق المالية فى إسرائيل (الأجنبية)

(مليارات الدولارات)



المصدر : Manufacturers Association of Israel in the *Washington Post*, June 25, 1996

(البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) تضع الشركات الأجنبية التى تتعامل تجاريا مع إسرائيل فى القائمة السوداء . ويقدر اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلى أن المقاطعة العربية فى عنفوانها ، أدت إلى تقلص كل من صادرات إسرائيل والاستثمار الأجنبى فيها بنسبة ١٠ فى المائة سنويا .(١٤)

وبالرغم من قواها الاقتصادية المتنامية وسنوات الازدهار فى أوائل ومنتصف التسعينيات ، فإن إسرائيل تواجه تحديات اقتصادية مهمة ، بما فى ذلك التضخم المتصاعد ، ومعدلات الفائدة المرتفعة ، والعجز التجارى الكبير ، والعجز فى ميزانية الدولة .(١٥) ولدى وصوله إلى السلطة ، تعهد رئيس الوزراء نتنياهو بالضغط من أجل التحرر الاقتصادى والخصخصة . وفى الشهر الأول من تولى نتنياهو الحكم ، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلى على ما يقرب من ١,٥ مليار دولار من الزيادات فى الرسوم والاستقطاعات فى برامج الحكومة ومخصصات الدعم .(١٦) وقد لا تكون الخصخصة كافية لضمان التقدم الاقتصادى فى مجالات مثل النقل العام ، حيث الملكية العامة فيه يصاحبها وضع الاحتكار . وداخليا ، يضع الإصلاح الاقتصادى حكومة نتنياهو فى مواجهة مع النقابات العمالية الإسرائيلية القوية . وبالإضافة إلى ذلك ، تحتاج إسرائيل إلى جذب مستويات مؤثرة من رؤوس الأموال الأجنبية الإضافية .(١٧) وشهدت الشهور القليلة الأولى من حكم الليكود انخفاضا ملحوظا فى سوق الأوراق المالية الإسرائيلية . وسوف يعتمد الجانب الأكبر من البرنامج المالى لليكود على رؤية المستثمرين الأجانب لبرنامج نتنياهو للسلام ، ورد فعل الأطراف العربية . ومع قدوم منتصف عام ١٩٩٧ ، وجدت إسرائيل نفسها فى غمرة هبوط اقتصادى ، بما فى ذلك التضخم المتصاعد والبطالة ومعدل نمو فى إجمالى الناتج المحلى بلغ ٢ فى المائة فقط (على أساس النصف الأول من عام ١٩٩٧) .(١٨)

الانقسام العقائدى

إن معارضة اليمين المتطرف فى إسرائيل لعملية السلام ولتحسين العلاقات مع العرب تحركها الأيديولوجية إلى حد كبير . وتوفر المؤثرات الدينية بالنسبة لكثير من مناهضى الاتفاقيات العربية الإسرائيلية الإجابة المطلقة ، وتبرر الرفض الكامل لنداءات التسوية ، وتبادل الأراضى ، والعلاقات الإقليمية الجديدة .

واستنادا فى الغالب إلى اعتبارات دينية ، يتطلع الإسرائيليون فى أقصى اليمين إلى العالم بنظرة مختلفة ، ويؤكدون برنامجهم الخاص لدولة إسرائيل . وبينما كانت حكومة العمل تسعى إلى اندماج إسرائيل الكامل فى المجتمع العالمى والعالم العربى ، عمد بعض المناهضين إلى شجب هذه المحاولات ، استنادا إلى الادعاء بعدم الإخلاص والازدواجية العربية ، وإلى النداءات الداخلية لليهودية وفهمهم لعملية الخلاص الدينية . وعلاوة على ذلك ، فإن أى هدف ، أو حتى أهداف تتمسك بها حكومة بيريز ، لن تكون سببا للتخلى عن أجزاء من « أرض إسرائيل » . إذ أن الأرض المقدسة مرتبطة بالشعب اليهودى عبر التاريخ والدين ، تلك الرابطة التى تطورت وترعرعت منذ عام ١٩٦٧ . وإن استعراض الأحداث الرئيسية على مدى الثلاثين عاما الماضية ، يكشف كيف تزايدت قوة الارتباط

بالأراضى المحتلة مع إدراك المستوطنين الإسرائيليين واليمينيين المتطرفين أن عليهم اتخاذ موقف نهائى لوضع حد للسياسات المضللة التى تنتهجها القاعدة العريضة من السياسيين فى إسرائيل . وإن الحجج الاستراتيجية الوارد ذكرها فيما بعد تخدم فقط تدعيم المعارضة العقائدية للتسوية .

وإذا أوحينا بأن أقصى اليمين واقع بشدة تحت تأثير الحجج العقائدية ، فإننا لا نعنى استبعاد تأييد القاعدة العريضة لليمين الإسرائيلى لكثير من هذه المعتقدات نفسها . والحقيقة أن عددا كبيرا من الإسرائيليين يشاركون فى تبنى الكثير من تلك الأفكار والاهتمامات الاستراتيجية . وأكثر من ذلك ، ليس هناك خط بسيط يقسم بين القاعدة العريضة وأقصى اليمين (ربما باستثناء عناصر العنف المتطرف) . ولكنّ هناك ـ بوضوح ـ خلافا عميقا حول الميثودولوجيا (علم المنهج) ، وإن غالبية الإسرائيليين من يمين الوسط يرفضون التشدد فى هذه القضايا . وأهم من ذلك ، أن غالبية عموم اليمين أصبحوا يدركون عدم إمكانية الرجوع عن عملية أوسلو الآن .(١٩) وتعترف القاعدة العريضة لليمين بالحقائق السياسية القائمة ، ويتحاشون الأحكام المطلقة للفئات الهامشية .

مناظرة حول « الحالة السوية » : ليس جميع الإسرائيليين يريدون لإسرائيل أن تصبح دولة « سوية » ، بمعنى اندماجها فى المنطقة والمجتمعات الدولية . وحتى أولئك الذين يتعلقون بأهداب هذا المطمح ، يعترفون بأن تحقيق ذلك قد يكون صعبا . وتستند العناصر الوطنية إلى ما يرونه موقفا أكثر براجماتية فى الجدل بأن إسرائيل مقدر لها أن تبقى وحيدة (ومن ثم شاذة) على المسرح الدولى . ولا يقتصر غلاة الوطنيين على قبول عزلة إسرائيل ، وإنما يحتفون بها كبرهان على الاختيار الإلهى لإسرائيل ، الأمر الذى يجعل مصير إسرائيل السياسى أداة دينية قوية .(٢٠) ومع انطلاق الاقتصاد الإسرائيلى وتقدم خطى التكامل الاقتصادى والدبلوماسى الدولى فى منتصف التسعينيات ، أصبح السعى من أجل وضع سوى يدفع الكثير من الإسرائيليين إلى تأييد عملية السلام ، فى تعارض مع كل من تنبؤات الوطنيين الذين يتشككون فى احتمال قبول إسرائيل ، ومع الآراء الدينية التى تبجل العزلة الإسرائيلية .

وينشأ التشاؤم الأكثر تطرفا إزاء عملية السلام من المعتقدات الموروثة منذ أمد بعيد بأن العالم غير اليهودى سيبقى بطبيعته معاديا لليهود ولدولة إسرائيل . وينادى هذا الرأى بأن الولايات المتحدة نفسها لا يمكن الثقة فيها . وأنه ينبغى على يهود إسرائيل الاعتماد على أنفسهم من أجل البقاء ، وهذا يعنى رفض أى اتفاق مع العرب من شأنه مقايضة الأمن مقابل اتفاقيات عابرة ووعود جوفاء بالسلام . وأنه بالرغم من أن هذه النظرة تؤكد فى الواقع استمرار العنف ، فإن بقاء إسرائيل المادى سيتواصل مادامت إسرائيل تملك قوات مسلحة

قوية وتحتفظ بسيطرتها على الجولان ويهودا والسامرة . وقد تستمر التفجيرات وغيرها من الهجمات الإرهابية ، ولكن هذه الأعمال ستؤدى فقط إلى دعم إصرار إسرائيل على عدم المساومة على قضايا الأراضى الرئيسية . وإذا اقتضى هذا الطريق مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة وانتهاء المعونة الاقتصادية الأمريكية ، فإن ذلك هو الثمن الذى يتعين على إسرائيل أن تدفعه للبقاء دولة آمنة وقابلة للحياة

وترجع هذه النظرة للعالم إلى تاريخ طويل من الاضطهاد والاعتداءات من جانب العالم الخارجى ضد اليهود ، والتى كانت « الهولوكوست » أحدثها . وأن العالم الإسلامى لا يتقبل حقيقة دولة يهودية . وأنه إذا سنحت الفرصة فسيقوم العرب ، بما فى ذلك من يُسَموْن بالمعتدلين فى الأردن ومصر ، بدفع اليهود دفعا إلى البحر . وأن الذى أوقفهم حتى الآن هو القوة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة . وأن العرب وغيرهم من المسلمين لم ينسوا - ولن ينسوا - عمليات الإذلال التى فرضتها عليهم قوى الاستعمار والولايات المتحدة وإسرائيل . وسيبرز إن عاجلا أو آجلا زعيم آخر مثل الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر أو صدام حسين ، ويكون مستعدا لحمل الراية العربية / الإسلامية ضد الأجانب والدخلاء والمتطفلين . وأن الاعتقاد ، كما هو الحال بالنسبة لشيمون بيريز ، بأن الشرق الأوسط قابل للتطور إلى نموذج للتعاون الأمنى على غرار أوروبا الغربية ، هو فى أفضل تقدير اعتقاد ساذج ، وفى أسوأ الأحوال لغو بالغ الخطورة .

وبينما يعرب المتشائمون الإسرائيليون عادة عن هذه الآراء ، فإن السياسيين الإسرائيليين الذين قد يؤمنون بها يتوخون فى العادة مزيدا من الحذر ، حيث إنهم يعلمون علم اليقين التكاليف الدولية لانتهاج هذه الآراء المتشددة . وهم بدلا من ذلك يقدمون الحجة بأن الغرب ، بما فى ذلك إسرائيل ، يتهدده التطرف الإسلامى ، وأنه يتعين على إسرائيل والغرب الوقوف معا فى محاربة المتطرفين . وذلك هو جوهر الجدل الذى يأتى به رئيس الوزراء نتنياهو فى كتابه « محاربة الإرهاب »[٢١] ، الصادر عام ١٩٩٥ . ويريد نتنياهو الذى يدرك أن الولايات المتحدة هى حجر الزاوية فى بقاء إسرائيل ، أن تبقى الدولتان وثيقتا الصلة ببعضهما البعض ، للتقليل من احتمال إقدام الولايات المتحدة على التخلى عن إسرائيل فى أوقات الأزمة .

وقد رفض رابين صراحة التيارات المعادية للتطبيع فى إسرائيل ، كما جاء فى خطابه الافتتاحى عام ١٩٩٢ ، عندما خاطب الكنيست قائلا :

إن واجبنا ، إزاء كل من أنفسنا وأولادنا ، أن نرى العالم الجديد كما هو اليوم ، وأن ندرس المخاطر ونستكشف الفرص ، وأن نفعل كل ما من شأنه أن يجعل دولة إسرائيل جزءا من العالم المتغير . إننا لم نعد أمة معزولة ، ولم تعد حقيقة على الإطلاق أن العالم برمته يقف ضدنا . ويتعين علينا أن نخلص أنفسنا من الشعور بالعزلة الذى انتابنا طوال ما يقرب من ٥٠ عاما .[٢٢]

وفى السنوات التالية ، أقامت حكومة رابين روابط دبلوماسية ، أو علاقات شبه رسمية ، مع كثير من الدول ، بما فى ذلك عدد من الدول فى العالم العربى .

« أرض إسرائيل » : ليس هناك تعريف واحد لعبارة « أرض إسرائيل » . ويستخدم هذا التعبير كل من الإسرائيليين العلمانيين والدينيين ليشمل عديدا من المناطق الجغرافية المختلفة . وعلى مر السنين ، استخدمت الشخصيات الإسرائيلية العلمانية هذا التعبير ليصفوا كل شىء على الأرض من نهر النيل إلى الفرات إلى إسرائيل (بما فى ذلك الجولان وغزة والضفة الغربية وسيناء) زائدا المملكة الأردنية الهاشمية . ويؤكد الحاخام يهودا إليتزور ، الذى يرتبط اسمه بحركة الاستيطان « جوش إيمونيم » ، الأصل التوراتى « لأرض إسرائيل » ، وينادى بأن أى جزء من الشرق الأوسط لا ينبغى استبعاده : « الحدود كما تنعكس فى الأراضى التى فتحها « الجيل (التوراتى) الذى خرج من مصر » - بما فى ذلك شمال شرق سيناء ، ولبنان وغرب سوريا ، ومرتفعات الجولان ، والجانب الأكبر من شرق الأردن - هى الأراضى التى يتعين على إسرائيل فى نهاية الأمر فتحها والتوطن فيها » . (٢٣) ويتطلع اليمين الدينى بصفة عامة إلى « أرض إسرائيل » الغربية - يهودا والسامرة (الضفة الغربية بصفة عامة) ، وغزة ، والجولان ، وإسرائيل ما قبل ١٩٦٧ ، باعتبارها « الحد الأدنى الذى لا يمكن تقليصه » . وأنه يتعين على اليهود أن يذكروا دعاوى حقهم فى سيناء ولبنان وأجزاء من الضفة الشرقية (الأردن) وأن ينتهزوا الفرص المستقبلية ليتوطنوا فى تلك الأراضى . وأن عليهم فى الوقت الحاضر أن يركزوا على تدعيم السيطرة الإسرائيلية / اليهودية على الأرض فيما بين نهر الأردن والبحر المتوسط . ووفقا لهذه النظرة ، فإن الدعاوى اليهودية تتجذر فى الوعود التوراتية التى قدمها الرب للشعب اليهودى .(٢٤)

وعمليا ، ينتهى إليتزور إلى أن الاستيطان الذى يضمن الحقوق فى الأرض ، أهم من الخلافات فى الرأى حول أى أرض بالتحديد ملك لإسرائيل . وهو يدعى أن « الاستيطان العام لليهود ، الذين ينذرون أنفسهم لوراثة الأرض ، فى أى جزء من الأراضى التى سبق فتحها على الإطلاق أو الموعودة للإسرائيليين القدماء ، يعتبر كافيا لتحويل تلك الأراضى إلى جزء من « أرض إسرائيل المقدسة » » . (٢٥) وما إن يقيم المستوطنون اليهود مخيما ، فإنه يتعين على إسرائيل أن تبسط سيطرتها على الأرض ، وأن مبدأ الأرض مقابل السلام غير قابل للتطبيق . وهذا التعريف الموسع لا يترك مجالا للتخلى عن الأرض ، وتترتب عليه مضامين جلية فى إسرائيل ما بعد ١٩٦٧ ، كما توضحها حركة « أرض إسرائيل » التى نناقشها فيما يلى .(٢٦)

التطورات فى اليمين المتطرف الإسرائيلى منذ ١٩٦٧ : إن نقطة التحول بالنسبة

لليمين الإسرائيلى فى التاريخ الحديث هى الانتصار الإسرائيلى السريع فى حرب يونيو ١٩٦٧ الذى انتهى إلى الاستيلاء على القدس الشرقية ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وسيناء ، ومرتفعات الجولان . وهذا التحول فى الأحداث الذى يبدو إعجازا ، لم تقتصر آثاره على إنعاش التوجه اليمينى الرئيسى وحده ، وإنما امتدت لتشمل « منتظرى مجىء المخلِّص المنتظر » واليهودية الوطنية فى أقصى اليمين أيضا . واشتعل من جديد حلم « إسرائيل الكبرى » لدى الكثير من الإسرائيليين العلمانيين والدينيين . وأصبح فى إمكان الإسرائيليين أن يحلموا بإمكانية قيام الدولة اليهودية بأبعادها التوراتية . وأدى الاستيلاء على أراض بعينها (خاصة الضفة الغربية) ، وكذا السرعة التى دارت بها الحرب ، بكثير من الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن هناك تفسيرا أكبر من تفوق قدرات إسرائيل العسكرية وأدائها .

وفى سبتمبر ١٩٦٧ ، أصدرت حركة « أرض إسرائيل » برنامجا يزعم بأنه ليس من حق أى حكومة إسرائيلية المساومة على أى جزء من « أرض إسرائيل » التى احتلت فى حرب ١٩٦٧ . ومع قدوم عام ١٩٦٨ انتقلت أول مجموعة من المستوطنين اليهود بصفة غير قانونية إلى الضفة الغربية . وبذلت حكومة العمل جهدا ضئيلا لطردهم ، وقبلت فى نهاية الأمر بوجود المستوطنين . ومن عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٧ شاركت حكومات حزب العمل فى انتشار المستوطنين والمستوطنات ، انطلاقا من مبدأ إقامة مواقع أمنية أمامية ، كما سمحت بنمو المستوطنات استنادا إلى معتقدات دينية أو وطنية . وبعد عام ١٩٧٧ ، أسرعت حكومات الليكود من خطى بناء المستوطنات وزيادة حجمها .

وأثناء الفترة التى أعقبت ١٩٦٧ ، عادت جماعة « منتظرى مجىء المخلص المنتظر » الدينية إلى الظهور ، مستندة فى كثير من الأحيان إلى فكر الحاخام افراهام إسحاق هاكوهين كوك ، وأصبحت السيطرة على الأراضى قضية مركزية فى هذه الطبعة من اليهودية الحديثة . وكانت المكاسب الإقليمية لحرب ١٩٦٧ ، بالنسبة لبعض اليهود الإسرائيليين المتدينين ، بمثابة علامة أخرى على أن إسرائيل تمثل الخلاص بالنسبة إلى الشعب اليهودى . أما بالنسبة للأصوليين ، فإنه لا يمكن التخلى عن « أرض إسرائيل » ، بما فى ذلك الضفة الغربية التى تم الاستيلاء عليها أخيرا ، لأن الرب وعد بها إبراهيم . وكان ذلك أكثر أهمية من أية حجج سياسية أو أمنية قد تؤيد نفس النتيجة . وهكذا أصبح الانسحاب بمثابة إضاعة للخلاص . وأن الخلاص الوطنى الكامل يتحقق فقط فى إطار أقصى درجة ممكنة من السيطرة على « أرض إسرائيل » . وقد يتمكن الزعماء الإسرائيليون من استمالة الجماهير ذات التوجه السياسى أو الأمنى ، أما بالنسبة للصهيونيين المتدينين ، فإن مستقبل تلك الأراضى غير قابل للمناقشة .

وقد أدى هذا التوجه الوطنى لليهودية ، حيث أصبحت حرمة ومركزية « أرض إسرائيل » هما الالتزام الدينى الأول ، إلى وضع الأنصار المتدينين الموالين فى صراع

مباشر مع الطبيعة الديمقراطية لإسرائيل . وإذا كانت إسرائيل دولة أخلاقية ذات غرض خاص كدولة يهودية ، فإن ذلك لا يمكن تغييره بعمل حكومى أو أغلبية الأصوات . وأنه يتحتم على إسرائيل ، كجزء من رسالتها ، أن تأتى باليهود إلى « أرض إسرائيل » . وهكذا يصبح التخلى عن الضفة الغربية متناقضا مع غرض الدولة . وتعرضت عناصر الصهيونية العلمانية فى اليمين الى مواجهة مماثلة بين الصهيونية والديمقراطية ، ولكن خطوط المعركة الأكثر صراحة تحددت فيما بين حركة ما بعد ١٩٦٧ « لمنتظرى مجىء المخلص المنتظر » الدينية من ناحية ، والتراث الديمقراطى للدولة من ناحية أخرى . وأدى إحياء النظرة الدينية إلى إضعاف الطبيعة المدنية للدولة ، وأصبحت هويتها الدينية أكثر أهمية . وبالإضافة إلى ذلك ، تقبل اليمين المتطرف غير اليهود فقط على أساس من عدم المساواة ، رافضا بذلك التوجه الإنسانى ، والصبغة العالمية للأخلاق ، والمساواة للعرب . وقد شرح هذا التناقض بإيجاز الحاخام الراحل مائير كاهانى ، أحد أشد زعماء اليمين المتطرف ضراوة ، بقوله :

إن الغرب الحر يتحدث عن سيادة الديمقراطية ، وعن سلطة الأغلبية ، بينما تتحدث اليهودية عن الحق الإلهى الثابت الذى لا يخضع لصناديق الانتخاب أو لخطأ الأغلبية . ويتحدث الغرب الحر عن المساواة المطلقة لجميع الشعوب ، بينما تتحدث اليهودية عن الوضع الروحى ، وعن اصطفاء اليهود فوق جميع الشعوب الأخرى ، وعن العلاقة الخاصة والمتفردة بين الرب وإسرائيل .(٢٧)

وبدا أن الديمقراطية الإسرائيلية ، وحركة « أرض إسرائيل » مقدر لهما أن تتصارعا سويا .

وجاء التطور الرئيسى التالى مع اتفاقات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩ . ووافق رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين ، الذى تتلمذ طويلا على يد الصهيونية السلفية ، وزعيم الليكود واليمين الإسرائيلى ، على إعادة شبه جزيرة سيناء برمتها إلى مصر . والصهيونية السلفية حركة تسودها العلمانية قادها فى سنوات ما قبل الدولة فلاديمير جابوتنسكى ، وتركز على القدر التاريخى لليهود باستعادة السيطرة على « أرض إسرائيل » . وأصيب أقصى اليمين بالصدمة ـ بسبب ضياع جزء من « أرض إسرائيل » (وفقا لبعض التعريفات) وبسبب خوفهم من أن يصبح الانسحاب من سيناء سابقة لتسوية الخلاف حول الضفة الغربية . وبيجين ليس من الحمائم . لقد تعرض اليمين الإسرائيلى للخيانة بيد واحد منهم .

وفى الماضى ، كانت العناصر الأكثر تطرفا مقيدة بارتباطات الليكود بالسياسات الإسرائيلية الرئيسية . وعقب كامب ديفيد وخيانة بيجين ، أقبل العديد من الزعماء والمنظمات على الانخراط معا لوضع منهج جديد . وأصبحت « جوش إيمونيم » حركة

المستوطنين ، قوة برلمانية إضافية مؤثرة . وتشكل حزب « تحيا » كحزب يمينى صغير جديد بغرض التصدى لتحول الليكود . وفى أوائل الثمانينيات ، كشفت قوات الأمن الإسرائيلية عن منظمة إرهابية يهودية قامت باغتيال العمد فى الضفة الغربية بالمتفجرات ، وكانت تخطط لتدمير المسجد الأقصى فى القدس ، وهو عمل كان من شأنه أن يغرق المنطقة فى حرب عربية إسرائيلية جديدة . وسرعان ما تحولت صدمة تغيير بيجين لمساره (وهو الليكود) إلى نشاط جديد وحركات جديدة ، أو انتعاش للحركات القائمة على أقصى اليمين .(٢٨)

وعلى امتداد الثمانينيات ، كان حزب الليكود فى الحكم ، بالرغم من مشاركته السلطة مع حزب العمل من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ فيما يسمى بحكومة وحدة وطنية . وبعد عودة سيناء إلى مصر ، لم يعد الليكود مستعدا لمبادلة الأراضى المحتلة الأخرى مقابل معاهدات سلام . وبدا أنه فى الإمكان تحمل تكاليف مواصلة الاحتلال واستمرار الجمود مع الأطراف العربية حول القضية الفلسطينية ، باستثناء الإرهاب الذى تشنه منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان . ونجح الغزو الإسرائيلى الشامل للبنان عام ١٩٨٢ فى طرد منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكنه ساعد على خلق عدو أشد خطورة - الإسلاميون المتطرفون - الذين استخدموا الأساليب الانتحارية فى قتل الإسرائيليين . وفى عام ١٩٨٥ ، انسحبت القوات الإسرائيلية من غالبية لبنان .

وبدأت الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ ، لتقضى على الوضع القائم المطواع فى غزة والضفة الغربية . وكان ذلك بمثابة صدمة أخرى للجماهير الإسرائيلية ، وتحديا جديدا للمستوطنين وغلاة المتدينين وأنصار إسرائيل الكبرى . وأخذ الرأى العام يتحول لصالح التسوية فى قضية الأراضى المحتلة . وأدت الانتفاضة إلى تقوية سواعد الإسرائيليين الراغبين فى ترك الجانب الأكبر من تلك الأراضى والتقليل من ، أو إزالة ، السيطرة الإسرائيلية على الجماهير الفلسطينية المعادية . وبدأ المجتمع الإسرائيلى يحسب التكاليف البشرية والمالية والنفسية للتمسك بالأراضى المحتلة . وتابعت العسكرية الإسرائيلية الموقف ، حيث اقتطعت الخدمة فى الضفة الغربية وغزة جانبا من الوقت المخصص للتدريب ، وخفضت من الاستعداد العسكرى لمعركة حربية أكبر مع الدول العربية .

ولم يتصور اليمينيون ممن سعوا إلى تسوية مؤقتة مع الفلسطينيين أكثر من حكم ذاتى فلسطينى ، كما وافق بيجين فى كامب ديفيد .(٢٩) وهم يخشون الآن من أن تذهب عملية أوسلو إلى ما هو أبعد من ذلك كثيرا . وفى رأى أنصار إسرائيل الكبرى ، أن « أوسلو ١ » الموقعة فى سبتمبر ١٩٩٣ فتحت الباب لتنازلات إسرائيلية على الأرض فى الضفة الغربية لصالح الفلسطينيين . وجاءت اتفاقية الخليل عام ١٩٩٧ ، التى قبلت فيها حكومة إسرائيلية يمينية تطبيق عملية أوسلو ، بمثابة لطمة قوية لأنصار إسرائيل الكبرى .

الانقسام الاستراتيجى

تتناول وجهة النظر الرئيسية الثانية للمناظرة الجارية فى إسرائيل حول عملية السلام ، القضايا الاستراتيجية التى يراها كثير من الإسرائيليين متداخلة مع الحجج العقائدية . وبعد كل هذه السنوات الطويلة من الخدمة العسكرية العامة تقريبا ، ليس هناك نقص فى الخبراء العسكريين فى إسرائيل ، سواء داخل الكنيست أو وسط الجماهير ككل . ومن الطبيعى بالتالى أن تصبح الناحية الاستراتيجية عنصرا أساسيا فى المناظرة السياسية . والواقع أنها كانت العامل الحاسم بالنسبة لكثير من الإسرائيليين فى كل من اليسار واليمين . وفى دولة ظلت تخاف على وجودها طوال سنوات عديدة - خاصة قبل ١٩٦٧ - يكون التأثير الذى قد تحدثه التنازلات فى الضفة الغربية ومرتفعات الجولان على أمن الدولة ، اعتبارا حيويا .

ويدعى مناهضو التخلى عن الضفة الغربية ومرتفعات الجولان أن فقدان العمق الاستراتيجى سيكون بمثابة ضربة رئيسية لوضع إسرائيل الأمنى . ويقولون إن المناطق الإضافية تجعل من اليسير على إسرائيل امتصاص أو شن هجمات عسكرية ، وكذلك ضمان توافر الوقت اللازم لرد فعل إسرائيلى لأى هجوم عربى مفاجىء . كما أن السيطرة على الأرض توفر مزيدا من المساحة للتدريب العسكرى .

ويجادل هؤلاء المعارضون بقولهم إن الدولة الفلسطينية ستصبح قاعدة لإرهاب فلسطينى ، وقد تستخدم كنقطة انطلاق لهجوم عربى منسق ضد إسرائيل . وإن حملات التفجير الانتحارى تثبت أن السيطرة الفلسطينية تؤدى مباشرة إلى وفيات إسرائيلية عن طريق الإرهاب . وإن السيطرة العربية على الضفة الغربية سوف تسمح بقيام ائتلاف عربى ، يقسم إسرائيل إلى شطرين ويدمر الدولة اليهودية . وعندما كان رئيس الوزراء نتنياهو زعيما لحزب الليكود المعارض ، كان يجادل كثيرا بأن عرفات يقوم بالفعل بتطبيق مخطط منظمة التحرير الفلسطينية باستعادة السيطرة أولا على الضفة الغربية وغزة ، ثم يندفع إلى الأمام للاستيلاء من جديد على بقية فلسطين ، أى إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ . وأن إقامة دولة فلسطين يهيىء نقطة عبور للقوات العراقية والليبية والسورية ، وحتى الإيرانية ، المصممة على تدمير إسرائيل . وأن التحرر الفلسطينى ، المتمثل فى حق العودة ، هو بمثابة تهديد خفى ولكنه خطير فى الوقت نفسه . وأن الدولة الفلسطينية هى الخطوة الأولى فى سلسلة طويلة من المحاولات الفلسطينية لإعادة مئات الآلاف ، إن لم يكن الملايين ، من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ . ومن شأن هذه الجهود أن تدمر الطبيعة اليهودية للدولة ، وتخلق فوضى سكانية ، وقد تقود إلى مواجهة عسكرية . ولا تستطيع إسرائيل الموافقة على عودة هؤلاء اللاجئين ، وينبغى ألا تسمح بقيام دولة فلسطينية مادامت ستؤدى فقط إلى تقوية هذه المخططات .

إن ضياع الضفة الغربية لا يجعل السهل الساحلى لإسرائيل ـ حيث غالبية السكان والصناعة ـ أكثر عرضة للاختراق فقط ، ولكنه وفقا لهذا الرأى ، سيعوق النشاط المتميز لقوات الدفاع الإسرائيلية . وتعتمد إسرائيل ، التى تفوقها بشدة الجيوش العربية من الناحية العددية ، اعتمادا شديدا على تعبئة القوات الاحتياطية فى غضون الاثنتين والسبعين ساعة الأولى من نشوب الحرب . وبدون الضفة الغربية سيكون أمام إسرائيل فرصة أقل للإنذار بهجوم عربى ، وتكون مواقع التعبئة العسكرية أكثر تعرضا للخطر . وهكذا تجد إسرائيل نفسها مضطرة إلى تبنى « موقف الضربة الإجهاضية الخاطفة » ، بمعنى أن أقل بادرة بتعبئة عربية أو هجوم عربى ستشعل حربا جديدة .(٣٠) وهذا النهج يلغى أى زعم بمكاسب السلام والأمن التى يقدمها الانسحاب من الضفة الغربية لإسرائيل .

كما يجادل منتقدو عملية السلام بأن هذه المبادىء تنطبق أيضا على مرتفعات الجولان . وأن إسرائيل بانسحابها من الجولان ستقدم إلى سوريا موقعا حاكما يشرف على شمال إسرائيل . وأن سوريا ، كما حدث فى الماضى ، سوف تستخدم هذه الميزة الطوبوغرافية فى قصف وادى الحوله ، أو لشن هجوم أوسع على شمال إسرائيل . ولماذا تعيد إسرائيل الأراضى المرتفعة إلى سوريا إذا لم تكن هناك ميزة استراتيجية ؟ إن قرب إسرائيل من دمشق حاليا يوفر رادعا أكبر لأى هجوم سورى . وإذا لم تكن الجولان فى أيدى إسرائيل ، فإن سوريا ستشعر بتهديد أقل ، ومن ثم تكون أكثر استعدادا للإقدام على مخاطرة عسكرية فى المعركة القائمة مع إسرائيل . ومن غير المحتمل ، إزاء تلك الإغراءات الاستراتيجية ، أن يسمح السوريون والفلسطينيون لبضعة قصاصات من الورق أو الالتزام بعدم شن الحرب ، أن تقف فى طريق مخططاتهم المفجعة للدولة اليهودية .

ويرفض المحللون الاستراتيجيون المؤيدون لعملية السلام ، بما فى ذلك رئيس الوزراء الراحل رابين ، هذه الحجج . ويشككون فى التفسير الأحادى البعد للعمق الاستراتيجى ، ويوضحون أنه واحد من متغيرات عديدة مهمة . وعلاوة على ذلك ، فإن العمق الاستراتيجى عامل مساعد ضئيل فى مواجهة التهديد الصاعد ضد إسرائيل من جانب أسلحة الدمار الشامل . وأن احتمال وجود الصواريخ والأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، وربما الأسلحة النووية فى أيدى عدة دول معادية يستلزم إزالة الدافع لمهاجمة إسرائيل ، وليس مجرد الاستعداد لمواجهة عسكرية قد تنتج عنها خسائر جسيمة للجانبين معا .

وكثيرا ما ردد رابين القول إنه حتى إذا كان هناك كيان فلسطينى ، فإن وادى الأردن سيظل حدودا لأمن إسرائيل . كما رفض الحجة بأن الخيارات الوحيدة تتمثل فى الوضع القائم ، أو فى حدود إسرائيل الأقل مناعة القائمة فى ٤ يونيو ١٩٦٧ . وفى دفاعه عن اتفاقية « أوسلو ٢ » أمام الكنيست عام ١٩٩٥ ، أوجز رابين عددا من التعديلات الحدودية :

إن حدود دولة إسرائيل ، فى إطار الحل الدائم ، ستكون وراء الخطوط القائمة قبل حرب الأيام الستة . إننا لن نعود إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ . وفيما يلى التغييرات الرئيسية ، وإن لم تكن كلها ، التى نتصورها ونريدها فى الحل الدائم : أولا وقبل أى شىء ، القدس الموحدة ، التى تضم كلا من معاليه أدوميم وجيعات زئيف .. وسوف تقع الحدود الأمنية لدولة إسرائيل فى وادى الأردن ، بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى . وستتضمن التغييرات إضافة جوش عتصيون وإفرات ، وبيتار وغيرها من المجتمعات ، وأغلبها فى المساحة الواقعة شرقى ما كان يسمى « الخط الأخضر » .. وإقامة مجموعات من المستوطنات فى يهودا والسامرة ، مثل تلك القائمة فى جوش كاتيف ....(٣١)

وإن تضمين رابين لأراض إضافية ، يدحض صورة إسرائيل الضعيفة حبيسة خطوط ما قبل ١٩٦٧ ، كما أنه يسلم بأن انسحابا كاملا إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ ، قد يكون له تداعيات أمنية سلبية لإسرائيل . وتتوقع إسرائيل أن تتمخض المفاوضات عن نصوص أخرى تحمى مصالح إسرائيل الأمنية ، بما فى ذلك إقامة كيان فلسطينى منزوع السلاح ، ومحطات للإنذار المبكر ، ووجود عسكرى إسرائيلى متقدم فى نقاط رئيسية فى الضفة الغربية . وبالإضافة إلى ذلك ، سوف تستفيد قوات الدفاع الإسرائيلية إلى حد كبير من وضع حد لدورها كضباط شرطة دائمين للمجتمع الفلسطينى . كما أن إبعادها عن هذا الدور سيرفع من معنوياتها . وأهم من ذلك ، سيسمح لها بمزيد من الوقت للتدريب والاستعداد العسكرى من أجل القيام بمهمتها الحقيقية ، وهى الدفاع عن إسرائيل ضد هجوم عسكرى تقليدى . وإن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تؤسس لمواجهة الحجارة وعبوات المولوتوف .

وبالنسبة لمؤيدى ومعارضى عملية السلام ، خاصة بعد تأكيد رابين على وادى الأردن كحدود أمنية لإسرائيل ، أصبح استقرار الحكومة الأردنية مسألة حاسمة . ويرى حزب العمل ، أن المعاهدة والعلاقة الدافئة مع الأردن من شأنهما أن يؤديا إلى حد كبير إلى تقليص التهديد بهجوم عربى مؤتلف من الشرق . ومادامت الأردن متحالفة مع إسرائيل والولايات المتحدة ، فإن المملكة الهاشمية ستلعب دور المنطقة العازلة للحيلولة دون تجدد أعمال القتال العربى الإسرائيلى . ولكن هذا الاعتماد على الأردن يقلق على الأقل بعض الاستراتيجيين من الليكود . إذ أن المكاسب الأمنية قد تتعرض للتهديد بمجرد ظهور أحد عوامل عدم الاستقرار التى قد تطيح بالملك وتسقط الحكومة الأردنية ، مثل قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . بل إن المكاسب الأمنية قد يتهددها تغيير المسار من جانب الحكومة الأردنية الحالية . ووفقا لهؤلاء المفكرين من الليكود ، فإنه بينما يدعم السلام مع الأردن أمن إسرائيل ، فإن هذه المزايا قد تضيع إذا سمحت إسرائيل بتكوين دولة فلسطينية .

كما دارت المناظرة الاستراتيجية أيضا حول الدوافع السياسية التى يدركها رابين جيدا . إذ أن عملية السلام على المدى الطويل ستؤدى إلى إضعاف ، ثم إزالة ، الدافع لممارسة

الإرهاب ضد الإسرائيليين ، وكذلك لشن هجوم عربى منسق على إسرائيل . وأن الاتفاقيات التوفيقية هى الطريق الوحيد لمواجهة التهديد العسكرى التقليدى لإسرائيل من جانب الدول العربية المجاورة . وأن المعاهدات لها قيمتها ، كما أثبتت أكثر من خمس عشرة سنة من السلام مع مصر . كما أن العلاقات الدافئة مع الأردن تشكل مثالا أحدث عهدا . وتبقى مسألة اللاجئين الفلسطينيين قضية صعبة ، ولكنها جزء صريح من محادثات الوضع النهائى ، ويأمل مؤيدو عملية السلام أن يكون فى الإمكان حلها .

وعملية السلام هى أيضا أفضل أداة متاحة لحماية إسرائيل ضد التهديد الصاعد لأسلحة الدمار الشامل من دول الرفض مثل العراق وإيران وليبيا . كما أن الصواريخ والأسلحة الكيماوية والبيولوجية أصبحت منتشرة لدى أعداء إسرائيل . وفى حين أن إسرائيل فجرت المنشآت النووية العراقية المشتبه فيها عام ١٩٨١ ، فإنها لم تتمكن من وقف البرنامج العراقى . ومن غير الممكن أو المجدى عمليا ، أو المستساغ سياسيا ، أن تقوم إسرائيل بتفجير كل منشآت الانتشار النووى المشتبه فيها بالمنطقة . وأن الحل الأفضل للانتشار النووى يتضمن توليفة من الردع الاستراتيجى (الذى يوفره البرنامج النووى السرى لإسرائيل) ، وإزالة الخلافات التى تزيد من تهديد أسلحة الدمار الشامل واحتمال استخدامها فى المعركة ، وقد يكون الأهم من ذلك ، العلاقات الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة .

وخلال الأسابيع السابقة للانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٢ ، أعرب العسكريون الإسرائيليون السابقون والحاليون علانية عن مشاعر عدم الاطمئنان والقلق إزاء سباق التسلح فى الشرق الأوسط ، واحتمال حصول الدول العربية على أسلحة نووية من أسلحة الدمار الشامل . وفى يوم ١٥ يونيو ١٩٩٢ ، أوضح الجنرال هيرتزل بودينجر ، قائد القوات الجوية الإسرائيلية فى ذلك الحين ، أنه « إذا كان لدول فى المنطقة - مثل إيران وليبيا ودول أخرى - أن تمتلك أسلحة نووية ، فإن ذلك قد يشكل خطرا على المنطقة كلها » . وقبل ذلك ، صرح الجنرال يورى ساجى ، رئيس المخابرات العسكرية آنذاك ، فى ٨ يونيو ، بقوله إن المشروع النووى الإيرانى « قد يدعونا إلى الإحساس بالقلق على وجودنا وعلى أمننا الأساسى » . وفى خطابه الافتتاحى أمام الكنيست بوصفه رئيسا للوزراء ، قال رابين « إن هذا الواقع (الجديد ، النووى) يتطلب منا مزيدا من التفكير فى الحاجة العاجلة لإنهاء النزاع العربى الإسرائيلى والتوصل إلى سلام مع جيراننا » .(٣٢) ويعتقد المسئولون ، سواء فى الليكود أو العمل ، أن تهديد أسلحة الدمار الشامل يتنامى .(٣٣) ويجادل أنصار عملية السلام بأن أفضل أمل لإسرائيل يكمن فى تقليص النواحى العدائية فى علاقاتها مع تلك الدول .

وبالمثل ، فإنه يمكن مع الانسحاب من مرتفعات الجولان تحسين العلاقات السياسية ، ومن ثم الأمنية ، مع سوريا . وتحت قيادة حزب العمل ، ناقشت إسرائيل الحاجة لإقامة محطات للإنذار المبكر ، وحزمة من الترتيبات الأمنية كجزء من أى صفقة . وأن هذه الترتيبات الأمنية ، بدلا من أن تكون ذات أهمية ثانوية أو عاملا مؤيدا ، فإنها مهمة بنفس القدر مثل مفاوضات الانسحاب والتطبيع . وأن سوريا هى الحصن الرئيسى الباقى لجبهة الرفض ، مما يعطى موطىء قدم لإيران وللجماعات الفلسطينية التى تتخذ من دمشق مركزا لها ، وللأنشطة العدائية اللبنانية . وأن عقد اتفاقية سياسية مع سوريا ، حتى لو تضمنت الانسحاب من الجولان ، سيؤدى أيضا إلى عزل تلك القوى المعادية الأخرى ، وتحسين موقف إسرائيل الأمنى إلى حد كبير ، وإزالة احتمال الهجمات من لبنان على شمال إسرائيل .(٣٤)

ومن السذاجة بمكان التقليل من شأن التهديدات العديدة لإسرائيل فى الشرق الأوسط . ولكن إسرائيل أيضا قوة عسكرية جبارة تمتلك أسباب الردع النووى على نطاق كبير . ولقد صمدت إسرائيل للإرهاب ، وللصراعات العسكرية شبه الساحقة ، وللهجوم المفاجىء . وكما يعتقد الاستراتيجيون المؤيدون لعملية السلام ، فإن إسرائيل قد يسعها التخلى عن أراضٍ إذا كان ذلك يأتى باتفاقيات سياسية ، ويهدىء العداء العربى والدوافع العربية للهجوم ، ويسمح بقيام ترتيبات أمنية مؤثرة .

هويـة إسـرائيل المسـتقبليـة

إن طبيعة المناظرة حول عملية السلام تقول الكثير عن توجه المجتمع الإسرائيلى . ما هو الميزان السليم بين رموز الدولة اليهودية والديمقراطية ؟ إلى أى مدى سيذهب المعارضون فى منع إسرائيل من التخلى عن الضفة الغربية ؟ ما هى النتائج التى ينبغى الخروج بها من التفجيرات الإرهابية ؟ يقول إيهود أولميرت ، عمدة القدس الليكودى ، فى حديث له بعد وقت قصير من اغتيال رابين ، إن الديمقراطية تمثل للمجتمع الإسرائيلى ، ويجب أن تظل تمثل ، قيمة أعلى من أى قطعة أرض . وإذا كتب لهذا المنظور أن يصمد ، فإن المناظرة حول عملية السلام سوف تتحدد أبعادها بما يسمح بالرفض المشروع ولكن يمنع التجاوزات المتطرفة . وأثار يوسى كلاين هاليفى معادلة شبيهة أخرى : التوتر بين وحدة الشعب اليهودى ووحدة « أرض إسرائيل » .(٣٥) وإذا كانت الأرض أكثر أهمية ، يصبح المزيد من العنف فيما بين اليهود بعضهم البعض وسفك الدماء مؤكدا بالفعل . وكتب معلق آخر قائلا إنه يتعين على زعماء الليكود أن يخبروا أنصارهم « بأن الرب لا يتدخل فى نقاش إسرائيل الداخلى حول حدودها المستقبلية ، كما « أنه » لم يعين الفلسطينيين أعداء

أبديين « له » أو لإسرائيل » .(٣٦) وإن التفاعل بين الديمقراطية واليهودية والأرض مقدر له أن يبقى فى مكان القلب من التفسير الإسرائيلى لعملية صنع القرار .

وتوحى الطبيعة الأصولية لليمين الراديكالى الإسرائيلى ، وتفسيره للقانون اليهودى بما يبرر الإرهاب والسلوك المعادى للديمقراطية ، بأن هذا الجزء من المجتمع الإسرائيلى لديه أشياء مشتركة مع الأصوليين الآخرين فى الشرق الأوسط ، أكثر مما يربطه بالاتجاه السائد للإسرائيليين المؤيدين لعملية السلام والمعارضين لها . وبالنسبة لأقصى اليمين ، يمثل فقدان الضفة الغربية لطمة صاعقة لعقيدتهم بشأن مجىء المنقذ المخلص ومفهومهم الدينى لمنهج إسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ . وبالنسبة للقوميين الإسرائيليين المتطرفين ، الدينيين والعلمانيين على السواء ، فإن السياسة الإسرائيلية التى تستهدف مقايضة الأرض مقابل السلام يتحتم وقفها . وبالنسبة لأقلية متشددة ، يتحتم وقفها مهما كان الثمن .

وحققت حكومة رابين / بيريز تقدما ملحوظا فى عملية السلام . وأصبحت العلاقات مع الأردن والفلسطينيين فى ربيع ١٩٩٦ على مستوى مختلف تماما عما كانت عليه قبل ثلاث سنوات فقط . وانتعش الاقتصاد الإسرائيلى ، ووصلت مكانته الدولية إلى آفاق عالية جديدة . وعلى مدى ستة شهور ، حاول شيمون بيريز تطبيق سياسات إسحاق رابين - وهى مهمة غير يسيرة لأى زعيم إسرائيلى . وكان رابين نفسه سيواجه وقتا عصيبا فى مفاوضات الوضع النهائى ، وفى الجدل الإسرائيلى الداخلى حول الحدود واللاجئين والقدس وكيان الدولة الفلسطينية . وأدت حملة التفجيرات إلى تعقيد شديد للموقف ، علما بأن التفجيرات يحتمل استمرارها حتى إذا توقفت عملية السلام . وأقدم بيريز على المخاطرة بدفعة مجددة لعقد اتفاق إسرائيلى سورى .

ورأى نتنياهو الثغرة السياسية التى ولّدها الاضطراب حول عملية السلام ، واستفاد منها إلى أقصى حد . ومن غير المحتمل أن يعمد نتنياهو إلى التبنى الكامل أو الرفض التام لنهج حزب العمل . وجاء قراره بالإقدام على الانسحاب من الخليل ، وموافقته على جدول زمنى لمزيد من عمليات الانسحاب من الضفة الغربية ، ليخلق صدعا داخل حزبه مماثلا لما حدث عندما وافق بيجين على إخلاء سيناء . ووجد نفسه فى نهاية الأمر مضطرا لموازنة خيار حزبه مقابل الحاجة لتجنب خلق رد فعل عنيف إقليميا ودوليا ضد أى تعنت أو تعطيل . إذ ينبغى على أى حكومة إسرائيلية أن تزن تكاليف تحدى عملية السلام . وفى مايو ١٩٩٦ ، اعتبرت أغلبية طفيفة من الإسرائيليين أن ثمن التنازلات الإقليمية باهظ للغاية . ومع نهاية العام ، بدا أن ثمن مواصلة الاحتلال ورفض مبدأ المساومة باهظ للغاية أيضا . غير أنه لا يمكن لإسرائيل وحدها أن تقدم الحل الأفضل ، وإننا حتى الآن لم نر سوى نصف الصورة .

الفلسطينيون

الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة ، مثلهم مثل المجتمع الإسرائيلى ، منقسمون حول شروط صنع السلام مع إسرائيل . وبينما صفقت الغالبية فى العالم وكثير من الفلسطينيين للمصافحة بالأيدى بين ياسر عرفات وإسحاق رابين فى حديقة البيت الأبيض يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، انتاب عناصر مؤثرة فى المجتمع الفلسطينى اضطراب عميق بسبب هذه المناسبة ، خاصة ما تلاها من اتفاقيات إسرائيلية فلسطينية . وتعهد المتطرفون المتشددون ، بما فى ذلك كل من المنظمات الإسلامية والوطنية ، بمواصلة النضال العنيف ضد الاحتلال الإسرائيلى حتى يحرروا فلسطين . وعلى المدى القصير ، تمثل التفجيرات الانتحارية وغيرها من الأعمال الإرهابية التى يقومون بها ، أكبر تهديد فلسطينى لعملية السلام العربى الإسرائيلى . غير أن المعارضة جاءت أيضا من جانب أعضاء حركة فتح ، والمثقفين الفلسطينيين الساخطين مثل حيدر عبد الشافى ، المفاوض الفلسطينى فى مدريد وعضو المجلس الوطنى الفلسطينى حاليا ، وإدوارد سعيد ، البروفسور الأمريكى الفلسطينى المعروف . وفى حين أنهم يدّعون تأييد الحل التفاوضى للصراع ، إلا أنهم يرفضون ما يرونه عملية غير متوازنة وخاضعة للسيطرة الإسرائيلية أسفرت عن اتفاقيات مليئة بالتنازلات الفلسطينية .

وتوضح معارضتهم التردد المستمر من جانب كثير من الفلسطينيين الذين يركزون بقدر أقل على العملية ، وبقدر أكبر على النتائج . إنهم مازالوا فى حاجة إلى الاقتناع الكامل بأن عملية السلام تقود إلى دولة فلسطينية شرعية تتخذ من القدس الشرقية عاصمة لها .(٣٧) وإن هذه الشكوك التى استمرت طويلا قد تحول دون حل للصراع الإسرائيلى الفلسطينى ، إذا لم تتمخض عملية السلام العربى الإسرائيلى فى الواقع عن حل يقوم على إنشاء دولتين . ولقد تراجع التأييد الجماهيرى الفلسطينى للتفجيرات الانتحارية ، غير أن الإدراك المحسوس لما تنطوى عليه عملية التفاوض من إذلال وعدم تماثل ، والتى تمسك إسرائيل بخيوطها وتتجنب خلالها بحث مسألة الدولة الفلسطينية ، يجعل الكثيرين من عموم الفلسطينيين غير مستعدين لنبذ النضال المسلح تماما ، وتبنى منهج مناهض للمواجهة فى العلاقات مع إسرائيل .(٣٨) وإن التوجه النهائى لحكومة نتنياهو سيساعد فى تسوية الجدل الدائر فى المجتمع الفلسطينى حول عملية أوسلو . ويشعر الزعماء الفلسطينيون بأن خلافاتهم مع إسرائيل تشكل جوهر عملية السلام .(٣٩) وإذا كانت معارضة الليكود لدولة فلسطينية غير قابلة للتراجع ، فإن منتقدى أوسلو سيملكون مزيدا من الذخيرة ، وستمتد عواقب الجمود الإسرائيلى الفلسطينى إلى ما هو أبعد من غزة والضفة الغربية .

التأييد الفلسطينى لعملية أوسلو

وبالرغم من هذا التردد ، كانت كل واحدة من عمليات إعادة الانتشار الإسرائيلية تستقبل بالغناء والرقص . وبالرغم من العنف والمعارضة الموجهة ضد عملية السلام ، تمتع عرفات والسلطة الفلسطينية بتأييد فلسطينى ملحوظ فى الضفة الغربية وغزة . وساعد الوضع الشخصى لعرفات ، وأنشطة قوات الأمن الفلسطينية المتعددة ، والإحساس بمزيد من الحرية الذى خلقته إعادة الانتشار العسكرى الإسرائيلى ، فى التصدى للمعارضة فى الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ . غير أنه مع قدوم عام ١٩٩٧ ، زادت حدة النقد لعرفات ، ولكبار المسئولين فى السلطة الفلسطينية ، من جانب كثير من المعتدلين ، بما فى ذلك أعضاء المجلس التشريعى الفلسطينى .

تعتبر كل من عملية أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية ، هما الاستعراض الذى يعتمد عليه عرفات إلى حد بعيد . وبعد قيادته للحركة الفلسطينية طوال سنوات عديدة ، أصبح لعرفات رصيد سياسى ضخم . ولم تتمتع شخصية فلسطينية أخرى بما يقترب من وضع عرفات : صورته ترتفع على نطاق واسع فى الضفة الغربية وغزة ، وحصل على ٨٨ فى المائة فى اقتراع يناير ١٩٩٦ لانتخاب « الرئيس » (رئيس دولة أو رئيس مجلس) . وعلاوة على ذلك ، تبقى السلطة الفلسطينية بمثابة صاحب العمل الرئيسى ، مما يعطى عرفات مزيدا من النفوذ ، ويخلق مزيدا من المناصب لمؤيديه الرئيسيين داخل الأراضى وخارجها . إلا أن الوضع الاقتصادى للفلسطينيين تعرض لأضرار جسيمة بسبب شهور طويلة من إغلاق الحدود ، ردا على الهجمات التفجيرية فى أوائل ١٩٩٦ . وفى نهاية الأمر ، فإن المعاناة الاقتصادية والاتهامات باستشراء الفساد قد تصبح بمثابة « مقتل » لعرفات .

وبطبيعة الحال ، لا يعتمد عرفات على مكانته وحدها . فإن قوة الأمن الفلسطينية ، التى يتردد أن عددها نحو ٥٠ ألف شخص ، توفر للنظام وسيلة أخرى لضمان التأييد وتقليص أنشطة المعارضة (خاصة المعارضة الإسلامية) .(٤٠) وتساءل النقاد عن التزام السلطة الفلسطينية بحقوق الإنسان ، باعتباره سؤالا مشروعا ، نظرا للضغط الذى تمارسه على منظمات المعارضة وأجهزة الإعلام الفلسطينية للحيلولة دون انتقاد الخط الرسمى أو تكتيكات رجال الأمن الفلسطينى . وهناك كثير من التقارير بشأن حالات انتهاك حقوق الإنسان فى غزة والضفة الغربية ، بما فى ذلك استخدام وسائل التعذيب وغياب المعاملة العادلة ، من جانب كل من القوات الفلسطينية والإسرائيلية .(٤١) ومع كل دعوة لاتخاذ إجراء فلسطينى صارم يتزايد احتمال انتهاك حقوق الإنسان .

وقد خلق تطبيق اتفاقيتى « أوسلو ١ » و « أوسلو ٢ » ، إلى حد ما ، تأييدا لعملية

السلام ، حيث إنهما حسنتا من حياة الفلسطينيين بإعطائهم مذاق الحرية والحكم الذاتي . وساهم إبعاد القوات الإسرائيلية عن القيام بمهام الشرطة اليومية في كثير من المناطق الآهلة بالسكان (خاصة في المنطقة « أ » المحددة في « أوسلو ٢ » : انظر الفصل الأول) ، وغياب حظر التجوال وما يستتبعه من قدرة على الاستمتاع بأوقات الفراغ ، والتحرر العام من سنوات الاحتلال ، ساهم في خلق أجواء أكثر انفتاحا وفي التطبيع الجزئي للحياة . وكان للتفاعل اليومي بين الدوريات الإسرائيلية والفلسطينيين تأثير سلبي على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية ، حتى في الأيام الخالية من المواجهات . ومثل هذه المشاعر لن تبقى إلى الأبد لأنها لا يمكن أن تحل محل المطالب الدفينة المتعلقة بالاستقلال والسيادة وإزاحة الجنود الإسرائيليين بعيدا عن مجرد الحدود البلدية . إلا أنه باقتران ذلك بسيطرة الفلسطينيين على كثير من الإدارات المدنية (بمعنى أن الفلسطينيين الآن يديرون جانبا كبيرا من شئونهم ، مع استثناءات مهمة ومعروفة جيدا) نشأ قدر معقول من التأييد الصامت لعرفات والسلطة الفلسطينية . ومع أن عرفات لم يسمح بمساحة سياسية متحررة من الأغلال للمعارضة والنقد ، إلا أن هناك المزيد من الحرية للقيام بأنشطة اجتماعية . وأن تكون فلسطينيا ، لم يعد عيبا ذاتيا في أعين قوات الأمن والسلطة الحاكمة كما كان الحال تحت الحكم الإسرائيلي .

وبالرغم من بعض المؤشرات الإيجابية ، فإن جانبا كبيرا من الأنباء الاقتصادية لم يكن عاملا مساعدا لحكومة عرفات . وهناك عمليات بناء للمساكن على نطاق كبير ، وبدأت بعض مشروعات البنية الأساسية في تحسين الطرق وأرصفة الشوارع والحدائق والميادين . وتحسنت وتطورت عملية تحصيل الضرائب ، التي كانت تمثل تحديا ملحوظا في مجتمع اعتاد على التهرب من مكوس الضرائب والخدمات كمؤشر للاحتجاج السياسي على الاحتلال . وبالإضافة إلى ذلك ، وجدت الخزانة الفلسطينية العون في الاتفاق مع إسرائيل على تحويل القيمة المضافة للضرائب المحصلة من الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية . غير أن ذلك يترك السلطة الفلسطينية عرضة للحرج من جراء أي قرار إسرائيلي بوقف تحويل القيمة الضريبية المضافة .

وتعتبر التجارة واحدا من أهم العوامل في الاقتصاد الفلسطيني . وهناك قدر من التجارة المباشرة عبر ميناء أشدود الإسرائيلي ، وأنشطة تجارية فلسطينية فردية (مثل زراعة الزهور) تتمتع بحق التصدير المباشر إلى الاتحاد الأوروبي ، كما بدأ عبور السلع المعفاة من الرسوم إلى الولايات المتحدة .(٤٢) وأصبحت العلاقات بين السلطة الفلسطينية والدول المانحة أكثر استقرارا ، وصار المانحون أشد قدرة على تنسيق تدفق المعونة للفلسطينيين . وقد تعهد المجتمع الدولي (بما في ذلك الولايات المتحدة وعديد من الدول الأوروبية) بتقديم ٢,٤ مليار دولار من المعونة للسلطة الفلسطينية . وفي أواخر ١٩٩٥ ، كان قد تم إنفاق

نحو ٨٥٠ مليون دولار .(٤٣) واستخدم جانب كبير من هذه المعونة كمصروفات تشغيل ، الأمر الذى يبدد الأموال المتاحة للاستثمارات الرأسمالية فى غزة والضفة الغربية .

وهذه المؤشرات المبكرة للتقدم الاقتصادى يقابلها بصورة حادة البطالة والفقر والتواكل ، وهى بمثابة العلامة التجارية لغزة .(٤٤) وتصل نسبة البطالة إلى نحو ٥٠ فى المائة (أو قد تصل إلى ٦٠ فى المائة طبقا لبعض الدعاوى الفلسطينية) .(٤٥) كما أن نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى يواصل هبوطه (أصبح تقريبا نصف ما كان عليه قبل الانتفاضة عام ١٩٨٧) ، ويتواصل الاعتماد على المعونة الخارجية من إسرائيل والدول المانحة . وإن قدرا كبيرا من فرص العمالة غير منتج ولا يمكن استدامته . وفى ربيع ١٩٩٥ كان واحد من كل ثمانية غزاويين ، أو ما يقرب من ١٠٠ ألف فلسطينى ، يعتمدون على الغذاء المجانى والمنح النقدية ، وكان ٤٠ فى المائة منهم قد تعرضوا حديثا للفقر منذ « أوسلو ١ » فى سبتمبر ١٩٩٣ . وفى صيف ١٩٩٦ ، أعرب بعض الزعماء الفلسطينيين عن مخاوفهم من أن الآثار الخطيرة للإغلاق طويل المدى للحدود الإسرائيلية قد تنتهى إلى المجاعة فى صفوف الفلسطينيين الأشد فقرا .(٤٦) وترددت هذه الدعوى مرة أخرى فى أغسطس ١٩٩٧ ، عقب إغلاق آخر للحدود بعد التفجير الانتحارى فى القدس يوم ٣٠ يوليو .

وفى الوقت نفسه ، تتعرض جهود تنمية القطاع الخاص للقيود بسبب غياب الاستقرار السياسى وضعف المناخ الاستثمارى العام ، وتكرار إغلاق الحدود الإسرائيلية ، واستمرار خفض تصاريح العمل للفلسطينيين ، وتقليص العلاقات التجارية ، وتخلف البيئة التنظيمية والقانونية بدون بنية أساسية إدارية ، وكذلك ضعف البنية الأساسية المادية التى تحتاج إلى تحسينات تتكلف مليارات الدولارات ، وعدم الثقة فى استعداد إسرائيل لإتاحة الفرصة لانتقال الأفراد والبضائع يوميا . ويدعى عرفات أن الإغلاق الإسرائيلى المتكرر مئات المرات يكلف الفلسطينيين ما لا يقل عن ستة ملايين دولار فى اليوم الواحد .(٤٧)

ومن دواعى المفارقة ، أن الإجراءات الإسرائيلية المتبعة لوقت طويل لفصل غزة وتخفيف حدة الإرهاب كانت فى خدمة « حماس » ، إلى أن حدث فى السنة أو السنتين الأخيرتين أن أتت عمليات الإغلاق والقيود بتأثير ضار على المعارضة الإسلامية . وتبنى « حماس » معظم تأييدها على مستوى القاعدة السكانية من خلال هيئات الرعاية الاجتماعية التى توفر الغذاء والمسكن والكساء والتعليم ، والأنشطة الدينية ، وغيرها من الأساسيات . وكان الاقتصاد الضعيف فى الماضى يجبر مزيدا من الأهالى على الاعتماد على « حماس » . وهكذا ، كلما تعاظم مستوى الفاقة فى غزة ، زاد الطلب على خدمات « حماس » الاجتماعية لسد الثغرة . وعلى مدى السنتين الماضيتين ، ومع التفجيرات

الانتحارية وعمليات الإغلاق الإسرائيلية المترتبة عليها ، بدأ بعض الفلسطينيين فى تحميل « حماس » المسئولية عن المشكلات الناجمة عن الإغلاق . ونجحت إسرائيل فى ربط سلبيات الإغلاق الاقتصادية بحملة التفجيرات من جانب المتشددين ضد الإسرائيليين ، مما ساعد على تفريغ التأييد للمعارضة العنيفة ضد إسرائيل .

وعلى مستوى التشدق بالبلاغة ، يتفهم الزعماء الإسرائيليون الأخطار الكامنة فى اقتصاد فلسطينى ضعيف ، غير أنه لم تحدث سوى تغييرات سياسية طفيفة تستجيب لهذا الإدراك . وقد ساق رئيس الوزراء السابق بيريز الحجة بقوله : « إذا أردت أن تحارب الأصولية ، حاول أن تخفف من الفقر . وكيف يتسنى لك أن تخفف من حدة الفقر بدون المساعدة فى بناء اقتصاد مختلف ؟ إذن ، فإن المساهمة فى الاقتصاد الفلسطينى هى بصورة غير مباشرة ، وإن كانت واضحة ، مساهمة فى التقليل من خطر الإرهاب والأصولية » .(٤٨) وفى الوقت نفسه ، وفى إطار الممارسة الفعلية ، لايزال الفهم التقليدى لأمن إسرائيل قائما ، ويبدو أن مواصلة إسرائيل إغلاق حدود غزة والضفة الغربية ، وحرمان غالبية العمال الفلسطينيين من دخول إسرائيل ، من الملامح الثابتة للخلفية التى تربط الاقتصادين الإسرائيلى والفلسطينى .(٤٩) ولم يتبين بعد إلى أى مدى تستطيع تصاريح العمل ، وتفريغ البضائع ، والقوافل التى يحرسها عسكريون إسرائيليون ، والمناطق الصناعية على الحدود بين غزة وإسرائيل ، وغيرها من الإجراءات المتخذة فى هذا المجال ، أن تؤدى إلى تحسين الاقتصاد الفلسطينى وإرضاء الإسرائيليين ذوى العقلية الأمنية على حد سواء .

العنف الرافض

إزاء هذه الخلفية من التطلعات المتواضعة والمصاعب الاقتصادية ، يمثل العنف من جانب المتشددين الفلسطينيين أخطر تهديد فلسطينى لعملية السلام ، على الأقل على المدى القصير . وبالرغم من أن العملية صمدت أمام عديد من الهجمات الإرهابية ، فإن سلسلة التفجيرات القاتلة ضد المدنيين الإسرائيليين لاتزال قادرة على دفع المحادثات إلى التوقف . وبينما يحارب المتطرفون التهميش ، ويدركون الصعوبة المتنامية لقلب مسار العملية أو وقفها ، فإن العنف الجسيم قد يستفحل .

ويعارض كل من المتطرفين الإسلاميين والوطنيين مساومات عرفات مع الإسرائيليين ، حيث إنهم مازالوا يؤمنون بأن هدف الحركة الفلسطينية هو حتما تدمير دولة إسرائيل . إنهم يختلفون حول ما إذا كان يتعين أن تصبح فلسطين دولة إسلامية أو ، كما ينادى الوطنيون الفلسطينيون الأكثر انحيازا للنزعة التقليدية ، دولة علمانية من

قوميتين . والواضح أن هذا النقاش الدائر فيما بين المتطرفين سيستمر سنوات طويلة ، غير أنهم فى الوقت الحالى ، وطوال المستقبل المنظور ، متحدون فى جهودهم لتحرير فلسطين بوسائل العنف من الاحتلال الإسرائيلى . ويشرح ذلك إبراهيم غوشه المتحدث باسم « حماس » بقوله : « لابد أن نوحد كافة الفصائل الفلسطينية المخلصة ، والشريفة ، والوطنية - الإسلاميين وغير الإسلاميين - لمواجهة هذه المؤامرة الخطيرة » .(٥٠)

وإن « حماس » (خاصة الكتائب العسكرية التى تقوم بتنفيذ التفجيرات الانتحارية) ، والجهاد الإسلامية ، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة ، وغيرها من الجماعات التى تتخذ من دمشق قاعدة لها - لا تقبل السلام مع إسرائيل أو أى عملية يكون السلام ضمن أهدافها ، ولا تقبل إسرائيل عضوا شرعيا فى المنطقة . ومازال يشار إلى إسرائيل والإسرائيليين فى مثل هذه الدوائر بالصهيونيين ، والدولة الصهيونية . وجدير بالملاحظة أن « حماس » ، على سبيل المثال ، ليست كتلة متراصة واحدة وأنها تفتقد المنظور الواحد إزاء عملية السلام .(٥١)

وتواصل منظمات الرفض استخدام الإرهاب فى الاعتراض على عملية السلام . وكما يوضح أحد المتحدثين باسم « حماس » ، فإن اتفاقية أوسلو « مؤامرة ضد أراضى الشعب الفلسطينى وقدره ومستقبله » .(٥٢) وأنها فشلت فى وضع حد لاستمرار الاحتلال والتوسع الإسرائيلى . وأن عرفات ، طبقا لهذه النظرة ، باع الحقوق الشرعية والعادلة للشعب الفلسطينى مقابل الفتات القليل من السلطة . وأنه ، علاوة على ذلك ، أعطى إسرائيل الغطاء لتواصل زحفها نحو ضم القدس والضفة الغربية . ويوجه غوشه الاتهام بأن عرفات والسلطة الفلسطينية أضاعوا كل شىء : « لقد فقدوا بالفعل فلسطين ، وأضاعوا أرضهم ، وفقدوا شعبهم » .(٥٣) وإن إسرائيل أثبتت أنها غير جديرة بالثقة من خلال موقفها التفاوضى ، وتكتيكات التعطيل ، ومقاومة أقل التنازلات . وفى نهاية الأمر ، يتراجع عرفات دائما أمام أسباب القلق الإسرائيلى بشأن الأمن ، إلى حد أن إسرائيل تجعل عرفات يقوم بالمزايدة لحسابها ، حيث أصبحت قوات الأمن الفلسطينية الآن بمثابة أدوات القمع الأولية فى مناطق الحكم الذاتى . وتساءل بيان صادر عن « حماس » : « أى نوع من السلطة الوطنية تلك التى تسعى لإخضاع شعبنا للاحتلال الصهيونى البغيض تحت شعارات كاذبة ؟ »(٥٤) وفى هجوم له على « أوسلو ٢ » ، ألقى أحمد جبريل ، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الضوء على دور الولايات المتحدة بقوله إن « أوسلو ٢ » جزء من البرنامج الأمريكى للسيطرة على المنطقة .(٥٥)

ويرغب الفلسطينيون المناهضون للوضع القائم فى مواصلة الحرب ضد إسرائيل . وقد جاء فى حديث أدلى به الأمين العام الراحل للجهاد الإسلامى ، فتحى الشقاقى ، فى أوائل

١٩٩٥ أن « الحرب مستمرة .. وإن ما يجرى الآن داخل فلسطين هو حرب حقيقية سوف تشهد تصاعدا » .(٥٦) ويتمسك خليفة الشقاقى ، رمضان عبد الله ، بالخط نفسه ، حيث يقول : « إن مخططاتنا تتلخص فى جملة واحدة ، كما كانت دائما ، وهى : مواصلة الجهاد ، وتحرير فلسطين ، ومقاومة أية مساومة إلى أن يتحقق النصر الكامل » .(٥٧) ويضيف غوشه قائلا : « نحن فى حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس ، نعلن ونؤكد أنه لا تراجع عن هدف الجهاد » .(٥٨) ولايزال مفجرو القنابل الانتحاريون يتمتعون بشعبية فى أوساط بعض الفلسطينيين ، ولو أن التكتيك الذى تنتهجه إسرائيل بإغلاق غزة كلما وقع هجوم ، أدى إلى تقليص التأييد وسط الغزاويين العاديين لتلك الهجمات . ويعلق عماد فالوجى ، ناشر إحدى صحف « حماس » ، على التفجيرات بنبرة دينية مواتية قائلا : « إننا لا ندعو ذلك انتحارا وهو محرم فى الإسلام . إنها عمليات استشهاد . لقد أُمرنا بشن حرب مقدسة لوجه الله . وفى هذا يتأكد المهاجم من النجاح ، ويتجنب الاعتقال ، ويوقع ضحايا جسيمة بالعدو ويفوز بالاستشهاد » .(٥٩)

وبالرغم من رطانتهم ، فإن بعض الجماعات ليست مغلقة بالكامل على معارضة التسوية مع إسرائيل ، وقد وضعت الانتخابات الفلسطينية عام ١٩٩٦ المنظمات الرافضة موضع الاختبار فى الضفة الغربية وغزة . وفى النهاية ينجح البعض من أعضاء « حماس » الأكثر قبولا للتوفيق ، فى ظل ظروف معينة ، فى جرّ المنظمة نحو قبول التعايش مع إسرائيل . وفى أواخر ١٩٩٥ تكوّن حزب جديد ، الإنقاذ الوطنى الإسلامى ، ليخوض الانتخابات . وإن العديد من المواقف قد نسبت إلى « حماس » ، بما فى ذلك النداءات لصالح أو ضد مقاطعة الانتخابات ، ولكن الإقبال الفلسطينى على الاقتراع كان عاليا . ولم تدفع « حماس » بأى مرشح رسمى ، إلا أن عددا من المرشحين ، بما فى ذلك حفنة من الفائزين ، يعتبرون من أنصار الإسلاميين . غير أن استئناف حملة التفجيرات الانتحارية ضد إسرائيل فى أواخر فبراير ١٩٩٦ ، أثبت أن زعماء المتشددين فى « حماس » لم يغيروا بعد منظورهم لدور العنف والإرهاب فى العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية . وإن التساؤل الذى يبحث عن إجابة هو ماذا سيكون عليه رد فعلهم ، وإلى متى سيواصلون معارضتهم إذا كتب لعملية السلام أن تنجح ـ وهناك كثير من التعريفات المختلفة لعملية سلام ناجحة .

وبينما هم يعارضون عملية السلام ، يعترف بعض أعضاء المعارضة الوطنية العلمانية الفلسطينية بأنها اللعبة الوحيدة المطروحة على الساحة . وفى تباين مع دمشق ، يشارك مؤيدو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، داخل الأراضى ، فى منظمات غير حكومية ، وفى منظمات اجتماعية فلسطينية ، ويتعين عليهم ، فى هذا الصدد ، إقامة نوع من العلاقة مع السلطة الفلسطينية . ويعتبر التمسك بالمثل العليا للفلسطينيين الرافضين المقيمين فى الخارج ، مسألة بالغة الصعوبة حينما يتعرض الفرد

أو المنظمة بصفة يومية لفرص التفاعل المباشر مع نظام عرفات . وأولئك الذين يختارون تجاهل السلطة الفلسطينية ، أو يهاجمونها ، يتعرضون لمخاطر الجزاء السياسى والتدخل المؤثر فى عملياتهم .

المعارضة السياسية

إن الحجج التى يسوقها إدوارد سعيد وحيدر عبد الشافى وآخرون ، أكثر تعقيدا . إنهم لا يعترضون من حيث المبدأ على تسوية وسط ، ولكنهم يعتقدون أن الصفقة التى عقدها عرفات مثل أوراق اللعب المرتبة لصالح إسرائيل وتسيطر عليها الولايات المتحدة . وأن عدم التوازن الجسيم فى الصفقة يرد للفلسطينيين أقل مما دفعوه . وأن الفلسطينيين ، فى أفضل الأحوال ، سيحصلون فقط على دويلة ونظام عميل مع زخارف الاستقلال دون حقائق ملموسة على الإطلاق . وسيبقى عرفات رهن إشارة الدول الغربية المانحة والحكومة الإسرائيلية ، التى ستواصل سيطرتها الفعلية على كافة نواحى الأمن القومى والدفاع .

ويوجه كلوفيس مقصود ، مندوب الجامعة العربية السابق لدى الأمم المتحدة ، اتهاما بأنه خلال الفترة الانتقالية « ستتمكن إسرائيل من تجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة وتحويلهما إلى « كانتونات » ، لتحول دون قيام دولة فلسطينية أو حتى كيان وطنى فلسطينى قابل للنمو فى الأراضى المحتلة » .(٦٠) ويضيف عبد الشافى قوله : « انسحبت إسرائيل فى قطاع غزة من المدن والقرى والمخيمات (اللاجئين) ، ولكنها باقية فى المنطقة تمارس تحكمها حيث إنها السلطة الواقعية . ولذلك يصبح ما نملكه عبارة عن « كانتونات » من السكان العرب المجردين من أى سلطة ، فى ظل تحركات مقيدة ، وطرق ومساحات شاسعة (بطول شاطىء البحر المتوسط) محرمة على الفلسطينيين . وهذا الأمر أبعد ما يكون عن السلام الذى يتشدقون به جميعا » .(٦١) وبالنسبة لادوارد سعيد فقد « أصبح عرفات والسلطة الفلسطينية نوعا من حكومة فيشى للفلسطينيين . وإن الذين حاربوا منا من أجل فلسطين قبل أوسلو ، حاربوا من أجل قضية كنا نؤمن بأنها تستحث بزوغ نظام عادل . وإن هذا الهدف السامى لم يكن أبدا أصعب منالا عنه اليوم » .(٦٢)

ويجادل النقاد بأن أهم من ذلك كله أنه لا « أوسلو ١ » ، ولا « أوسلو ٢ » تضمن بأن عملية السلام ستنتهى إلى إقامة دولة فلسطينية تتخذ من القدس الشرقية عاصمة لها .(٦٣) ويشرح عبد الشافى ذلك عقب توقيع « أوسلو ٢ » ، بقوله : « إننى أعتقد بأن حقنا فى تقرير المصير وفى إقامة دولة مستقلة ، أصبح أصعب مما كان عليه فى أى وقت مضى ... وإننى أقول لأولئك الذين يؤيدون الاتفاقية : « إن ما يجرى لا يشير إلى أننا سنحقق هدفنا فى إقامة دولة مستقلة » .(٦٤) ويعتبر غالبية الفلسطينيين أن ذلك هو الحد الأدنى لتسوية مقبولة بعد

الرفض الرسمى لفكرة دولة ذات قوميتين تضم اليهود والعرب . وليس واضحا على الإطلاق ما إذا كانت حكومة إسرائيلية بقيادة الليكود ، مستعدة فى أى وقت من الأوقات للقبول بصفة رسمية بدولة فلسطينية ، وأنه حتى فى حالة القبول ، فإن الدولة ستكون بالاسم فقط . وهو ما ينتهى إلى التشابه الحتمى مع (معازل) البانتوستان فى جنوب إفريقيا ، ويستخدم ادوارد سعيد هذا التناظر فى نقده العنيف .(٦٥)

ومن منظور أشمل ، فإنهم يتناولون عملية السلام الراهنة بوصفها جهدا أمريكيا إسرائيليا مفروضا وجائرا . إنه نوع آخر من الاستعمار حيث يسعى الغرباء إلى فرض رؤيتهم للسلام ، والتناغم ، والعدالة ، على المنطقة دون أن يأخذوا فى الاعتبار الاحتياجات الإقليمية ، والحقوق ، والرغبات ، وأن القرارات على جميع مسارات عملية السلام لا تستند إلى احتياجات الشعب العربى ، وإنما إلى المصالح الضيقة للقيادة العربية التى هى فى أغلب الأحيان مدينة بالفضل للولايات المتحدة . وفى منتصف ١٩٩٥ ، وقبل توقيع « أوسلو ٢ » ، شرح عبد الشافى ، الذى كان أيضا رئيسا لفريق المفاوضين الفلسطينيين ، أن عملية السلام الراهنة « فقدت كل مصداقية فى صنع السلام » . وأوحى بأن يعلق المفاوضون الفلسطينيون المحادثات ، وأن « يعلنوا على العالم أن عملية السلام قد ماتت » .(٦٦) وانطلاقا من هذا المأزق ، ينتهى ادوارد سعيد بعد توقيع « أوسلو ٢ » إلى « أنه أمر مشروع تماما القول إنه لا المفاوضات ولا الاتفاقية أفضل مما تقرر حتى الآن » .(٦٧)

وأحيانا ، يُقدِم مؤيدو عرفات أنفسهم على انتقاد إسرائيل وعملية السلام . وقد أبدى ياسر عبد ربه ، الوزير فى السلطة الوطنية ، ملاحظته « بأن ما نطالعه ليس انكماشا وإنما توسعا فى المستوطنات ... وإن العمد الأساسية للاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية قد انهارت . وإن البولدوزرات الإسرائيلية قد أزالت الاتفاقية نفسها » .(٦٨) وعلى الرغم من الرطانة الإسرائيلية ، فإن أفعال الحكومة الإسرائيلية لا تقيم الدليل على الالتزام الجاد بعملية السلام . ويشير فاروق قدومى ، عضو منظمة التحرير الفلسطينية والمعاون القريب من عرفات ذات يوم ، إلى « أوسلو ٢ » بوصفها « دليلا إضافيا على تنكر الحكام الإسرائيليين للمبادىء التى تستند التسوية إليها » .(٦٩)

وفى الوقت نفسه ، تواصل إسرائيل ابتلاع القدس ، والتوسع فى المستوطنات ، وغيرها من الإجراءات التى تدعم السيطرة الإسرائيلية . وبينما المفاوضات مستمرة والفلسطينيون يحصلون على النزر القليل ، لم تحاول إسرائيل بذل الجهد للحد من الأفعال التى تمثل عقبات للسلام . وكما يتراءى لادوارد سعيد فى « أوسلو ٢ » ، فإن « ما حصلت عليه إسرائيل كان بمثابة موافقة فلسطينية رسمية على استمرار الاحتلال » .(٧٠)

ولا ترفض هذه المجموعة من النقاد كافة أشكال التوفيق . وطبقا لما أورده كلوفيس

مقصود فإن « عموم الفلسطينيين ، والرأى العام العربى ، يؤيدون بقوة السلام التفاوضى والعادل مع إسرائيل . ويعارضون سلاما مفروضا ومذلا من النوع الذى يتراءى قيامه فى ظل العملية المعيبة والادعاءات الراهنة » .(٧١) إن عملية السلام هذه معيبة وجائرة ، ولكن إذا كان الزعماء العرب مستعدين للبدء مرة أخرى وأن يبنوا علاقة متوازنة مع إسرائيل والغرب ، فسيصبح فى الإمكان التوصل إلى تسوية نزيهة وعادلة تتضمن قبول إسرائيل ، وإن كانت إسرائيل أصغر مما يود الكثير من الإسرائيليين أن يروه . ويجمل ادوارد سعيد آراءه قائلا : « إن عملية السلام كما هى مفهومة الآن عملية بلا سلام حقيقى على الإطلاق . وإننى على قناعة من أنها فى شكلها الحالى لن تصمد لاختبار الزمن ، ولابد من إعادة النظر فيها بالكامل ووضعها على طريق أكثر استواءً » .(٧٢)

ويركز بعض النقاد على عرفات نفسه ، وعلى الأساليب المطلقة (الأوتوقراطية) التى يحكم بها . ويطالبون بمزيد من الديمقراطية داخل الحركة الفلسطينية ، وتخفيف إحكام السيطرة على الحريات المدنية . ويعتقدون بأن إسرائيل ترسل إشارات متناقضة : المطالبة بديمقراطية فلسطينية ، فى نفس الوقت الذى تجرى فيه الدعوة إلى اتخاذ إجراءات صارمة كبرى لتخفيف أسباب القلق الأمنى الإسرائيلى . ويتضمن سلوك عرفات المستبد ، كما يقول النقاد ، سيطرته الكاملة على الموارد المالية ، وتقييد عمليات المحاسبة ، والطريقة الخشنة التى يتناول بها حقوق الإنسان . وتقول حنان عشراوى ، عضو المجلس الفلسطينى والرئيسة السابقة لمنظمة فلسطينية لحقوق الإنسان ، فى معرض اتهامها إن « حرية الصحافة كانت مستهدفة بشتى الطرق . وكان هناك قدر من الترهيب والرقابة الذاتية والتكتم » .(٧٣) وأضافت قولها إن السجل العام كان مختلطا : « كانت هناك مؤشرات بوجود الرغبة لدى السلطة للتصدى للقضايا ديمقراطيا ، بينما فى الوقت نفسه كانت هناك علامات بوجود انتهاكات للحقوق والحريات وتجاوزات ـ خاصة من جهاز الأمن وتنظيماته » .(٧٤)

ويستطيع المجلس الفلسطينى ، فى السنوات القادمة ، أن يلعب دورا متزايدا فى صنع القرار الفلسطينى . ولكن المجلس كان حذرا من الهجوم المباشر على عرفات وقام ، بدلا من ذلك ، بالتركيز على بناء قوته من وراء الكواليس .(٧٥) وفى يوليو ١٩٩٧ ، انتقد المجلس بشدة جميع الوزراء فى السلطة الوطنية تقريبا ، وأثار الاتهام باستشراء الفساد وسوء تخصيص الاعتمادات المالية . وقد يكون ذلك علامة مهمة فى تطوير مركز قوة بديل فى المناطق الفلسطينية .

وفى الوقت الذى يتصارع فيه الإسرائيليون والفلسطينيون حول قضايا الوضع الدائم ، فإن الاحتمالات الاقتصادية ، والعنف المتطرف ، وغيرهما من مسارات عملية السلام لن تكون خامدة . ويناقش الفصل الرابع دولتى خط المواجهة اللتين صنعتا سلاما مع إسرائيل .

الفصـل الرابـع

مصر والأردن وعملية السلام

تتقاسم مصر والأردن التميز بتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل ، ولكن كلا منهما لعب دورا مختلفا فى عملية السلام . وترى مصر نفسها زعيمة للعالم العربى وأنها ، بالتالى ، المحاور العربى المركزى فيما يتعلق بتوجه عملية السلام والعلاقات مع إسرائيل . وعزز الأردن قيام سلام دافىء مع إسرائيل بالرغم مما أثاره ذلك من كدر لكثير من الأردنيين ، ويقف بصلابة مع المعسكر السياسى الأمريكى / الإسرائيلى . وتتصارع الدولتان مع الرأى العام الذى عادة ما يكون فى نزاع مع سياسات المبادرة الحكومية ، علاوة على درجات متفاوتة من الاضطراب الاقتصادى والشقاق السياسى .

مصـر وعمليـة السـلام

تظل علاقات مصر مع إسرائيل بمثابة حجر الزاوية فى عملية السلام الراهنة . ويصر المسئولون المصريون على التسليم بدور القاهرة المحورى . وأن أى شىء يهدد بناء السلام المصرى الإسرائيلى ، ستكون له آثار عميقة وخطيرة على المنطقة كلها . ومنذ كامب ديفيد ، كانت العلاقات بين الدولتين سليمة ، وإن صاحبها دفء رسمى ضئيل . وكانت مصر عزوفة عن معانقة إسرائيل كصديق حميم . ويعتبر المصريون دور مصر كوسيط رئيسى هو نتيجة طبيعية لدور بلادهم المركزى فى الثقافة العربية ، والنشاط الفكرى ، والسياسة . وتتميز الحضارة المصرية بتاريخ طويل ، وأنها فى مصاف الهند والصين وغيرهما من الحضارات العظيمة ، وهى أهل للتقدير والاحترام بما يتناسب مع هذا الوضع . وتعتبر الإيحاءات بأن الولايات المتحدة ، أو إسرائيل ، قادرة على تقرير دور مصر بمثابة إهانة .

ومع ذلك ، وللمفارقة ، أنه فى حين كانت عملية السلام يتسع مداها ، كان الزعماء المصريون يشعرون بالقلق إزاء احتمال تهميشهم وتحولهم إلى وضع ثانوى فى عدد من المجالات . واعتقدت مصر ، منذ اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ، أن سلاما باردا مع إسرائيل هو أقصى ما يمكن حدوثه إلى أن يعم السلام الشامل الشرق الأوسط . وبدلا من

أن يصبح السلام الشامل بشيرا بوضع مصر وأهميتها ، راح المصريون يفكرون مليا ويضيقون صدرا بتناقص الدور الدبلوماسى ، وبالإحساس بأنهم فى القضايا الكبرى يلعبون دورا تاليا لإسرائيل . وفى الوقت نفسه يواجهون صعوبات سياسية واقتصادية داخلية مخيفة وخطيرة . ووصل هذا الشعور بالإحباط إلى ذروته أثناء حكم رابين / بيريز . وباختصار ، خشى الزعماء المصريون من أن السلام الشامل قد يقوض ، بدلا من أن يدعم ، موقف مصر الإقليمى والدولى ، خاصة دعواها بحق الزعامة فى العالم العربى . ويعتقدون أن حكومة الليكود فى إسرائيل ، نظرا للشكوك العربية العريضة تجاه نتنياهو ، فى حاجة إلى مزيد من الاهتمام بمصر .

ومنذ كامب ديفيد ، عانت مصر من التقلبات ارتفاعا وهبوطا فى خلال سعيها لاستعادة دورها القيادى التقليدى . وجاءت زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، ومعاهدة السلام مع إسرائيل التى أعقبتها فى ١٩٧٩ ، لتجلب الغضب الشديد من جانب الدول العربية والعديد من المنظمات العربية والإسلامية متعددة الجنسيات . وقطعت غالبية الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، وأقصيت من الجامعة العربية ومنظمات أخرى . وفى عام ١٩٨١ ، دفع السادات الثمن النهائى للسلام مع إسرائيل عندما اغتيل بيد متطرفين إسلاميين . واستكملت إسرائيل انسحابها من شبه جزيرة سيناء فى الموعد المقرر فى أبريل ١٩٨٢ . وفى يونيو ١٩٨٢ أقدمت إسرائيل على غزو لبنان . وكان ذلك بمثابة تجربة صعبة لمصر ، حيث أشيع أن الغزو ما كان ليحدث لو أن سيناء بقيت بدون حل . ومن خلال الرؤية العربية ، كان المظهر الأول لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية الكاملة يتمثل فى إعطاء « الضوء الأخضر » لإسرائيل لمهاجمة دولة عربية أخرى .

وحثت حرب لبنان الرئيس حسنى مبارك والزعماء المصريين الآخرين على العمل الشاق من أجل استعادة المكانة فى العالم العربى ، واغتنام الفرصة لتبوؤ دور الزعامة مرة أخرى . وفى عام ١٩٨٤ ، وافقت منظمة المؤتمر الإسلامى على عودة مصر إلى صفوفها ، وأعادت مصر العلاقات الدبلوماسية مع الأردن . وفى نوفمبر ١٩٨٧ ، وفى اجتماع قمة فى الأردن شارك فيه العديد من القادة العرب ، أصدر الحاضرون قرارا بالسماح رسميا للدول بإعادة العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع مصر . وفى مايو ١٩٨٩ ، فتحت الجامعة العربية أبوابها من جديد لممثلى مصر .

وفى عام ١٩٩٠ ، هدد الغزو العراقى للكويت بانقسام العالم العربى . ونددت مصر بالتحرك العراقى ، وأيدت موقف الولايات المتحدة فى معارضة العدوان العراقى ، وانضمت إلى قوى التحالف فى الخليج . وكوفئت الجهود المصرية بسخاء عندما أسقطت الولايات المتحدة ما قيمته ٦,٧ مليار دولار من الديون ، وبإعلان دمشق فى مارس ١٩٩١

الذى أعطى مصر دورا مستقبليا فى أمن الخليج . إذ يقضى إعلان دمشق ، الذى وافقت عليه مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى ، بدعوة القوات المصرية والسورية للمساعدة فى توفير الأمن لدول مجلس التعاون الخليجى ضد إيران والعراق . غير أن الإعلان لم يوضع موضع التنفيذ على الإطلاق ، لأن الدول الخليجية فضلت الاعتماد على الولايات المتحدة فى دفاعاتها الخارجية .

الحاجـة إلى مضمـون

أثبت الاضطراب السياسى فى الشرق الأوسط عقب الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦ مرة أخرى دور مصر المحورى فى تحقيق السلام . وكان الزعماء المصريون يشعرون بالقلق إزاء تهميشهم فى مجالين رئيسيين : عملية السلام العربى الإسرائيلى ، والخليج العربى . والمفارقة أن انتخاب نتنياهو عزز وضع الزعماء المصريين مرة أخرى ، حيث عادت إسرائيل إلى الاعتراف بمساهمات مصر فى العملية الدبلوماسية . وعندما أعرب العرب عن عميق قلقهم إزاء فلسفة نتنياهو وسياساته المحتملة ، لعب مبارك دورا قياديا بجمع الزعماء العرب معا فى مؤتمر قمة ، موضحا موقف إسرائيل من خلال اجتماع مبارك - نتنياهو ، وناقلا لإسرائيل صورة واقعية للتوقعات العربية .

وبالرغم من أن مصر كانت أول من صنع السلام مع إسرائيل ، فقد بدت عملية مدريد للسلام وكأنها تحيل الاهتمامات المصرية إلى حد التهميش . ومن عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦ ، قامت إسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بالدور المحورى على مسرح الأحداث . وأقام الزعماء الإسرائيليون والأردنيون علاقات دافئة ، علما بأن سلام الأردن مع إسرائيل جاء بعد خمسة عشر عاما من سلام مصر مع إسرائيل ، وذلك بالرغم من المخاوف التى انتابت أوساط المواطنين الأردنيين . وكانت الرطانة الصادرة عن القدس وعمان من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ ، تتباين بشدة مع المرارة الإسرائيلية إزاء « السلام البارد » مع مصر . وتحرك الفلسطينيون أيضا نحو تقارب أكبر مع إسرائيل . وبالرغم من أن مصر واصلت تقديم المساعدة فى المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين ، كانت هناك مساحة أقل للمدخلات المصرية عنها فى السنوات السابقة (مثل محادثات كامب ديفيد للحكم الذاتى ، عندما تفاوضت مصر أساسا باسم المصالح الفلسطينية) .

غير أنه منذ تغيير الحكومة فى إسرائيل ، ارتأت كل من القيادتين الفلسطينية والأردنية أن من مصلحتهما الحصول على مساعدة مصر لإنقاذ عملية السلام ومواقفهما المكشوفة . وحاولت مصر أن تنقل إلى إسرائيل رسالة بأن السلام خيار استراتيجى لغالبية العالم العربى ، وأن « الأرض مقابل السلام ينبغى » أن يكون أساسا للمفاوضات ، وأن السلام

الشامل لابد أن يتضمن حلا مرضيا لكل من الطرفين للمسألة الفلسطينية ، وأن مصر ستكون أكبر عون لإسرائيل حال محاولتها الاندماج فى العالم العربى .

والخليج العربى هو المنطقة الثانية التى تم فيها تحجيم الدور المصرى وشعرت فيه مصر بالتجاهل . وكان المصريون قد عقدوا آمالا كبيرة ، فى أعقاب حرب الخليج ، على أن مصر والدول الخليجية سوف تتعاون فى المسائل الأمنية . ووصلت هذه الآمال إلى ذروتها بصدور إعلان دمشق فى مارس ١٩٩١ ، حين بدا أن مصر وسوريا قد تحتفظان بوجود عسكرى دائم فى الخليج مقابل مدفوعات مالية من دول الخليج المعرضة للخطر . إلا أن دول الخليج اختارت التحول إلى الولايات المتحدة للحماية ، بسبب عدم اعتقادها أن مصر قادرة على توفير الأمن ضد تهديد قادم من إيران أو العراق . وعلاوة على ذلك ، خشيت دول الخليج دون شك من أن تستخدم مصر وسوريا وجودهما العسكرى كوسيلة لممارسة نفوذ مالى أو حتى سياسى . وفى مايو ١٩٩١ ، أعلنت مصر سحب غالبية القوات المصرية من المملكة العربية السعودية والكويت . وتمثل جانب من الثمن بالنسبة لمصر فى فقدان المدفوعات التى تصورتها فى الأصل جزءا من الترتيبات الأمنية المصرية - الخليجية .

العلاقات مع إسرائيل

المصريون حساسون إزاء كل من الوضع الخاص الذى تعطيه الولايات المتحدة لإسرائيل ، والوضع العسكرى والاقتصادى القوى لإسرائيل فى الشرق الأوسط . وقد فشلت عملية السلام العربية الإسرائيلية فى تغيير ، أو حتى التصدى ، للوضع الخاص لإسرائيل . ومهما قيل ، فقد عززت العملية من وضع إسرائيل الخاص . وفى الفترة من يوليو ١٩٩٢ إلى مايو ١٩٩٦ ، انتهجت إسرائيل وواشنطن بالفعل سياسات متطابقة . وتلقت إسرائيل بوصفها حليفا رئيسيا للولايات المتحدة أكبر قدر من المعونة الأمريكية يمكن أن تحصل عليه أى دولة على الإطلاق ، مع فرص أفضل للحصول على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة .

ويبلغ الناتج المحلى الإجمالى فى إسرائيل ضعف حجمه فى مصر ، بالرغم من أن تعداد السكان فى مصر عشرة أمثاله فى إسرائيل . كما أن الاقتصاد والصناعات العسكرية الإسرائيلية أكثر تقدما من الناحية الفنية . ومع المكاسب الدبلوماسية لإسرائيل منذ اتفاقية « أوسلو ١ » عام ١٩٩٣ ، وبينما بدأ القادة الإسرائيليون فى التركيز على دمج إسرائيل فى الشرق الأوسط ، أبدى المصريون وزعماء عرب آخرون قلقهم إزاء الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية . إنهم يخشون أن يحل التهديد الاقتصادى الإسرائيلى الجديد مكان التهديد

العسكرى الإسرائيلى القديم . وأصلحت حكومة حزب العمل العلاقات مع الحكومة الأمريكية التى أضرت بها المواجهات بين بوش وشامير ، وضعف الحماس من جانب إسرائيل لعملية السلام فى ١٩٩١ - ١٩٩٢ - وهى الأحداث التى عززت القبول المصرى لدى الولايات المتحدة . ومع تحسن العلاقات أيضا مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تساءل المصريون متى يأتى الوقت الذى تشارك فيه سوريا بقيادة الرئيس الأسد أيضا فى علاقات دافئة مع إسرائيل . وقد يكون انتخاب نتنياهو هو[1] الذى خفف من بعض هذه المخاوف المصرية .

وربما يكون انعدام التماثل النووى بين إسرائيل ومصر أهم المتغيرات فى العلاقات المصرية الإسرائيلية ، والذى يتمثل أحد أعراضه فى الإحساس المتناقض الدفين الذى مازال يكنه كثير من المصريين لإسرائيل . وباستثناء ما يتعلق بالمسألة النووية ، فقد عاملت الولايات المتحدة مصر وإسرائيل على قدم المساواة تقريبا منذ كامب ديفيد . وتتلقى الدولتان أكبر قسط من المعونة العسكرية والاقتصادية الأمريكية . وتتلقى إسرائيل معونة أكبر من حيث حجمها المطلق ونصيب الفرد منها ، ولكن مصر تتلقى نحو مليارى دولار سنويا من الولايات المتحدة منذ كامب ديفيد . ولا تستطيع حكومة مصرية أن تحتمل إلى ما لا نهاية احتكارا نوويا إسرائيليا . وبالنسبة للكثيرين ، فإن الأسلحة النووية الإسرائيلية تنطوى على إذلال مطلق للعرب من جانب إسرائيل . ولم يعد كافيا خروج إسرائيل منتصرة من غالبية المعارك العربية الإسرائيلية ، وأنها قامت ببناء آلة عسكرية واقتصادية جبارة ، وأن كثيرا من القوى الصناعية فى العالم تخطب ودها ، ولكنها تمتلك الآن أسلحة نووية أيضا ، أخطر ما تم اختراعه من سلاح عسكرى مدمر .

وليس هناك من مسألة ترمز إلى الحواجز السياسية والاستراتيجية بين إسرائيل ومصر أفضل من النقاش حول أسلحة الدمار الشامل ، الدائر فى محادثات الحد من التسلح والأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط ، فى إطار واحدة من مجموعات العمل الخمس متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ . ويتركز غرض هذه المجموعة على بحث قضايا الحد من التسلح ، واستكشاف الطرق لتخفيف العنف وتنمية الاستقرار الاستراتيجى فى الشرق الأوسط . ومنذ البداية ، تعرضت محادثات الحد من التسلح والأمن الإقليمى لمعوقات ، وذلك بسبب رفض سوريا ولبنان المشاركة فى أعمالها ، وكذلك استبعاد إيران والعراق . وبالرغم من ذلك ، تحقق فى الجلسات الأولى تقدم كبير فى إعداد جدول أعمال يتضمن إجراءات لبناء الثقة والأمن . وتناولت بضع جلسات قضايا شتى مثل السلامة البحرية ومشكلات الشفافية وإجراءات عقد اتصالات فيما بين العسكريين وتبادل المعلومات . وانهارت المحادثات فى النهاية ، عندما أصبح جليا أن لكل من مصر وإسرائيل أهدافا وأفكارا متباينة للغاية بشأن الغرض من الحد من التسلح والأمن الإقليمى . وبالنسبة

لمصر ، كانت القضية الأهم هى الدخول فى مفاوضات جادة بشأن الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وإقناع إسرائيل بالتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى . وبالنسبة لإسرائيل ، كان ذلك غير مقبول فى ظل غياب سلام عربى إسرائيلى شامل ، وإدخال دول مثل العراق وإيران فى المحادثات متعددة الجنسيات للحد من التسلح . وتأكدت قناعة مصر بأن إسرائيل تستخدم مجموعة العمل كمنبر لتوسيع مدى اتصالاتها الدبلوماسية بالدول العربية الأخرى ، ولتحظى بقبول أكبر فى الشرق الأوسط . بينما كانت إسرائيل مقتنعة بأن مصر تود استخدام محادثات الحد من التسلح والأمن الإقليمى كمنبر لإضعاف مكانة إسرائيل وإحراجها فى كل من المسائل النووية والتفوق النوعى فى القوات المسلحة التقليدية . ومع نهاية ١٩٩٦ ، بات واضحا أن هذه المحادثات لن تستأنف على الإطلاق بدون تفاهم بين إسرائيل ومصر .

والإشكال الماثل أمام الدول العربية ليس هو مجرد الإمكانيات العسكرية للبرنامج الإسرائيلى ، وإنما يكمن أيضا فيما يرمز إليه ذلك ، بأن إسرائيل هى القوة النورية الوحيدة فى المنطقة . ويخلق البرنامج النووى الإسرائيلى غموضا وشكوكا لدى العسكرية المصرية ، مع الأخذ فى الاعتبار غياب الشفافية الإسرائيلية . ولا يعتقد المصريون أن إسرائيل تعتزم بالفعل استخدام الأسلحة النووية ، ولكنهم يخشون من احتمال استغلال إسرائيل لهذه الأسلحة كأداة لفرض إرادتها السياسية على المنطقة . ويجادل المصريون بأن الأسلحة النووية هى أشد الأسلحة إثارة لعدم الاستقرار فى منطقة غير مستقرة بالفعل ، وبأن البرنامج الإسرائيلى يعرقل الجهود الرامية إلى وقف الانتشار النووى فى دول مثل إيران .

وقد عبرت مصر عن تلك المخاوف وغيرها بشأن البرنامج النووى الإسرائيلى فى أوائل ١٩٩٥ ، قبل المؤتمر الخاص بتمديد وتجديد معاهدة منع الانتشار النووى فى أبريل ١٩٩٥ . ولم تضف إلى المعاهدة أى شروط جديدة تتعلق بالبرنامج الإسرائيلى ، إلا أن مصر نجحت فى لفت الانتباه إلى هذا البرنامج . واتهمت مصر الولايات المتحدة بأنها « تكيل بمكيالين » فى هذه المسألة ؛ إذ أن واشنطن مستعدة للتغاضى عن قدرات إسرائيل النووية ، بينما هى تحث بقوة على وضع خطة لمنع الانتشار فى الشرق الأوسط ككل . وكان لابد أن يؤدى انتخاب نتنياهو عام ١٩٩٦ إلى إثارة المخاوف من أن إسرائيل قد تلجأ إلى أشكال أكثر علانية من الابتزاز النووى . وأن مصر مثلها مثل كثير من دول الشرق الأوسط ، وعلى خلاف دول أكبر مثل الولايات المتحدة وروسيا ، يمكن سحقها بقنبلة نووية واحدة أو اثنتين . وعلاوة على ذلك ، فإنه حتى إذا استخدمت إسرائيل أسلحة نووية فى معركة لا تشترك فيها مصر ، فسوف يكون لها عواقب سلبية على مصر .(١) وليست هناك أى مؤشرات من جانب إسرائيل بشأن استعدادها لتغيير موقفها من المسائل النووية .

ومع ذلك ، فإن فوز نتنياهو فى مايو ١٩٩٦ قد يعود ببعض الفائدة على مصر . فلقد قامت مصر بالتفاوض حول معاهدة السلام مع زعماء الليكود السابقين ، وتصدت لسياسات مثيرة للجدل لا حصر لها فى ظل حكومات الليكود فى الثمانينيات . وإن عملية سلام أبطأ قد تدعم من وضع مصر ، إذا ابتعدت الأضواء عن المسارين الإسرائيلى الفلسطينى ، والإسرائيلى السورى .

متاعب اقتصادية

إن أسباب القلق والتحديات السياسية التى تواجه دور مصر القيادى ، ربما كان يمكن احتواؤها إذا كان الاقتصاد المصرى قويا ، ولكن أداءه الضعيف المتصل كان بمثابة أخطر مشكلة طويلة الأجل تهدد النظام المصرى . وترجع الصعوبات الاقتصادية فى مصر إلى قيود سكانية واقتصادية وسياسية . ويأسف فؤاد عجمى ، المراقب المعروف لشئون الشرق الأوسط ، لضعف مصر الذى غالبا ما يكمن فى المجال الاقتصادى ، ويقول :

إن محنة مصر تتكون من مادة مختلفة كلية : الهبوط المطرد فى حياتها العامة ، وعدم قدرة نظام أوتوقراطى وطبقة متوسطة يصدر عنها هذا النظام ، على تخليص البلاد من اعتمادها على المعونات الأجنبية ، ونقل المهارات المطلوبة فى المنافسة الاقتصادية فيما بين الأمم إلى الطبقة الدنيا العريضة ، والأخذ بيد البلاد إلى ما وراء ترددها اللانهائى بين المجد الكاذب والإشفاق على الذات .(٢)

وقد يقف عام ١٩٩٦ شاهدا على أنه العام الذى تحول فيه الاقتصاد المصرى أخيرا عن هذا المنعطف . ويفسر البعض إقدام مبارك على تعيين رئيس وزراء جديد ، رجل الاقتصاد كمال الجنزورى ، فى يناير ١٩٩٦ كمؤشر على اعتراف مبارك بأن برنامج الإصلاح حتى تاريخه كان بطيئا وغير واف .(٣) وفى حين أن الجانب الأكبر من عرضنا للأداء الاقتصادى المصرى يبدو متشائما ، إلا أن التقديرات بدت أفضل فى منتصف ١٩٩٧ مما كانت عليه طوال سنوات عديدة . وبدون الإيحاء بأن مصر ستصبح هونج كونج أو كوريا الجنوبية التالية ، فإن الجدير بالذكر أن الاقتصاد التقط أنفاسه وصارت لديه الفرصة للانطلاق إذا حقق الإصلاح والخصخصة على أقل تقدير نجاحا جزئيا .(٤)

وحققت مصر بعض النجاح فى الحد من النمو السكانى ، ولكن التقديرات السكانية ما زالت تنبىء بالزيادة من ٦٢ مليونا عام ١٩٩٥ إلى ٩٨ مليونا فى عام ٢٠٢٥ .(٥) ولقد كانت مصر ، مثلها مثل الهند ، وفى الآونة الأخيرة إيران ، محط جهود مكثفة لتنظيم الأسرة ، نظرا لأن النمو غير المنضبط يمثل مشكلة لأى حكومة مصرية ، بغض النظر عن رؤيتها السياسية . وانخفض معدل النمو السكانى فى مصر من ٣ فى المائة سنويا عام

١٩٨٥ إلى ٢,٣ فى المائة عام ١٩٩٣(٦) ، ولكن الأمر يحتاج إلى جيل كامل لكى يؤتى انخفاض معدلات النمو السكانى أثره على الغذاء والماء والإسكان والموارد الأخرى . وفى الوقت نفسه ، هناك حاجة لجهود جادة لمواجهة الاحتياجات الأساسية ، بما فى ذلك الغذاء وفرص العمل ، للسكان الذين يتسمون بالنمو وبأن معظمهم من الشباب .

ويشكل الضغط على الموارد والطلب على الخدمات الأساسية قلقا مستمرا . وطبقا لتقرير أعدته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، تحتاج مصر إلى تحقيق معدلات للنمو الاقتصادى تصل إلى ٧ فى المائة أو يزيد من أجل مواجهة التحديات السكانية وتوفير الوظائف .(٧) وفيما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤ لم تحقق مصر هدفها ، حيث إن معدلات النمو الاقتصادى ، وفقا لتقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، بلغت ٥,٧ فى المائة ، و ١,١ فى المائة ، و ٤,٤ فى المائة ، و ١,٠ فى المائة ، و ٢,٠ فى المائة على التوالى .(٨) وزعمت الحكومة المصرية أن معدلات النمو كانت أعلى (٣,٩ فى المائة عام ٩٣ / ١٩٩٤ و ٤,٥ فى المائة عام ٩٤ / ١٩٩٥) .(٩)

كانت مصر فى الماضى تعتمد على التحويلات الخارجية للعاملين المصريين ، وعلى المعونة الأمريكية ، وعلى الإنتاجية المحلية لتوفير الإيرادات اللازمة لبقاء الاقتصاد طافيا . ولكن هذه المصادر غير مؤكدة . فالمعونة الأمريكية تتعرض لهجوم متزايد من جانب المطالبين بخفض الميزانية ومعارضى المعونة الأجنبية . وقد يضطر الكونجرس الأمريكى إلى تقديم المزيد من الدعم المالى لدول عربية أخرى ، وللفلسطينيين ، مقابل اتفاقيات سلام جديدة ، وقد تثار الحجة بأن مصر أخذت حظها . كما أثبتت حرب الخليج مدى هشاشة وضع المصريين العاملين فى الخارج ، حيث اضطر الكثيرون منهم إلى مغادرة العراق . وقد بلغ إجمالى تحويلات المصريين من الخليج خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٣ ما قيمته ٧٢ مليار دولار . وقريبا من أرض الوطن ، تناضل مصر لتحقيق التوازن بين المتطلبات السياسية لعلاقتها مع ليبيا (مثل الضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة والأمم المتحدة لعزل ليبيا لقاء تورطها المزعوم فى الإرهاب الدولى) والفوائد المالية للمصريين العاملين فى ليبيا . وبالإضافة إلى التحويلات الخارجية ، تعتمد مصر على السياح والاستثمارات القادمة من الخليج العربى ، علاوة على استخدام قناة السويس ، كرابطة باقتصاديات الخليج .(١٠)

وكثيرا ما تتعرض مصر للنقد بسبب الفساد وعدم الكفاءة والبيروقراطية . وكان الإصلاح الاقتصادى بطيئا وغير متناسق ويفتقر إلى المتابعة ، وكانت الانتقادات توجه على نطاق واسع لتباطؤ مصر فى سياسات الخصخصة وجداولها الزمنية . ووفقا لتقرير الوكالة الأمريكية ، تحتاج مصر - بالإضافة إلى الإصلاح الاقتصادى العام - إلى مزيد من إعادة التنظيم وحماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية ، وشبكات أفضل للمعلومات .

إذن ، ما الذى دعا المراقبين فى عام ١٩٩٦ إلى الإيحاء بأن مصر تتحسن اقتصاديا ؟ يلاحظ نفس التقرير الصادر عن الوكالة الأمريكية أن مصر لديها قوى عاملة ضخمة مع معدلات منافسة للأجور ، وأن المناخ والأراضى يناسبان أنواعا عديدة من المحاصيل ، وأنها تتميز بموقع محورى يسهل معه الدخول إلى أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأقصى ، وبسوق محلية كبيرة (ونامية) ، وبعبور تفضيلى إلى الاتحاد الأوروبى .(١١) وفى منتصف عام ١٩٩٦ ، وصف معهد مصرى توقعات الاقتصاد المصرى بأنها « مشرقة إلى حد كبير » بسبب إلغاء القيود الحكومية ، وثقة القطاع الخاص فى أن إصلاح الجهاز البيروقراطى سيتواصل ، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص مثل الإعفاءات الضريبية الممتدة ، وتحسين البنية الأساسية ، وانخفاض معدلات النمو السكانى ، ورخص القوى العاملة .(١٢) ولم يتبين بعد ما إذا كان هذا القدر الكبير من النمو المنتظر سوف يتحقق ، علما بأن نجاح مصر فى أبريل ١٩٩٧ فى اجتذاب المستثمرين الأجانب كان مدويا .(١٣)

الأصوليون الإسلاميون

تصادمت الحكومة المصرية والإسلاميون المسلحون بصورة متقطعة منذ عام ١٩٧٠ ، ولكن العنف تكثف فى التسعينيات . وانخرط الإسلاميون المسلحون فى حرب مع النظام ، مستخدمين الأساليب السياسية ووسائل العنف ، حول طبيعة الدولة المصرية ومستقبل الزعامة فى البلاد .(١٤) ودعا المسلحون إلى إقامة دولة إسلامية دينية فى مصر ، فى إنكار مباشر لجهود مصر على مدى العشرين عاما الماضية لتصبح أكثر علمانية وعصرية ورأسمالية . كما شنوا هجمات إرهابية استهدفت السياح ، والمسئولين الحكوميين ، ومجتمع الأقباط المسيحى الذى يضم نحو ٦ فى المائة من سكان مصر .(١٥)

وتلقت صناعة السياحة المصرية ضربة شديدة من جراء الحملة الإسلامية ، التى تعتبر السياح الغربيين بمثابة تطفل آخر على المجتمع المصرى . وتمثل السياحة عنصرا مهما فى الاقتصاد المصرى ومستخدما رئيسيا . وإن ترهيب السياح وإقصاءهم ، يضعف الاقتصاد ويستثير المصريين العاديين الذين يعتمدون على السياحة فى رزقهم . وبعد قدر من القلق فى الأيام الأولى ، بدا أن قوات الحكومة المصرية قد احتوت العصيان .(١٦) وعلى المدى القصير نجحت حملة القمع الحكومية ، بما فى ذلك الإجراءات الصارمة ضد الإخوان المسلمين الذين كانوا يعاملون بنوع من التسامح ، من قبل .(١٧) وما إن أصبحت الحكومة أشد تأثيرا فى إجراءاتها الصارمة ، حتى عادت السياحة إلى النهوض . وخلال عام ١٩٩٥ قفز عدد السياح الوافدين ، والليالى السياحية (فى الفنادق) ونسب الإشغال بصورة ملحوظة . ولايزال التناقض الإقليمى قائما ، ومستويات السياح فى صعيد مصر منخفضة . ووصلت السياحة عام ١٩٩٢ إلى ذروتها بمجىء نحو ٣,٢ مليون سائح ، أنفقوا

٣ مليارات دولار . وفى عام ١٩٩٥ اقتربت مصر مرة أخرى من حد الملايين الثلاثة .(١٨)

وجاء انفتاح السادات ومبارك على إسرائيل ، وموقفهما الودى تجاه الولايات المتحدة والغرب ليدعم التشدد الإسلامى إلى حد كبير . ولكن المتطرفين المسلحين يستفيدون من حقيقة أن مصر دولة « محرومة » ، لا تملك موارد طبيعية كافية لتوليد ثروات ضخمة مثل دول الخليج . وعلاوة على ذلك ، فإن الاقتصاد الضعيف والضغوط السكانية ، والخدمات القاصرة ، تزيد من حدة الشقاق الواسع الانتشار ، وتضاعف عدد الفقراء والأهالى المصريين المعتمدين على هيئات الرعاية الاجتماعية غير الحكومية .

وتؤثر الجهود التى يبذلها النظام للتصدى للتهديدات الإسلامية المتشددة على قرارات السياسة الخارجية العريضة . وترتبط المعركة بطبيعة النظام وتوجهه السياسى . وتتمثل معضلة مصر فى أنه فى الوقت الذى تساعد فيه عملية السلام والعلاقات مع إسرائيل على تزويد الحركات الإسلامية بالوقود ، فإن العائد الأساسى لصنع السلام مع إسرائيل يكمن فى الروابط الوثيقة والمعونة العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة . وهذا بدوره يشجع المتطرفين الذين يرسمون صورة للنظام بأنه تابع للعم سام .

وأدت الإجراءات الحكومية الصارمة إلى وضع التهديد الإسلامى تحت سيطرة أقوى ، مقارنة بما كان عليه الحال قبل سنتين أو ثلاث سنوات . غير أن محاولة اغتيال مبارك فى أديس أبابا فى يونيو ١٩٩٥ جاءت لتذكر بأن المتطرفين المسلحين الإسلاميين مازالوا يأملون فى إسقاط نظام الحكم . ومع عدم وجود نائب للرئيس فى السلطة ، فقد ألقى الهجوم مزيدا من الضوء على غياب تسلسل واضح للقيادة فى حالة الأزمة . وربما لم يكن مثيرا للدهشة أن الهجوم وقع بالقرب من السودان . وكان مبارك والمسئولون الحكوميون الآخرون يرددون أن السودان وإيران متورطتان فى إثارة ودعم المتطرفين المسلحين الإسلاميين فى مصر ، بالرغم من أن إيران والسودان أنكرتا مثل هذا التورط . ومع ذلك ، وفى منتصف عام ١٩٩٧ تحدث بعض كبار القادة الإسلاميين علانية عن هدنه مع الحكومة المصرية . وقد يرجع قدر كبير من هذا الحديث إلى نجاح الحكومة فى احتواء المتطرفين المسلحين الإسلاميين .

الأردن وعملية السلام

أجبرت حرب الخليج وعملية السلام العربى الإسرائيلى القيادة الأردنية على اتخاذ قرارات صعبة بشأن مستقبل المملكة الهاشمية . واختار الملك حسين ومؤيدوه أن يكسروا

العلاقات الوثيقة مع العراق ، وأن يقدموا على تقارب شامل مع إسرائيل . ونتيجة لذلك ، طغت على السطح الانقسامات بين منظور الملك حسين المستقبلى من جانب ، والمشاعر الأكثر إحجاما وعداء فى أوساط غالبية الشعب الأردنى من جانب آخر .

وضغط الملك حسين ، وشقيقه ولى العهد ، الأمير الحسن ، وأعضاء الحكومة الآخرون لصالح التطبيق الكامل للمعاهدة مع إسرائيل . وعارض أعضاء المعارضة الإسلامية المعاهدة فى البرلمان ، بينما انتظر المواطنون الأردنيون العاديون تحقق العوائد الاقتصادية للسلام . وبالإضافة إلى ذلك - وفى دولة غالبية سكانها من الفلسطينيين ، وحيث كل أسرة لها بالفعل أقارب فى الضفة الغربية وغزة - يشعر كثير من الأردنيين بخيبة أمل إزاء عدم التقدم فى المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية .

ولقد جاءت معاهدة السلام مع إسرائيل نتيجة مباشرة لجهود الأردن للتغلب على أدائه الوبيل إبان حرب الخليج . وبعد أن فُرِضَ عليه النبذ لرفضه القطيعة مع العراق عقب الغزو العراقى للكويت ، أصبحت عمان الآن متحالفة مع الغرب . وفى نفس الوقت الذى عمد فيه الأردن إلى تحسين العلاقات مع إسرائيل ، فإنه تبنى سياسة أشد انتقادا للعراق . ومنح الأردن حق اللجوء لأصهار صدام حسين (وحاشيتهم التى ضمت ابنتى صدام حسين) حينما انقلبوا على صدام حسين وفروا من العراق فى أغسطس ١٩٩٥ . وبعد بضعة أسابيع انتقد الملك حسين بغداد فى خطاب أذيع على نطاق واسع .(١٩) ولم يعرقل هذا النهج الأردنى الجديد الروابط الاقتصادية العراقية الأردنية التى تعتبر أساسية لاقتصاد الأردن . وساعد ذلك فى إصلاح العلاقات مع الكويت والمملكة العربية السعودية .(٢٠) وأهم شىء ، أن الملك حسين استعاد صورته الآن فى أعين صانعى القرار الأمريكيين ، وأن الأردن نتيجة لذلك سوف يتلقى مزيدا من المعونة الاقتصادية والعسكرية .

مـأزق الأردن

إن انعدام الأمان هو إطار عقلى مألوف للقيادة الأردنية . وإزاء شرعية النظام ، والتحديات التى تواجهها الدولة من وقت لآخر وما يحيط بها من دول أكبر وأفضل تسليحا ، تتطلع القيادة إلى عملية السلام كطريق لتخليص الأردن من مستقبل قلق وغير آمن .

وتأتى التحديات التى تواجه الدولة والنظام فى ثلاثة أشكال على الأقل . وتتناول مجموعة التحديات الأولى شرعية النظام . فمنذ تأسيس الدولة الأردنية المستقلة عام ١٩٤٦ ، لم ير البعض فى العرش الهاشمى أكثر من كيان صنعته السلطات الاستعمارية البريطانية . وأثارت الحروب العربية الإسرائيلية المتتالية توترا بين الأردنيين من أبناء

الضفة الشرقية والفلسطينيين فى الضفة الغربية ، ويرجع بعض ذلك إلى الأعداد الغفيرة من اللاجئين الفارين إلى الأردن فى أعقاب انتصارات إسرائيل العسكرية .

ورأت الأسرة الهاشمية لنفسها دورا رئيسيا فى العالم العربى ، وحققت تصرفات بريطانيا هذه الرؤية جزئيا . وفى منطقة كان فيها للقوى الاستعمارية تأثير دائم فى تحديد الحكام وتشكيل الحدود ، حيث الحساسية للاستعمار مازالت قوية ، يرى البعض فى الملكية الأردنية أثرا مصطنعا من بقايا العصر الاستعمارى . وكما يقول أحد المحللين : « إن الملكية الهاشمية ـ ذلك النبت المنقول من المملكة العربية السعودية بواسطة البريطانيين ، كوسيلة لتسوية المؤامرات المعقدة للفترة الاستعمارية الماضية ـ هى مؤسسة مخترقة بطبيعتها » .(٢١) وإن شرعية الملك حسين مسألة معلقة ، بالرغم من أنه يجلس على العرش منذ أكثر من أربعين عاما .

وتنشأ مجموعة التحديات الثانية من الخلافات حول تعريف الدولة الأردنية . وقد أدت كل من حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل إلى تدفق موجات كبيرة من الفلسطينيين إلى الأردن . وفى عام ١٩٤٨ بقى الكثيرون فى الضفة الغربية ، ولكن التحرك عام ١٩٦٧ كان بالكامل فى اتجاه الأردن نفسه ، إذ أن الأردن فقد الضفة الغربية لصالح إسرائيل . ويمثل الفلسطينيون اليوم الأغلبية فى الأردن ، حيث تقول بعض التقديرات إنهم يشكلون ٧٠ فى المائة من السكان . ويدور جانب كبير من الصراع بين الفئتين (الفلسطينيين وغير الفلسطينيين) حول قضية الولاء والهوية . هل يمثل النظام الأردنى بحق الفلسطينيين المنحدرين من الضفة الغربية ؟ وما هو قدر ما يملكه الفلسطينيون المنحدرون من الضفة الغربية من حصة فى الدولة الأردنية ؟

ووصلت القضية إلى أعلى درجة من الخطورة فى سبتمبر ١٩٧٠ ، حينما خاضت القوات الأردنية الموالية للملك حربا أهلية ضد ميليشيات منظمة التحرير الفلسطينية التى كادت تسقط نظام حسين . ففى أعقاب الانتصار الإسرائيلى الساحق فى حرب ١٩٦٧ ، سعت منظمة التحرير الفلسطينية ليس فقط للسيطرة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين فى الأردن ، وإنما أيضا لإسقاط النظام الملكى للحسين . وبالرغم من التدخل السورى لصالح الفلسطينيين ، فإن الجيش الأردنى سحق المقاومة الفلسطينية بسرعة . وإلى اليوم ، يشعر الملك حسين ومؤيدوه بحساسية بالغة إزاء الأمور المتعلقة بالفلسطينيين ، حيث إن انعكاساتها قد يكون لها تأثير عميق على المجتمع الأردنى . ومثال ذلك ، أن أى تسوية دائمة بين الفلسطينيين وإسرائيل تتغاضى عن التصدى لمسألة اللاجئين الفلسطينيين سوف تؤثر على مستقبل التوازن السكانى الأردنى ، وقد تحولت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الأردن إلى مصدر دائم للتوتر بالنسبة له . كما أن عملية السلام الراهنة تثير مرة أخرى قضية

ما إذا كان الأردن يمكنه أن يمثل الفلسطينيين ، وقضية الوضع النهائى للضفة الغربية . ويبدو أن قيادة الأردن أقل اقتناعا من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن قيام دولة فلسطينية مستقلة أفضل شيء بالنسبة للأردن ، إذ ربما يخشى الأردن من أن الدولة الفلسطينية قد تحاول تقويض النظام الملكى . وسيكون لمثل هذه القرارات تأثير مباشر على استقرار الأردن ، والمتوقع أن يتابع الأردن جميع التطورات الإسرائيلية الفلسطينية باهتمام شديد .

وهناك نوع ثالث من التحدى للنظام الأردنى يأتى من الإسرائيليين اليمينيين الذين يعتبرون الأردن بمثابة الحل للمشكلة الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل . وقد أدلى أرييل شارون ، أحد كبار أعضاء حزب الليكود فى إسرائيل ، بعديد من التصريحات التى تعتبر نموذجا لهذا النهج . فكثيرا ما صرح شارون بأن الأردن هو الدولة الفلسطينية الواحدة والوحيدة :

> *إن علينا أيضا ـ وبالتأكيد ـ أن نكشف أكذوبة « حقوق الفلسطينيين » . وينبغى أن تعلن الحكومة والكنيست بوضوح وبصوت عال أن الأردن كان ، وسيظل ، هو الدولة الفلسطينية فى أرض إسرائيل . ويكفى أن أرض اليهود هذه قد انقسمت ، وأننا فقدنا الجانب الأكبر منها لصالح السيادة العربية .*(٢٢)

وفى إحدى المناسبات ، أقدم شارون بخبث أيضا على تحدى زعامة الملك حسين ، بقوله : « سواء كان الملك حسين ، أو أى شخص آخر ، هو الذى سيرأس تلك الدولة الفلسطينية ـ الأردن ـ فإن القرار قرارهم » .(٢٣) وكان رئيس الوزراء السابق لحزب الليكود إسحاق شامير قد أسقط مقولة « الأردن هو فلسطين » ، ولكنها لاتزال تتردد فى بعض الدوائر فى إسرائيل .

ويضاعف من مشكلات الأردن موقعه الاستراتيجى الأدنى بالمقارنة بجيرانه . وتحيط بالأردن أربع دول ، كل منها تملك قوات مسلحة أفضل : إسرائيل غربا ، وسوريا شمالا ، والعراق شرقا ، والمملكة العربية السعودية شرقا وجنوبا . كما أن تعداد السكان فى الأردن أقل منه فى إسرائيل ، وأقل من ثلث تعداد السكان فى كل من سوريا والمملكة العربية السعودية ، ويزيد عدد السكان فى العراق على أربعة أمثاله فى الأردن . ومن حيث المساحة ، فإن الأردن أصغر من جميع تلك الدول باستثناء إسرائيل . وقد تقاتلت إسرائيل والأردن عام ١٩٤٨ ، ومرة أخرى عام ١٩٦٧ . وتحركت القوات السورية ضد الأردن عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ .(٢٤) وكانت سوريا قد أيدت القوات الفلسطينية عام ١٩٧٠ فى معركتها ضد الجيش الأردنى .

ويواجه الأردن تهديدات إضافية فى شكل أعمال تخريبية متطرفة ، خاصة من جانب سوريا وإيران . ويشعر الأردن بالقلق من أن إيران قد تحاول تدعيم معارضى الحكومة ،

وأن تثير الفتنة بقيادة الجماعات الإسلامية . كما أنه معنى بالإرهابيين المتسللين من سوريا ، والذين يستخدمون الأردن كقاعدة لعمليات هجومية ضد أهداف إسرائيلية . وقد اكتشف الأردن أفرادا ، وأسلحة ، ومتفجرات يبدو مصدرها من سوريا . ويصعب تصديق المقولة بأن نظام الأسد ليس على علم بمثل هذه العمليات فى الأردن ، وقد أسرّ الأردن باحتجاجه إلى سوريا ، وبصورة أكثر علانية فى قمة القاهرة فى أغسطس ١٩٩٦ .(٢٥)

وأخيرا ، فإن أسباب الضعف الاقتصادى تزيد من المخاطر التى يتعرض لها الأردن . وفى عام ١٩٩٤ ، بلغ حجم التجارة مع العراق أكثر من ١٣ فى المائة من الصادرات ، و ١٢ فى المائة من الواردات ، بما فى ذلك نحو ٧٠ ألف برميل من البترول العراقى الخام يوميا .(٢٦) وقاوم الأردن الضغوط الغربية لقطع الروابط الاقتصادية مع العراق ، خاصة مع امتناع الكويت والمملكة العربية السعودية عن إعادة مستويات المعونة إلى ما كانت عليه قبل حرب الخليج . وقد تكون البطالة داخليا قد وصلت إلى ٢٠ فى المائة(٢٧) ، مع هبوط فى رواج حركة البناء اللاحقة لحرب الخليج . وأمام الأردن خيارات محدودة بالنسبة لمستقبله الاقتصادى ، نظرا لموارده الطبيعية المحدودة وديونه الخارجية الكبيرة . وإزاء هذه الظروف ، كانت عوائد السلام التى طال انتظارها بمثابة قوة الدفع وراء اهتمام الأردن بعملية السلام .

هل السلام يفيد الأردن ؟

فوجىء الدبلوماسيون بالخطى السريعة للمفاوضات الإسرائيلية الأردنية ، إلا أن ذلك كان مفهوما فى إطار الفوائد التى قد توفرها عملية السلام للأردن . واعتمدت القيادة الأردنية على مزايا السلام لكسب مواطنيها المترددين .

ووضعت نصوص المعاهدة الإسرائيلية الأردنية لعام ١٩٩٤ نهاية لكثير من أسباب القلق الأمنى ، وأقامت أساسا للتعاون المستقبلى . وجاء فى المادة الرابعة ، أن الطرفين وافقا على الامتناع عن التهديد باستخدام ، أو استخدام ، أى نوع من القوة ضد بعضهما البعض ، بما فى ذلك التخريب ؛ والتأكد من أن « العنف ضد الطرف الآخر سوف لا ينبع من أراضى أى منهما ، ولا يرتكب فيها أو من خلالها أو من فوقها » (ردا على المخاوف الإسرائيلية التاريخية من هجوم عربى متناسق من الشرق) ؛ والتعاون فى مكافحة الإرهاب ، والعمل من أجل شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل . وفى المادة الحادية عشرة ، ذهب الطرفان إلى حد الموافقة على « الامتناع عن الدعاية المعادية أو التمييزية ضد بعضهما البعض » . وفيما يتعلق بموضوع الروابط التعاونية ، فإن المعاهدة مليئة بالنداءات إلى التنمية الاقتصادية ، والتبادل الثقافى ، والتوسع فى روابط النقل ، وتنمية

السياحة ، وغيرها من نواحى العلاقات الدافئة . وبالإضافة إلى ذلك ، حصل الأردن على اعتراف بحدوده مع إسرائيل ، وهو دعم رئيسى للشرعية الأردنية الشاملة ، و « دوره الخاص » فى الأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس . كما تضمنت المعاهدة ترتيبات جديدة لتأجير الأراضى ، تسمح لإسرائيل بالتسليم بالسيادة الأردنية على عدة مناطق زراعية على امتداد الحدود بدون استبعاد المزارعين الإسرائيليين .(٢٨)

وبصورة أكثر تعميما ، تخفف عملية السلام من العزلة الأردنية فى الدوائر الغربية والإسرائيلية والعربية المعتدلة . وكثيرا ما كانوا فى الماضى يتجاهلون الأردن فى المناقشات الإقليمية ، باعتباره دولة صغيرة ذات أهمية ضئيلة سياسيا أو عسكريا . وقد أضفى دور الأردن فى عملية السلام عليه مزيدا من الاعتراف والاحترام ، ودعم وضعه الإقليمى . ويمكن أن تساعد العملية ، على المدى الطويل ، فى وضع نهاية للتحديات ضد الشرعية الأردنية . وإذا كتب للمحادثات الإسرائيلية الفلسطينية أن تنجح ، فسوف تخف حدة التوتر مع فلسطينيى الضفة الغربية واليمينيين الإسرائيليين . وعلاوة على ذلك ، فإن سلاما كاملا الآن مع إسرائيل يضمن أن المصالح الأردنية لن يفرط فيها الإسرائيليون والقادة العرب الآخرون فى المستقبل ، بينما يجلس الأردن على هامش الأحداث . وبمشاركته المبكرة ، أكد الأردن أنه جزء من العملية وأن له صوتا جديرا بالاحترام .

وفى المجال الأمنى ، تستطيع عملية سلام ناجحة أن تخفف من أسباب القلق الأردنى إزاء القوة العسكرية لجيرانه . كما أن المعاهدة مع إسرائيل قلصت التهديد الإسرائيلى ، وقد تساعد الأردن فى استخدام إسرائيل كثقل مضاد فى مواجهة العراق أو سوريا . وقد ألمحت مصادر إسرائيلية فى الواقع ، فى أغسطس ١٩٩٥ ، إلى أن الحكومة الإسرائيلية لن تقبل بتحركات عراقية ضد الأردن كرد فعل لفرار صهرى صدام حسين . ويندرج ذلك فى إطار اعتقاد إسرائيلى تقليدى يعتبر الأردن دولة عازلة ، كما يعترض على وجود قوات أجنبية فيها . ومع تحرك العملية إلى الأمام ، ستعود تسوية النزاعات الأكبر بالنفع الكامل على الأردن . كما أن التوصل إلى اتفاقية للحد من التسلح من شأنه أن يفيد دولة أضعف مثل الأردن ، حيث إن الأردن لديه القليل من السلاح للحد منه ، بخلاف عدد من الدول المجاورة .

ويحمل السلام أيضا مزايا قيام علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة ، بعد فترة من الخلاف حول حرب الخليج . ويخفف إسقاط الولايات المتحدة للديون جانبا من التزامات الأردن الخارجية (أكثر من ٧٠٠ مليون دولار) . وإن الانحياز للولايات المتحدة ، القوة العظمى الوحيدة فى العالم ، خيار جذاب لدولة سهلة المنال مثل الأردن .(٢٩)

وتذهب المساعدة الاقتصادية إلى ما هو أبعد من الإسقاط الأمريكى للديون . ويأمل الأردنيون فى الحصول على معونة عسكرية واقتصادية أمريكية إضافية ، أقرب إلى ما تلقته إسرائيل ومصر بعد كامب ديفيد . (غير أن قليلا من هذا العون قد تحقق حتى منتصف ١٩٩٧ ، ولا يبدو ذلك واردا فى ظل تفاقم مناخ التقشف المالى السائد فى واشنطن) . كما أن صنع السلام من شأنه أيضا أن يساعد فى زيادة الاستثمار الأجنبى الخاص ، وأن تنمو السياحة مع زوال المخاوف من المنازعات . وشهد الأردن خلال عام ١٩٩٥ زيادة فى الزوار الأجانب ، وفى مواقع مثل البتراء ، أصبحت الطاقة الفندقية المحدودة عائقا . وطبقا لوزارة السياحة الأردنية ، ارتفع عدد السياح بنسبة ٢٥ فى المائة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٥ .(٣٠) ويمكن للروابط مع إسرائيل أن تدفع الاتصال الاقتصادى ، وأن تؤدى التجارة مع جارته إلى تنوع فى المكاسب الاقتصادية ، بما فى ذلك زيادة السياحة ، وتنمية وادى الأردن ومنطقة العقبة ـ إيلات ، وهما منطقتان حدوديتان أُهملت تنميتهما بسبب التوترات المستمرة . ويمكن لموقع الأردن فى المنطقة أن يجعل منه نقطة عبور رئيسية للسلع . وقد أعدت الحكومة عددا من الاقتراحات الرئيسية لتدعيم البنية الأساسية للأردن ، وتقوية دوره كجسر اقتصادى .

وإذا أمكن تحقيق بعض هذه الآمال ، فسوف يفوز الأردن بمكاسب ملحوظة من السلام مع إسرائيل . غير أنه فى الوقت الذى يتحدث فيه الملك ومؤيدو الحكومة عن الفوائد النظرية ، يبدى الأردنيون الأكثر تشككا قلقهم من أن المملكة الهاشمية تحركت بسرعة فائقة ولن تصل إلى ما يقرب من العائد الذى زعمه القصر .

مشكلات مع العملية

يبدى العديد من الأردنيين قدرا من التردد يفوق ما تبديه القيادة الحكومية إزاء معاهدة السلام مع إسرائيل ، ويعود جانب من ذلك إلى أن إسرائيل لم تتحرك بالسرعة المنتظرة لتحقيق إنجاز مع الفلسطينيين . ويعتبر الأردنيون ، بما فى ذلك القيادة ، المسار الفلسطينى بمثابة بارومتر مهم للسلام العربى الإسرائيلى ، وافترضوا أن العملية الإسرائيلية الفلسطينية سوف تتحرك بخطى أسرع . وينتابهم الاضطراب من أن تقدما ضئيلا قد تحقق بالنسبة للعديد من القضايا الجوهرية ، بما فى ذلك المستوطنات الإسرائيلية والمزيد من الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة . وقد أدى انتخاب نتنياهو فى مايو ١٩٩٦ إلى تفاقم هذه المخاوف .

وكان العائد الاقتصادى بطيئا أيضا فى طرح الثمار . فقد بالغ الملك حسين ومستشاروه فى عرضهم للفوائد الاقتصادية للمعاهدة ، بهدف حشد التأييد الجماهيرى . وهكذا تحطمت

التوقعات الكبيرة عندما ثبت أن التقدم أبطأ من الوعود المطروحة . كما فقدت الحكومة التأييد للمعاهدة عندما حاصرت قوات الأمن الأردنية مبنى البرلمان يوم الاقتراع . واعتبر البعض أن هذا الإجراء الصارم نوع من الترهيب .

وتقدم العلاقات مع الولايات المتحدة مثالا آخر لمدى انحراف التوقعات عن الواقع . فقد جاءت المعونة من الولايات المتحدة أقل مما كان الأردنيون يأملون . وعلى النقيض من مصر وإسرائيل ، اللتين تلقتا صفقات كبيرة من المعونة الأمريكية بعد كامب ديفيد ، كانت المعونة للأردن تكاد تقتصر على إسقاط الديون وحدها . وحتى هذا الإعفاء واجه متاعب محدودة فى ١٩٩٥ من جانب بعض الجمهوريين من أنصار خفض الميزانية فى الكونجرس الأمريكى ، بالرغم من أن صفقة إسقاط الديون فى النهاية لم تتعرض لاستقطاعات . وتأتى الفوائد الاقتصادية إلى الأردن بخطى أبطأ ، وعلى نطاق أصغر مما توقع الأردنيون . ونتيجة لذلك ، فإن الكثيرين من الأردنيين الذين لم يتحمسوا فى البداية قد أصبحوا أقل تأييدا الآن . وإذا بالرؤى المفرطة فى التفاؤل التى تستهدف كسب تأييدهم تسهم بالفعل فى إثارة شكوك أكبر .

وسوف تستمر التقلبات صعودا وهبوطا فى العملية بينما الملك حسين يناضل بحثا عن خطى مناسبة للتغيير . والمؤكد أن اتفاقية أخرى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والتطبيق الإسرائيلى الأردنى المتواصل والمحسوب ، من شأنهما أن يساعدا فى إزالة الشكوك لدى بعض الأردنيين . والسؤال الرئيسى هو ما إذا كان النظام الأردنى سيجد أو لا يجد طريقا لموازنة أسباب القلق المختلفة ، مع التقدم فى اتجاه مستقيم على طريق عملية السلام . ووجدت القيادة إغراء فى احتمالات التحرك إلى الأمام فى عملية السلام وفى الانضمام إلى المعسكر الأمريكى ، غير أنه لم يتبين بعد مدى نجاح الحكومة فى استقطاب الشعب . ويعتمد الملك حسين على هذا المدخل لتخفيف حدة عدم الأمان ولدعم وضع الأردن السياسى والاقتصادى فى المنطقة ، وهو مطلب طموح وإن كان مقبولا من جانب نظام ودولة يواجهان هذا القدر الكبير من علامات الاستفهام وأسباب القلق .

وإن نهج الأردن معرض للخطر من جانب السياسات الإسرائيلية فى ظل نتنياهو . وإذا عمدت إسرائيل إلى تقويض عملية السلام برمتها ، بالإغراق فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية ، فإن الملك حسين سيقع تحت ضغوط صعبة كى يواصل توجهه الموالى للغرب ولإسرائيل . وجاءت الأزمة بين الأردن ونظام نتنياهو الناشبة فى خريف ١٩٩٦ والشهور الأولى من ١٩٩٧ ، حول افتتاح نفق فى القدس وبناء مساكن إسرائيلية فى القدس الشرقية فى حارحوما (جبل أبو غنيم) لتوفر مزيدا من الوقود للنقاد المحليين للنظام الأردنى ، وهو احتمال غير محبب للملك حسين .

الفصـل الخـامـس

سـوريا ولبنان وعمليـة السـلام

بالرغم من أن العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية تقع فى مكان القلب من النزاع العربى الإسرائيلى ، فإن الجبهة الإسرائيلية السورية لا غنى عنها لتحقيق السلام سواء فيما بين دول المواجهة (مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا) أو فى سائر أنحاء المنطقة . ونظرا لدور سوريا المهيمن فى صنع القرار اللبنانى ، فإن المحادثات بين إسرائيل وسوريا أساسية لحل الخلاف بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان . ومنذ بدء عملية السلام فى مدريد ، أجرت إسرائيل وسوريا محادثات مطولة ، ولكن دون التوصل إلى عقد اتفاق . ومع أن الخطوط العامة المحتملة للاتفاق ليست صعبة المنال ، إلا أن الطرفين فشلا فى تحقيق تقدم أبعد منذ منتصف ١٩٩٧ ، وذلك لأسباب فنية محددة وأخرى استراتيجية عريضة . وفى الوقت نفسه ، يتصارع لبنان مع حشد من القضايا الداخلية ، فى حين أن مستقبل العلاقات الإسرائيلية السورية على ما يبدو يحكم مستقبل لبنان نفسه .

سوريا وعملية السلام

يمثل عقد معاهدة سلام بين سوريا وإسرائيل علامة كبرى على طريق البحث عن تسوية شاملة فى الشرق الأوسط . وما إن يوقع حافظ الأسد ، أو من يخلفونه ، المعاهدة حتى يتبعه لبنان ، ثم غالبية دول شمال إفريقيا ودول الخليج العربى . وقد تعطلت المحادثات الإسرائيلية السورية مرارا ، بالرغم من الضغوط الأمريكية والدولية لتحقيق تقدم . ويؤثر الوضع الداخلى فى سوريا ، وموقف عملية الإصلاح الاقتصادى ، وعلاقات سوريا مع العراق ، وتركيا ، والعالم العربى الأشمل ، على سياسة سوريا الخارجية واعتبارات الأمن القومى وكذا العلاقات مع إسرائيل . وهى تساعد فى تشكيل جو المفاوضات ، وفى حسابات سوريا وما إذا كان السلام مع إسرائيل يحقق مصالحها .

وفى أواخر ١٩٩٥ وأوائل ١٩٩٦ ، أثارت المفاوضات الجديدة بين إسرائيل وسوريا مرة أخرى تفاؤلا مبدئيا ، بالرغم من الثغرات الباقية بين الطرفين . وقد أعرب شيمون

بيريز ، بخلاف سلفه ، عن اهتمامه بالبدء من جديد فى محادثات جوهرية ، وبالتحرك نحو اتفاقية سلام .[1] ولكن دقة وتعقيدات العلاقة الإسرائيلية السورية جعلت التقدم الوشيك أمرا غير محتمل ، ثم جاء انتخاب نتنياهو - الذى تعهد إبان حملته الانتخابية بألا يعيد مرتفعات الجولان مطلقا - ليوقف أى أمل فى تقدم مبكر . وعلاوة على ذلك ، فإن التركيبات المعقدة لصياغة اتفاقية إسرائيلية سورية تحتاج إلى شهور طويلة من المفاوضات حتى بعد الاتفاق على الإطار العام .

وتأكدت أبعاد هذه الصعوبات إبان الهجوم الإسرائيلى على لبنان فى أبريل ١٩٩٦ . فقد شنت القوات الإسرائيلية يوم ١١ أبريل هجوما واسع النطاق ، ردا على الهجمات الصاروخية « لحزب الله » ضد شمال إسرائيل . ومع أن الحياة فى شمال إسرائيل تعرضت لفوضى كاملة ، إلا أن لبنان عانى أكبر قدر من الضحايا ، حيث لقى ١٦٠ شخصا حتفهم خلال أسابيع القتال . وجاءت أبشع حادثة يوم ١٨ أبريل ، حين قتل مائة لبنانى من جراء القصف الإسرائيلى الذى ضرب قاعدة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى قانا ، وكانت تأوى مئات من اللاجئين . وبالرغم من ادعاء إسرائيل بأن الهجوم كان عرضيا ، وأن مقاتلى « حزب الله » كانوا يهاجمون إسرائيل من تلك المنطقة ، فإن تقريرا لاحقا للأمم المتحدة أوحى بأنه قد يكون متعمدا .[2] وبدأ تطبيق وقف إطلاق النار بوساطة الولايات المتحدة فى ٢٧ أبريل . وحرمت الاتفاقية الهجوم على المناطق المدنية ، غير أن كل جانب احتفظ بحق الدفاع عن النفس . ومنذ ذلك الحين والقتال المتقطع يدور بين القوات العسكرية المتناحرة .

ولتقييم الموقف السياسى لسوريا عام ١٩٩٧ ، فى ضوء الانتخابات الإسرائيلية ، يتعين أن نتذكر الدور الذى لعبه سقوط الاتحاد السوفيتى فى تشجيع مسار سورى جديد . إذ أن موقف سوريا الراهن من العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة قد تشكل فى جانب منه بقرار ميخائيل جورباتشوف بأن الاتحاد السوفيتى ، وهو حليف أساسى لسوريا ، لم يعد يؤيد مطلب سوريا بالتكافؤ الاستراتيجى مع إسرائيل ، وبأن الاتحاد السوفيتى سيبدأ فى إلزام سوريا بتسديد ثمن الأسلحة السوفيتية ، بما فى ذلك الشحنات السابقة ، بما يعنى مليارات الدولارات من الديون السورية . وفى أواخر ١٩٩١ ، ومع انهيار الاتحاد السوفيتى ، تعرضت سوريا لتهديدات العزلة من جانب غالبية مراكز القوى العالمية . وكانت سوريا إبان الحرب الإيرانية العراقية الطويلة والمريرة ، ضمن الدول القليلة المؤيدة للموقف الإيرانى . وجاء انحياز سوريا بعد ذلك إلى جانب الولايات المتحدة إبان حرب الخليج ، وإن كان بدافع من العداء التاريخى بين صدام حسين وحافظ الأسد ، وصداقة سوريا مع المملكة العربية السعودية ، ليمهد الطريق لقيام علاقة أقل عداء وذات منفعة محتملة بين

سوريا وواشنطن . إلا أن سوريا بقيت إلى منتصف ١٩٩٧ على القائمة الأمريكية للدول الإرهابية ، حيث أدرجت منذ ١٩٧٩ .

وقد أتاحت محادثات السلام مع إسرائيل ، عقب قمة مدريد عام ١٩٩١ ، الفرصة أمام دمشق لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة . ذلك أن السلام الإقليمى بالنسبة لسوريا ، وأطراف النزاع العربى الإسرائيلى الآخرين ، يحمل معه مكاسب أمنية مهمة . ولكن الأسد يدرك أنه فى الوقت الذى قد يأمل فيه استخدام عملية السلام لإعادة وضع سوريا داخل إطار المجتمع الدولى ، فإنه يشكل جزءا حيويا فى اللعبة ، وأن عليه أن يلعب دوره . وفيما يتعلق بقضايا الحد من التسلح والأمن الإقليمى المهمة ، فإنه لا يمكن تحقيق تقدم متعدد الأطراف بدون مشاركة سوريا . وبالإضافة إلى ذلك ، وإذا أصبحت سوريا والجماعات الفلسطينية المتمركزة في دمشق فى سلام مع إسرائيل ، فإن دولا مثل إيران والعراق وليبيا سوف تجد صعوبة أشد فى معارضتها لعملية السلام .

وهذا يلقى الضوء على منطقة واحدة حيث ترغب إسرائيل بكل قوة فى عقد اتفاقية سلام مع سوريا . وبالرغم من أن كثيرا من الإسرائيليين يعارضون التخلى عن مرتفعات الجولان ، فإنهم يدركون أهمية الدور الذى تلعبه سوريا فى حسابات الأمن القومى . وكانت حاسة الأمن الشخصى لدى الإسرائيليين فى دائرة الضوء بعد توقيع « إعلان المبادىء » وسلسلة التفجيرات الانتحارية ضد الإسرائيليين ، غير أن الأمن الشخصى يتعلق إلى حد كبير بالعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية . ويقابل ذلك ، أن الأمن القومى يعتمد كثيرا على التوصل إلى صفقة مع سوريا ، الدولة الصامدة الرئيسية . وإن حربا جديدة مع سوريا قد يكون لها آثار مدمرة على كلا الدولتين . والمؤكد أن إسرائيل سوف « تكسب » الحرب ، ولكن بتكلفة فى أرواح الإسرائيليين تعتبر غير مقبولة فى الوقت الحالى . وبينما يمثل الإرهاب واقعا مروعا للإسرائيليين ، فإن التهديد الحقيقى لوجودهم يأتى من الدول العربية وإيران . ومرة أخرى ، إذا تمكنت سوريا وإسرائيل من التوصل إلى اتفاق ، تصبح مساحة المناورة المتاحة لإيران والعراق وليبيا محدودة ، الأمر الذى يؤدى إلى تقوية احتمالات قيام أمن إقليمى أشمل .

مـاذا تريـد سـوريا

إن الخطوط العريضة لصفقة إسرائيلية سورية ليست لغزا مستعصيا . إن المطلوب هو عامل حفّاز جديد لتحقيقها .

إن المطلب الرئيسى لسوريا هو أن تنسحب إسرائيل من مرتفعات الجولان إلى خطوط إسرائيل فى ٤ يونيو ١٩٦٧ . ويتضمن ذلك انسحابا من منطقة تزيد قليلا عما إذا انسحبت

إسرائيل فقط إلى الحدود الدولية المرسومة عام ١٩٢٣ (علما بأن الجماهير الإسرائيلية ، فى هذا الشأن ، تعتبر الانسحاب سواء إلى حدود ١٩٢٣ أو حدود ١٩٦٧ ، بمثابة انسحاب كامل) . وفى مقابل انسحاب إسرائيل ، تعرض سوريا على المفاوضين الإسرائيليين الإجراءات الواردة فى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ : إنهاء حالة الحرب ، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية ، واحترام وحدة أراضى إسرائيل . ووفقا لسوريا ، يتعين على إسرائيل الانسحاب ، ليس فقط من الجولان ، وإنما من جنوب لبنان أيضا كما يقضى قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الصادر فى مارس ١٩٧٨ .

ومع أن رابين وبيريز أكدا أن إسرائيل تتوقع « سلاما تاما » مع سوريا ، بما فى ذلك تطبيع العلاقات ، فقد صرحت الحكومة السورية بأن الحدود المفتوحة والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لا يمكن أن تحدث إلى أن يتحقق أيضا تقدم محسوس على المسار الإسرائيلى الفلسطينى . وحتى الآن لم تؤد عملية أوسلو إلى نتائج كافية لتطابق تعريف سوريا للتقدم . وتتطلع سوريا إلى سيطرة فلسطينية كاملة على الضفة الغربية ، وإلى تقدم المفاوضات حول القدس ، والحدود ، والمستوطنات الإسرائيلية . والسؤال الرئيسى للأسد هو ما إذا كانت أغلبية فلسطينية واضحة تظاهر وتؤيد سياسات ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية .

وتقدم سوريا أسبابا تاريخية وبراجماتية لاهتمامها بالقضية الفلسطينية . إن سوريا ولبنان تنظران إلى فلسطين كجزء من سوريا الطبيعية[٣] ، كما أنهما متورطتان فى القضايا الفلسطينية منذ الثلاثينيات . وكل من لبنان وسوريا يأوى مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين . ولم يسبب ذلك مشكلة لسوريا سواء على الصعيد السكانى أو الأمنى ، إلا أن اللاجئين والمسألة الفلسطينية كانا عاملا محوريا فى عدم الاستقرار فى لبنان على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية أو يزيد . ويخلق ذلك حافزا إضافيا لتأكيد أن المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية ستؤدى إلى حل حقيقى يتضمن الفلسطينيين فى الخارج ، وكذلك الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة .

والمفهوم أن أى نظام سورى سيصر على هذه المبادىء الأساسية للسلام مع إسرائيل ، وأن التسليم بأى شىء أقل سيكون بمثابة انتحار سياسى ، وأن الجولان ، كما يصر غالبية السوريين ، هى فى نهاية الأمر « أرض سورية منذ قديم الأزل »[٤] ، وأن أى نظام مقبول يعقب الأسد سوف يتمسك غالبا بنفس الشروط ، وربما مع تعديلات طفيفة .

ولا يمكن لأى نظام سورى أن يقبل استمرار الاحتلال الإسرائيلى لمرتفعات الجولان . ولا يقتصر الأمر على اعتبار الجولان أرضا سورية ، وإنما يمثل الاحتلال العسكرى الإسرائيلى خطرا مباشرا وآنيا لدمشق التى تبعد ٣٧ ميلا فقط من خط وقف إطلاق النار .[٥] كما أن الجولان « منطقة دفاع طبيعية وحرجة ضد إسرائيل ... والجولان فى

أيدى السوريين توفر عمقا دفاعيا حاسما لأمن البلاد ». [٦] وبدون الجولان ، ومع غياب الموانع الطبيعية فى الشرق ، يصبح الوضع الاستراتيجى لسوريا مشكوكا فيه فى أفضل الأحوال . فالقوات العسكرية الإسرائيلية تقف على مرمى البصر مباشرة من دمشق ، وتستطيع أجهزتها الإليكترونية الراقية فوق جبل الشيخ التنصت على المدينة . وتمثل السيطرة الإسرائيلية على الجولان تهديدا استراتيجيا ومصدرا لا ينضب للإذلال . كما أن مرتفعات الجولان قضية مهمة ليس فقط لأمن سوريا ، وإنما أيضا لوضع الأسد الشخصى وسط الشعب السورى وفى العالم العربى . وتقوض السيطرة الإسرائيلية المستمرة الطموحات السورية فى الزعامة العربية . وقد استعادت مصر – وليست سوريا – حتى الآن كل ما فقدته ، بما فى ذلك أراضيها ، ثم بعد فترة وجيزة ، ثقلها فى العالم العربى . [٧]

وبالرغم من موقفها المكين ، فإن سوريا قد تكون أكثر مرونة مما يوحى الموقف الراهن . أولا ، من المحتمل أن تقبل سوريا بعض الخطوات نحو التطبيع فى حالة توقيع اتفاقية بشأن الانسحاب الكامل – بدلا من الانتظار لحين استكمال عمليات الانسحاب . ولن تكون هذه الخطوات بعيدة المدى مثلما تود إسرائيل ، ولكنها قد تتضمن عقد لقاء بين وزيرى الخارجية ، أو التبادل الرسمى للأكاديميين والصحفيين . وحتى فى حالة استعداد سوريا للنظر فى هذه الخطوات ، وما هو أبعد منها ، على طريق التطبيع عقب توقيع اتفاقية الانسحاب ، فإنها لن ترغب فى الاعتراف بذلك حاليا لأسباب تفاوضية تكتيكية .

وثانيا ، يحتمل أن يكون الأسد أكثر مرونة بشأن القضية الفلسطينية . وبالرغم من أن مطالب الانسحاب من مرتفعات الجولان ولبنان وضعت مقياسا صلبا للاتفاق والتطبيق الناجحين ، فإن المسار الفلسطينى يفتقر إلى بداية واضحة ومحددة لقياس النجاح . وتستطيع سوريا تعديل موقفها من الفلسطينيين بسبب المتغيرات على الأرض فى الضفة الغربية وغزة ، وكذلك بسبب اعتبارات أخرى قد تكون أهم ، فى دمشق . ومثال ذلك ، أن سوريا يمكنها استخدام التقدم فى محادثات الوضع النهائى الإسرائيلية الفلسطينية كذريعة لتعديل سياستها ، خاصة إذا أدت خطى التقدم إلى توسيع مدى التأييد الفلسطينى لعملية أوسلو . وكانت سوريا مستاءة من الصفقات الفلسطينية المنفصلة مع إسرائيل (أوسلو ١ و ٢) وقد تشعر بميل أقل إلى الوقوف دفاعا عن المصالح الفلسطينية على حساب المصالح السورية .

وإن غياب مؤشر محدد يوضح الالتزام الإسرائيلى بالمواقف السورية إزاء القضية الفلسطينية قد لا يكون عفويا . ويتساءل المرء إلى أى مدى يمثل إقحام سوريا للفلسطينيين عاملا أصيلا ، بدلا من كونه ستارا للتعطيل ، أو محاولة للتمسك بموقف متشدد فى المساومة مع إسرائيل . وتجادل سوريا علنا بأن تأكيدها النجاح على المسار الفلسطينى مسألة

مشروعة ، غير أنه من السهولة بمكان التشكيك فى هذه الدعاوى . وإن الوقت وحده سيحدد مدى عمق المشاعر التى تكنها سوريا للقضية الفلسطينية .

التـردد الاسـرائيـلى السـورى

ساهمت بضعة عوامل إضافية فى تباطؤ المفاوضات بين إسرائيل وسوريا ، حتى قبل وصول نتنياهو إلي السلطة . غير أن هذه العوامل لا تحول دون التقدم الإسرائيلى السورى (ربما باستثناء الأهمية الفائقة للمصالح السورية الأخرى) . ولكنها توحي بالتساؤل : لماذا كانت أسباب التعطيل والبدايات الخاطئة أحد الملامح الدائمة للمحادثات الإسرائيلية السورية ؟ وفى الوقت المناسب ، ومع وجود العامل الحفّاز الصحيح ، يمكن أن يتبدد هذا التباطؤ بسرعة . كما أن هذه العوامل تدل على نوعية القضايا التى يلزم تناولها من أجل سلام إسرائيلى سورى كامل .

الجمود الاستراتيجى

تقر سوريا الآن بأنها لا تملك القدرات الهجومية لتحقيق نصر عسكرى فى حرب محدودة على الجولان . وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى وضع حد لسعى سوريا لنوع من التكافؤ الاستراتيجى الذى قد يعطى سوريا مزيدا من القوة الهجومية المؤثرة . وتمتلك سوريا فى الوقت نفسه قدرات دفاعية كافية لردع إسرائيل عن شن هجوم عسكرى كبير على جبهة الجولان . وقد نشرت سوريا قوة صاروخية أرض أرض محملة برؤوس كيماوية .

ويعني هذا التوازن العسكرى أن أحدا من الجانبين ليس فى وضع يسمح له بإجبار الطرف الآخر على الخضوع لشروطه في التسوية . ولا تقدر سوريا على تهديد إسرائيل بخيار عسكرى لاستعادة الجولان ، ولا تستطيع إسرائيل التهديد باستخدام القوة إذا رفضت سوريا الموافقة على المطالب الإسرائيلية لتسوية سلمية . وهذا الجمود ليس إلى ما لا نهاية . وقد ألمح الزعماء الإسرائيليون والسوريون على السواء بأن الفشل فى تحقيق السلام قد يؤدى إلى صراع ممتد وربما الحرب .

وهناك قليل من الضغط الداخلى على نظام الأسد لتغيير المسار ، وأن يقوم إما بالإسراع فى المحادثات مع إسرائيل أو يتخلى عنها كلية . وتعتمد قاعدة القوى الداخلية للأسد على المؤسسة الأمنية وحزب البعث ، وتشمل تأييد العلويين والفلاحين والشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة . ويضفى هذا التأييد الشرعية على النظام ، وليس هناك علامات على أن التأييد يتفتت أو ينحسر . وبالرغم من الفساد وسوء الإدارة ، فقد تحسن الاقتصاد منذ منتصف

الثمانينيات . وتتضافر سياسات التحرر مع المحصول الزراعى الوفير ، وزيادة عائدات تصدير النفط ، واستثمارات ما بعد حرب الخليج فى البنية الأساسية والصناعية جميعا فى دفع الاقتصاد السورى فى اتجاه إيجابى . كما أن العلاقات الخارجية بصفة عامة جيدة مع الدول ذات الأهمية القصوى لأمن سوريا وخيرها : المملكة العربية السعودية ، والولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبى .

وفى مقابل هذا الوضع القائم المريح نسبيا ، فإن أى تنازلات كبيرة لصالح إسرائيل قد تثير رد فعل داخليا عنيفا سواء داخل الحكومة أو من جانب جماهير الشعب - وهو الأمر الذى يفسر لماذا لا يعلق المسئولون السوريون أهمية على الإسراع بعقد صفقة مع إسرائيل لا تكون وفق شروطهم بالكامل . وسوريا مستعدة لعقد صفقة سلام ، ولكن وفق ما أورده المفاوضون السوريون دون تحريف . وهكذا ، فإن المخاطر الفائقة التى تتربص بالنظام أكبر من أن تبرر أى تغيير فى الموقف .

أما الاهتمامات الثانوية بلبنان فتساعد فقط فى تدعيم هذا النهج . ومع أن سوريا لا تشير علنا إلى لبنان كهاجس رئيسى ، إلا أن تأثير عملية السلام على وضع لبنان النهائى أمر مهم بالنسبة لنظام الأسد . وينشغل الأسد بصفة خاصة بتأثير عملية السلام على قادة سوريا العسكريين ورجال الأعمال المستفيدين من سيطرة سوريا على لبنان . وهم يخشون من أن تؤدى الصفقة مع إسرائيل إلى تدعيم الاستقلال السياسى اللبنانى .

وساهمت الجامعة العربية فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٩ فى التوصل إلى اتفاق - وثيقة التفاهم الوطنى - فيما بين اثنين وستين عضوا مسلما ومسيحيا فى مجلس النواب اللبنانى الذين التقوا فى مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية . ودعا الاتفاق إلى نقل السلطة التنفيذية من الرئيس المسيحى إلى مجلس الوزراء الذى يضم عددا متساويا من المسيحيين والمسلمين . وفى مستهل الأمر ، تعرض اتفاق الطائف للرفض من جانب كثير من اللبنانيين ، وأدى نزاع مرير بين الفصائل المسيحية إلى موقف متحفظ بين العماد ميشيل عون الذى رفض الطائف ، والرئيس الجديد إلياس الهراوى الذى قبل الطائف . وتم تعديل الدستور اللبنانى فى سبتمبر ١٩٩٠ لكى يتسنى تطبيق اتفاق الطائف ، الذى دعا سوريا إلى مساعدة القوات المسلحة للحكومة اللبنانية لتأكيد سيطرتها على لبنان . وعلى مدى سنتين (بدءا من الوقت الذى تم فيه تعديل الدستور) ساعدت القوات المسلحة السورية الحكومة اللبنانية فى تنفيذ مخططات الطائف الأمنية قبل الانسحاب إلى شرق لبنان . كما قامت لجنة الجامعة العربية التى ساعدت فى مفاوضات اتفاق الطائف بإذاعة نص ملحق الاتفاق الذى تعهدت فيه بضمان انسحاب سوريا فى النهاية من لبنان . وفى أكتوبر ١٩٩٠ ، هزمت القوات السورية العماد عون الذى نفى إلى فرنسا . وفى مايو ١٩٩١ ، وقعت لبنان وسوريا

معاهدة ثنائية تم بموجبها إقامة روابط رسمية اقتصادية وعسكرية وسياسية ، وأكدت وجود سوريا كضامن للخطط الأمنية للطائف .

والسوريون لديهم سبب للخوف من أن عملية السلام قد تكسر بالفعل قبضة سوريا على لبنان ، حتى إذا قبلت الولايات المتحدة وإسرائيل الوجود العسكرى والسياسى السورى على المدى القصير . وقد يتيح السلام الفرصة للبنان لتحقيق نمو اقتصادى ، وتجديد روابطه بالغرب ، وتنمية روابطه الخاصة مع إسرائيل . وقد تساهم مثل هذه التطورات فى صحوة لبنانية جديدة ، وربما تعود به إلى سنوات المجد فى الخمسينيات والستينيات . وبالنسبة لبعض السوريين ، فإن احتمال قيام نهضة لبنانية ينطوى على تداعيات مقلقة ، ويفضلون بقاء لبنان فى الظل السورى .

ويرفض بعض المراقبين الفكرة القائلة بأن سوريا تستطيع انتظار فرصتها إلى ما لا نهاية . وهم يجادلون بأن استقرار نظام الأسد ، وحالة الاقتصاد السورى ، ونوعية فترة الانتقال المحتملة فى حالة وفاة الأسد ، يهدد الوضع الراهن . وإذا كان النظام أقل أمنا ، أو كان الاقتصاد فى حاجة إلى دفعة من جانب الاستثمار الخارجي وتجارة خارجية أكبر ، فإن أسباب الارتداد إلى عدم الفعالية سوف تزداد . والحقيقة أن التقييمات المتشائمة لكل من استقرار النظام وحالة الاقتصاد السورى ، تتيح مساحة عريضة لتفسيرات أخرى للسبب وراء التوانى الإسرائيلى السورى .

اهتمامـات سـورية أخـرى أكثر أهميـة

ويتمثل سبب محتمل آخر للجمود فى أن القيادة قد ترى فى عقد صفقة ، حتى إذا كانت تستند بالكامل إلى الموقف التفاوضى السورى الراهن ، خطرا على بقائها . وانطلاقا من هذا الرأى ، هناك مسائل أخرى أكثر أهمية للنظام من القضايا التفاوضية المحتملة الأخرى التى تعرقل تحقيق تقدم إسرائيلى سورى . وتتضمن هذه المسائل الأكثر أهمية تأمين بقاء نظام الأسد بصفة عامة ، والمحافظة على التفوق العلوى والسيطرة على لبنان ، وتجنب التطبيع مع إسرائيل – وينظر إليها جميعا باعتبارها أكثر أهمية من استعادة الجولان . ويقول دانييل بايبس ، أحد المحللين الذين يناقشون الجمود من هذا المنظور ، إن الأسد « يحتمل فى الغالب أن يتجنب أى تسوية إلا إذا كانت أساسية لضمان استقرار حكمه » .[٨]

وربما يثير احتمال التطبيع مع إسرائيل أخطر أسباب القلق فى دمشق . وتجادل سوريا حتى الآن بأن عملية تحديد العلاقات السلمية ينبغى أن تستتبع الالتزام الإسرائيلى بالانسحاب الكامل من الجولان . وفى يوم ١٦ يناير ١٩٩٤ ، قال الأسد للرئيس كلينتون فى دمشق إن سوريا مستعدة لـ « علاقات سلمية طبيعية » مع إسرائيل ، ولكنه لم يتفوه بمزيد من

التفاصيل . وفى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٩٤ ، تحدث الأسد أمام البرلمان السورى قائلا إن « سوريا ستفى بمتطلبات السلام الموضوعية التى يتم الاتفاق عليها » .(٩) وقد تم تفسير ذلك على نطاق واسع كإشارة إلى الترتيبات الأمنية والتطبيع .

ويتضمن التعريف الإسرائيلى للتطبيع مع سوريا العلاقات الدبلوماسية ، وانفتاح الحدود ، والتجارة . وقد أكد رابين أهمية العلاقات الطبيعية بقوله : « تريد هذه الحكومة التوصل إلى سلام من شأنه أن يوفر لنا سلاما حقيقيا - سلاما يقره كل فرد فى إسرائيل ، حيث يستطيع كل إسرائيلى أن يسافر إلى سوريا أو إلى دمشق أو أى مكان آخر ، من أجل صياغة علاقات تجارية وثقافية » .(١٠) واعتبره رابين بنفس القدر من الأهمية مثل الانسحاب أو الترتيبات الأمنية :

إن المكون الثالث هو رغبتنا ، مطلبنا للمكون الحاسم : بعد انسحاب محدود جدا - لأن مرتفعات الجولان كلها صغيرة جدا - وبعد انسحاب رمزى فى الواقع ، نود الحصول على فترة قد تمتد هى الأخرى سنوات ، يجرى خلالها تطوير التطبيع الكامل . وينبغى أن يتضمن ذلك السفارات ، والحدود المفتوحة أمام تحرك الأفراد والبضائع . وإننا بدون هذه العناصر لن نقدر على الموافقة مطلقا على أى معاهدة سلام .(١١)

وأكد رابين (ومن بعده بيريز) التطبيع كمكون ضرورى يرغب فيه جميع الإسرائيليين ؛ والواقع إن الانسحاب من الجولان لن يقبل به استفتاء أو اقتراع فى الكنيست إلا إذا كان مرتبطا بالتطبيع .(١٢) ولكن التطبيع بالنسبة للأسد تستتبعه درجة عالية من الشفافية والانفتاح . وينطوى على تفاعل أكبر مع العالم الخارجي . والحدود المفتوحة ستترك السيطرة على الحدود فى أيدى الحكومة السورية ، ولكن الحكومة لن تكون قادرة على رفض دخول الإسرائيليين ، لمجرد أنهم يحملون جواز سفر إسرائيليا . والأردن ، بالرغم من أنه حدد عدد الإسرائيليين المسموح بدخولهم البلاد منذ توقيع المعاهدة ، فإن مئات الإسرائيليين يعبرون نقاط التفتيش جميعا بصفة يومية .

كما أن الاحتمال العكسى ، أى سفر السوريين إلى إسرائيل ، هو أيضا ضار بنظام شمولى . وإن زيارة دولة غربية السمات وديمقراطية مثل إسرائيل ، قد يدفع بعض السوريين إلى الدعوة بصوت أعلى فى الداخل من أجل مزيد من المزايا الاقتصادية أو الحقوق السياسية . وإن خوف الأسد من التطبيع هو ، إلى حد ما ، خوف منطقى يستند إلى احتمالات محددة يمكن وصفها وتحديدها . غير أن هناك أيضا عنصرا غير ملموس يقوم فقط على الخوف العام من الروابط مع ديمقراطية صهيونية كانت ذات يوم عدوه اللدود . وإن الدور التقليدى لإسرائيل ، كعدو أول لسوريا ، يميزها عن باقى الديمقراطيات التى تقيم سوريا معها علاقات فعلية . ويتعين على نظام الأسد ، كحد أدنى ، أن يتحول

عن التركيز على كونه قاعدة معادية لإسرائيل تستمد شرعيتها من النزاع مع إسرائيل ، وهى العملية التى بدأت تنطلق بالفعل . وتساهم كل من المخاوف الملموسة ، والأخرى غير المحسوسة ، فى التوجس السورى من عملية السلام .

وقد أوضح المسئولون الأمريكيون أنهم يساندون بالكامل دعوة إسرائيل لسلام وتطبيع كاملين مع سوريا . وفى خطاب له ، فى ١٧ مايو ١٩٩٤ ، قال أنتونى ليك ، مستشار الأمن القومى الأمريكى فى ذلك الحين ، إن إدارة كلينتون « سوف تصر » على أن يتضمن السلام « علاقات دبلوماسية كاملة ، ووضع نهاية للمقاطعة [هكذا] ، وفتح الحدود أمام الأهالى والتجارة ، وتنمية المشروعات الاقتصادية المشتركة » .(١٣)

ويؤكد المنتقدون لهذا التحليل أن العدوى المنقولة بواسطة القوى الديمقراطية ، والتى يقال إنها تخيف الأسد وتدفعه إلى إبطاء محادثات السلام ، قائمة بالفعل . وتقيم سوريا صلات واسعة النطاق مع دول وشركات ونظم أخرى . وهناك قيود قليلة على السفر ، ويقوم الأجانب – بما فى ذلك الغربيون – بزيارات منتظمة لسوريا . وتجرى اتصالات تجارية وثقافية واسعة المدى ، وتعمل فى سوريا بالفعل شركات أجنبية ، خاصة شركات البترول الأمريكية . وتتوافر الأفلام الأجنبية والكتب والصحف ، وتمارس المراكز الثقافية الأمريكية والأوروبية نشاطها . وباختصار ، فإن لدى سوريا بالفعل نفس مستوى الانفتاح الذى سوف يواكب التطبيع مع إسرائيل ، حتى إن كانت دولة شمولية بصفة عامة . ويجادل النقاد بأن الخلاف حول التطبيع ينشأ عن سوء فهم للعداء السورى لإسرائيل . ولم ينشأ ذلك عن الخوف من إسرائيل باعتبارها ديمقراطية ، أو مجتمع مفتوح ، وإنما عن عداوة تاريخية وقومية إزاء الدولة الصهيونية والحركة الصهيونية . وبدلا من الحيلولة دون عقد صفقة مع إسرائيل ، فإن صراع سوريا الطويل مع إسرائيل يستلزم أن يحقق الأسد ما يكفى من الأهداف السورية فى تسوية تفاوضية ، للتبرير والدفاع عن عشرات السنين من التضحيات البشرية والمالية التى قدمها الشعب السورى .(١٤)

الضغط الأمريكى غير مجدٍ

ليست الولايات المتحدة فى وضع قوى يسمح لها بتيسير عقد اتفاق من خلال ممارسة الضغط على الأطراف . وتستطيع الولايات المتحدة ، من الناحية النظرية ، أن تقدم حوافز لسوريا مثل رفع اسمها من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للراعين الدوليين للإرهاب ، ولكن ذلك قد يثير غضبا فى الولايات المتحدة ، ويحتمل أن يواجه معارضة مادامت سوريا مستمرة فى إيواء المنظمات الإرهابية والزعماء ذوى السمعة السيئة .

كما أن الضغط الأمريكى على الداعمين الماليين لسوريا ، مثل المملكة العربية

السعودية ، لا يحتمل أن يثمر هو الآخر . وقد تندفع سوريا فى رد فعلها لمثل هذا الضغط الجائر وتتخلى عن محادثات السلام برمتها ، أى عكس النتيجة التى ترغبها الولايات المتحدة . وقد يدفع الضغط الأمريكى القوى بسوريا الغاضبة ، فى حالة التطرف ، إلى المشاركة و / أو تعبئة الدول والمنظمات الرافضة ، بما فى ذلك إيران والعراق وليبيا وبعض المنظمات الفلسطينية .

ولم يكن الاحتمال واردا فى الغالب أن تمارس إدارة كلينتون الضغط على إسرائيل مادامت حكومة العمل فى السلطة . وحتى فى ظل حكومة الليكود ، فإن الضغط الجاد وارد فقط إذا رفضت إسرائيل الاكتراث بصورة صارخة بعملية السلام . وكذلك ، فإن المسار الإسرائيلى الفلسطينى يتطلب أكبر قدر من اهتمام الحكومة الإسرائيلية وقواها السياسية ، الأمر الذى يترك مرونة أقل للمحادثات مع سوريا فى الوقت الراهن .

إسرائيل تستطيع الانتظار

إن سوريا فى هذه المحادثات الثنائية ليست الطرف الوحيد الذى يملك الأسباب لتنأى بنفسها عن التنازلات أو المزيد من الاتفاقيات . لقد جاء انتخاب نتنياهو ، فى جانب منه ، لأنه وعد بعدم الانسحاب من الجولان ، وهو أمر لابد منه لتحقيق السلام من المنظور السورى . وبعد انتخابه ، اقترح نتنياهو ومستشاروه أن تركز إسرائيل وسوريا على نواحى التفاهم حول قضايا محددة ، بدلا من معاهدة سلام شاملة . وزعموا أن هذا النهج المتنامى سوف ينتهز فرصة المساحات المتاحة من المصالح المشتركة ، ويتجنب سياسة « كل شىء أو لا شىء » الكامنة فى طبيعة المحادثات الإسرائيلية السورية السابقة .[١٥] وكان الاحتمال الواحد الوارد ذكره هو التركيز المبدئى على جنوب لبنان .

وفى الوقت نفسه ، كانت إسرائيل تجنى فوائد كبرى من التقارب العربى الإسرائيلى على أصعدة أخرى . وجاءت « أوسلو ٢ » ، والروابط مع الأردن ، ومؤتمرا القمة فى الدار البيضاء وعمان ، وجمع من العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الجديدة ، بمثابة نعمة للاقتصاد الإسرائيلى ، وكذلك – باستثناء « أوسلو ٢ » – للنفسية الإسرائيلية على سائر مستوياتها .

وحتى بالنسبة لحكومة إسرائيلية تكون راغبة فى المساومة والتخلى عن الجولان كلها أو الجانب الأكبر منها ، فإن الحساب الختامى سينتهى إلى أن الرأى العام الإسرائيلى لا يستطيع قبول قدر بالغ من التنازلات دفعة واحدة . إذ أن الجسر لا يحتمل أكثر من قدر معلوم من حركة المرور ، كما يحلو للإسرائيليين أن يقولوا . وتنقسم الجماهير الإسرائيلية بحدة حول أفضل منهج للعمل إزاء الفلسطينيين . وكان المسئولون الإسرائيليون قد رددوا

فى أحاديثهم الخاصة أسبابا مماثلة للقلق عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، حينما ضغطت مصر على إسرائيل لتوقيع معاهدة حظر الانتشار النووى (أو على الأقل تعيين جدول زمنى محدد لذلك) ، بالرغم من أن القضايا الإسرائيلية السورية فى ذلك الحين كانت متداخلة مع المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية ، وتعتبر داخل سلة القضايا حيث التنازلات قاب قوسين أو أدنى . ومع تطبيق « أوسلو ٢ » ، بما فى ذلك التغيرات على نطاق واسع فى الضفة الغربية ، والشروع فى محادثات الوضع النهائى الإسرائيلية الفلسطينية حول قضايا مثل الحدود ، والمستوطنات الإسرائيلية ، واللاجئين الفلسطينيين ، والقدس ، والطبيعة المحددة لمستقبل الكيان الفلسطينى ، أصبح جدول الأعمال مثقلا بالفعل بالقضايا موضع الخلاف والمعقدة . وبالرغم من أن إسرائيل قد تقبل تقدما قريبا من شروطها الخاصة ، فإن سرعة التطورات الأخرى تحول دون تقديم تنازلات كبرى لدمشق .

والمفارقة أن إسرائيل وسوريا توافقان على نقطة واحدة : أن الجانبين يدركان مواطن الضعف المحلية الكامنة فى الانطلاق ، إلا إذا حدث ذلك بدون تنازلات ، وتلك استحالة جلية للطرفين على السواء فى إطار معطيات التضارب فى المواقف الرسمية .

تواتر التأخير على المسار الإسرائيلى الفلسطينى

هناك عامل واحد أخير جدير بالملاحظة هو أن المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية لم تتقدم وفق الجدول الموضوع . وقد وقّعت « أوسلو ٢ » بعد مرور أكثر من عام على الموعد المبدئى المحدد . ولما كان مصير الفلسطينيين أحد الاهتمامات السورية الأصيلة ، فإن تواتر التأخير على هذا المسار يضيف إلى تفاقم المسار الإسرائيلى السورى المتعثر . ولكن التقدم فى عملية أوسلو - أو القبول العريض بعرفات فى المجتمع الفلسطينى ، بما فى ذلك الشتات ، يجعل من ذلك عاملا أقل شأنا فى المحادثات الإسرائيلية السورية .

مخاطر الانتظار اللانهائى

إذا لم يتم توقيع اتفاقية بين إسرائيل وسوريا ، فقد تنشب مواجهة عسكرية من جديد . وقد تصبح المناوشات الخفيفة فى لبنان ، مثلما حدث فى أبريل ١٩٩٦ ، أكثر شيوعا . وقد لا تتورط القوات السورية بصورة مباشرة فى مثل هذا النوع من القتال . وقد تنتهج سوريا مدخلا من وراء الستار ، وتمارس نفوذها على كل من « حزب الله » والحكومة اللبنانية . أما إذا تأجلت اتفاقية السلام إلى ما لا نهاية ، يصبح الاحتمال واردا بالنسبة لنشوب مصادمات أشد خطورة تشمل مواجهات إسرائيلية سورية مباشرة .

وبينما سوريا لا تمتلك الآن القدرات الهجومية لمواجهة القوات المسلحة الإسرائيلية ،

فإن ذلك قد يتغير أو قد تضيق الهوة على الأقل[١٦] ، وقد تفكر سوريا فى ضربة هجومية محدودة لاستعادة الجولان . واعترف رابين بذلك فى يونيو ١٩٩٤ ، عندما قال إنه بدون اتفاقية مع سوريا ، ينبغى على إسرائيل « أن تستعد للحرب بعد ٣ أو ٥ أو ٧ سنوات من الآن ، أو بعد ١٠ سنوات من الآن » .[١٧]

ويدرك المخططون العسكريون السوريون أنه فى حالة مواجهة مستقبلية ، فإن نصرا عسكريا سوريا غير وارد . وكما كتب أحد المعلقين العرب « إن سوريا ليست ندا لإسرائيل فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى والكفاءة العسكرية . إن إسرائيل قوة نووية تضمن الولايات المتحدة أمنها ومصالحها » .[١٨] والاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان يمثل مشكلة عسكرية أخرى للنظام . ومع أن سوريا نفسها استخدمت لبنان فى حرب بالوكالة ضد إسرائيل من خلال « حزب الله » ، إلا أن المخططين العسكريين السوريين يخشون ، فى حالة مواجهة مستقبلية ، من أن تتمكن إسرائيل من الالتفاف حول سوريا من لبنان . ونتيجة لذلك ، يعتقد المخططون العسكريون السوريون أن المدخل المنطقى الأفضل ، هو انتهاج استراتيجية الضحايا الكثيفة فى التصدى للقوة العسكرية الإسرائيلية ، وذلك بمحاولة إنزال خسائر بشرية جسيمة على الجانب الإسرائيلى . وتحتفظ سوريا بميزة التفوق العددى الكبير لجيشها العامل مقارنة بإسرائيل ، ولكنه ما إن تستكمل إسرائيل التعبئة الكاملة ، فقد تتمكن القوات الإسرائيلية من اجتياز المسافة القصيرة إلى دمشق . وفى حين أن إسرائيل تعتمد على القوة الجوية ومناورات الالتفاف لكى تتجنب جزئيا جسامة الضحايا من العسكريين الإسرائيليين ، يدرك القادة العسكريون السوريون أن حربا دموية على الأرض هى أضمن وسيلة لتقويض التأييد الداخلى فى إسرائيل لاستمرار القتال .

والعسكرية السورية لم تتمكن من تحقيق الندية مع التفوق الجوى الإسرائيلى ، ويزعجها تواصل الجهود الإسرائيلية لتحسين ترسانتها . ويزعم النظام السورى علنا بأن التسلح الإسرائيلى يؤكد طبيعة إسرائيل العسكرية . ويشرح التعليق المنشور فى صحيفة « تشرين » ، وهى إحدى الصحف السورية المملوكة للدولة ، أن « إصرار إسرائيل على الحصول ، وعلى تخزين المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة ، يوضح أن العقلية الإسرائيلية المجذرة فى العدوان والحرب والتوتر قائمة لم تتغير ، وأن إسرائيل لا تنتهج سياسة تستهدف تنمية جهود السلام » .[١٩]

ومع أن البرنامج النووى الإسرائيلى لم يكن بنفس القدر من الأهمية فى جدول الأعمال السورى مثل التهديد بالأسلحة التقليدية من الجولان ، إلا أن دمشق تقلقها أيضا أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية . ولم تكن سوريا غير سعيدة بمتابعة مصر وهى تدفع بقضية الأسلحة النووية الإسرائيلية – وهو مثال آخر على وضع إسرائيل المسيطر والمهدد – أثناء تجديد

معاهدة حظر الانتشار النووى فى أبريل ١٩٩٥ . وقد تعتبر سوريا صواريخها وأسلحتها الكيماوية ورقة للمساومة فى المفاوضات والمناقشات حول أسلحة الدمار الشامل .

تهديدات أمنية أخرى لسوريا

يواجه نظام الأسد ، بالإضافة إلى التهديد الإسرائيلى لأمن سوريا ، عددا من المسائل الأخرى التى تؤثر على أمن سوريا واستقرارها . والمعروف أن المحادثات الإسرائيلية السورية لا تجرى فى فراغ سياسى وعسكرى ، وإنما فى إطار وضع سوريا الداخلى والعلاقات مع جيرانها الأكبر ، العراق وتركيا . وإن الانقسامات الدينية والعرقية للشعب السورى ، وحالة الاقتصاد السورى ، والوضع فى لبنان – كل ذلك يساعد ، بصورة غير مباشرة على الأقل ، فى تشكيل احتمالات عقد اتفاقية إسرائيلية سورية . والعكس صحيح أيضا : أى أن مسار عملية السلام الإسرائيلية السورية يؤثر على هذه الأمور ، ويساهم فى الوضع الأمنى الشامل لسوريا ونهجها السياسى . وعلاوة على ذلك ، وحتى إذا كانت هذه القضايا لا تمثل تهديدا فى الوقت الحالى ، إلا أنها قد تكون بمثابة الوقود اللازم لنشوب أزمة أو مواجهة فى المستقبل . وسيبقى البعض منها دون مستوى القضايا إلى ما لا نهاية ، ولكن إمكانية المتاعب باقية فى كل هذه المجالات .

انقسامات دينية وعرقية

وفر أسلوب حكم الأسد حتى الآن الحماية للعلويين ، وهم طائفة إسلامية تلاقى اعتراضا من المسلمين سواء من الشيعة أو السُنّة ، ولكنه قد يثير الاستياء فى أوساط السوريين ممن لا يملكون السلطة ، خاصة العرب السنيين . وبالنسبة للعقيدة الدينية ، يمثل المسلمون السنيون ٧٤ فى المائة من تعداد الشعب السورى ، والعلويون أقل من ١٦ فى المائة ، والطوائف المسيحية ١٠ فى المائة . وإن نحو ٩٠ فى المائة من الشعب عرب ، بينما الأكراد والأرمن والجماعات غير العربية الأخرى يمثلون ما يقرب من ١٠ فى المائة من الشعب .[٢٠] وهكذا يستطيع المرء أن يتخيل واقع السيناريو ، حيث يكون لدى الأسد والعلويين الآخرين سبب وجيه للخوف من أن سقوط النظام قد يعنى اضطهاد العلويين بأيدى السنة ، يكون بعضه انتقاما لسنوات السيطرة العلوية فى ظل الأسد ، وأيضا لأن العلويين ، فى نهاية الأمر ، أقلية . وقد يصبح العلويون ، بوصفهم الجماعة ذات الحظوة ، هدفا للسوريين الساخطين المتطلعين إلى إلقاء اللوم على أحد ما بسبب سنوات الخضوع للأسد والعدد غير المتناسب للمسئولين العلويين . وقد بذل الأسد جهدا شاقا لكسب رضاء مختلف الجماهير ، ولكن مثل هذه الجهود من جانبه ليست وسيلة معصومة من الخطأ لتجنب إراقة الدماء والانقسامات فى المستقبل .

وفيما مضى ، حينما واجه نظام الأسد انشقاقا داخليا فى شكل الإخوان المسلمين ، وهى حركة دينية وسياسية ، تحرك النظام بقوة لحل منظمة الإخوان . وكان الإخوان فى سوريا يسعون إلى مزيد من التمسك بالإسلام فى مواجهة نظام الأسد ذى التوجه العلمانى . ولقيت عمليات قتل المعارضين من الأصوليين الإسلاميين فى حماة عام ١٩٨٢ ، حيث دمرت أجزاء كبيرة من المدينة ، لقيت أكبر قدر من الإعلام كإجراء داخلى صارم ضد مناهضى النظام . وإن مثل هذا النوع من المواجهة ، إذا تكرر ، قد يثير مشكلات خطيرة لأى نظام . ولو أن الإجراءات القاسية لفرض الاستقرار والنظام عادة ما تنجح ، إلا أنه يعرف عنها أيضا أنها تأتى بنتائج عكسية وتقصف ولاية أى نظام .

الاقتصاد

وكما ورد ذكره ، يعتبر الاقتصاد عاملا متصلا بحسابات عملية السلام ، وبالاهتمامات الأمنية ، وباستقرار النظام . ويمكن لعملية السلام أن تمثل انفتاحا لاستثمارات أجنبية أكبر ، وأن تقدم للحكومة الفرصة للتركيز على الإصلاح الاقتصادى . غير أنها قد تؤدى أيضا إلى سحب التجارة والأعمال من بعض السوريين المشتغلين فى لبنان . وقد تساهم فى استمرار جمود المفاوضات الإسرائيلية السورية ، حيث إن إسرائيل تتوقع الحصول على مدخل اقتصادى إلى سوريا (ودول عربية أخرى) . وبالرغم من احتمالات التحسن الاقتصادى ، فإن الآراء تختلف حول الحالة الراهنة للاقتصاد السورى .

وطوال فترة الثمانينيات ، كان الاقتصاد السورى ضعيفا جدا . وكانت سوريا تعانى من ديون خارجية ضخمة ، وانخفاض فى احتياطيات النقد الأجنبى ، وقدر محدود من الإيرادات النفطية . ونهض الاقتصاد عام ١٩٩٠ ، ولكنه لم يتضح إلى أى مدى سيدفع ذلك بسوريا للتقدم . ويعرب المراقبون الخارجيون عن آراء متباينة بشأن مستقبل سوريا الاقتصادى .

ويتطلع البعض إلى التسعينيات باعتبارها بداية لوضع اقتصادى أكثر استقرارا : « يبدو أن الأزمة الاقتصادية الداخلية فى سوريا قد تحسنت مع بدء مرحلة ما بعد الحرب الباردة » .[٢١] وتتضمن التطورات الإيجابية إيرادات نفطية بلغت نحو مليارى دولار سنويا ، ومعدل نمو حقيقى فى إجمالى الناتج المحلى يزيد على ٦ فى المائة سنويا من ١٩٩١ حتى ١٩٩٤ ، وارتفاع فى الواردات من ٢,١ مليار دولار عام ١٩٨٩ إلى ٥,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ .[٢٢] وتمكن الأسد من إرضاء المسئولين العسكريين الرئيسيين والمصالح التجارية فى إطار الاعتبارات الاقتصادية ، وهذا من شأنه أن يجعل الاقتصاد عفيا . إلا أنه أمر غير مؤكد ما إذا كان الانتعاش الأخير سيتواصل .

وهناك مراقبون آخرون ، خاصة المحللين الغربيين ، نظرتهم أكثر سلبية . وكتب أحدهم قائلا :

إن الاقتصاد السورى مهلهل . وأعوان الأسد المخلصون لابد أن يشغلوا الآن وظيفتين أو ثلاثا لكى يتوافر على موائدهم الخبز الذى يرتفع ثمنه دوما ... فى ظل التضخم الذى يصل إلى ما بين ١٥ و ٢٠ فى المائة سنويا ... وإن الصناعة القائمة تكاد تكون غير ذات قيمة .. وتبلغ ديون سوريا لروسيا ، التى يرفض الأسد سدادها ، أكثر من ٤١٢ مليار ليرة .[٢٣]

وتستنزف الإدارة الاشتراكية لحزب البعث والإنفاق الجسيم على الأسلحة الاقتصاد السورى بشدة ، ودخل الفرد لا يزيد على ألف دولار بالرغم من الزيادة الكبيرة فى إنتاج حقول النفط السورية .[٢٤] ويجلب إنتاج النفط البالغ ٦٠٠ ألف برميل فى اليوم ما يقرب من مليارى دولار سنويا ، ولكن قدرا ضئيلا من عائدات النفط ينساب إلى الجماهير ، والمنتظر أن تدوم احتياطات النفط الراهنة لمدة عقد آخر أو أقل .[٢٥] وقد تراجعت الحكومة السورية فى مجالات أساسية من الإصلاح الاقتصادى . واتخذت خطوات جزئية فقط نحو خصخصة الكيانات المملوكة للدولة ، وفشلت فى إصلاح نظام معدلات الفائدة أو تحديث النظام المصرفى ، وكدست ديونا أجنبية ضخمة . وبدون بيئة « واقعية » لمعدل الفائدة ، فإن الاستثمار الأجنبى غالبا ما يكون محدودا ، حتى فى أوساط الجالية السورية العاملة فى الخارج التى تتحكم فى نحو ٢٥ مليار دولار أو يزيد . وقد تكون سوريا معتمدة على إسقاط الديون من جانب روسيا ودول أخرى كجزء من اتفاقية سلام مع إسرائيل ، وهو الطريق السهل للإفلات من التزامات مالية واسعة النطاق . وتتضمن المشكلات الاقتصادية الأخرى التضخم المتصاعد (٢٠ فى المائة عام ١٩٩٤) ، والبطالة ، وبنية أساسية مجهدة للمياه والقوى الكهربائية .[٢٦]

وتضاعف هذه النظرة التشاؤمية من أهمية التقدم في عملية السلام . ومن شأن السلام مع إسرائيل أن يفتح الأبواب أمام مزيد من الاستثمار الأجنبى ، وقد يؤدى إلى رفع القيود الأمريكية على التعامل مع سوريا (مثل انضمامها إلى القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب الدولى) . وما إن يشعر كبار رجال الأعمال فى العالم بأن النزاع ينحسر ، فإنهم فى الأرجح سيقبلون على دخول الأسواق السورية . وهنا فقط تستطيع سوريا أن تجنى ثمار ما بعد الصراع من انتعاش . ولكن التهديد بالسيطرة الاقتصادية لإسرائيل ، وضياع لبنان كمورد للتمويل ولمرتبات المسئولين فى النظام ، واستمرار التعرض لمخاطر قضايا المياه مع تركيا ، يعقد الحسابات السياسية . ولا تستطيع عملية السلام أن تنشط فى فراغ اقتصادى . ولكى يقوم الاقتصاد الذى يتسم بالتخطيط المركزى والبيروقراطية بتحقيق أكبر قدر مما يسمى بعائد السلام ، لابد أن تكون خطى التقدم السياسية مصحوبة بالإصلاح

والتحرر الاقتصادى.[٢٧] وتبدو اقتصاديات مرحلة السلام جذابة ، غير أن المرء يتساءل : ما مدى الوقت الذى يلزمها للانطلاق ، وكم من الوقت يضيع فى الانتكاسات الاقتصادية المتعلقة بعملية السلام ؟

سوريا ولبنان

إن أحد المخاوف المشتركة لدى أعضاء كثيرين فى المؤسسة السورية يتمثل فى أن سلاما كاملا قد يخفف فى النهاية من قبضة سوريا على لبنان . ومنذ أن أعلن لبنان استقلاله فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤١ ، اعتبره غالبية السوريين كيانا اصطنعه الاستعمار الفرنسى ، وأنه فى الحقيقة جزء من سوريا . وقد أحكمت سوريا فى السنوات القليلة الماضية سيطرتها على لبنان ، ولا تقوم الحكومة اللبنانية الحالية بأى خطوة رئيسية بدون موافقة سوريا . وعلى مدى السنوات العشر الماضية ، أدى النفوذ السياسى والعسكرى السورى فى لبنان إلى قيام روابط اقتصادية وثيقة . والعمال السوريون الذين كانوا يعملون بصورة تقليدية فى لبنان ، يحتلون الآن نصيبا أكبر من القوى العاملة ونسبة أكبر من العمالة الماهرة عنها فى الماضى . وتجنى سوريا ما بين مليار وثلاثة مليارات من الدولارات سنويا فى شكل تحويلات من لبنان . غير أن المزايا التى يجنيها ضباط الجيش السورى والشرطة السرية هى بنفس القدر من الأهمية لنظام الأسد . إنهم يديرون « تجارة رابحة فى الخضر والسجائر والملابس ، وغيرها من السلع » . وتنغمس عائلات وأصدقاء نظام الأسد حتى الآذان فى إعادة تعمير لبنان ، ويجمعون الثروات نتيجة لذلك . وإن ضياع النفوذ السياسى فى لبنان سوف يمثل خطرا على هذا المنجم المالى . وفى حين أن العمال السوريين سيبقون فى لبنان ، إلا أن قدرة الصفوة السورية على الحصول على عقود رئيسية والمطالبة بعمولات باهظة ستضيع ، أو على الأقل ستنكمش بشدة.[٢٨] *(ملحوظة للمحرر : انظر ما بعده لمزيد من التفاصيل الواردة فى مناقشة الوضع فى لبنان)* .

سوريا وتركيا

لم يتسبب التوتر بين سوريا وتركيا حول الحدود ، والمياه ، وحركات المعارضة ، حتى الآن فى نشوب صراع خطير ، ولكنه يخلق أرضا خصبة لمنازعات مستقبلية ويدخل فى حسابات سوريا الأمنية . وبالرغم من أن الدولتين تضبطان خلافاتهما ، فإنه ليس من الصعب تخيل حدوث تصاعد خطير فى ظل ظروف مناسبة . ولا تقلق سوريا من تهديد عسكرى تركى محدد ، وإنما من عدد من مصادر التوتر الكامنة فى علاقاتهما . ولا تستطيع سوريا التى تنشر قواتها بالفعل فى لبنان ، والتى تواجه تهديدات إسرائيلية وعراقية ، أن تضع قوات ضاربة على كل جبهة .

وتتمثل إحدى القضايا القائمة بين الدولتين فى احتمال التورط فى قضايا الانفصال الكردية . وتنفق تركيا ما بين ثمانية إلى عشرة مليارات دولار سنويا ، أو ٣٠ – ٣٥ فى المائة من إيرادات الحكومة ، فى القتال ضد الانفصاليين الأكراد فى جنوب شرق تركيا ، وقد أقدمت فى مناسبات معينة على نقل الحرب إلى المناطق الكردية فى شمال العراق . ويعتبر حزب العمال الكردستانى المتشدد بمثابة المناهض الرئيسى لتركيا . ومع أن تعداد الشعب الكردى فى سوريا صغير ، إلا أن خطر التورط المتعاظم فى القضايا الكردية أمر مهم . وقد تشكل الأقلية الكردية فى سوريا مصدرا آخر لمعارضة نظام الأسد الخاضع للسيطرة العلوية . وقدمت سوريا المعونة والمساعدة على مدى سنوات لحزب العمال الكردستانى الذى يستخدم قواعد شبه عسكرية فى أجزاء من لبنان الخاضعة للسيطرة السورية ، إن لم يكن فى سوريا نفسها .[٢٩] وتنكر سوريا أن حزب العمال الكردستانى يعمل من أراضيها . وقد أدى تأييد سوريا لحزب العمال الكردستانى إلى استياء تركيا ، وناقشت الدولتان هذا الأمر مرارا مع عقد اتفاقات مرحلية لتغيير الوضع القائم . غير أن سوريا حتى الآن مازالت تبدو متعاطفة مع المناضلين من حزب العمال الكردستانى . وبما أن القادة السوريين فى دمشق تابعوا إقدام تركيا على ضرب الأكراد داخل العراق مرة أخرى عام ١٩٩٥ ، فلابد أن يكون احتمال تدخل تركى مماثل فى سوريا قد تبادر إلى أذهان المراقبين . وقد استخدمت سوريا القضية الكردية كأداة فى علاقاتها مع تركيا ، خاصة فى إطار جهدها للتصدى للتهديدات التركية فى مناطق أخرى ، مثل التحكم التركى فى نهر الفرات . واستنادا إلى أفعال سوريا ، يبدو أن قيادتها إما أنها لا ترى تهديدا طويل الأجل فى حشد حزب العمال الكردستانى للأكراد فى سوريا ، أو أنها تعتقد أن أفضل طريقة لاحتواء مثل هذا التهديد هى العمل مع هذا الحزب .

ويكمن مصدر آخر للتوتر فى قدرة تركيا على التحكم فى تدفق نهر الفرات . وتوفر سلسلة السدود الضخمة الجديدة فى جنوب شرق تركيا سيطرة تركية متعاظمة وسريعة على المياه التى تؤثر على كل من العراق وسوريا . والمتوقع أن يتضمن « مشروع جنوب شرق الأناضول » واحدا وعشرين سدا بتكلفة ٣٢ مليار دولار .[٣٠] وهذه السدود الجديدة تمنح تركيا القدرة على حرمان سوريا من مصدر رئيسى للمياه وبدون مشورة دمشق ، الأمر الذى يترك سوريا ضعيفة أمام الابتزاز . وقد ناقش المسئولون العراقيون والسوريون والأتراك الخلاف حول المياه دون الوصول إلى تسوية مرضية .

كما يمثل الخلاف على محافظة هاتاى (لواء الأسكندرونة) توترا إضافيا قد يشعل صداما بين سوريا وتركيا . ولاتزال سوريا تطالب بمحافظة هاتاى فى تركيا ، وهى منطقة أعطتها فرنسا لتركيا عام ١٩٣٩ ويجرى تناولها فى الفصل الثامن . وباختصار ، تتسم

العلاقات التركية السورية بعدد من الخلافات تبدو إدارتها ممكنة ، إلا أنها قد تؤدى إلى مواجهة أوسع نطاقا فى ظل ظروف معينة .

وقد لاحظت سوريا بقلق ، فى السنوات الأخيرة ، الروابط المتنامية بين إسرائيل وتركيا . فإن احتمال قيام حلف إسرائيلى تركى ، أو حتى صداقة بين البلدين ، يروع السوريين . كما أن عقد علاقة عسكرية ذات طابع رسمى أكبر يصبح بمثابة تهديد خطير لأمن سوريا . وكانت إسرائيل وتركيا قد وقعتا عام ١٩٩٦ اتفاقية للتدريب العسكرى تتضمن استخدام المجال الجوى التركى فى تدريبات سلاح الطيران الإسرائيلى . ولم تجد الصفقة قبولا حسنا فى سوريا أو فى غالبية العالم العربى .

سوريا والعراق

تشعر كل من العراق وسوريا ، وهما دولتان تحت قيادة حزب البعث الديكتاتورية ، بالقلق إزاء نوايا الدولة الأخرى . ويكره الأسد وصدام حسين بعضهما البعض ، وتنعكس علاقاتهما المضطربة على روابط كل دولة بالأخرى . وفى محاولة لتحقيق التوازن فى تنافسها مع العراق ، أقدمت سوريا على توثيق علاقاتها مع إيران . وساهمت سوريا أيضا فى جهود التحالف لطرد العراق من الكويت .

وكانت سوريا والعراق دولتين مواليتين للاتحاد السوفيتى السابق ، ولكن كلا منهما تناول مسألة تفكك الاتحاد السوفيتى بصورة تختلف عن الأخرى . وبينما رأى الأسد فى ذلك فرصة لتطوير علاقات أفضل مع الغرب ، وهى السياسة التى انتهجها فى تأييده للتحالف ضد العراق ، تبنى صدام حسين خطا يكاد يكون عكسيا . وبدلا من أن يمد يده للغرب ، أخذ صدام حسين يبحث عن فرصة لتحدى الولايات المتحدة . وتمثلت النتيجة فى غزو القوات العراقية للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ .

وتجنبت الدولتان الوصول إلى حد تبادل الضربات بالرغم من الأزمات الإقليمية والمواجهات المتكررة فى السبعينيات والثمانينيات . وأصبح العراق الآن فى وضع أضعف مما كان عليه فى أى وقت مضى فى تاريخه الحديث ، ولكن دمشق لا تزال تعتبر استعادة العراق لقوته أمرا مُقلقا . ومع ذلك ، لا ترغب سوريا فى رؤية عراق مقطع الأوصال ، ولا تؤيد بالكامل العقوبات الدولية التى ما زالت مفروضة ضد العراق . وتتعامل سوريا فى بعض التجارة غير المشروعة مع العراق ، ولكنها لم تشجب نظام العقوبات بطريقة مباشرة . وفى اجتماع دورى لوزراء خارجية إيران وسوريا وتركيا ، وجّه المسئولون ضربة قوية جزئية إلى العقوبات بقولهم إن « أى إجراء عقابى دولى ضد حكومة العراق ينبغى ألا يكون ضارا بشعب هذا البلد » .[٣١] وترك الخوف من تفتيت العراق أثره فى

البيانات السورية بشأن عراق ما بعد الحرب ، وذلك فى مجالين : الأول ، أن نظام الأسد دأب على طلب المحافظة على وحدة أراضى العراق ، وثانيا ، انتقد القادة السوريون بانتظام التدخل فى الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة .

وفى حين أن سوريا عادة ما تقف على الجانب المقابل للعراق فى الحروب والمواجهات العسكرية ، إلا أن عقد تحالف مستقبلى أمر يمكن تحقيقه ، ولو أنه غير محتمل . وإذا سعت سوريا وراء ثقل مضاد لمحور عملية السلام الأمريكى الأردنى الإسرائيلى ، فإن الحلفاء الطبيعيين يجلسون فى إيران والعراق ، ضمن أماكن أخرى . ولمثل هذا التحالف مشكلات عديدة ، بما فى ذلك المنافسة البعثية والروابط السعودية السورية ، ولكن الفكرة قد تؤثر على السياسة السورية تجاه العراق .

إغراء السلام مع إسرائيل

إن سوريا قد تحقق كسبا من وراء اتفاقية إسرائيلية سورية إذا كانت الشروط مقبولة لدى غالبية السوريين . وإن عودة السيطرة السورية على الجولان (والسيطرة اللبنانية على جنوب لبنان) من شأنها أن تؤمن للأسد مكانا فى التاريخ . فسوف ينجح فى استرجاع الشرف السورى بعد أكثر من ثلاثين عاما من الاحتلال الإسرائيلى للتراب السورى ، وتبرير التضحيات السابقة التى بذلت فى جهود التصدى لإسرائيل . وعلى الساحة الدولية ، يتطابق الاتجاه العربى العام حاليا مع المعسكر الموالى لعملية السلام ، وبذلك ، فإن عقد صفقة سوف يسمح لسوريا بأن تتنافس مع مصر وغيرها على قدم المساواة . وعندما يجرى بحثها ، جنبا إلى جنب مع المزايا المحتملة الأخرى ، مثل قيام علاقات أفضل مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ، وخفض مصروفات الدفاع على المدى الطويل ، وزيادة الاستثمارات التى تعطى دفعة للتنمية الاقتصادية ، يكون لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل ـ بشروط صحيحة ـ إغراء مؤثر .

كما أن هذه الرؤية لاتفاقية إسرائيلية سورية هى أيضا الحجر المفقود فى علاقات إسرائيلية لبنانية ، لأنه بدون تقدم إسرائيلى سورى ، سيبقى النزاع قائما بين إسرائيل ولبنان . ولقد بدأ لبنان من توه إعادة التعمير بعد حرب أهلية طويلة ومدمرة . وسواء تزاوجت جهود إعادة البناء هذه مع تغيير سياسى مؤثر وإيجابى ، أم لم تتزاوج ، فإن الأمر يعتمد فى جانب منه على التغيرات اللبنانية الداخلية ، غير أن حشدا من العوامل الإسرائيلية والسورية سوف يساعد دون شك فى تشكيل أى تغيير .

لبنان وعملية السلام

بالرغم من أن جانبا كبيرا من استقرار لبنان أخيرا يمكن إرجاعه إلى الجهود التنفيذية السورية ، فإن غالبية المواطنين يتوقون إلى الاستقلال الحقيقى - وهو اشتياق يتزايد دوما بعد أعمال العنف مثل مواجهات أبريل ١٩٩٦ . وإن الاحتلال الإسرائيلى ، والضحايا المدنيين الذين سقطوا فى المعارك بين إسرائيل و « حزب الله » ، والقصف الإسرائيلى الذى يعطل جهود التعمير ، هى بمثابة تذكرة بأن النمط السائد على مدى العشرين سنة الماضية لم يأت بكثير من الخير للبنان . وتوفر عملية السلام العربى الإسرائيلى كلما خطت إلى الأمام ، بعض الأمل لمن يذكرون لبنان قبل حربه الأهلية ، ويرغبون فى العودة إلى فترة الازدهار الاقتصادى والأناقة الاجتماعية فى الخمسينيات والستينيات ، حينما كان يطلق على بيروت تعبير « باريس الشرق الأوسط » .

وكان لبنان فى الخمسينيات والستينيات مجتمعا متعدد العناصر الدينية ، ويستوعب بنجاح عشرات العقائد الدينية - بما فى ذلك الموارنة ، والروم الأرثوذوكس ، وطوائف مسيحية أصغر ، جنبا إلى جنب مع الدروز والشيعة والمسلمين السنيين . وينص ميثاق غير مكتوب عام ١٩٤٣ وافق عليه زعماء الموارنة والمسلمين السنيين ، باعتبارهما أكبر طائفتين فى ذلك الحين ، على توزيع السلطة السياسية فيما بين الأديان والطوائف المختلفة ، وبدا على السطح مرضيا لكل الأطراف . ووفقا لهذا الميثاق ، يكون رئيس الدولة مارونيا ، ورئيس الوزراء ، صاحب السلطة الأقل من الرئيس ، من المسلمين السنيين . غير أن بذور الشقاق المستقبلى كانت قد زرعت بالفعل على مدى العقود اللاحقة للاستقلال اللبنانى فى أوائل الأربعينيات . كما انتهى المطاف بآلاف اللاجئين الفلسطينيين من جراء الحروب العربية الإسرائيلية إلى الأراضى اللبنانية ، حيث أقاموا فى مخيمات اللاجئين التى يقع أغلبها فى جنوب لبنان . ومع زيادة الفعالية الفلسطينية فى الستينيات ، أولا بتكوين منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ثم غارات الفدائيين ضد إسرائيل عام ١٩٦٨ ، أصبح لبنان أكثر انغماسا فى الخطب الفلسطينى . وردت إسرائيل بالمثل ضد الفدائيين المتمركزين فى الأراضى اللبنانية ، وأدى تدفق المقاتلين الفلسطينيين من الأردن عام ١٩٧١ عقب الإجراءات الصارمة التى اتخذها الملك حسين فى سبتمبر ١٩٧٠ ، إلى تفاقم المشكلة المتصاعدة بالفعل .

واعترض المسيحيون اللبنانيون ، خاصة الموارنة ، على الأنشطة الفلسطينية غير المنضبطة . وفى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، وقعت مصادمات بين المقاتلين الفلسطينيين وميليشيات الكتائب (المسيحية) . واستقالت الحكومة اللبنانية فى مايو ١٩٧٥ ، بينما العنف يفلت من السيطرة والأمر يتطور إلى حرب أهلية شاملة . ووقف المسلمون عامة إلى جانب

الفلسطينيين ، على الأقل فى الأيام الأولى للعنف . واعترض اللبنانيون المسلمون أيضا على نظام تقسيم السلطة بطرق متحيزة للمسيحيين بالرغم من أن المسلمين يشكلون أغلبية فى لبنان . ومن المفارقة ، أن سوريا تدخلت فى منتصف عام ١٩٧٦ بالدرجة الأولى للحيلولة دون انتصار « الحركة الوطنية اللبنانية » ، إحدى الميليشيات الإسلامية ، وحليفتها منظمة التحرير الفلسطينية . وكانت سوريا في ذلك الحين تخشى من أن تؤدى هزيمة الموارنة إلى تدخل إسرائيلى ضخم فى لبنان . وأدى وقف إطلاق النار فى أكتوبر ١٩٧٦ إلى دخول قوات عربية إلى لبنان قوامها ٣٠ ألف مقاتل ، غالبيتهم من السوريين ، لوقف المزيد من الصراع . غير أن أسباب التوتر بين المقاتلين بقيت قائمة . واستخدمت قوات منظمة التحرير الفلسطينية لبنان فى شن غارات ضد إسرائيل ، وأيدت إسرائيل إحدى الميليشيات المسيحية الصغيرة فى لبنان بأمل قيامها بوقف الهجمات الفلسطينية . وفى عام ١٩٧٨ ، عندما فشلت الإجراءات المحدودة فى وقف هجمات منظمة التحرير الفلسطينية ، تحركت إسرائيل ضد قوات المنظمة (فتح) فى الجنوب . وفى مواجهة ضغط أمريكى مكثف ، انسحبت إسرائيل فى نهاية الأمر ، وقامت الأمم المتحدة بإدخال بضعة آلاف من قوات حفظ السلام (قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان) إلى المنطقة .

ولم تصنع قوة حفظ السلام شيئا لوقف النفوذ والقوة المتنامية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعادت إسرائيل فى يونيو ١٩٨٢ إلى غزو لبنان مرة أخرى بتأييد من زعيم الكتائب بشير الجميّل . واعتزمت إسرائيل ، كحد أدنى ، استئصال قوات منظمة التحرير الفلسطينية فى جنوب لبنان ، وإعادة رسم خريطة لبنان .(٣٢)

وفى أواخر أغسطس ١٩٨٢ ، أدت الاتفاقية التى توسطت الولايات المتحدة فى عقدها إلى أن يتشتت فى مختلف الدول العربية آلاف المقاتلين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية الذين حاصرتهم القوات الإسرائيلية فى بيروت ، بالإضافة إلى إرسال قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات إلى بيروت . وفى مايو ١٩٨٣ ، وقعت إسرائيل ولبنان اتفاقية تدعو ، ضمن نصوص أخرى ، إلى انسحاب القوات الأجنبية ، ولكن سوريا لم تعترف بالاتفاقية وانسحبت إسرائيل وحدها إلى جنوب نهر الأوّلى . ومع نهاية العام ، كانت إسرائيل قد خفضت قواتها فى لبنان بنسبة الثلثين ، أى إلى عشرة آلاف فرد . كما شهدت أواخر عام ١٩٨٣ قتالا بين مقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية من أنصار عرفات ، والفلسطينيين الذين تساندهم سوريا . وانتهى الأمر بمغادرة عرفات للبنان مع عشرات الألوف من المقاتلين الفلسطينيين . وانجرت قوة حفظ السلام إلى القتال ، وصارت فى أعين الميليشيات الإسلامية بمثابة قوة منحازة للمسيحيين . ووقعت هجمات انتحارية مدمرة بالمتفجرات ضد القوات الأمريكية والفرنسية والإيطالية فى أكتوبر ١٩٨٣ . ومع تواتر القتال ، قامت قوة حفظ السلام متعددة الجنسيات بالانسحاب فى فبراير ومارس التاليين .

وفى ربيع عام ١٩٨٤ ، شكلت بقايا الحكومة اللبنانية حكومة وحدة وطنية ، وتحالفت مع السوريين . وبقدوم شهر يونيو ١٩٨٥ ، كانت إسرائيل قد انسحبت إلى المنطقة الأمنية التى أعلنتها من جانب واحد فى جنوب لبنان . وبقيت غالبية القوات السورية فى وادى البقاع . وعلى مدى السنوات القليلة التالية ، ظاهرت سوريا عدة اتفاقيات فاشلة لوقف إطلاق النار ، وتصاعدت باطراد صداماتها مع العماد عون المارونى . وأدى رفض عون لاتفاق الطائف المعقود فى أكتوبر ١٩٨٩ بين سوريا ولبنان فى نهاية الأمر إلى هزيمته على أيدى السوريين واللبنانيين فى العام التالى . ولا تزال القوات السورية والإسرائيلية باقية فى لبنان حتى اليوم . كما أن هناك حوالى ٣٥٠ ألف لاجىء فلسطينى ، بما فى ذلك نحو ٢٢٠ ألفا يعيشون فى ظروف بائسة .[٣٣] والمجتمع اللبنانى اليوم يتألف من حوالى ٣٨ فى المائة من المسيحيين ، و ٦٢ فى المائة من المسلمين .[٣٤]

ومنذ أمد طويل ، توجه سوريا اتهاما بأن لبنان قد اختلقته الدول الاستعمارية ، وأنه فى الواقع جزء من سوريا . وقد أعلن الأسد ذات مرة أنه « عبر التاريخ كله ، كانت سوريا ولبنان بلدا واحدا وشعبا واحدا » .[٣٥]

ويثير السوريون مسألة أحقية سوريا بلبنان بصفة منتظمة – وهو حديث يقلق الكثير من اللبنانيين الذين لا يرغبون فى أن يصبحوا جزءا من سوريا . كما تثير هذه المزاعم السورية أسباب القلق إزاء الوجود العسكرى السورى فى لبنان . وتمثل القوات السورية رمزا لالتزام الأسد بالاحتفاظ بسيطرته على لبنان ، حتى لو كان لبنان من الناحية الفنية دولة مستقلة ذات سيادة وليست جزءا من سوريا الكبرى .

ومنذ اتفاق الطائف ، أصبح صنع القرار السياسى فى بيروت تحت سيطرة دمشق إلى حد كبير . وقد تتخذ الحكومة اللبنانية اليوم قرارات أساسية قليلة ، إذا أمكنها ذلك على الإطلاق ، بدون موافقة نظام الأسد . ويتنقل المسئولون اللبنانيون والسوريون بانتظام فيما بين العاصمتين ، من أجل التشاور حول أمور تتعلق بالسياسة اللبنانية .

ويملى هذا النفوذ السورى على لبنان أسلوب تناوله للقضايا الرئيسية مثل عملية السلام . وكلما توقفت المحادثات الإسرائيلية السورية ، كانت المحادثات الإسرائيلية اللبنانية تتعرض هى الأخرى للمتاعب أو التعطل . وقد رفضت سوريا المشاركة فى المسار متعدد الأطراف لعملية السلام العربية الإسرائيلية ، وحذا لبنان حذوها . ويدرك المحللون الموضوعيون أن لدى لبنان وإسرائيل الكثير للحديث حوله ، وأنهما بدون العامل السورى قد يتوصلان إلى اتفاق حول عديد من المسائل التى تفرق بينهما . ولكن العامل السورى يعقد المسائل نفسها ، كما يعرقل قدرة لبنان على مواصلة الاتصالات والمشاركة فى المفاوضات مع إسرائيل . ومادامت سوريا تحتفظ بالكلمة الأخيرة ، ومادام المفاوضون الإسرائيليون والسوريون غير

قادرين على عقد صفقة ، فإن لبنان سيظل غير قادر على مواصلة المحادثات مع إسرائيل .

ويمتد دور سوريا الرئيسى فى الشئون اللبنانية أيضا إلى الأمور الاقتصادية . وقد تمكن المسئولون ووكلاء الأعمال السوريون من الاستفادة المالية من نهوض لبنان وإعادة تعميره . والشركات السورية تشارك بقوة فى إعادة بناء الطرق والمبانى . ويسيطر كثير من المسئولين السوريين ، سواء من الجيش أو الشرطة السرية ، على أسواق بعض السلع الاستهلاكية ، أو يقبضون عمولات سخية من خلال التفاوض على العقود . وقد يفقد هؤلاء السوريون وضعهم الاقتصادى المتميز إذا انتهت علاقات سوريا الخاصة مع لبنان .

ويستاء بعض اللبنانيين من الوجود الاقتصادى لسوريا ، ويرحبون بالفرصة لتحدى سوريا . وأدت العمالة السورية إلى إقصاء المسلمين الشيعة والفلسطينيين الأكثر فقرا عن الوظائف التى كانوا يشغلونها . ويود التجار اللبنانيون استعادة ما يسيطر عليه السوريون من أسواق السلع الاستهلاكية مثل الخضراوات والملابس . ويتعرض اللبنانيون ، سواء كانوا تجارا بسطاء أو رجالَ أعمال كبار ، للعمولات السورية والرسوم البيروقراطية (أى الفساد) . وقد توفر عملية السلام الفرصة للبنان للحد من التغلغل السورى فى الشئون السياسية والعسكرية والاقتصادية اللبنانية . أما أن يصبح لبنان طرفا فى عملية السلام ، فالاحتمال الأكبر أن يتقرر ذلك فى دمشق أو واشنطن أو القدس عنه فى بيروت .

علاقات حديثة مع إسرائيل

تركز الجانب الأكبر من العلاقات الإسرائيلية اللبنانية منذ عام ١٩٨٥ على الاحتلال الإسرائيلى لمساحة واسعة من الأراضى فى جنوب لبنان . ويمتد عرض المنطقة الأمنية التى أعلنتها إسرائيل من ثلاثة إلى تسعة أميال ، وتستخدمها إسرائيل كمنطقة عازلة لحماية المجتمعات فى شمال إسرائيل من الهجوم . ويرفض لبنان الاحتلال الإسرائيلى ، ويطالب بانسحاب إسرائيل من المنطقة ، وهو الطلب الذى سلطت عليه الأضواء إبان الاعتداء العسكرى الإسرائيلى على لبنان فى أبريل ١٩٩٦ .

وتقوم الحدود الشمالية للمنطقة الأمنية بوظيفتها وكأنها حدود دولية . وتفرض إسرائيل وحليفها ، « جيش لبنان الجنوبى » – وهو ميليشيا مسيحية – قيودا على الدخول إلى المنطقة الأمنية . وتستخدم الأسلاك الشائكة ونقاط التفتيش الحصينة لفرض الانقسام عن بقية لبنان . وتتكرر المصادمات بين القوات الإسرائيلية و« جيش لبنان الجنوبى » ، وبين « حزب الله » وفصائل أخرى تستهدف كل منها طرد الإسرائيليين من المنطقة ، وتوجيه ضربات إلى شمال إسرائيل . ومن الناحية الاقتصادية ، تندر الصادرات من المنطقة إلى إسرائيل ، وتتعرض عملية انتقال السلع إلى بقية لبنان لإجراءات بيروقراطية مثقلة بالفساد . و « جيش

لبنان الجنوبى » عبارة عن ميليشيا صغيرة الحجم بالمعايير اللبنانية ، وسيواجه وقتا عصيبا للبقاء بدون ولاية إسرائيلية .

وكما لاحظ اللبنانيون على مدى سنوات ، لم تكن الأنشطة الإسرائيلية لتقتصر على الشريط الجنوبى من البلاد . بل قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية ، فى إطار عمليات انتقامية ضد الهجمات على إسرائيل وقوات « جيش لبنان الجنوبى » ، بمهاجمة القواعد المزعومة لرجال حرب المغاوير والقرى الخاضعة لسيطرتهم . وواصلت القوات البرية التابعة لإسرائيل و« جيش لبنان الجنوبى » ، لبعض الوقت ، شن غزوات دورية ضد شمال المنطقة لمهاجمة أعدائهم المقاتلين ، زاعمة فى العادة ضرورة الثأر ضد هجمات « حزب الله » على المنطقة الأمنية أو شمال إسرائيل . ويصعب التنبؤ بوقوع الهجمات الإسرائيلية ، كما أنها ترسخ الاحتلال الإسرائيلى للأراضى اللبنانية . وتضم المنطقة ١٠٠٠ جندى إسرائيلى و ٣٠٠٠ آخرين تابعين لجيش لبنان الجنوبى .[٣٦]

وتوجه مصادر لبنانية الاتهام بأن جانبا من مصالح إسرائيل فى المنطقة يتمثل فى تحقيق المزيد من أمن المياه . وينبع نهر الحصبانى من جنوب لبنان ويغذى نهر الأردن . وهكذا تعطى المنطقة لإسرائيل سيطرة أكبر على مصدر هذه المياه . والاتهام الآخر ، ولو أنه أقل تأكيدا ، يتلخص فى أن إسرائيل تعمل بطريقة ما على استنزاف مياه نهر الليطانى .

وفى المستقبل ، وحتى وإن لم تعد إسرائيل تحتل أية أراضٍ لبنانية ، فإن قدرات إسرائيل الاقتصادية تثير القلق البالغ فى لبنان . وإجمالى الناتج المحلى لإسرائيل البالغ قدره ٥٧,٤ مليار دولار (تقديرات عام ١٩٩٢) يزيد عدة مرات على مثيله فى لبنان وقدره ٤,٨ مليار دولار (تقديرات ١٩٩١) .[٣٧] كما أن دخل الفرد فى إسرائيل يصل إلى ما يقرب من تسع مرات مثيله فى لبنان . ويتحدث الزعماء الإسرائيليون ، وعلى وجه الخصوص شيمون بيريز ، عن روابط اقتصادية قوية كجزء من سلام إقليمى ، وهى الفكرة التى خلقت نوعا من الخوف من أن الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية قد تحل محل الهيمنة العسكرية الإسرائيلية . واعتمادا على تزامن إعادة الإعمار اللبنانى مع السلام الإسرائيلى اللبنانى ، فقد يكون لبنان مشغولا بمرحلة مهمة من إعادة البناء والتنمية فى الوقت الذى تفتح فيه اتفاقية السلام آفاقا للعلاقات الإسرائيلية اللبنانية . وقد تتيح هذه المرحلة فرصا وفيرة لمشروعات الأعمال الإسرائيلية لتطوير وجود مؤثر لها ، وإن كان مثيرا للقلق ، فى لبنان .

فوائد السلام

لا يزال لبنان ، حتى بعد أن تكبد أكثر من ١٥ مليار دولار من الخراب الذى حاق برأسماله المادى ، يحتفظ بكثير من الملامح التى جعلت منه محورا للنشاط الاجتماعى والتجارى .[٣٨] وإن طبقة التجار القوية ، والشواطىء والأماكن السياحية الأخرى ، والموقع القريب من أوروبا والشرق الأوسط ، والعوامل الأخرى ما زالت صالحة كإطار لنهضة جديدة فى التسعينيات . وتقوم البلاد بإعادة بناء نفسها ، ويسمح الاستقرار النسبى بتحقيق بعض التقدم .

ويتمتع لبنان ، بخلاف كثير من جيرانه ، بوفرة فى إمدادات المياه ، وتلك ميزة لكل من العلاقات الداخلية والخارجية . وليس هناك داع لقلق الحكومة بالنسبة لنقص المياه الذى قد يقوض أى اقتصاد سليم . كما أن الفائض يعطى لبنان مصدرا للقوة فى علاقاته مع إسرائيل وسوريا ، وهما دولتان لا تشاركان لبنان فى وضعه المائى المتميز .

وعلى الصعيد السياسى ، فإن السلام قد يسمح للبنان بالانبثاق من تحت ظل سوريا . وسيجد هذا التغيير ترحيبا فى غالبية لبنان ، بينما هو مصدر للقلق البالغ فى دمشق . وقد يصبح لبنان باعتباره دولة ذات مناخ معتدل واقتصاد قوى بمثابة النجم الصاعد ، بالرغم من وضعه غير المؤثر على المسرح السياسى القائم . وهذا يفترض ، بطبيعة الحال ، قدرة لبنان على التغلب على الانقسامات الدينية والعرقية التى حولت البلاد إلى إقطاعيات متناحرة طوال الجانب الأكبر من السبعينيات والثمانينيات . وإذا غادرت القوات السورية لبنان ، فإن عودة ميليشيات الدروز والموارنة والشيعة والسنيين وغيرهم إلى الظهور ، من شأنه أن يدمر أى أمل فى لبنان جديد . ويدرك الشعب اللبنانى هذه المخاطر ، ولكن الإرهاق من الصراع والمشاعر الجماهيرية غير كافية أحيانا للقضاء على احتكار السلطة العسكرية والسياسية .

وقد تتيح عملية السلام احتمال السماح للبنان بالعودة إلى سنوات الوفرة فى الخمسينيات والستينيات . إنه حلم يداعب الكثير من اللبنانيين . ولا تقتصر أهمية الآثار الاقتصادية والسياسية على لبنان وحده ، وإنما تؤثر على سوريا وإسرائيل أيضا . وكثير من اللبنانيين على استعداد أكبر من نظام الأسد لفتح الباب أمام علاقات مع إسرائيل ، والتركيز على النمو الاقتصادى بدلا من القوة العسكرية ، وهو تغيير فى التوجه من شأنه تحقيق أسباب القوة للبنان .

البدائـــل

إذا استعاد لبنان قدرا من الاستقلال والسيطرة الكاملة على أراضيه ، فستتوافر له الفرصة لكبح جماح قوى الشقاق . وستسود الحرية والتجديد إذا عاد لبنان إلى التعدد الطائفى السلمى . أما إذا أدت عملية السلام إلى الإبقاء على خضوع لبنان لسوريا ، بسبب انشغال الولايات المتحدة وإسرائيل بأولويات أهم شأنا من استقلال لبنان ، أو إذا كان تحرر لبنان من السيطرة الأجنبية سيؤدى فقط إلى إطلاق العنان للميليشيات وقوى العنف السابقة من عقالها ، فإن الأمل ضعيف فى لبنان يتمتع بالسلام والاستقلال . ويدرك اللبنانيون أن عملية السلام تنطوى على إمكانات ضخمة ، ولكنهم يخشون من أن احتياجاتهم لن تجد آذانا صاغية وأنهم قد يفقدون فرصتهم الأخيرة فى الاستقلال .

الفصـل السـادس

دول الخليج العربى

يتوافر لدى دول الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية - إيران والعراق واليمن والدول الست فى مجلس التعاون الخليجى (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) - ومناطقها الاقتصادية قبالة الساحل ؛ ما يقرب من ثلثى الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط .[1] واستغلال هذه الموارد فى المستقبل القريب سيظل عاملا حيويا بالنسبة للدول الصناعية ؛ الأمر الذى يضفى على المنطقة أهمية استراتيجية عظمى ويجعل دولها العديدة بالغة الثراء . وبنفس القدر من الأهمية ، تعتبر منطقة الخليج العربى واحدة من أعظم المناطق تسليحا فى العالم ؛ كما أن بنيتها الأساسية مكشوفة لأقصى حد . ويتراوح قادتها السياسيون بين كافة الأنواع من الحكام الديكتاتوريين ذوى الحكم الشمولى الوحشى (صدام حسين) والملالى المتعنتين (إيران) إلى الملوك المستنيرين (السلطان قابوس فى سلطنة عمان) .

ومنطقة الخليج الآمنة المستقرة تدعم الآمال فى عملية السلام العربية - الإسرائيلية ؛ وبالمثل ، تؤثر عملية السلام العربية - الإسرائيلية على الاستقرار فى المنطقة ، حتى ولو كانت أعظم قضايا التحدى التى تواجه دول مجلس التعاون الخليجى ترتبط بالأزمة الراهنة مع إيران والعراق والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية التى تواجه كل نظام . وبإيجاز ، لا تعمل دول خط المواجهة العربية - الإسرائيلية ودول الخليج العربى بمعزل عن بعضها البعض . فمنذ عام ١٩٩٣ ودول مجلس التعاون الخليجى تقوم بدور مهم فى التطبيع بين العرب وإسرائيل . وهذا الفصل يركز على بعض دول الخليج العربية ؛ بينما يبحث الفصل السابع الوضع فى إيران والعراق وليبيا والسودان - وهى الدول التى تسمى دول الرفض .

وترتبط قضايا الخليج بعملية السلام بعدة طرق . وقد استفادت مصر وإسرائيل والأردن مثلما استفادت دول مجلس التعاون الخليجى من الاحتواء الناجح الذى قادته الولايات المتحدة ضد العراق ، ومن تخفيف حدة التهديد الإيرانى . وأتيحت لدول مجلس التعاون الخليجى ،

بصفتها أغنى الدول العربية ، الفرصة ، مثلها مثل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبى ، لتقديم الدعم المالى للدول العربية فى خط المواجهة التى وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل . والجانب السلبى يتمثل فى أن الصراع فى منطقة الخليج يمكن أن يصيب الساحة العربية – الإسرائيلية بالأذى ، كما اتضح ذلك من الهجمات العراقية بالصواريخ على إسرائيل أثناء حرب الخليج . وأسلحة الدمار الشامل تصيب جميع دول المنطقة ؛ ولها تأثير كبير لا يقتصر على قسم دون آخر فى المنطقة . وليست القضايا العسكرية فقط هى التى تربط الأقاليم الفرعية فى منطقة الشرق الأوسط ببعضها البعض ؛ بل هناك أيضا قضايا أخرى مثل : ندرة المياه ، والنمو السكانى ، واعتماد الاقتصاد على المعونات وتحويلات العاملين بالخارج ؛ تؤكد تفاعل الشعوب والدول فى المنطقة وتشابك علاقاتها معا بما يكفل التعاون والصراع .

ومن شأن التسوية الناجحة للصراع العربى – الإسرائيلى أن تهيىء لدول مجلس التعاون الخليجى مكاسب إيجابية ، وخاصة فيما يتعلق بالتهديدات الإيرانية والعراقية . فالسلام العربى – الإسرائيلى يزيل كثيرا من الاضطرابات التى أصابت التعاون بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى فيما مضى – حيث عقَّدت الحكومات الأمريكية المتعاقبة المؤيدة لإسرائيل علاقاتها بالدول العربية . وبالتالى أصيبت عملية السلام مرة أخرى بانتكاسة وضعت الولايات المتحدة فى موقف لا تحسد عليه فى العمل مع إسرائيل من جهة والدول العربية المعتدلة من جهة أخرى . وكان هذا المنهج فى الماضى مثيرا للانقسام ومبددا للوقت ؛ بحيث إنه لا تريد أى حكومة أمريكية تكراره . وحيث إن الولايات المتحدة تعتبر عنصرا حيويا فى الأمن الخارجى لدول مجلس التعاون الخليجى ؛ فالوشائج الأفضل للولايات المتحدة بدول المجلس تقوى مجال الأمن الشامل بموازنة قوة وامتداد نفوذ كل من إيران والعراق . والسلام العربى – الإسرائيلى كذلك يضعف من فاعلية المعارضين من الإسلاميين والقوميين ، ويبطل دعوتهم المناوئة للوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج . أضف إلى ذلك ، أن السلام العربى الإسرائيلى الشامل سوف تسبقه معاهدة سلام إسرائيلية – سورية مما يؤدى إلى عزل إيران ودول الرفض الأخرى ؛ وستتقلص إلى حد كبير قدرة إيران على إثارة القلاقل فى لبنان وإسرائيل ، من دون المؤازرة السورية . والقيود المفروضة على إيران للحد من المتاعب التى تثيرها سوف تدعم الاستقرار فى منطقة الخليج . وقد شاركت جميع دول مجلس التعاون الخليجى فى المحادثات العربية – الإسرائيلية المتعددة الأطراف التى بدأت فى ١٩٩٢ .[٢] ومنذ توقيع اتفاقية « أوسلو ١ » فى سبتمبر ١٩٩٣ ، استضافت البحرين وعمان وقطر الاجتماعات المتعددة الأطراف التى شملت وفدا إسرائيليا . وأنشأت حكومتا عمان وقطر علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على مستوى محدود . وفى ١٩٩٤ ، أنهت دول مجلس التعاون الخليجى بصفة

رسمية الالتزام بالمقاطعة الثانوية لإسرائيل ، التى بموجبها وضعت الدول العربية الشركات التى تتعامل مع إسرائيل فى القائمة السوداء . وخطا رجال الأعمال من مختلف دول الخليج خطوة إلى الأمام ، فأنشأوا علاقات مباشرة مع الشركات الإسرائيلية . وفى ١٩٩٥ ، وقّعت قطر مع إسرائيل اتفاقية كبرى للغاز الطبيعى .(٣) وكان أول اجتماع لمجموعة العمل المتعددة الأطراف بعد انتخاب نتنياهو في مايو ١٩٩٦ قد عقد فى عمان .(٤)

وأنشئت علاقات دبلوماسية واقتصادية مماثلة بين إسرائيل وموريتانيا والمغرب وتونس . ووقعت إسرائيل وموريتانيا وثيقة اعتراف متبادل فى نوفمبر ١٩٩٥ . وزار إسحاق رابين ، رئيس وزراء إسرائيل السابق ، المغرب فى ١٩٩٣ بعد التوقيع على اتفاقية « أوسلو ١ » . وفي ١٩٩٤ ، وافقت الدولتان على الربط المباشر بينهما بالخطوط الجوية والبريد والهاتف ، أعقبه الإعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى محدود فى سبتمبر . وأعلن وزيرا الخارجية فى كل من إسرائيل وتونس عن إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى محدود فى أكتوبر ١٩٩٤ ؛ وفى نوفمبر ١٩٩٥ وقعت الدولتان اتفاقية سياحية تسمح بتبادل لتأشيرات الدخول الجماعية .(٥) وعقد المسئولون فى كل من الجزائر وإسرائيل اتصالات أولية .

وكان ذلك التحسن فى العلاقات الثنائية بين الدول العربية فرادى وإسرائيل مهما فى زمن كان فيه البعض فى العالم العربى يرى أن التطبيع العربى - الإسرائيلى يمكن أن يصبح كارثة بسبب السياسة الإسرائيلية المتعنتة . ولم تكن القمة العربية التى انعقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ تهديدا مباشرا لإسرائيل ، بل ربطت التقدم فى مسيرة التطبيع بالتقدم فى عملية السلام . ولو بدأت الدول العربية الكبيرة تنادى علنا بوقف التطبيع مع إسرائيل لتعقّد موقف دول الخليج الصغيرة . وحتى لو أرادت هذه الدول أن تحافظ على علاقاتها الجديدة مع إسرائيل ؛ فهل يعنى هذا تحديا للقوى العربية الأكبر مثل مصر وسوريا ؟ فالوحدة العربية أقرب إلى المجاز منها إلى الحقيقة ؛ ولكن إذا تمكنت القوى العربية الكبرى من الوقوف صفا واحدا ؛ فمن المشكوك فيه أن يحتفظ أى من دول مجلس التعاون الخليجى من جانب واحد بعلاقات ودية مع إسرائيل . ومنذ انتخاب نتنياهو فى إسرائيل وجميع العلاقات الإسرائيلية التى كانت نامية مع الدول العربية فى الخليج وفى شمالى إفريقيا آخذة فى التقلص .

ما مدى استقرار دول مجلس التعاون الخليجى ؟

معظم قضايا التحدى التى تواجه دول مجلس التعاون الخليجى لا تمس عملية السلام العربية - الإسرائيلية ، ولكنها تتعلق بمشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والمواجهة

المستمرة مع إيران والعراق . إلا أن دول مجلس التعاون الخليجى سوف تتأثر سلبا إذا انتكست عملية السلام .

ودول الخليج التى تتمتع بثروات هائلة ، دول محافظة ودخولها غير موزعة جيدا . فالمقيمون فيها من الطبقات الدنيا والعاملون المغتربون لا يستفيدون مثل غيرهم من ثروات البلاد . ولهذا يزداد السخط وعدم الرضا ، خاصة فى البحرين والمملكة العربية السعودية ؛ والأنظمة الاقتصادية يستشرى فيها الفساد على أعلى المستويات .

ونظرا لعدم استطاعة دول مجلس التعاون الخليجى أن تقف على قدم المساواة مع القوة العسكرية لإيران والعراق ، فهى تعتمد على الولايات المتحدة وقوات غربية أخرى لتوفير الحماية الخارجية . ولكن دول مجلس التعاون الخليجى معرضة كذلك للحركات الثورية الإيرانية والعراقية الرامية إلى إثارة الاضطرابات ؛ وتؤدى العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى إلى تنشيط و /أو إثارة الفوران الداخلى . وعلى دول مجلس التعاون الخليجى أن تتحمل خطورة هذه الاضطرابات ، حيث إن القوة العسكرية للعراق وإيران هى أعظم تهديد لأمنها من الانقلابات الداخلية ؛ وهذا التهديد لا يمكن تحييده إلا بالقوة العسكرية للولايات المتحدة . ومادامت الولايات المتحدة تحتفظ بقوات عسكرية قوية فى المنطقة ، فلن تستطيع إيران أو العراق بسط هيمنتها التقليدية بنشر قواتها العسكرية فى الخليج أو شبه الجزيرة العربية .

وسوق النفط ضرورية لتقييم القوى المناوئة والأوضاع الأمنية لمختلف الدول فى المنطقة . وتشير التنبؤات بعيدة المدى إلى أن الطلب العالمى سيستمر فى التزايد على نفط الخليج العربى ؛ خاصة مع تزايد احتياجات الاقتصادات الآسيوية من الطاقة .[٦] وفى نفس الوقت ، نجد أن الإيرادات الآتية تعصف بها برامج استحقاق ضخمة توفر الضمان الاجتماعى للمواطنين من المهد إلى اللحد ؛ وزيادة ميزانيات الدفاع التى أملتها عليها الولايات المتحدة ؛ ومشتريات الأسلحة من الولايات المتحدة تعويضا لنفقات انتشار القوات الأمريكية . ولهذا ، فأى هبوط حاد فى سوق النفط ، قد يؤثر بنسب متفاوتة على الاستقرار الداخلى لدول الخليج .

ونذكر فيما يلى التحديات الأمنية التى تواجه المملكة العربية السعودية والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة . أما قطر والبحرين فتواجهان مشكلات مماثلة وعلى نفس القدر من الأهمية ، توشك أن تحدث خاصة فى البحرين .

المملكة العربية السعودية : هل تتركز الأضواء على الموقف الداخلى ؟

منذ أكثر من ست سنوات حين غزت العراق الكويت ، والموقف الأمنى الخارجى فى

المملكة العربية السعودية ينعم بتحسن منقطع النظير . ففى يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، توجس السعوديون خيفة من احتمالات توغل صدام حسين فى شبه الجزيرة العربية ؛ أما اليوم فتتوافر الحماية الجيدة للمملكة العربية السعودية وهى تواجه الأعداء المنهكين فى كل من بغداد وطهران . فالوجود الأمريكى والالتزام الأمريكى تجاه المملكة العربية السعودية عززا الأمن السعودى . وأما بالنسبة للقيادة السعودية ، فإن أنسب اتجاه لسياستها يظل غامضا فى السنوات القادمة فى مواجهة التوترات الداخلية والنتائج المرتقبة لعملية السلام .

ففى الجانب الإيجابى ، يؤدى النقل الفعلى للمشكلة الفلسطينية من شبه الجزيرة العربية إلى حوض البحر المتوسط إلى إعفاء المملكة العربية السعودية وبعض جيرانها من بعض التزاماتهما السياسية والأخلاقية تجاه فلسطينيى الشتات . وفيما مضى ، كانت المواجهة الفلسطينية مع إسرائيل مشكلة كل العرب ؛ وعقَّدت الالتزامات الأخلاقية للدول العربية علاقاتها بالولايات المتحدة ، السند الأقوى لإسرائيل . فإذا نجحت عملية السلام ، فلن تسيطر القضية الفلسطينية بعدئذ على روح الحشود العربية ، لتسدل الستار على العلاقات مع الولايات المتحدة . وقبول الفلسطينيين لإسرائيل من خلال المباحثات المباشرة واتفاقات التسوية تقلل كثيرا من الحاجة إلى قيام تكتل عربى واسع النطاق ضد إسرائيل ؛ ويعرف معظم الزعماء العرب أن مستقبل الفلسطينيين خرج اليوم من أيديهم وأصبح تحت سيطرة عرفات ومفاوضيه . ومعظم رجال الصفوة السعوديين لا يعيرون اهتماما كبيرا للتدخل فى شئون الشمال الشرقى ؛ فيما عدا موقف من يمكن تسميتهم بالمتفيهقين فى جدة ، وهم مجموعة صغيرة ممن نالوا قسطا وافرا من التعليم ويتمركزون فى هذه المدينة الواقعة على البحر الأحمر ، والذين مازالوا يدعمون قضايا القوميين العرب . وهؤلاء لديهم كثير جدا مما يقض مضاجعهم من المشكلات سواء فى داخل المملكة نفسها أو فى دول الخليج الأخرى .

والموقف الداخلى فى المملكة العربية السعودية متفاقم . فالملك فهد مريض ، والأمير عبد الله ولى العهد يعالج الآن كثيرا من القضايا اليومية ؛ والغموض الناتج الذى يلف مراكز القوة التى تتخذ القرار ربما يشير إلى أن الحكومة السعودية لا تتصرف من مركز القوة ، بل تتصارع مع المعارضة الداخلية . ففى نوفمبر ١٩٩٥ ويونيو ١٩٩٦ ، قام بتفجير القواعد الأمريكية فى المملكة العربية السعودية ، النشطاء المناضلون المعارضون للوجود الأمريكى وللتفسيرات المضللة للشريعة الإسلامية التى يرعاها النظام السعودى . ومأساة هذا النظام تتمثل فى أن الوجود العسكرى الأمريكى ضرورى للدفاع عن الخليج ضد التهديدات العسكرية التقليدية من العراق وإيران . ولهذا ، فانتكاسة عملية السلام العربية – الإسرائيلية تقوى من شوكة المتطرفين الذين يتشدقون بمرارة عن الوجود الأجنبى .

ومن ثم ، فانبثاق السلام العربى - الإسرائيلى ربما يسلط الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان فى المملكة العربية السعودية وغياب الانفتاح عموما عن المملكة . فالضغوط من أجل التحول إلى النظام الديمقراطى والتمسك بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان ، ليست جديدة على الحكومة السعودية ؛ ولكن التركيز الدائم للأضواء على مثل هذه القضايا من شأنه أن يثير التوترات الداخلية القائمة حاليا . وحتى الآن ، مازالت هناك قضايا أكبر وأكثر إلحاحا تختص ببقاء المملكة العربية السعودية ، أو لخير الدول العربية . ورغم أن التهديدات الإيرانية والعراقية تظل مسألة تشغل اهتمام المملكة العربية السعودية ؛ فإن كلا البلدين أصبح أقل تهديدا عما سبق . فقد أخضع تحالفُ حرب الخليج الذى قادته الولايات المتحدة العراق ؛ ومازالت القيود التى فرضتها هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب تحوق صحوة العراق المدنية والعسكرية . وفى حين أن إيران لم تخضع لمثل هذه الإجراءات المتعنتة ؛ فهى موضوعة تحت المراقبة الشديدة من القوى الدولية ووكالات مخابراتها ؛ وقد تولت الولايات المتحدة زمام القيادة لاحتواء حماس الثورة الإيرانية . فإذا نجحت عملية السلام ، فربما وقعت المملكة العربية السعودية تحت ضغوط اجتماعية تطالب بالانفتاح .

وهذا الموضوع تختلف فيه الآراء . فيرى البعض أنه مادام النظام السعودى قادرا على ضبط سياساته لإغداق المنح والعطايا على السكان ، فلا داعى لافتراض قيام المواطنين بالمظاهرات فى شوارع الرياض تطالب بحقوق الإنسان ، بما فى ذلك إقامة حكم نيابى . وبطبيعة الحال ، فإن قدرة النظام على توفير هذه المزايا يتوقف على الإيرادات من النفط . فإذا انخفضت الإيرادات كثيرا من مبيعات النفط ، فإن الضغط الذى يتولد نتيجة الحرمان النسبى الذى يعانيه المجتمع السعودى سيفرض أعباءً جديدة ليس لها حل جاهز .

ورب سائل عن قدرة النظام على التغيير والتطوير من دون التخلى فى الوقت نفسه عن قاعدة سلطته الأساسية التى تتمثل فى سيطرة الأسرة المالكة العريقة على إيرادات النفط . والمجتمع السعودى يتمتع بقدر كاف من الحجم والمرونة والاستقرار بما يمكّنه على المدى القريب من تحمل أنواع من الضغوط الاجتماعية ، التى ستجد طريقها إليه إذا سارت مناطق أخرى فى الشرق الأوسط على أنماط الحكم الغربية وقبلت أفكارا عالمية عن حقوق الإنسان . بيد أنه على المدى الأبعد ، لن تعود القيادة السعودية قادرة على الموازنة بين التكنوقراط الذين ينادون بالإصلاح ، والإسلامويين الذين يطالبون بنظام أكثر محافظة . هذا فضلا عن أن مستقبل المملكة مرهون بالتأثر بجيرانها المباشرين مثل العراق وإيران ، والدول الصغيرة الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى ، واليمن . فإذا كف العديد من الدول الصغيرة فى مجلس التعاون الخليجى عن أن يكون كيانات قادرة على البقاء ، فسوف يقلب هذا الأمر الميزان الحساس فى منطقة الخليج ، ويهيىء الفرص لدعاة الفتنة من إيران

والعراق للتدخل . ومن ناحية أخرى ، إذا سارت إيران أو العراق أوكلاهما على منهج المجتمعات الأكثر انفتاحا وتحررا ، فسوف تصبح لهذا الأمر آثار مهمة على مشيخات الخليج .

قاعدة قوية : النفط والوجود الأمريكى

والمملكة العربية السعودية بصفتها أكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم ، هى نموذج للمملكة الخليجية الثرية التى تحظى بكثير من الثروات . وهذا الوضع هيأ للحكومة السعودية قاعدة قوية تنطلق منها لتدبير شئونها الخارجية والداخلية . ومنذ السبعينيات أصبح المال متاحا لتحقيق أية سياسة أو أى تحالف تقريبا .

وصادرات النفط هى صمام الأمان للاقتصاد السعودى . فالمملكة العربية السعودية تمتلك أضخم احتياطى نفطى خام مؤكد فى العالم ، أى بما يزيد على ٢٣ فى المائة من احتياطى العالم أجمع ، بخلاف الاحتياطى المشترك من النفط فى المنطقة المحايدة (بينها وبين الكويت) .(٧) وتستنفد الاحتياطيات الحالية بعد تسعين عاما من الإنتاج ، بمعدل ٨ ملايين برميل يوميا . وفى عام ١٩٩٠ كانت الطاقة الإنتاجية ٩,٣ مليون برميل يوميا ، وفى ١٩٩٥ ارتفعت إلى ١٠ ملايين برميل يوميا ؛ وهذا الرقم من المتوقع أن يرتفع إلى ١٢ مليون برميل بحلول عام ٢٠٠٠ ، أى ما يعادل ١٧ فى المائة من إجمالى الإنتاج العالمى تقريبا . والعالم الصناعى هو المستورد الأعظم للنفط السعودى ، حيث تتلقى منه الولايات المتحدة ١,٢٦ مليون برميل يوميا ، وأوروبا أكثر من ٢ مليون برميل يوميا ، واليابان ١,٢ مليون برميل يوميا(٨) – وهذه الأرقام توضح مبدئيا مدى اهتمام الدول المتقدمة بانتشار الأمن والاستقرار فى المملكة العربية السعودية . وتلعب المملكة العربية السعودية دورا حيويا فى منظمة الدول المصدرة للنفط المعروفة باسم « أوبك » . وفى أثناء أزمة الخليج وفى فترة الحرب ، زادت من إنتاج النفط لتعوض الفاقد من نفط العراق والكويت .

وعلى الرغم من ثروة السعودية النفطية ، شهدت السنوات الأخيرة صعوبات مالية متزايدة ، وما ترتب على ذلك من تحدّ للمفاضلة السعودية الضمنية بين الديمقراطية والرخاء الاقتصادى . فالمملكة العربية السعودية التى تعانى من عجز فى الموازنة منذ عشر سنوات وترزح تحت دين هائل ، تحاول الآن خفض الإنفاق الحكومى ؛ ولكن الخصخصة لا تحظى بالقبول بين المواطنين السعوديين الذين اعتادوا على برامج الحكومة السخية . ففى المملكة العربية السعودية ، كما فى غيرها من دول الخليج النفطية الثرية ، ظلت الحكومة تدعم المرافق والبضائع والخدمات لعشرات السنين . والقلق من العواقب السياسية للخصخصة حاد فى المملكة العربية السعودية . ورغم أن الحكومة السعودية وافقت على إجراءات الخصخصة ، فلم تتخذ خطوات جدية فيها حتى نهاية عام ١٩٩٦ .(٩)

وبلغ مجموع العجز المالى فى المملكة العربية السعودية فى الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢ مبلغا قدره ٤٨ مليار دولار ، بالمقارنة بمبلغ ٣٩ مليار دولار هو قيمة العجز فى السنوات الثلاث السابقة . وأدى العجز ، وعدم رغبة الحكومة فى الحد من الإنفاق أو فرض ضرائب لتغطية نفقات الحرب ، إلى ظهور عبارة صاغها أحد الخبراء عن حرب الخليج تقول إنها « جعلت الموقف يتطور من سيىء إلى أسوأ ». [١٠] أضف إلى ذلك ، أن الاقتصاد السعودى يعتمد على حوالى أربعة ملايين من العمالة الأجنبية ، موظفة فى قطاعات مثل النفط والمصارف . وبلغ النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى ١ فى المائة فى عام ١٩٩٣ ؛ وبلغ معدل التضخم كذلك ١ فى المائة ومعدل البطالة ٦,٥ فى المائة (حسب تقديرات ١٩٩٢). [١١] وفى عام ١٩٩٤ ، نما الاقتصاد بما يقل عن ١ فى المائة ؛ ونقص إلى ٠,٨ فى المائة فى عام ١٩٩٥. [١٢] ومن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ١,٥ – ٢ فى المائة سنويا فقط. [١٣] وقد ضاعفت تلك المشكلات الاقتصادية ، مضافة إلى معدل نمو سكانى سريع يبلغ ٣,٧ فى المائة (حسب تقديرات ١٩٩٥) والقلق بشأن موارد المياه ، من المشكلات المحلية الأخرى فى المملكة العربية السعودية. [١٤]

التهديدات الخارجية للأمن

تنظر المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الصغرى إلى العراق نظرتها إلى القوة المتسلطة التى أمكن احتواؤها بفضل الأنشطة العسكرية للولايات المتحدة والقوات المتحالفة . ولم يمض وقت طويل على اجتياح القوات العراقية للكويت حتى ظهر أنها مؤهلة للمضى وراء أضخم كنز نفطى وهو المملكة العربية السعودية . والعراق بعد أن أنهكتها كثيرا حرب الخليج ونظام العقوبات بعد الحرب ، يمكنها أن تستعيد وضعها كقوة عسكرية فى المنطقة عندما ترفع عنها العقوبات (ولو أن العقوبات ظلت مفروضة عليها منذ غزوها الكويت فى عام ١٩٩٠) . وبموجب اتفاقية توصلت إليها الأمم المتحدة (قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦) بدأت العراق تصدر حوالى ٧٠٠٠٠٠ برميل نفط فى اليوم لدفع مقابل الغذاء والإمدادات الطبية ونفقات مفتشى الأمم المتحدة والإصلاحات. [١٥] إلا أن معظم نفط العراق ظل خارج السوق ، فاستمرت المملكة العربية السعودية تتلقى إيرادات إضافية من عائدات النفط نتيجة لذلك . فإذا تخلصت العراق فى آخر الأمر من العقوبات ، واستأنفت الإنتاج بمعدل ١,٥ – ٣ ملايين برميل يوميا ، فسوف تتناقص على الأرجح إيرادات السعودية من عائدات النفط فى المستقبل القريب على أقل تقدير ؛ وبهذا تتضخم المتاعب المالية فى المملكة العربية السعودية .

وتبدى المملكة العربية السعودية قلقها أيضا من محاولات إيران بث القلاقل بين الشيعة

السعوديين . فجيران إيران ، وكذلك دول أخرى فى المنطقة ، تخشى استغلال الشيعة المحليين كطابور خامس واتخاذهم نقطة انطلاق للإرهاب والتخريب الإيرانى . ففى المملكة العربية السعودية يعيش معظم الشيعة فى المنطقة الشرقية على طول الخليج العربى ، ويتراوح تعدادهم بين ٢ و ٨ فى المائة من تعداد السكان .[١٦] وكثيرا ما تساء معاملة الشيعة ، ولذلك فاحتمالات القلاقل أو الاضطرابات التى ترعاها إيران واردة . فالتفرقة عموما والممارسات التعسفية ضد العاملين الشيعة متأصلة فى المجتمع السعودى . وحوادث التخريب التى لم تجد تعليلا فى المنشآت النفطية فى مطلع الثمانينيات والاضطرابات الدورية ، تنسب إلى جماهير الشيعة الساخطة .[١٧] والشيعة تلاحقهم المضايقات بانتظام ، وهم محرومون من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية كاملة . وقد أدى بعض التغيير فى السياسة السعودية فى ١٩٩٣ إلى إدخال تحسينات هامشية على وضع الشيعة .

الأحوال الداخلية فى السعودية

تعتبر الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، والمستوى العام للانفتاح فى المملكة العربية السعودية من المشكلات المتوقع تفاقمها فى ظل نظام حكم لا يقدم على انفتاح أكثر أو تسامح أكبر مع المنشقين عليه . فمجلس الشورى المكون من ستين عضوا ، والذى أسس فى ١٩٩٣ استجابة للضغوط المحلية دون أن تكون له قوة تذكر ، لا يكفى لتهدئة النقاد ولا استمالة المنشقين . ويأتى النقد للنظام السعودى من أركان متعددة . فبعض أعضاء هيئة العلماء [١٨]من المنشقين ، بمن فى ذلك المتشددون من الوعاظ والطلاب ، يتبنون آراء معادية للأجانب وللغرب وللشيعة ، وهم شديدو النقد للأسرة الحاكمة التى سمحت بالوجود العسكرى الغربى القوى ، والتى تقاعست عن التمسك بالتفسير القويم للشريعة الإسلامية . وقد ألقى النظام القبض على كثير منهم ، ولكن الحكومة حاولت أيضا تهدئة المحافظين منهم بفرض سياسات مشددة على قضايا النساء ، وتفويض هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التى تعمل عمل الشرطة الدينية (وهم موظفون رسميون يفرضون قواعد الشريعة الإسلامية على السلوك الشخصى للأفراد) سلطات واسعة . وفى الجانب الآخر من دائرة الطيف ، يقف السعوديون المتحررون الذين ينادون بالإصلاح ويوجهون النقد للحكومة التى تنأى عن الانفتاح والديمقراطية ؛ وهؤلاء النقاد المتحررون ليس لهم إلا نفوذ محدود فى صنع القرار وفى الرأى العام . ومن جماعات المعارضة العلنية التى تعمل فى ضواحى لندن ، « لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية » ؛ وهى تضم عناصر من كل من تيارى المعارضة ، وتنادى بزيادة الاحتكام للدين وإنهاء ما يصفونه بأنه نظام حكم فهد المنغلق الفاسد . وأخيرا ، تأتى معارضة الشيعة الذين يقطن معظمهم المنطقة الشرقية على شاطىء الخليج ، إذ يعارضون الحكومة بسبب ممارسة التفرقة ضدهم .

وظلت الحكومة لفترة طويلة تعتمد على التنمية الاقتصادية لاستمالة الشعب السعودى ، ولتستخدم ذلك بطريق غير مباشر كبديل للديمقراطية . وشهدت التسعينيات حاجة متزايدة إلى خفض الإنفاق الحكومى ، ولم تحظ بالقبول إمكانية أن يتعود الشعب على حكومة أقل سخاءً .

الكويت وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة

فى حين أدى توافر التلاحم الوطنى والهوية الوطنية للمملكة العربية السعودية إلى تجنبها للضغوط من أجل مجتمع أكثر انفتاحا وديمقراطية ؛ فإن مستقبل دول الخليج الأصغر الأخرى أقل وضوحا . فالبحرين وقطر يبلغان من الصغر والتعرض للمخاطر حدا يصعب معه البقاء بدون إبرام اتفاقية أمن مع جيرانهما ، أو التزام علنى من الولايات المتحدة يضمن استقلالهما . وعلى هذا ، ندرس هنا الوضع فى ثلاث دول فى مجلس التعاون الخليجى ، هى الكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة . وهناك تشابه بين هذه الدول ، ولهذا ، فعادة ما تذكر سويا رغم وجود اختلافات كثيرة جديرة بالاعتبار .

الكـويـت

وبصفتها ضحية الغزو العراقى ، فمشكلاتها الأمنية واضحة وحقيقية . وفى الواقع ، إن إحساس المواطن الكويتى بعدم الأمان يقال إنه متفش إلى الدرجة التى يحتفظ فيها الكثيرون بحساباتهم فى بنوك أجنبية ، ويعدون حقائبهم لمغادرة البلاد فى حالة تكرار أحداث أغسطس ١٩٩٠ .

وتقع الكويت فى مرمى النيران لأكبر ثلاث دول فى الخليج : إيران والعراق والمملكة العربية السعودية – وهى الدول الثلاث ذات الاقتصاد الأقوى والتعداد السكانى الأكبر والقوات المسلحة الأكثر استعدادا . وهناك منازعات على الحدود معروفة جيدا بينها وبين العراق ، وخلافات برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية (انظر الفصل الثامن) . والقوات الإيرانية لا تبعد كثيرا عن الكويت سواء أكان ذلك جوا أو برا أو بحرا ؛ وتتوجس الكويت والدول الخليجية الصغرى خيفة من النوايا التوسعية لإيران (والعراق) سواء فى مواقع فى الخليج أو فى شبه الجزيرة العربية . وليس للكويت حدود طبيعية بينها وبين هاتين الدولتين ولا عمق استراتيجى . والمجال الوحيد الذى تستطيع الكويت أن تنافس جيرانها الأقوياء فيه هو الموارد النفطية ؛ وعلى الرغم من أن هذا المجال يوازن العلاقات فهو يغذى القلق الأمنى الكويتى . فاحتياطيات الكويت النفطية بلغت من الوفرة ما يزيد الطمع فيها . وعدم توافر الحدود الطبيعية والعمق الاستراتيجى للكويت ، جعل من قاعدة مواردها الطبيعية نقطة انطلاق لتعرضها للهجوم أكثر منها كرصيد دفاعى لها .

أضف إلى ذلك ، أن الموقف السياسى بعد الغزو أثار عدة قضايا تدور حول الحفاظ على نظام مستقر . فحوالى ١٥ فى المائة من المواطنين الكويتيين ، من الذكور فى المرتبة الأولى ، هم الذين يتمتعون بحق التصويت فى البرلمان . وفى السنوات القليلة الماضية ، أصبح للمجلس التشريعى الكويتى الذى أعيد تجديده صوت مسموع فى أمور معينة ، منها مناقشة الميزانية والفساد فى الحكومة . فقيادة آل الصباح قبلت على مضض النقد والاقتراحات المتعلقة بسياسات بديلة ، ولكنها على ما يبدو لن تسمح بصوت تشريعى فى أمور جوهرية ؛ فما زالت وزارات الدفاع والخارجية والداخلية فى قبضة نظام الصباح المحكمة . وفى ١٩٩٢ ، خففت الحكومة من وطأة قوانين الرقابة على الصحف . فالندوات العلنية التى تنعقد فى الكويت ، يقابلها النقد المحدود (أو المعدوم) فى كثير من الدول الخليجية الأخرى ، بما فيها العراق والمملكة العربية السعودية .

وفى العقد الأخير ، مارست المملكة العربية السعودية ضغوطا مستترة على النظام الحاكم فى الكويت تحثه على الحد من الانفتاح الاجتماعى ، خشية أن يؤدى هذا إلى التحول إلى النظام الديمقراطى وإلى المطالبة بالمزيد من الحقوق التشريعية ، مما قد تمتد آثاره إلى المملكة العربية السعودية . والكويت بلا شك واعية بمصادر التلق لدى جيرانها . ولهذا أضاف العنصر الديمقراطى ضغطا داخليا على النظام وشكل عنصر إثارة متوقعة للعلاقات الخارجية كذلك . وعند تقدير موقف الاتجاهين المعاكسين : الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية السعودية ؛ وجدت الحكومة الكويتية صعوبة فى إرضاء أى من الطرفين : فإذا سمح نظام آل الصباح للعناصر المطالبة بالديمقراطية بأن تنمو ؛ زادت احتمالات الاحتكاك المستمر بالمملكة العربية السعودية من جراء التطبيق الديمقراطى .

وتختلف الكويت عن بقية دول مجلس التعاون الخليجى فى أنها لا تواجه أزمة خطيرة فى مسألة الخلافة . وعلى الرغم من أن نظام آل الصباح والمجلس التشريعى لا يوافقان على توزيع السلطة ؛ فإن ولى العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح سيتولى الخلافة ويمنع أى تغيير غير متوقع فى الخطط .

ويؤدى وجود العمالة الأجنبية والرغبة المحدودة لدى المواطنين الكويتيين فى الالتحاق بخدمة القوات المسلحة إلى إضافة بُعد سكانى لانعدام الأمن الكويتى . وتبلغ نسبة المواطنين من السكان فى الكويت ٣٩ فى المائة فقط .[١٩] وحتى المقيمون فى الكويت منذ عشرات السنين لا يعتبرون مواطنين من الدرجة الأولى لأن جذور أسرهم لا تنتمى إلى الكويت منذ العشرينيات وما قبلها . ورغم أن عدد العاملين الأجانب تناقص كثيرا منذ ١٩٩٠ ، فمازالت قوات الطوارىء الأجنبية فيها كبيرة ؛ وبدأ سوء المعاملة لكثير من العاملين الأجانب يسترعى انتباه الدوائر العالمية .

وقلة عدد المواطنين اللائقين للخدمة العسكرية الإجبارية ، أو الراغبين فى التطوع لأدائها ، يجعل من تشكيل قوات مسلحة كويتية كبيرة مهمة عسيرة . فالجيش يضم ١١٠٠٠ جندى يتشكلون فى ستة ألوية غير مكتملة القوة . ولكن صغر تعداد السكان فى الكويت (٦١٦٠٠٠ مواطن) ، بالإضافة إلى عدم توافر الوعى العام للاهتمام بالخدمة العسكرية ، من شأنهما أن يضعفا الأمل فى زيادة حجم القوات المسلحة التى لا تزال صغيرة .

وبينما يؤدى الانفتاح الاجتماعى فى الكويت إلى آثار إيجابية مهمة ، فربما تثبت الأيام أنه عنصر عدم استقرار - وهذا أمر يهم أسرة آل الصباح - فى العلاقات مع المملكة العربية السعودية أو حتى فى داخل الكويت . وقد كشفت عملية الطرد التعسفى لآلاف العاملين من غير الكويتيين فى أعقاب حرب الخليج عن أمرين : أحدهما أن التوسع الهائل فى استقدام العمالة من الخارج أمر يثير القلق ، وثانيهما أن الحكومة مستعدة لتهدئة هذه المخاوف عند الضرورة .

سلطنة عمان

لا تواجه تحديات كبيرة ، قيادة السلطان قابوس ، أو بقاء عمان كدولة ذات سيادة ؛ ولكن عمان تكابد على فترات موجات من الاستياء وعدم الشعور بالأمن بين المواطنين . فليست عمان بالدولة الفقيرة مثل اليمن ، وليست بالثرية مثل الكويت أو الإمارات العربية المتحدة ؛ ولكن اقتصادها يشكل مصدرا مستمرا للقلق خاصة مع تعرض احتياطياتها النفطية للاستنزاف السريع .[٢٠]

وينبع جزء من مشكلة الأمن العمانى من أن تدعيم الدولة حديث نسبيا . فالشئون الداخلية لم تدخل تحت السيطرة الوطنية حتى أواخر الخمسينيات ، حين أطاح السلطان سعيد بن تيمور ، والد السلطان قابوس ، بآخر منافسيه . وكان سعيد بن تيمور يعتمد على نظام الحكم الفردى ، ومنع إقامة مؤسسات سياسية حديثة . ثم نحّاه ولده عن السلطة فى انقلاب سلمى فى ١٩٧٠ .[٢١] ولم تخضع منطقة ظفار ، التى تقع فى جنوبى البلاد ، للسلطة الوطنية حتى أواسط السبعينيات ، بعد أن أُخمدت انتفاضة قادتها فصائل مسلحة ماركسية . وبهذا لا يزال الترابط والوحدة فى عمان فى مراحلهما المبكرة . وحاولت الحكومة الوطنية بقيادة السلطان قابوس أن تدعم السلطة المركزية وكيان الدولة بالتنمية على نطاق واسع وببرامج الاهتمام بالبنية الأساسية .

ويجب على الحكومة أن تتعامل مع الشعور بالاستياء الداخلى ، شأنها فى ذلك شأن كثير من حكومات منطقة الخليج وغيرها . وقد وضع النظام الحاكم فصائل النشطاء الإسلامية تحت المراقبة . وعندما ثارت الشكوك حول تآمر الإسلامويين على الحكم ،

شنت الحكومة حملة قمع ضدهم فى ١٩٩٤ ؛ فألقت القبض على ١٣٠ فردا من الإسلامويين منهم موظفون بالحكومة – ثم أفرجت عنهم لتفادى رد الفعل الجماهيرى إزاء إجراءات الأمن المتعسفة . وعلى الرغم من أن العناصر الإسلامية كانت تبدى تمسكها الشديد بالشريعة الإسلامية ؛ فمن المرجح أن يكونوا مدفوعين بقدر مماثل أو يزيد بمتاعب اقتصادية . وعلاوة على ذلك ، فإن الجماهير أبدت غضبها من مزج العمل السياسى بالعمل الحر ، خشية أن يستغل الوزراء مناصبهم للإثراء .

واستجابة للنقد ، وافقت الحكومة على إنشاء « مجلس الشورى » ، وهو مجلس استشارى . وهذا المجلس الذى افتتح فى يناير ١٩٩٢ ، يتشكل من الأعيان الذين يبصمون على قرارات الحكومة . ولم يكن ذلك متنفسا لتخفيف المظالم ولا يشكل معارضة لسياسات الحكومة ؛ بل أسماه البعض المجلس ذا التأثير الباعث على الاستقرار .[٢٢] ويبدى معظم العمانيين رضاهم التام عن القيادة العامة للسلطان قابوس ، وإدارته الرشيدة للسياستين الداخلية والخارجية (عدا بعض المتاعب الاقتصادية) ، ولم يعرف الكثير عن وجود ضغوط من أجل إنشاء هيئات قائمة على المشاركة . وفى مجال التحديث ، كان قابوس عميق التأثير على امتداد فترة حكمه ذات الخمس والعشرين سنة ؛ فقد شيد مئات المدارس ، وأنشأ جامعة وطنية ، ورعى التنمية الصناعية وكثيرا من المؤسسات السياسية الحديثة . أما عن المستقبل ، فليس هناك خط واضح للخلافة ؛ إلا أن السلطان قابوس اقترح أن يقوم كبار المسئولين فى الحكومة باختيار الخليفة ؛ ولقابوس عدد كبير من أبناء عمومته يعملون فى الحكومة .

وتهتم عمان بموازنة التهديد المرتقب من أكبر جاراتها فى شبه الجزيرة العربية ، المملكة العربية السعودية ، بحلفاء آخرين . وعمان ، مثل بقية أعضاء مجلس التعاون الخليجى ، لديها إحساس بما تظن أنه مغالاة أو تحكم من قبل السعودية . ولم تطالب عمان بإسقاط حكم صدام حسين ، وربما كان ذلك للإبقاء على العراق كقوة موازنة ؛ كما أنها تسعى إلى علاقات حسن الجوار مع إيران . وفى نفس الوقت تحتفظ عمان بعلاقات ودية مع الغرب ، بما فيه الولايات المتحدة التى عقدت معها اتفاقية تعاون دفاعى وتقوم بينهما اتصالات عسكرية مستمرة . وفى بضع السنوات الأخيرة ، حسنت عمان كذلك علاقاتها مع إسرائيل جزئيا من خلال محادثات السلام العربية – الإسرائيلية متعددة الأطراف . ويعكس رأى عمان فى علاقاتها الدفاعية بدول مجلس التعاون الخليجى - حيث تؤيد عمان دعم قوة الدفاع المشتركة – ميلها إلى التوصل فى الوقت نفسه للتعاون مع عدة أطراف أخر والعمل معها . ولطالما تفادت عمان التغيرات الدبلوماسية المفاجئة ؛ فلم تقطع علاقاتها لا مع مصر فى أعقاب كامب ديفيد ؛ ولا مع العراق بعد غزوه الكويت . والأطراف

الخارجية حريصة كل الحرص على توثيق علاقاتها مع عمان لعدة أسباب ، خاصة لموقعها على أحد جانبى مضيق هرمز .

والقوات المسلحة العمانية أكبر بكثير من نظيراتها فى البحرين أو الكويت أو قطر ، ولكنها أصغر بالمقارنة باللاعبين الأكبر فى المنطقة : إيران والعراق والمملكة العربية السعودية . وتتمتع عمان بموقع جغرافى متميز ؛ فهى تقع فى طرف منطقة الخليج بدلا من أن تقع فى منتصفها بين أقوى ثلاث قوات مسلحة فى المنطقة . والحقيقة أن تاريخ عمان فى جزء كبير منه متأثر بعزلتها ؛ حيث تحيط بها الجبال والصحارى والبحار . ومن حسن الطالع كذلك أن تحظى الخدمة العسكرية بين مواطنى عمان بالاحترام ؛ وتعتبر أكثر تميزا من مثيلاتها فى بعض دول الخليج الأكثر ثراء التى لا تلقى فيها التضحية بمباهج الحياة ، حتى لفترة مؤقتة عند الالتزام بأداء الخدمة العسكرية ، حماسا .

والأجانب لهم وجود كبير فى عمان ، وإن كان بدرجة أقل من دول الخليج الأخرى . فمن بين عدد السكان الذى يزيد قليلا على مليونى نسمة ، يوجد ٢٧ فى المائة تقريبا من المغتربين .[٢٣] وهناك نقطتان جوهريتان تختصان بالاقتصاد . الأولى ، أن عمان تستفيد كثيرا فى قطاع الأعمال والتجارة من قربها إلى منطقة الخليج ؛ بقدر استفادة أمنها من بعدها عن قلب منطقة الخليج . فهى قريبة ولكنها ليست قريبة جدا . والثانية ، أن عمان تفتقر إلى قاعدة رأس المال التى تتمتع بها الدول الغنية فى المنطقة مثل الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ؛ رغم أنها ليست فقيرة . فاحتياطياتها النفطية المعروفة ربما تنضب فى غضون السبعة عشر عاما القادمة فقط .[٢٤] ونظرا لارتفاع معدل المواليد ، ومجانية التعليم ، والرعاية الصحية ، والإنفاق العسكرى الكبير ، فربما تزداد ديون عمان زيادة كبيرة ؛ كما يزيد معدل البطالة ، إذا لم تحسن إدارة مواردها بحرص وتخفض من الإنفاق الحكومى .

الإمارات العربية المتحدة

تدور المشكلات الأمنية الأساسية فى دولة الإمارات العربية المتحدة حول الدرجة التى تعتبر فيها الإمارات حقا متحدة وعربية . فالاتحاد الفيدرالى بين الإمارات السبع تشكل فى ١٩٧١ ، والعلاقة بين الحكومة الوطنية وكل من الإمارات على حدة مازالت فى حاجة إلى أن تحدد بدقة . فالدولة الموحدة لم تظهر بعد . أضف إلى ذلك ، أن ثروة دولة الإمارات العربية المتحدة هيأت لها أن تستقدم عمالة أجنبية أقل مهارة وفى مهن يقل الإقبال عليها .

وما يقرب من ثلاثة أرباع سكان الإمارات العربية المتحدة من الأجانب ؛ ويقدرون بما يتراوح ما بين ٧٠ و ٧٦ فى المائة من عدد سكان الإمارات البالغ ٢,٤ – ٣ ملايين

نسمة .[٢٥] وتأتى الغالبية العظمى من هؤلاء الأجانب من جنوبى آسيا : عمال قادمون من الهند (٣٠ فى المائة من إجمالى التعداد العام) ، ومن باكستان (١٦ فى المائة) ، ومن دول آسيوية أخرى (١٢ فى المائة ؛ مثل بنجلاديش وسرى لانكا والفلبين) ، ومن دول عربية أخرى (١٢ فى المائة ؛ مثل مصر) .[٢٦] ويرسل العمال الأجانب تحويلات إلى بلادهم بما يقرب من ٢,٥ مليار دولار .[٢٧] وعموما يشكل المهاجرون ٩٠ فى المائة من القوى العاملة فى دولة الإمارات العربية المتحدة .[٢٨]

وبالإضافة إلى التطبيق المحدود لقوانين العمل الضعيفة القليلة العدد المعمول بها فى البلاد ؛ فإن وجود هذا العدد الهائل من غير المواطنين يخلق موقفا خطيرا يشجع على التعسف . ويحكى العمال الأجانب قصصا مخيفة لا حصر لها عن الممارسات التعسفية ، فالرواتب المنخفضة بصورة غير عادلة والغش والاحتيال متفشيان ونظم أخرى تطبق على نحو يضير العاملين . ويعتقد بعض المراقبين أن الموقف قد يتطور سريعا إلى مظاهرات احتجاج أو شغب ضد الحكومة أو المواطنين فى الإمارات العربية المتحدة . والمقيمون من غير المواطنين ربما طالبوا بتطبيق القوانين والحقوق القائمة ، عند صناعة القرار فى دولة الإمارات العربية المتحدة . وقد حذر مسئول سابق رفيع المستوى فى الإمارات تربطه صلات حميمة بأسرة آل نهيان الحاكمة من أن « قوانين العمل والهجرة الموجودة غير مطبقة ، وما هى إلا فترة زمنية وجيزة حتى تستحكم الأزمة » .[٢٩] فقصص سوء المعاملة تحظى بإعلام دولى غير موات بصورة دورية .

وكون غالبية المقيمين من المغتربين – والتركيبة الخاصة للجنسيات فى الإمارات العربية المتحدة – يخلق مشكلات أمنية كذلك . والتناقضات والمنافسات التى لا تخص الإمارات العربية المتحدة ، قد تستغلها مختلف الجماعات المغتربة التى تعيش وتعمل فيها . وقد تجلى ذلك للسلطات الإماراتية بصورة واضحة فى ديسمبر ١٩٩٢ ، عندما ثار الشغب بين الهندوس والمسلمين فى الإمارات العربية المتحدة على إثر قيام القوميين الهندوس بتدمير مسجد عيوضية فى الهند . ولهذا يتحتم على الحكومة أن تكون على درجة عالية من الوعى بالقضايا والأحداث التى تدور فى أوطان العاملين الأجانب فيها ، والتى قد تؤدى إلى الاضطرابات والفوضى فى دولة الإمارات العربية المتحدة . فإذا أصبحت الحرب مثلا وشيكة بين دولتين فى جنوبى آسيا ، وجب على السلطات الإماراتية أن تتوقى اندلاع الأعمال العدائية والمواجهة داخل البلاد بين مواطنى هاتين الدولتين . وتتعقد المشكلة لأن نسبة تزيد على ٣٠ فى المائة من العاملين فى القوات المسلحة الإماراتية أى ١٨٠٠٠ مقاتل تقريبا ، هم من المغتربين الذين قد يتأثرون بأحداث بلادهم أكثر من تأثرهم بالقيادة المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة .[٣٠] وهذا الوضع ربما يجعل من فض الاضطرابات أمرا

أشد ضراوة . وهذه المشكلة قائمة بدرجات متفاوتة فى الدول الأخرى التى تستقدم عمالة بمثل هذا المزيج من القوميات .

ويضاف إلى القلق الديمجرافى ، أن دولة الإمارات العربية المتحدة مازالت تجاهد من أجل تثبيت دعائم الدولة . فالدولة التى تشكلت منذ خمس وعشرين سنة فقط لا تزال تفتقر إلى الترابط الكامل . فهناك إمارتان ، هما أبو ظبى ودبى ، تحتفظان بقوات مسلحة مستقلة من دون أن تنضما تماما إلى القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة . ويضم « المجلس الوطنى الاتحادى » ممثلين من جميع الإمارات ، ولكن القوة الفعلية يمسك بزمامها رئيس الاتحاد وحاكم إمارة أبى ظبى ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .

ورغم أن الإمارات العربية المتحدة دولة ثرية بصفة عامة ، فإن مواردها موزعة بنظام غير عادل . فأبو ظبى ، الإمارة الرئيسية فى إنتاج النفط ، ودبى ، ذلك المركز التجارى ذو الأسواق الرئيسية فى بقية الإمارات وإيران وجنوبى آسيا ، تدعمان الإمارات الأخرى الفقيرة (الفجيرة وعجمان ورأس الخيمة وأم القوين) . وهذا الدعم يزيد من أهمية الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية مع شركاء دبى الرئيسيين فى التجارة ، بما فيهم إيران . وهناك خلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة (خاصة إمارة الشارقة) وإيران حول ملكية الجزر الثلاث فى الخليج (أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى) ، ولكن دبى لا يسعها أن تدع النزاع يتصاعد إلى حرب سياسية واقتصادية مع إيران ؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على حجم الموارد المتيسرة لإعادة التوزيع فى دولة الإمارات العربية المتحدة .

والخلافة بعد الشيخ زايد كذلك ترتبط بالعلاقات بين الإمارات . فولده ، الشيخ خليفة ، ولى العهد فى أبى ظبى ، هو أقرب المرشحين لخلافته فى رئاسة الاتحاد ؛ ولكن قادة الإمارات الأخرى يتطلعون إليها كذلك . والشيخ خليفة معرض لمخاطر مثل هذه التحديات لأنه لا يتصف بالحنكة التى يتمتع بها أبوه فى إدارة شئون أبى ظبى . وعلى أية حال ، يحتاج من سيخلف الشيخ زايد إلى إيلاء عناية خاصة لكسب تأييد الإمارات المختلفة .

وقد حاولت الحكومة بناء قوة عسكرية قادرة على الدفاع ، حتى لا تضطر إلى الاعتماد على المملكة العربية السعودية أو على دول مجلس التعاون الخليجى لضمان أمنها . ولهذا السبب انخرط آلاف المغتربين فى صفوف القوات المسلحة فى دولة الإمارات العربية المتحدة . فلو توافرت للإمارات قوة قادرة ومستقلة ، لتمكنت ليس فقط من الدفاع عن نفسها ، بل من متابعة مصالحها الحدودية بمزيد من الثقة فى الخيار العسكرى . ومادامت الإمارات العربية المتحدة تعتمد على تحالف عسكرى مشكوك فيه مثل تحالف دول مجلس التعاون الخليجى ، فسيظل حجم التهديدات الأمنية كبيرا (وهذا لا يعنى القول إن دولة

الإمارات العربية المتحدة تستطيع بالفعل أن تنشىء قوة مستقلة يمكنها بكفاءة النهوض بأعباء الأمن) . ويجب ألا يغيب عن الأذهان أنه حتى لو شكلت الإمارات قوة مسلحة قوية ومستقلة وجيدة التسليح ، فلن تستطيع أن تضاهى القوات العسكرية الأكبر فى إيران أو فى العراق .

ويجعل وجود أعداد هائلة من العاملين الأجانب ، مقترنا بضعف مستوى ترابط الدولة ، من غير المرجح ظهور قوة إماراتية قادرة ومستقلة . وبالرغم من المنازعات على الجزر ، فإن ثروة البلاد وموقعها الجغرافى ربما يهدئان من بعض المخاوف ، ولكن التوتر العصبى سوف يستمر بسبب ميول وتصرفات الجاليات الأجنبية واحتمالات ظهور ما يعكر صفو العلاقات بين الإمارات السبع والحكومة الوطنية .

ودولة الإمارات العربية المتحدة تتماثل مع دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى فى أحد الملامح المركزية فى العلاقات الخارجية فى الخليج : الوجود الإيرانى والعراقى . فطبيعة العلاقات مع إيران والعراق لها اعتبار مهم عند جميع الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجي إلى حد ما . وهذه الدول الخليجية لا تقف فى هذا بمفردها ؛ بل تتأثر معظم دول الشرق الأوسط سلبا أو إيجابا بالاستقرار الداخلى والسياسات الخارجية فى كل من إيران والعراق . ولا يستثنى من ذلك رعاة عملية السلام . وسواء لتدخلهم فى العملية على مستوى محدود أو لأنهم يشكلون عائقا على المدى البعيد أمام أمن المنطقة والحد من التسلح ، فإن الرافضين فى كل من إيران والعراق لا يمكن تجاهلهم .

الفصل السابع

دول الرفض
إيران والعراق وليبيا والسودان

أهم دول الشرق الأوسط التى تستمر فى رفض حق إسرائيل فى البقاء هى إيران والعراق وليبيا والسودان ؛ منها دولتان تتوافر لديهما أكبر الإمكانات التى يمكن أن تعمل على إفشال عملية السلام هما إيران والعراق . وقد أعلن الرئيس صدام حسين مرارا أن العراق سوف تكون مستعدة للاعتراف بإسرائيل فى مقابل رفع العقوبات الدولية . وفى نفس الوقت ، تعتبر العراق الدولة العربية الوحيدة التى تتوافر لها القدرة على إنتاج أسلحة نووية ؛ وتهديد العراق « بإضرام النار فى نصف إسرائيل » فى أبريل ١٩٩٠ ساعد على وضع حجر الأساس للأزمة التى أعقبت التهديد .(١) وكانت العراق فى ذلك الوقت تمتلك الأسلحة الكيماوية فقط ، ولكنها كانت قد أبدت استعدادها لاستخدامها بانتظام ضد إيران . والآن ، فإن جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية - النووية والكيماوية والبيولوجية – جار التخلص منها ، أو تم ذلك بالفعل . وتتوافر لدى إيران كذلك إمكانات الأسلحة الكيماوية ، وتقوم الآن بدعم برامجها فى الأسلحة النووية والبيولوجية . وما دامت إيران والعراق مستمرتين فى العداء السافر لإسرائيل ولعملية السلام ، فستظلان موضوعتين فى أسبقية متقدمة فى جدول أعمال كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ؛ فسياسة الولايات المتحدة للاحتواء المزدوج - ببذل الجهد لكبح جماح بغداد وطهران – سوف تستمر . وربما كانت ليبيا تنتج هى الأخرى أسلحة كيماوية .

ولكن الخليج لن ينعم – وكذلك الشرق الأوسط – بالاستقرار حتى تغير العراق وإيران من أساليبهما . ففى العراق ، يتطلب الأمر تغييرا فى القيادة ؛ وفى إيران يتطلب تغيرات مهمة فى سلوك الحكومة . وسياسة الاحتواء المزدوج التى رسمها كلينتون منذ الأيام الأولى لبداية حكمه ، لم تكن اسما على مسمى . ورغم أن هذه السياسة كانت قاسية على العراق ، فإنها كانت أيسر حالا على إيران ، حتى أنها طالبت بإجراء الحوار مع الحكومة الإيرانية ، معلنة صراحة أن الولايات المتحدة لا تعترض على حق الجمهورية الإسلامية فى البقاء . وفى عام ١٩٩٥ طبقت سياسة الاحتواء المزدوج بقسوة أكبر على إيران لسببين : أولهما

التعنت الإيرانى المستمر ؛ وثانيهما الضغط الواقع على حكومة كلينتون من الكونجرس فى الولايات المتحدة ومن إسرائيل . ولكن المضى قدما فى عزل العراق وإيران محفوف بالمشكلات ، لأنه يؤكد استبعادهما من ترتيبات الأمن فى المنطقة ، وهى الترتيبات الضرورية لمستقبل الأمن فيها .

إيـران

فى يوم ٢٣ مايو ١٩٩٧ ، فاز فى انتخابات الرئاسة الإيرانية محمد خاتمى ، وهو أحد رجال الدين المعتدلين ، ولم يكن نجاحه متوقعا على الإطلاق . وقد تحقق فوز خاتمى بدعم من مجموعة متنوعة من الإيرانيين الساخطين ، خاصة من النساء والشباب . ويتوقف ما إذا كان نجاحه سيؤدى إلى إحداث تغيرات فى السياسة الخارجية الإيرانية ، على قدرته على استثمار ولايته وتفويضه الكبيرين فى تحدى السلطة الراسخة لرجال الدين المحافظين ، بمن فيهم القائد الأعلى للثورة ، آية الله على خامئنى ، وأغلبية « المجلس » (البرلمان الإيرانى) . ويتوقف كذلك على مدى تجاوب الولايات المتحدة وجارات إيران مع هذا الفوز . أما فى داخل إيران ، فلا تزال المعارضة من المحافظين تمارس سلطة كبيرة فى البلاد وتناصب الغرب العداء .

ويعتقد القادة المحافظون أن أعظم تهديد لوجودهم هو التحدى العسكرى والثقافى الذى يفرضه الغرب عموما ، والولايات المتحدة على وجه الخصوص . وفى أبريل ١٩٩٥ قرر النظام الإيرانى فرض حظر يمنع استخدام أطباق الاستقبال التليفزيونى من الأقمار الصناعية ؛ وأعلن وزير الداخلية على محمد بشاراتى عن أهمية هذا الحظر فى معركة إيران مع الغرب . وقال : « إن هذا الحظر يعصم الشعب من الغزو الثقافى الموجه من الغرب » .[٢] وفى طليعة اهتمامات النظام الإيرانى العمل على وقاية الشعب الإيرانى من الثقافة الماجنة التى يبثها « الشيطان الرجيم » ، الولايات المتحدة . وتطبيع العلاقات مع الغرب فى نظر المحافظين يشكل تهديدا خطيرا ؛ إذ قد يفتح الأبواب ليتدفق منها سيل الثقافة الغربية من الأفلام السينمائية الجامحة والمسلسلات الاجتماعية التليفزيونية والبرامج التليفزيونية الأخرى والموسيقى والمجلات وأخبار المشاهير على الشعب الإيرانى ، ويقلب ثورة الخومينى فى نهاية المطاف . وأهم من هذا كله ، أن هذا الاتصال ربما أنهى احتكار الملالى للسلطة . وكثير منهم جمع ثروة طائلة فى ظل الثورة .

وتحاول الولايات المتحدة ومؤيدوها ، بما فيهم إسرائيل والعرب المعتدلون ، فرض السيطرة السياسية والتحكم فى المنطقة على نطاق واسع عن طريق آلية عملية السلام العربية الإسرائيلية . ولهذا سعت إيران إلى نسف عملية السلام ، ورفض مشروعية بقاء إسرائيل

أو قبولها فى المنطقة . ويظن المحافظون أن عملية السلام تفرض وجهة النظر الأمريكية / الإسرائيلية بشأن الاستقرار فى المنطقة ، الأمر الذى يزيد من عزلة إيران . وتملى الولايات المتحدة وإسرائيل شروط المفاوضات بينما يرضخ الفلسطينيون والدول العربية الواحدة تلو الأخرى . وهما تهتمان بأن توقع سوريا فى النهاية اتفاقية سلام مع إسرائيل وتضعف علاقاتها مع إيران . وسوف تفتح صفقة إسرائيلية ـ سورية الباب أمام قيام علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل ودول الخليج العربية ، وربما كانت العراق من ضمنها . ولولا رضاء سوريا لتقلص دور إيران فى لبنان ودعمها لنشاط « حزب الله » .

وقد أصبحت إيران عنصرا من عناصر العلاقات العربية – الإسرائيلية . ومنطقة الخليج العربى والساحة العربية – الإسرائيلية مرتبطتان فيما بينهما بصورة وثيقة ؛ ولهذا يجب أن يدخل الحل الشامل لفض الصراع العربى – الإسرائيلى فى اعتباره عددا كبيرا من الدول بما فيها إيران . فالدعم الإيرانى العسكرى والسياسى « لحزب الله » ولجماعات عربية وإسلامية أخرى مثل منظمة « حماس » والجهاد الإسلامى التى ما زالت تمارس جهادها المسلح ، لهو دليل على دورها الرافض الصريح . فالقادة الإيرانيون والقادة الإسرائيليون ينظر كل منهما إلى الآخر كمصدر للتهديد العسكرى ، خاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل . وتتوجس إيران خيفة من أسلحة إسرائيل النووية وطائراتها وصواريخها بعيدة المدى ؛ كما تدرك إسرائيل أن إيران تسعى إلى تطوير قدرات مماثلة . وتغذى هذه المخاوف سباق التسلح فى المنطقة ، وسيصبح من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، احتواؤه ، مادامت العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية لا تشهد تحسنا . ولكى تعقّد إسرائيل الأمور أكثر بالنسبة إلى إيران ، أقامت فى عامى ١٩٩٥ – ١٩٩٦ ؛ علاقات دبلوماسية واقتصادية مع عدد من دول الخليج العربية الأصغر . فعملية السلام لا تهدد فقط بالتقليل من نفوذ إيران وسط جيران إسرائيل ؛ ولكنها قد تسمح كذلك لإسرائيل بالتسلل بعدئذ إلى عمق الأراضى الإيرانية .

وعلى الرغم من تركيز المحافظين على التهديد القادم من الغرب ومن عملية السلام ، فإن نطاقا واسعا من القضايا الاستراتيجية والديمجرافية والاقتصادية يواجه إيران داخل حدودها . إذ تتعرض الدولة الإيرانية لتهديدات أو قلاقل عسكرية من جميع الاتجاهات . فالتركيبة الديمجرافية الداخلية تجعل البلاد عرضة للنزاعات الانفصالية والتدخل من جانب دول أخرى لصالح هذه الجماعة أو تلك . وترتبط سلامة الاقتصاد فى النهاية بأسعار النفط وقدرة الدولة على تمويل مشروعات استثمار احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعى ، والتى لا تزال متخلفة .

نظام الحكم الإسلامى

تولى الملالى الإيرانيون السلطة فى ١٩٧٩ ، وأنشأوا نموذجا جديدا من الحكومات يلعب فيه الإسلام الثورى دورا محوريا . ولم تمض الأمور كما كان مخططا لها ؛ لا بسبب النجاح المحدود الذى حققه النموذج الإيرانى خارج إيران فقط ؛ بل بسبب حاجة إيران اليوم إلى الدفاع عن ميراث الخومينى بين مواطنيها أنفسهم كذلك ؛ إذ أصبح النظام دفاعيا ومنبوذا على نطاق واسع . ويفسر هذا من جانب النتائج غير المتوقعة لانتخابات الرئاسة فى عام ١٩٩٧ .

ويتمثل الخوف الكامن فى أعماق النظام فى سعى الغرب إلى الإطاحة بالجمهورية الإسلامية . وهو لا يسعه إلا أن يأخذ بأسباب الحذر ؛ فى مواجهة السياسة الأمريكية للاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق . فالقوة العسكرية للولايات المتحدة تشكل تحديا عسكريا مباشرا لإيران وتقلل من النفوذ الإيرانى المحتمل فى منطقة الخليج . فالقطع البحرية الأمريكية فى الخليج ؛ واتفاقيات التعاون فى مجال الدفاع مع دول الخليج العربية والمعدات العسكرية المرابطة فيها ؛ وفرض مناطق يحظر الطيران فيها فوق العراق بمعرفة القوات الجوية المتحالفة ، هى بمثابة تذكرة دائمة بالهيمنة العسكرية الأمريكية فى المنطقة . وتعى ذاكرة القيادة الإيرانية جيدا العمليات العسكرية الأمريكية السابقة ضد إيران – سواء أكان ذلك بالعمليات المباشرة مثل ما سمى « حرب ناقلات النفط » (عندما بدأت العراق وإيران تهاجمان السفن وناقلات النفط المملوكة للغير فى ١٩٨٤ ، الأمر الذى أدى إلى التدخل المباشر لأسطول الولايات المتحدة فى الخليج فى ١٩٨٧) ، أو العمليات غير المباشرة مثل « العملية ستونش » (وهى حملة قادتها الولايات المتحدة لمنع وصول الأسلحة إلى إيران خلال فترة طويلة من الحرب الإيرانية – العراقية) . كما أن إيران بعد هزيمتها من العراق ، لم تملك سوى أن تراقب بعيون ذليلة الولايات المتحدة وحلفاءها وهم يكتسحون العراق فى عملية « عاصفة الصحراء » ، التى ذكَّرت إيران بهشاشتها الشديدة إزاء القوة العسكرية الأمريكية . وتخشى إيران كذلك القدرات الاستراتيجية الإسرائيلية التى تتضمن الطائرات بعيدة المدى والقذائف الباليستية والأسلحة النووية . وقد تعرضت إيران لمزيد من القيود من خلال الحملة الدولية التى قادتها الولايات المتحدة لوقف التعاون النووى معها ، أو بيع الأنظمة النووية إليها ؛ فى نفس الوقت الذى تعترض فيه الولايات المتحدة باستخدام حق الفيتو على الجهود التى تبذل للحد من البرامج النووية الإسرائيلية .

وأدى هاجس الولايات المتحدة المتسلط على الملالى ، وهو ما قابله انشغال مماثل من قبل الولايات المتحدة « بالدولة المنبوذة » ، إلى التغافل عن كثير من قضايا أمنية أخرى كانت حرية لولا هذا أن تستحوذ على اهتمام أى نظام إيرانى . فإيران تواجه عددا من

التهديدات الأمنية التى ليس للولايات المتحدة والغرب شأن بها . وأدى اقتران هذا بالمتاعب الاقتصادية الإيرانية إلى تعميق القلاقل الأمنية طويلة الأجل فى إيران .

التحديات الخارجية والداخلية

تواجه إيران تهديدات استراتيجية من جميع الجهات ، أبرزها على ما يبدو التهديد الصادر من العراق . فقد خاضت الدولتان حربا استمرت ثمانى سنوات راح ضحيتها ٢٠٠٠٠٠ قتيل إيرانى على الأقل ، وأحدثت تدميرا شديدا فى البنية الأساسية وأضعفت موقف النظام الإيرانى . ويخشى معظم الإيرانيين من العراق ويرغبون فى الانتقام منه . وقد ترتبت خسائر جسيمة على « حرب المدن » (وهى جزء من حرب إيران – العراق استهدف فيها كل من الطرفين قتل المدنيين فى المناطق الحضرية للطرف الآخر) ، وخسائر بشرية فادحة ، وأسرى الحرب ، واستخدام العراق للأسلحة الكيماوية ، والقتال الضارى على خطوط المواجهة . ولم تقبل العراق اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ – وهو حلّ للنزاع بينهما على الأراضى أعتبر فى صالح إيران – إلا فى أغسطس ١٩٩٠ ؛ عندما بدأت تعبئة القوات المتحالفة ضد الغزو العراقى للكويت ، واضطر الرئيس صدام حسين إلى التسوية على الجبهة الإيرانية (وبعد هذه التسوية حرك العراق قواته من الحدود مع إيران إلى مسرح العمليات فى الكويت) . واحتضنت العراق كذلك أشهر الجماعات الإيرانية المعارضة وأكثرها شراسة – حركة مجاهدى خلق و « جيش التحرير الوطنى » التابع لها . وعلى الرغم من أن « جيش التحرير الوطنى » لم يكن يشكل تهديدا للعسكرية الإيرانية ؛ فقد غضب الملالى من بغداد لاستضافتها حركة المجاهدين المعارضة .

وعلى العموم ، تفضل إيران الوضع الراهن المحفوف بالمخاطر على البدائل الأخرى المتمثلة فى تقطيع أوصال العراق أو إعادة تأهيلها . ومادامت العراق عاجزة عن بيع كمية كبيرة من النفط فى السوق الحرة لتدبير الإيرادات ؛ فالعسكرية العراقية محرومة من الأسلحة وقطع الغيار ، ولهذا تصبح أقل خطرا من الناحية العسكرية . وأكثر من ذلك ، ربما تقدم المملكة العربية السعودية على تطوير علاقاتها مع إيران لمواجهة قوة بغداد الحربية . وحتى بعد زوال حكم صدام حسين ، يمكن أن تشكل العراق تهديدا من جديد ، خاصة إذا ظهرت مرة أخرى كقوة عسكرية . أما فى الوقت الراهن ، فإن القضايا المعلقة بعد الحرب الإيرانية العراقية ـ مثل أسرى الحرب ، والتعويضات ، وترسيم الحدود – بمثابة تذكرة بأن القوتين المسيطرتين فى الخليج لا يحتمل أن تشكلا تحالفا فى المستقبل القريب .

وتشغل العلاقات الخليجية مساحة أخرى من الاهتمام ؛ وفى هذا انتهجت إيران سياسة

تبدو متناقضة ظاهريا . فمن ناحية يود الملالى التخفيف من عزلة إيران وبناء علاقات أكثر قوة بجاراتها العربيات فى الخليج ؛ بينما تظهر ، من ناحية أخرى ، نزعات الهيمنة الإيرانية المؤكدة قوية بصفة خاصة فى فترة احتواء العراق ، وهو الأمر الذى يقوض الجهود الرامية لتقوية علاقاتها مع الدول العربية الخليجية . وقد أدى هذا بدوره إلى نتائج مختلطة : علاقات مع بعض الدول مثل عمان وقطر ؛ أفضل منها مع البعض الآخر . وكانت المملكة العربية السعودية هى المضيف الأساسى لقوات الولايات المتحدة العسكرية إبان أزمة الخليج فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وتتمتع المملكة العربية السعودية بنفوذ قوى فى منظمة الدول المصدرة للنفط ، ولها القدرة على استبعاد إيران من مباحثات أمن الخليج ، مما يشعر صانعى السياسة الإيرانيين بالإحباط . والتنافس الإسلامى بين المذهبين ، الشيعة فى إيران (الشيعة الاثنى عشرية) والسُنّة فى المملكة العربية السعودية (وهابية المذهب) ، يضفى على التنافس السياسى بعدا دينيا إضافيا . وتأمل كلتا الدولتين الإسلاميتين فى أن يتبع الآخرون نهجهما الإسلامى .

وتختلف إيران مع دولة الإمارات العربية المتحدة (خاصة إمارة الشارقة) حول السيطرة والسيادة على جزر أبى موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، ولكن العلاقات التجارية مع إمارة دبى ظلت قوية . ولا تشكل الدولة العربية الخليجية فى حد ذاتها أى تهديد عسكرى لإيران ؛ ولكن اتفاقيات الدفاع الموقعة مع قوى عسكرية كبرى مثل الولايات المتحدة تثير كثيرا من المشكلات . وبوجود الولايات المتحدة على أرض الخليج ، تتصرف الدول الخليجية مع إيران بجرأة أكثر . وتتناقض ثروة الدول العربية الخليجية بصورة حادة مع الوضع فى إيران ، حيث بددت خمسة عشر عاما من سوء الإدارة والنمو السكانى عدة مليارات من الدولارات معظمها من إيرادات النفط والغاز الطبيعى .

وتهدد الاضطرابات والحرب الأهلية فى كثير من الدول المجاورة لإيران الجبهة الداخلية الإيرانية . فالأكراد العراقيون مثلا يتمتعون بالحكم الذاتى فى مأوى آمن فى شمال العراق . وجبال القوقاز مرتع للحروب الأهلية ، فهناك تدور رحى الحرب بين أرمينيا وأذربيجان ، وأعمال العنف فى جورجيا والشيشان . أما أفغانستان ، فقد مزقت إربا بما لحق بها من حرب أهلية لا تبدو لها نهاية . وفى اتجاه أكثر نحو الشرق ، هناك التورط الإيرانى فى أحداث الفوضى والقتال الدائر فى طاجيكيستان ، ذلك البلد الذى يقع فى أواسط آسيا والذى يتحدث سكانه أساسا باللغة الفارسية ويعتنقون المذهب الشيعى .

والتوازن الديمجرافى الداخلى فى إيران يتسم بالتعقيد . وربما كانت إيران أكثر البلاد تنوعا فى السكان بالمنطقة . فإلى جانب الأغلبية الفارسية من السكان ، هناك الأذريون (٢٤ فى المائة من العدد الإجمالى للسكان فى إيران) والأكراد (٧ فى المائة) والعرب (٣

فى المائة) والبلوخيون (٢ فى المائة) .[٣] وترتبط كل مجموعة بالأعضاء الآخرين من نفس السلالة العرقية فى أى مكان فى المنطقة ، الآذريون فى أذربيجان ؛ والأكراد فى العراق وسوريا وتركيا ؛ والعرب فى الشرق الأوسط ؛ والبلوخيون فى أفغانستان وباكستان ؛ وهذا يعنى أن إيران لابد أن تكون على يقظة تامة من الطابور الخامس . ويتفاقم الخوف من امتداد القلاقل فى دول آخرى إلى داخل إيران من جراء وجود عدد كبير من الأقليات المختلفة . ومع تدفق جموع اللاجئين ، والضغوط الواقعة على إيران للتدخل ، فإن الاحتمالات تنذر بسوء العواقب . ويكفى النظر إلى ما أصاب العراق من تعنت ليتذكر قادة إيران النتائج الخطيرة للانقسام الدينى والعرقى . ونتيجة لذلك ، انتهجت إيران سياسات معتدلة مع جيرانها فى الشمال فى محاولة لتحقيق الاستقرار . وحرضت إيران الإسلامويين على إثارة القلاقل فى أماكن بعيدة عن حدودها مثل لبنان والسودان .

والمجال الاقتصادى لا يبعث كثيرا على الارتياح نظرا للتحديات السكانية البترولية التى تواجه إيران ؛ وضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية ؛ وارتفاع مقدار الدَّيْن الخارجى . فمعدل التنمية الاقتصادية هبط من ٦,٨ فى المائة فى عام ١٩٩٢ إلى ٢,٦ فى المائة فى عام ١٩٩٣ ، ثم إلى ١,٨ فى المائة فى عام ١٩٩٤ .[٤] وبلغ متوسط معدل التنمية فى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ حوالى ٣ فى المائة .[٥] وعلى الرغم من محاولات إيران جذب الاستثمارات الأجنبية بتقديم إعفاءات ضريبية طويلة الأجل وإعفاءات على الواردات ومن الرسوم والجمارك ، فإن الاستثمارات الأجنبية الأكبر حجما تواجه عدة عوائق مثل : البطء فى الإصلاح الاقتصادى ، ومعارضة المحافظين من أعضاء البرلمان للاستثمارات الأجنبية من وجهة النظر العقائدية ، والعقوبات الأمريكية المستمرة . وتواجه إيران كذلك مشكلات خطيرة فى سداد الديون إلى الدائنين فى المنطقة وخارجها (مثل الاتحادات التجارية اليابانية) .[٦] وخلال الطفرة التى شهدها استيراد السلع الاستهلاكية فى أعقاب الحرب الإيرانية – العراقية ، ارتفع ميزان الواردات من ١٣,٤ مليار دولار فى ١٩٨٩ إلى ٢٥ مليار دولار فى ١٩٩١ ؛ وبعد أن فرضت إيران قيودا مشددة ولا تحظى بالشعبية للحد من الواردات ، فى محاولة منها للقضاء على تدفق العملات الأجنبية للخارج ، هبط معدل الواردات السنوية ثانية إلى ١٣ مليار دولار فى ١٩٩٤ .[٧]، وهذه السياسات المقيدة للواردات تساعد على شرح أسباب الهبوط فى معدل التنمية الاقتصادية ؛ فى ضوء عدم قدرة الصناعة الإيرانية على استيراد مستلزمات الإنتاج بالقدر الكافى . وما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٤ ارتفع الحجم الكلى للدَّيْن الخارجى فى إيران من ٩ مليارات دولار إلى ٢٤,٦ مليار دولار .[٨]

وقد هبطت الإيرادات من صادرات النفط ، وهى عنصر حيوى فى الاقتصاد الإيرانى ، فى ١٩٩٣ / ١٩٩٤ نظرا لتدنى أسعار النفط ، ولكنها عادت إلى الارتفاع مرة أخرى فى

١٩٩٤ / ١٩٩٥ . وفى ١٩٩٣ / ١٩٩٤ بلغ حجم العائد من صادرات النفط والغاز الطبيعى فقط ، ٥٥ فى المائة .[٩] وفى ١٩٩٤ / ١٩٩٥ حقق النفط وحده ٧٥ فى المائة من جملة عائد الصادرات .[١٠] ويتضح دور الهيدروكربونات فى الاقتصاد الإيرانى من النسبة العالية من الإيرادات التى يحققها النفط والغاز الطبيعى : ٦٤ فى المائة من ميزانية الحكومة الإيرانية فى عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ (٨,٩ مليار دولار من جملة ١٣,٩ مليار دولار) .[١١]

وتعمل إيران ، التى تواجه مشكلات خطيرة فى الإنتاج والصيانة ، على إعادة بناء حقول نفطها المتدهورة .[١٢] ومن ١٩٩٣ حتى نهاية ١٩٩٦ ، زادت إيران من إنتاجها إلى ما بين ٣,٦ – ٣,٧ مليون برميل نفط فى المتوسط فى اليوم ، بما فيها ضخ ٤ ملايين برميل فى بعض الأيام لتستعرض قدرتها الإنتاجية .[١٣] ويرى بعض الخبراء أن مستويات الضخ العالية هذه من شأنها أن تستنزف احتياطيات النفط الإيرانية . وبهذه المعدلات العالية من الضخ ، يستنفد هذا الاحتياطى المؤكد خلال أربعين عاما أو يزيد قليلا . وهذا الاستنزاف أو التدمير لاحتياطيات إيران حاليا يجعل من الضرورى تنمية الاحتياطى المؤكد . وتبذل إيران جهدا لتزيد من حصتها من الموارد النفطية ، ولهذا حاولت أن تدخل شريكا فى اتفاقات لاستغلال النفط فى بحر قزوين ، كما أعلنت أحقيتها فى عدد كبير من احتياطيات الغاز الطبيعى الشمالية الواقعة فى المياه الدولية التابعة لدولة قطر فى الخليج العربى .

وأدى سوء الإدارة فى الاقتصاد وضخامة الإنفاق على استيراد الأسلحة وتطويرها بدرجة كبيرة إلى تزايد العجز وارتفاع نسبة التضخم . إذ قفز تضخم سعر المستهلك من ٧,٦ فى المائة (١٩٩٠) إلى ٣١,٥ فى المائة (١٩٩٤) حتى بلغ ٤٩,٧ فى المائة فى عام ١٩٩٥ .[١٤] وللمفارقة ، أن الفترة ١٩٩٦ – ١٩٩٧ شهدت تحسنا فى مؤشرات الاقتصاد الكلى فى إيران ، مع انخفاض التضخم ، وفائض فى الميزان التجارى ، وارتفاع فى الاحتياطيات من العملات الأجنبية ، وهبوط العجز فى الميزانية ، وخدمة الديون وفقا للمواعيد المقررة . وأسباب ذلك لا ترجع إلى الإصلاح الإدارى فى طهران بقدر ما ترجع إلى الزيادة غير المتوقعة فى أسعار النفط وقوة الدولار الأمريكى .[١٥]

وبعد نجاح رافسنجانى ، الرئيس السابق ، فى انتخابات ١٩٨٩ ، حاول أن يطبق برنامجا لتحرير الاقتصاد ؛ ولكنه لم يستطع تنفيذه بسبب المعارضة القوية من جانب الزعماء المسلمين المحافظين ، وعدم توافر التأييد الاجتماعى اللازم . فأية محاولة لتحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة تقابل بمعارضة سياسية شديدة ، وتنطوى على مخاطر تعميق القلاقل الاجتماعية والسياسية . ولكن الاقتصاد يصبح عرضة لمزيد من الانهيار إذا لم يدركه الإصلاح الاقتصادى ؛ وهذا الانهيار بدوره يزيد من حدة السخط الداخلى وعدم الاستقرار والعنف السياسى . وذلك هو أخطر التحديات التى تواجه الرئيس خاتمى .

والموقف السياسى فى إيران هو باختصار فى حالة تغير مستمر . وليس من المؤكد بعد ما إذا كان ذلك سيعنى حدوث تحسن فى العلاقات مع دول المنطقة والدول الغربية . واعتبارا من منتصف عام ١٩٩٧ ، بدا أن استخدام نبرة أقل حدة باطراد فى البيانات الصادرة فى كل من طهران وواشنطن ، يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى فتح حوار بينهما . وعلى أية حال ، ففى القضايا الرئيسية ذات الأهمية القصوى للولايات المتحدة – أى التوقف عن مساندة الإرهاب ، وتأييد عملية السلام العربية الإسرائيلية ، والحد من برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل – يصبح التقدم صعب المنال إلى حد بعيد . ولكن إذا نجحت استراتيجية إيران الجديدة الرامية إلى تحسين علاقاتها مع جاراتها العربية ومع دول القوقاز ووسط آسيا وروسيا وتركيا وجنوب آسيا ، فسيصعب على الولايات المتحدة أن تعزل ذلك النظام ، وسيشجع ذلك على إجراء نقاش مفتوح فى واشنطن حول ما إذا كان من الحكمة تطبيق استراتيجية الاحتواء المزدوج والعقوبات من جانب واحد ، وفرص الاستمرار فى ذلك .

العـراق

مادام الرئيس صدام حسين فى موقع السلطة ، فسوف تقوم الولايات المتحدة بفرض قيود مشددة لإفشال مشروعاته من أجل بناء عراق أكثر قوة ؛ وهى لا تريد للعراق أن يشارك فى اتفاقيات أو منظمات اقتصادية أو سياسية فى المنطقة . فأهداف نظام صدام الرامية إلى إنهاء عزلة العراق وتصدير النفط وإعادة بناء القوات المسلحة ، وطموحاته فى توسيع حدوده لتشمل الحصول على منفذ بحرى والسيطرة على موارد المياه ، وصلت جميعها إلى طريق مسدود بفرض نظام العقوبات من قِبَل الأمم المتحدة والوجود العسكرى الغربى والالتزامات الأمنية . ومن الأهمية بمكان تعاون العراق متعارض الأهداف مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بنزع سلاح العراق ، والتى شكلت فى ١٩٩١ لضمان إزالة جميع الأسلحة العراقية ذات التدمير الشامل . ولن تُرْفَعَ هذه العقوبات عن العراق ما لم يؤكد رئيس هذه اللجنة التزام العراق التام بقرارات الأمم المتحدة .

وتعتبر عملية السلام العربية – الإسرائيلية سلاحا ذا حدين لنظام صدام . فإذا استمر العراق فى ممارسة سياسته الحالية المعادية لإسرائيل برفض عملية السلام ، فسيسهم بذلك فى زيادة عزلته ، خاصة أن الدور المحورى فى المفاوضات العربية الإسرائيلية تضطلع به الولايات المتحدة . وقد أضافت العملية مزيدا من التعقيد للعلاقات الخارجية للعراق ، وهى العلاقات التى أربكتها بالفعل حرب الخليج فى ١٩٩١ . ورغم أن الأردن مازالت تحافظ على بعض العلاقات مع العراق ، فإن إضعاف العلاقات العراقية – الأردنية يضر

بالاقتصاد العراقى ويشير إلى أن الفجوة بين الدول العربية المؤيدة والمعارضة لعملية السلام من المحتمل أن تتسع فى المستقبل . والعراق فى حاجة إلى الاندماج فى البنية الأساسية الإقليمية ؛ على أقل تقدير لتيسير تصدير نفطه عبر خطوط الأنابيب وفى ناقلات النفط ؛ وإن كان لا يجد فى الإقليم سوى عدد قليل من الحلفاء .

ومن جانب آخر ، حتى لو أراد العراق إقامة علاقات سلمية مع إسرائيل – وقد ترددت مزاعم عن اتصالات سرية عراقية – إسرائيلية فى السنوات القليلة الماضية – فليست هناك ضمانات بأن يعود هذا النهج على العراق بالفائدة . فهناك شك عميق فى صدام حسين وفى نظامه ، وليست هناك رغبة كبيرة فى إيلاء كثير من الثقة لسياسة الوفاق التى يمكن أن تنتهجها حكومته . فمثلا ، لو افترضنا موافقة العراق على الحدود العراقية – الكويتية الجديدة المجحفة ، فإن كثيرا من المراقبين ينظرون إليها نظرة المناورة التكتيكية التى يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها . وتقول هذه الشكوك إن اهتمام العراق بعملية السلام لا يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد مادام صدام فى السلطة . والحقيقة ، أنه حتى فى حالة الإطاحة بنظام صدام ، فإن استمرار عدم المشاركة فى عملية السلام هو واحد من السياسات القليلة التى يستطيع خلفاؤه استخدامها لاستعادة القبول الدولى . وعلى الرغم من أن العملية تسير الآن قدما بدون العراق ، فعلى المدى البعيد سوف يستلزم الأمر انضمام العراق ليكون السلام شاملا والتطبيع عاما والحد من التسلح فى المنطقة كاملا . والجهود التى تقودها الولايات المتحدة لتطبيق العقوبات موجهة ضد صدام حسين وليست ضد الشعب العراقى ككل ؛ رغم أن أقسى آثارها يعانى منها رجل الشارع العراقى . ومنذ بداية أزمة الخليج فى أغسطس ١٩٩٠ ، أضفى الرئيس الأمريكى جورج بوش والمسئولون الأمريكيون طابعا شخصيا على النزاع وأدانوا صدام حسين باعتباره شيطانا .

وقد أدت العقوبات إلى انتشار الفقر وتدهور حالة البنية الأساسية والمرافق فى العراق . ويعانى الشعب العراقى من نقص فى المواد الغذائية والطبية ؛ بينما لا تشعر الصفوة من المحيطين بصدام ومؤيديه بندرة البضائع . وبدأت إعادة التعمير ؛ ولكن فرص العراق محدودة فى الوصول إلى أجزاء جديدة ، ولهذا فمن المرجح أن تكون الإصلاحات فى أحسن الظروف مؤقتة . وموارد العراق المالية محدودة ، حيث فرضت العقوبات ابتعاد النفط العراقى عن سوق النفط العالمية لما يقرب من خمس سنوات .

وفى ١٩٨٩ ، كان العراق يضخ ٢,٨ مليون برميل نفط يوميا ، بينما كانت حصته المصرح بها من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ٣,١ مليون برميل يوميا . ويتوقع بعض المراقبين أن العراق ما إن يسمح له ببيع نفطه فى الخارج ، فمن المحتمل أن يبلغ إنتاجه حوالى ٦,٥ مليون برميل يوميا ، أساسا بسبب عمليات الاستكشاف الجديدة

التى تقوم بها الشركات الروسية والفرنسية والإيطالية .[١٦] وقد صرح وزير النفط العراقى صفا هادى جواد بأنه ما إن يتم رفع الحصار فستبدأ بلاده فى ضخ النفط بأقصى طاقة حتى تصل إلى مستويات الإنتاج فى إيران . ويظن معظم المراقبين الغربيين أن هذه التوقعات سابقة لأوانها . ففى ١٩٩٤ ، صرحت منظمة أوبك بحصة مؤقتة للعراق مقدارها ٥٥٠٠٠٠ برميل يوميا ولإيران ٣,٦ مليون برميل يوميا .[١٧] وحتى إذا كان قد سمح للعراق بتصدير النفط ، فلن يكون قادرا على استعادة قدرته الإنتاجية الكاملة فورا نظرا لضعف عمليات الصيانة فى الحقول وخطوط الأنابيب . ويحتاج العراق إلى بذل جهود كبيرة ليصل إلى ٣ ملايين برميل يوميا ، ناهيك عن هدف أكبر من ذلك .

وأول بارقة فى صورة الاقتصاد العراقى الكئيبة جاءت فى مايو ١٩٩٦ ، عندما سمح قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ بصفقة لتبادل النفط مقابل الغذاء . ووفقا لهذه الخطة ، سُمح للعراق ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط على مدى ستة شهور ، أى حوالى ٧٠٠٠٠٠ برميل يوميا . ورغم أن جزءا من هذه المبالغ تستخدمه الحكومة العراقية لشراء الغذاء والدواء ؛ فقد وجهت كذلك مئات الملايين من الدولارات إلى صناديق تعويضات ما دمرته حرب الخليج ، وإلى نفقات برامج الأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل فى العراق ، وإلى احتياجات الحكم الذاتى للأكراد فى مناطق الحكم الذاتى شمالى العراق . فإذا التزم العراق بالمبادىء التوجيهية الرئيسية ، فالخطة قابلة للتجديد .[١٨] وقد بدأت صادرات النفط العراقى تتدفق فى ديسمبر ١٩٩٦ .[١٩]

وحتى تؤتى الخطة ثمارها كاملة ، فسيظل الاقتصاد العراقى يعانى من الأزمة . فالتضخم المتصاعد الجامح ، والدمار الذى لحق بالبنية الأساسية للاقتصاد ، والنقص الأساسى فى أحوال الصرف الصحى ، والعجز فى المنتجات الغذائية ، كلها مؤشرات على الضعف الحاد للاقتصاد . وظل نصيب الفرد من المواد الغذائية المنتجة محليا يتناقص منذ عدة سنوات ، وهبط بنسبة ٣٢ فى المائة من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٩١ . ولم يُغَطِّ محصول ١٩٩٢ أكثر من ٢٠ فى المائة فقط من احتياجات ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . وبلغ معدل نمو دخل الفرد المتوسط فى السنة ٠,٦ فى المائة . ورغم وجود إحصائيات قليلة فى الوقت الحاضر ، يمكن للمرء أن يفترض أن حرب العراق الطويلة مع إيران وحرب الخليج والحصار الاقتصادى قد أفضت إلى نمو اقتصادى سلبى وهبوط دخل الفرد .

ويواجه صدام حسين صراعات مستمرة فى القيادة ؛ إذ لا يعرف بالتأكيد من أين يأتيه التحدى القادم . ففى أغسطس ١٩٩٥ ، هرب زوجا ابنتيه ، الفريق حسين كامل حسن والفريق صدام كامل بزوجتيهما ، مما بيّن وجود انقسام فى الأسرة الحاكمة (ولكنهما عادا بعدئذ إلى العراق حيث تم قتلهما) . وعُدَىّ ، ابن صدام حسين ، وخليفته المرتقب ، مازال

موضع نقد من كثير من الأوساط ؛ منها على سبيل المثال ، ما وجهه إليه برزان إبراهيم التكريتى ، الأخ غير الشقيق لصدام وممثل العراق فى مقر الأمم المتحدة فى جنيف ، من نقد عنيف فى لقاء صحفى مع مندوب جريدة « *الحياة* » فى أغسطس ١٩٩٥ .

وليس فى وسع الرئيس العراقى أن يفعل شيئا يذكر لتجنب هذه المشكلات . فالعراق كان متعاونا ومتعنتا فى نفس الوقت مع مفتشى لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، وبذل النظام كل الجهود للتملص من العقوبات الاقتصادية . ولكن ، مادام صدام فى السلطة ، فليس مرجحا تخفيف العقوبات . لقد استمر صدام حسين فى السلطة لمدة أطول مما توقع الكثيرون – ومما تود الولايات المتحدة – بعد حرب الخليج . وربما كان على وشك أن يفتح ثغرة للعراق ، ولكن الولايات المتحدة سوف تبذل جهودا مكثفة لتؤجل هذا اليوم إلى أجل غير مسمى .

الانقسامات الداخلية

بصدام أو بدونه ، كُتِبَ على العراق أن يعانى من عدد من المثالب التى تغذى عدم الاستقرار فيه . فعلى المدى البعيد ، مازالت دولة العراق تواجه انعدام الأمن الناجم عن الفرص المحدودة للوصول للبحار ، وإمدادات المياه العذبة المعرضة للخطر ، ومن الانقسامات العرقية ، ومن ضخامة حجم القوات المسلحة للدول المجاورة . فإذا مات صدام غدا وحلت محله قيادة أكثر حكمة ، فسوف تظل هذه الهموم قائمة دون مواجهة ؛ حتى ولو خفضت العقوبات واستؤنفت صادرات النفط .

والعراق يتألف أساسا من السُنَّة (٣٢ – ٣٧ فى المائة : نصفهم تقريبا من العرب والنصف الآخر من الأكراد) ومن الشيعة العرب (٦٠ – ٦٥ فى المائة) .[٢١] وهذه الانقسامات العرقية والدينية من القضايا المهمة التى تواجه نظام صدام حسين العربى السنى . وعلى مر السنين ، دخل النظام فى صراعات مع كلتا الطائفتين : الأكراد والشيعة . وربما كان العراق قادرا على تجنب التقسيم ؛ ولكنه سيتحمل أوقاتا عصيبة لتحقيق التكامل بين هذه الفئات الثلاث الكبرى .

والشيعة مضطهدة مثل مجموعات كثيرة أخرى فى العراق ؛ حيث ألقى القبض على المئات من زعمائها وقتلوا . وفى مارس ١٩٩١ ، فى أعقاب حرب الخليج ، ثارت الشيعة ضد صدام حسين ، ولكنه أخمد ثورتهم بلا هوادة . واستمرت الحكومة العراقية فى ملاحقة الشيعة بنزح وقصف المستنقعات الواقعة فى جنوبى العراق حيث تعيش أغلبية الشيعة ؛ فى حين لم تتلق الشيعة فى العراق سوى دعم دولى محدود . فلا الدول المجاورة ولا دول التحالف تؤيد انفصال الشيعة . فالكويت والمملكة العربية السعودية تناصبانهم العداء بصورة

علنية ، وحتى إيران لم تقدم لهم إلا مساعدات قليلة . وتخشى كثير من الدول بما فيها المملكة العربية السعودية ، تقسيم العراق وما يستتبعه من احتمال قيام كيان شيعى تسيطر عليه إيران فى جنوبى العراق .

وفى الشمال ، يثير الجيب الكردى مخاوف مماثلة فى نفوس الأتراك والعراقيين الذين يأبون أن تتشكل على حدودهم دولة كردية مستقلة . وعمل الأكراد العراقيون على تأمين ملاذ آمن يتمتع بالحكم الذاتى فى شمالى العراق منذ انتهاء حرب الخليج فى ١٩٩١ مباشرة . وقد تعرض هذا الملاذ الآمن مرارا للحصار العراقى والقتال فيما بين الأكراد والإغارات العسكرية التركية . وعلى الرغم من مرور دوريات من الطائرات المتحالفة فوق منطقة الملاذ الآمن الكردى المحظورة على الطيران العراقى ؛ فليست هناك أية بادرة للتحرك نحو منح الأكراد الاستقلال . والضغوط الرامية إلى الحفاظ على العراق بمنأى عن التقسيم ، تعتبر من القضايا القليلة التى تتوحد فيها وجهة نظر معظم الدول ، ومنها إيران ، مع وجهة نظر صدام حسين .[٢٢]

الدول المجـاورة

تعتبر العلاقات مع إيران والكويت وتركيا محورية بالنسبة لشواغل العراق الخارجية ؛ وتدور القضايا الرئيسية حول النفط والمياه .

ففى الشرق ؛ يقف العراق حصنا عربيا منيعا فى مواجهة الفرس الشيعة فى إيران . وعلى الحافة الجغرافية للعالم العربى تقع العراق بجوار إيران ؛ الدولة الأكبر حجما والأكبر تعدادا . وقد اكتوت الدولتان بنيران حرب ضروس بينهما استمرت ثمانى سنوات من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ ، راح ضحيتها مئات الآلاف من البشر . وبعد مضى عامين فقط على نهاية الحرب الإيرانية - العراقية ، حشدت دول التحالف قواتها ردا على الغزو العراقى للكويت ووضعت بغداد أمام اختيار صعب . وفى ١٩٩٠ ، قرر العراق تسوية خلافاته مع إيران وقبل اتفاقية الجزائر المبرمة فى ١٩٧٥ ، التى حابت موقف إيران عند تقسيم الأرض المتنازع عليها (نهر شط العرب) ، حتى يحشد قواته وموارده فى مسرح العمليات الكويتى .

ويرتبط معظم التوتر القائم بين العراق وإيران بالمطلب العراقى الملح لتأمين ممر مائى ملائم وآمن إلى الخليج العربى . وليس للعراق إلا شاطىء طوله ٣٦ ميلا فقط (٤٨ كيلو مترا)[٢٣] ، وليس للقادة العراقيين من همّ إلا تأمين ممرهم المائى بما عليه من منشآت الميناء ؛ أو توسيعه فى بعض الأحيان . فشط العرب ما هو إلا ممر مائى متنازع عليه ، يمتد على طول الخليج العربى والحدود الإيرانية – العراقية ، وهو دائما بؤرة

للمنازعات الكبرى والصراعات. ومن المزايا الأخرى التى حققها العراق من غزو الكويت فى ١٩٩٠ ، فرض سيطرته على شواطىء الكويت الممتدة بطول ٣١٠ أميال (٥٠٠ كيلومتر) . فاهتمام العراق بالممر المائى والموانىء ، يحتمل أن يستمر حتى فى حالة حلول نظام آخر بدلا من النظام الحالى . فساحل العراق أقصر من سواحل إيران أو أية دولة فى مجلس التعاون الخليجى ؛ حتى أن دولة البحرين - جزيرة صغيرة - لديها ساحل بطول ١٠٠ ميل (١٦٢ كيلومترا) .

والعراق يشتهى الكويت منذ زمن بعيد . ففى غضون أسبوع من استقلال الكويت فى ١٩٦١ ؛ أكد الرئيس العراقى أن الكويت تشكل « جزءا لا يتجزأ من العراق » .[٢٤] ومنذ ذلك الحين ، والعراق يطالب بالدولة الخليجية الصغيرة ؛ وكان غزو صدام حسين للكويت تحقيقا مؤقتا لآمال العراق فى ضم ما تسمى بالمحافظة العراقية التاسعة عشرة . والسيطرة على الكويت هيأت للعراق ممرا بحريا أرحب وسيطرة كاملة على منشآت الأسطول والميناء فى أم قصر ؛ ولكن العراق فقد هذا وذاك عندما قررت لجنة التحكيم الدولية ترسيم الحدود حول أم قصر بعد الحرب ؛ وجارت على الأصول البحرية العراقية ووضعت العراق فى موقع أضعف مما كان عليه .

ومن الدوافع الأخرى للغزو ، الوصول إلى نفط الكويت والرغبة فى زيادة ثروة الدولة . وكان العراق قبل الغزو يشكو من أن الكويت تضخ نفطا من حقل الرميلة الذى يمتد على طول الحدود بين البلدين . فثروة الكويت مضافا إليها موقف القادة الكويتيين الرافض للإذعان للضغوط السياسية العراقية قبل الحرب لم تتقبله بغداد بقبول حسن .

وقد أدى طرد القوات العراقية بالقوة من الكويت إلى إعادة الوضع فى العراق إلى أسوأ مما كان عليه قبل الحرب . فلقد انتهت لجنة الأمم المتحدة المكلفة بترسيم الحدود العراقية - الكويتية إلى نتائج معضدة للكويت إلى حد كبير ، وأصبح العراق الآن يرزح تحت أكثر أنظمة العقوبات صرامة فى التاريخ الحديث . وبهذا يكون العراق قد فشل فى تصحيح متاعبه السابقة ؛ كما بدد حلما طالما داعبه فى تحسين ممره المائى إلى البحر وفرض سيطرته على حقول أكثر للنفط .

وفى علاقة العراق بتركيا ، تعتبر القضايا المحورية بينهما هى الأكراد والمياه . فالمجتمع العراقى نفسه يعتمد على نهرى دجلة والفرات ، اللذين ينبعان من تركيا ويتحدان فى جنوبى العراق ليشكلا شط العرب . وموقع العراق على المجرى الأدنى بالنسبة لكل من تركيا وسوريا يجعله فى وضع معرض للخطر . فمشروع سد الأناضول الكبير الذى صمم لزيادة الطاقة الكهربائية والرقعة الزراعية أثار قلقا شديدا فى كل من سوريا والعراق[٢٥]؛ إذ يقلص المشروع من نصيبيهما من مياه النهر ويهيىء لتركيا إمكان حجز

التدفق تماما فى أوقات النزاع أو عند حدوث أزمة . والحقيقة أن رئيس الجمهورية التركية (السابق) تورجوت أوزال هدد بالحد من تدفق المياه إلى سوريا فى قضية سياسية لا تمت إلى هذا الموضوع بصلة ؛ ولكن المسئولين الأتراك أنكروا التهديد فيما بعد . والحقيقة الجغرافية لا تدع للعراق بديلا سوى المطالبة بمنع تركيا من التحكم فى موارد المياه الحيوية له .

ومنذ نهاية حرب الخليج وطبيعة المعضلة الكردية تلمس تغيرا ملحوظا . وقبل الحرب ، كان العراق يحكم سيطرته تماما على المناطق الكردية فى شماليه . ونتيجة للحرب والحماية التى فرضت للأكراد ، يسيطر القادة الأكراد الآن على أحد القطاعات فى شمالى العراق . وهذا الملاذ الآمن للأكراد أتاح لهم ممارسة بعض الأنشطة بعيدا عن سيطرة بغداد ؛ وهذا يعنى أيضا أن تركيا تستطيع أن تنقل الحرب ضد حزب العمال الكردستانى إلى داخل أراضى العراق . وقد نفذت تركيا ذلك فى آخر مارس ١٩٩٥ ، عندما تدفقت قوات قوامها ٣٥٠٠٠ جندى تركى تساندهم الدبابات والطائرات المقاتلة فى شمالى العراق ، وظلت تتعقب مجاهدى حزب العمال الكردستانى وقواعد انطلاقهم لعدة أسابيع ، بناء على تعليمات من الحكومة التركية . وتركيا ، التى يسعدها أن تتصرف بحرية تامة ضد الأكراد فى ملاذهم الآمن ؛ يقلقها أن ترى أكراد العراق عندما يوطدون مركزهم فى الحكم الذاتى ويؤسسون دولتهم أو يتمتعون بالحكم الذاتى بعيدا عن العراق .

والعلاقات الخارجية للعراق مع المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا مهمة أيضا . فعندما غزا العراق الكويت فى ١٩٩٠ توجس الكثيرون خيفة من احتمال توغل القوات العراقية فى عمق المملكة العربية السعودية . ورغم أن القوات المسلحة السعودية لا تقف موقف الند للعسكرية العراقية – خاصة قبل فرض العقوبات والحد من التسلح – فقد غير الوجود الأمريكى ميزان القوى تماما . وترى بغداد أن الولايات المتحدة ربما قامت بالتنسيق بين القوات وقادت الحرب ؛ ولكن المعركة كان من الممكن أن تختلف تماما بدون موافقة المملكة العربية السعودية على وجود مئات الآلاف من القوات الأجنبية ومعداتهم على أرضها .

والأردن والعراق كانت تربطهما روابط سياسية واقتصادية قوية منذ سنوات عديدة ، حتى أثناء حرب الخليج . ولكن الوضع تغير فى السنوات القليلة الماضية ، حيث رغب الملك حسين فى مصالحة الغرب بعد موقفه السابق من حرب الخليج . وقد ساءت العلاقات الأردنية – العراقية بعد أن انضمت الأردن إلى عملية السلام العربية – الإسرائيلية ، وبعد أن وافقت فى ١٩٩٥ على إيواء ابنتى صدام حسين الهاربتين مع زوجيهما . أما علاقات العراق مع سوريا ، فالإحساس فيها بالتنافس العميق انتقل من تنافس حزبى البعث فى البلدين

إلى التنافس الشخصى بين صدام والأسد . ورغم هذا التنافس ، تحاشت الدولتان الصراع المسلح فيما بينهما .

العراق تحـت الحصــار

منذ أن غزا العراق الكويت فى منتصف ١٩٩٠ وهو تحت الحصار . فالعقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة ، مقترنة بالقوة العسكرية والجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة والدول المتحالفة ، وضعت المجتمع العراقى فى موقف بالغ الصعوبة ، وحرمت العراق من تصدير نفطه الذى يمثل المصدر الرئيسى لإيراداته . ويريد صدام حسين استمرار ضخ النفط ، وإعادة بناء العراق وقواته المسلحة ، وإنهاء عزلة العراق ؛ ولكنه يعرف أن ثمن تحقيق هذه الأهداف هو إقصاؤه عن الحكم . وهذا ثمن فادح بالنسبة إليه ، حتى ولو كان يعنى أن العراق يمكن أن يعامل معاملة الدولة العادية فى الساحتين الإقليمية والدولية .

ليبيا والسودان

تم إدراج كل من ليبيا والسودان فى قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراعية للإرهاب الدولى . ففى أغسطس ١٩٩٦ ، وقع الرئيس الأمريكى كلينتون تشريعا يقضى بفرض عقوبات اقتصادية ضد ليبيا وإيران ، ويحظر أشكالا معينة من الاستثمارات الأمريكية فى هذين البلدين . ويستهدف القانون وقف تطوير موارد النفط والغاز الطبيعى فى البلدين ، ووقف مخالفة عقوبات الأمم المتحدة ضد ليبيا . وعند توقيع كلينتون على القانون ، وصف ليبيا وإيران بأنهما : « من أخطر الدول الداعمة للإرهاب فى العالم » .(٢٦)

ظلت ليبيا تُسلط عليها الأضواء فى دائرة الإرهاب أساسا نظرا للتهم الموجهة إليها ؛ من أن العملاء الليبيين كانوا مسئولين عن تفجير طائرة « بان أمريكان » فى رحلتها رقم ١٠٣ فى عام ١٩٨٨ وطائرة يو تى أيه فى رحلتها رقم ٧٧٢ فى عام ١٩٨٩ . وفى عام ١٩٩١ ، أدين عميلان تابعان للمخابرات الليبية فى حادث تفجير الطائرة « بان أمريكان » . وأصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة قرارات تطالب بمحاكمة العميلين وباتخاذ إجراءات أخرى ، وقام بفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا . وترتبط طرابلس ، المعروفة بصورة عامة بعدائها لإسرائيل وعملية السلام ، بالجماعات الفلسطينية الرافضة ، ومنها منظمة الجهاد الإسلامى الفلسطينية . وقد أنكرت ليبيا معظم هذه الادعاءات ، وشاركت ، مثل السودان ، فى مؤتمر القمة العربية المنعقد فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ ، الذى نص التقرير الختامى له صراحة على قبول حق إسرائيل فى البقاء داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ .(٢٧)

ويعارض السودان ، حليف إيران الذى يقوم بتدريب الإرهابيين على أرضه ، كذلك عملية السلام ويدعم الجماعات التى تعمل على إفشالها . وجهاز أمن الدولة السودانى متهم بتقديم المساعدة المباشرة فى محاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى إثيوبيا فى يونيو ١٩٩٥ . وقد قطعت كل من أوغندا وإريتريا علاقاتهما مع السودان لخلافات تتعلق بالأمن ؛ وطالبت منظمة الوحدة الإفريقية الخرطوم بتسليم ثلاثة من المشتبه فى تورطهم فى محاولة اغتيال مبارك . وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن « السودان يدعم المنظمات الإرهابية بالتدريب شبه العسكرى وتعليم العقائد وبذل المال وتقديم وثائق السفر وتأمين المرور وتهيئة المأوى فى السودان » .[٢٨] ويقال إن منظمات حماس والجماعة الإسلامية فى مصر من بين المنظمات الإرهابية العديدة التى تفتح مقارا لها فى السودان ؛ الذى يستضيف كذلك واحدا من أشهر الممولين فى الإرهاب الذى يرتدى عباءة الإسلام ، وهو أسامة بن لادن ، المواطن السعودى الذى سُحِبت منه جنسيته .

خاتمــة

تقف إيران والعراق وليبيا والسودان عقبة فى طريق نجاح عملية السلام الراهنة والسلام العربى الإسرائيلى . وسيظل السلام الشامل الحقيقى فى الشرق الأوسط بمثابة سراب حتى تنضم هذه الدول إلى المباحثات . ويستعرض الباب الثانى اهتمامات هذه الدول ، ويركز على مجموعة من العوائق المحتملة التى تعترض السلام الشامل فى المنطقة .

الباب الثانى

عقبات فى طريق السلام الشامل

الفصـل الثامن

نزاعـات إقليميـة أخـرى فى الشرق الأوسـط

كثير من الحدود فى شبه الجزيرة العربية ، خاصة تلك التى تمتد فى مناطق صحراوية مفتوحة ، لم تحدد بوضوح من قبل من ابتدعها من المستعمرين . وفى العقود الأخيرة ، أشعلت الرغبة فى السيطرة على مزيد من احتياطيات النفط والغاز الطبيعى عديدا من النزاعات . ونظرا للأهمية الاقتصادية لكثير من الأراضى فى هذه المنطقة الغنية بالنفط فقد أثارت الحدود الطبيعية نزاعات على نطاق واسع ، تصاعدت على فترات إلى العنف . وفى مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى الذى عقد فى ديسمبر ١٩٩٤ ، أعربت الدول الأعضاء عن اعتزامها محاولة حل جميع النزاعات القائمة حول الحدود فى المنطقة قبل حلول موعد لقاء القادة مرة أخرى فى مسقط فى السنة التالية .(١) وباستثناء بعض الحالات ، مازال الكثير من النزاعات حول الأراضى التى تنذر بالانفجار لم يحسم بعد .

وتتفاوت النزاعات حول الحدود فى الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية من الخلافات الاستراتيجية والاقتصادية والأيديولوجية بين العراق والكويت ، إلى النزاعات ذات الطبيعة الاقتصادية الخالصة فى مواقع كثيرة من شبه الجزيرة العربية (انظر الخريطة) . ففى منطقة تتمتع بمثل هذه الغزارة فى احتياطياتها من الغاز الطبيعى والنفط ، كثيرا ما تكتسب النزاعات حول الأراضى أهمية اقتصادية كبرى . ويعتبر النزاع العراقى - الإيرانى ، والنزاع العراقى - الكويتى من الأمثلة المثيرة للاهتمام لكيف تتضافر عوامل كثيرة لتولّد مشاحنات إقليمية معقدة وممتدة الأجل . ولا يشتمل هذا القسم على كل النزاعات الجارية فى المنطقة .(٢)

إيـران - العـراق

ففى الخليج العربى يعتبر نهر شط العرب ذا تاريخ طويل ؛ حيث يعمل كنقطة تلاقى العالم العربى بالعالم الفارسى . وفى السنوات الأحدث عهدا الماضية ، ظل يُستَخدم كممر مائى حيوى لموانىء كل من إيران والعراق وييسر تصدير النفط لكلا البلدين . ويحدد شط

العرب الحد الفاصل بين إيران والعراق ؛ وكان مصدرا للنزاع بين البلدين منذ عدة سنين . وسيطرة العراق على شط العرب لها مبررات استراتيجية كبرى ، حيث ترغب فى تصحيح ممرها المحدود إلى البحر ، الذى يعتبر عيبا خطيرا بالنسبة لقوة عسكرية طموحة ومُصَدِّر كبير للنفط . وإيران بساحلها الطويل الممتد ، لا تعتمد على شط العرب كمنفذ بحرى لها ، لكنها تتحين الفرصة لتحد من الأصول الاستراتيجية العراقية بكافة الوسائل المتاحة لها ، بما فى ذلك النزاع حول ممر مائى .

وبعد سنوات عديدة من الصراع ، وافقت العراق فى اتفاق الجزائر ١٩٧٥ على تحريك الحدود إلى منتصف الممر المائى ، وبهذا التحديد تتحرك الحدود لصالح إيران ، وذلك فى مقابل إنهاء الدعم الإيرانى للمتمردين الأكراد فى العراق . وفى ١٩٨٠ ، ألغت العراق الاتفاقية وبدأت حرب الأعوام الثمانية بين إيران والعراق على إثر عدة بلاغات عن حوادث حدودية وهجمات إيرانية ؛ ودار معظم القتال فى شط العرب وما حوله . وفى ١٩٩٠ ، وبعد مضى أسبوعين من غزو العراق للكويت ، غيَّر صدام حسين موقفه ووافق على قبول اتفاق ١٩٧٥ .

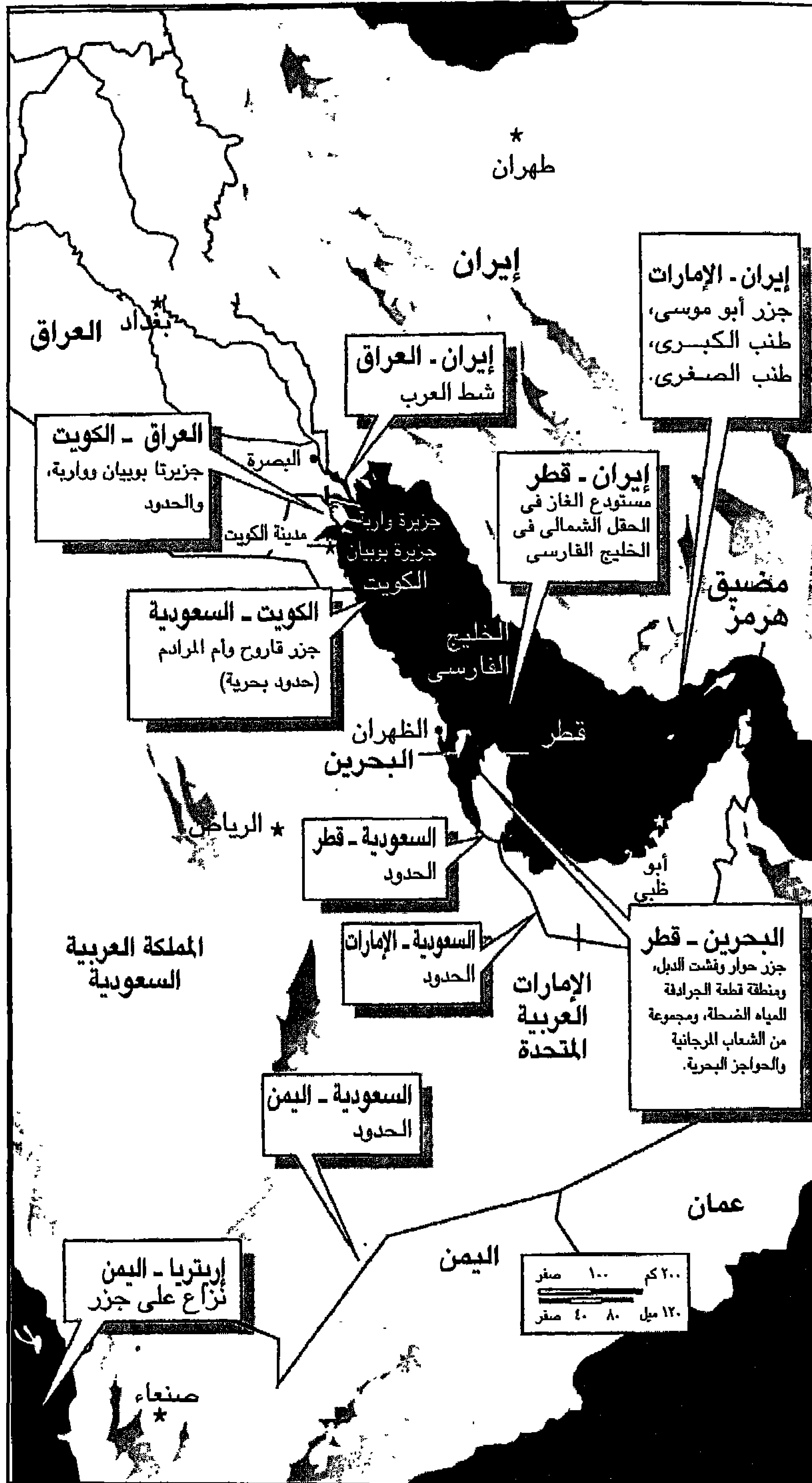
ويحظى النزاع الإيرانى - العراقى حول شط العرب باهتمام أكبر لدى القادة العراقيين ، لأنهم يستفيدون أعظم فائدة من الترتيب النهائى للحدود . وعلى الرغم من موافقة العراق على الحدود الحالية فى ١٩٩٠ ، فربما أقدم صدام حسين أو من يخلفه فى المستقبل من القادة العراقيين على إحياء الموضوع مرة أخرى عندما تصبح الظروف مواتية أكثر . وليس لشط العرب مزايا إضافية تُذْكَرُ بالنسبة إلى إيران ، أكثر من حرمان خصمها من منفذ استراتيجى ، وذلك على خلاف مرتفعات الجولان التى تعود السيطرة عليها بفوائد استراتيجية واقتصادية جمة لكل من طرفى النزاع . فإيران لا تعانى من أى نقص فى السواحل او الموانىء . أما بالنسبة للعراق ، فالتسوية المجزية للنزاع حول شط العرب يمكن أن تحقق لها مزايا عظيمة ؛ نظرا لأن بغداد لا تملك سوى منافذ بحرية محدودة . وعلى أية حال ، ففى ضوء المصالح المتضمنة ، لا يحتمل أن يظل هذا النزاع هادئا فى السنوات القادمة ما لم ينجح العراق فى النهاية فى إعادة التفاوض على حدوده مع الكويت .

العراق - الكويت

والنزاع بين العراق والكويت دليل آخر على مطالبة العراق بممر أكبر إلى الخليج . إلا أنه يشتمل أيضا على اعتبارات اقتصادية وأيديولوجية ؛ بما فيها الادعاء العراقى القديم العهد بأن الكويت هى المحافظة العراقية التاسعة عشرة .

وقد كانت الحدود بين الكويت والعراق سببا للاحتكاك بين البلدين منذ ١٩٦١ ، عندما

خريطة النزاعات فى الخليج الفارسى وشبه الجزيرة العربية



طالب العراق ببسط سيادته على الكويت بأسرها ، وهى التى كانت تشكل جزءا من ولاية البصرة إبان الإمبراطورية العثمانية قبل أن تفصل بريطانيا بينهما فى ١٩٣٢ . والمطالبة بالأراضى فى جزيرتى بوبيان ووارية اللتين تشغلان موقعا استراتيجيا عند مدخل ميناء أم قصر العراقى ، وكذلك النزاع على ثلاثة أميال من الحدود بين العراق والكويت بالقرب من حقل نفط الرميلة ، وضعا الدولتين على حافة الصراع المسلح فى مارس ١٩٧٣ . فالنزاع على الجزيرتين وحقل النفط تبلور بشكل جدى فى ذريعة لغزو بغداد للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ .(٣) واستمر العراق فى مسعاه من أجل فرض سيادته على الجزيرتين بسبب أهميتهما الاستراتيجية بالنسبة لأمنه ، وبسبب الفائدة الاقتصادية التى يحققانها له بزيادة نصيبه من النفط المستخرج من قاع البحر .(٤) وفى أوقات مختلفة ، عرض العراق على الكويت مبادلتها بأرض عراقية بدلا من إحدى الجزيرتين أو كلتيهما ، مع إعطاء الكويت الماء العذب من شط العرب ، أو استئجار الجزيرتين مباشرة ؛ ولكن الكويت رفضت كل هذه العروض .

وقد حددت لجنة ترسيم الحدود العراقية - الكويتية المشكلة بقرار منظمة الأمم المتحدة بعد حرب الخليج ١٩٩١ ، الحدود استنادا إلى اتفاقية ١٩٦٣ التى وافق بموجبها العراق والكويت على احترام الحدود العامة الموضحة فى الرسائل المتبادلة فى عام ١٩٣٢ .(٥) ووافق مجلس الأمن بالإجماع على توصيات اللجنة فى ٢٧ مايو ١٩٩٣ . ووضعت اللجنة الحدود الرسمية على بعد ٢٠٠٠ قدم تقريبا شمال الحدود السابقة ، وهو ما يعنى فعليا أنها منحت الكويت شريطا إضافيا من الأرض واختصتها بنصيب أوفر من حقل نفط الرميلة ، المكون من ١١ بئرا أضيف إليها إحدى عشرة بئرا للنفط كان العراق قد حفرها فى حقل نفط « الرتقة » قبل غزوه الكويت(٦) ؛ ويجزء من ميناء أم قصر ، بما فى ذلك بعض التسهيلات البحرية .(٧) ورفض العراق بشدة قبول قرار اللجنة ؛ واعترض بصفة خاصة على حكمها بشأن أم قصر ، التى تظل منفذه الوحيد إلى البحر ، وميناءه الوحيد وقاعدته البحرية الوحيدة ، مادام شط العرب مغلقا . والمفارقة أن الكويت لم يسبق أن طالبت قط بأحقيتها فى أم قصر ؛ كما أظهرت خرائط الحكومة الكويتية الرسمية أن خط الحدود يقع جنوب الميناء حتى فى أواسط ١٩٩٢ .

وبعد إعلان التقرير المبدئى للجنة فى ١٩٩٢ ، أرسل وزير خارجية العراق أحمد حسين خطابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى ٢١ مايو ١٩٩٢ ، يشكك فيه فيما انتهى إليه قرار اللجنة ، ويشجب التفويض الممنوح للجنة وتشكيلها وأساليب عملها ؛ ويوحى بأن العراق قد ينازع فى حق الكويت فى الوجود أصلا .(٨) ومما لا شك فيه أن ترسيم الحدود زاد من إحساس العراق بالظلم ، وضاعف من احتمالات قيامه بعمل لضم الكويت فى

المستقبل . واعترف العراق رسميا باستقلال الكويت فى عام ١٩٩٤ ، ولكن هذا الاعتراف انتزع قسرا تحت ضغط دولى مكثف على أمل أن يؤدى ذلك إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه . وحتى إذا حلت محل صدام حسين قيادة أكثر قبولا للحلول الوسط ؛ فإن كراهية العراق للكويت ستستمر ، استنادا إلى قضايا الحدود الحالية وحقوق المرور والوصول البحرية . ويظل العراق تراوده فكرة استرداد الكويت ، ما لم يصل إلى التفاوض بحرية وبصورة علنية بشأن اتفاقية عراقية كويتية حول الحدود .

والنزاع الإقليمى بين العراق والكويت يصعب حله نظرا لاشتماله على النفط ، والجزر الاستراتيجية ، وفرص الوصول للبحار ، ودعوى العراق بأحقيته فى دولة الكويت بأسرها ، وهى تكون مزيجا معقدا لا تجدى معه الحلول السهلة . وربما يصبح العراق مهيأ أكثر لقبول الكويت كدولة مستقلة إذا قدمت تنازلات تتعلق بحقول البترول والمنافذ البحرية . وفى حين أن القيادة العراقية الحالية قد تبدو غير راضية بمثل هذه المقايضة ، فلربما أقدمت قيادة عراقية مختلفة على الأخذ بشكل ما من أشكال الحل الوسط . وبطبيعة الحال ، لن تقبل أية قيادة عراقية بالوضع الراهن بدون إبداء التذمر إزاء ثروة الكويت النفطية ، وأم قصر ، والقضايا الأخرى المتعلقة بالمنافذ البحرية .

إيران - الإمارات العربية المتحدة

يدور نزاع إقليمى كبير بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول ثلاث جزر تتمتع بموقع ذى أهمية استراتيجية على طريق ناقلات النفط عند مدخل مضيق هرمز ، وهى جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى . فموقع الجزر ، والوجود العسكرى الإيرانى فيها يضفى على النزاع عنصرا استراتيجيا مهما ؛ وتُزيد احتمالات وجود حقول غنية بالنفط قبالة شواطئها من أهميتها الاقتصادية .

وتدّعى إيران أن الجزر كانت فارسية قبل أن ينقل البريطانيون السيادة عليها إلى شيوخ الدول المتهادنة منذ قرن مضى ؛ فأنزلت إيران قواتها فى جزيرة أبى موسى وجزيرتى طنب المجاورتين لها فى عام ١٩٧١ ، عشية الانسحاب البريطانى منها . ويذكر التاريخ أن جزيرتى طنب اللتين تبعدان بمسافة ١٥ ميلا فقط من جزيرة قِشْم الإيرانية وتقعان على الجانب الإيرانى من خط الوسط(٩) ، كانتا تشكلان جزءا من إمارة رأس الخيمة ؛ فى حين أن جزيرة أبو موسى ، التى تقع على الجانب العربى من خط الوسط على مسافة ٣٥ ميلا من ساحل دولة الإمارات العربية المتحدة ، كانت تشكل جزءا من إمارة الشارقة .(١٠)

ووَقَّعَت إيران مع إمارة الشارقة مذكرة تفاهم فى ١٩٧١ ، خوَّلت لإيران صلاحيات كاملة على سلسلة التلال الواقعة على الجانب الشمالى لجزيرة أبى موسى ، حيث تستطيع

بموجبها الاحتفاظ بوجود عسكرى هناك ؛ بينما سمحت للشارقة بالسيطرة على بقية الجزيرة ، بما فيها من سكان قليلين .(١١) وفى ١٩٩٢ ثبتت عدم صلاحية هذه الترتيبات للاستدامة ، عندما أدى خوف إيران على أمن الجزيرة إلى طرد جميع السكان ممن لا يحملون جنسية إمارة الشارقة ، بمن فيهم المدرسون والمهندسون والمسئولون عن مرافق المياه والعاملون فى قطاع الصحة الذين يقدمون خدمات مهمة لحكومة الإمارات العربية المتحدة .(١٢) ولم يحدث أن رفضت إيران اتفاقية ١٩٧١ التى تنظم إدارة الجزيرة ؛ ولم تتقدم بأى دعاوى إضافية عن أحقيتها بالجزيرة . ولكن الإمارات العربية المتحدة حاجّت بأن الحكومة الإيرانية لديها نزعات توسعية وأنها تنوى ضم الجزيرة . وبلغت الأزمة ذروتها فى أغسطس ١٩٩٢ ، عندما منع المسئولون الإيرانيون مائة من المقيمين بالجزيرة من الهبوط إليها ، وكانوا أساسا من المدرسين المصريين وعائلاتهم . وعقدت محادثات بعدئذ فى أبى ظبى فى أواخر سبتمبر ١٩٩٢ ، ولكنها تعثرت عندما أصر وفد الإمارات العربية المتحدة على وضع جزيرتى طنب على جدول أعمال المباحثات .(١٣) وفى إعلان أبى ظبى الصادر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ ، رفضت دول مجلس التعاون الخليجى ضم الأراضى بالقوة ، وأكدت سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزر أبى موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى .(١٤) ونصت اتفاقية١٩٧١ الموقعة بين إيران وإمارة الشارقة كذلك على أن العائدات من النفط سوف تقتسم بينهما بالتساوى .(١٥)

وعلى الرغم من قيام علاقات تجارية بين إيران والإمارات العربية المتحدة ، فإن الصراع حول أبى موسى طبع العلاقات الثنائية بين البلدين بطابع عدم الاستقرار . وفى فبراير ١٩٩٣ ، تعهد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، باستعادة السيطرة على الجزر الثلاث المتنازع عليها . وأكثر من ذلك ، أكد أن « تنمية العلاقات الودية بين البلدين ترتهن ببناء الثقة وباتخاذ الإجراءات التى تظهر تمسك إيران بالقانون الدولى واحترام سيادة الإمارات العربية المتحدة » .(١٦) وفى ١٩٩٤ ، أيدت كل من دول مجلس التعاون الخليجى وجامعة الدول العربية موقف الإمارات العربية المتحدة فى قضية الجزر ، وقبيل نهاية العام اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تحال مسألة الملكية إلى محكمة العدل الدولية . وحتى الآن ، مازالت إيران ترفض إبداء موافقتها على هذه الخطوة لحل النزاع ، بينما حدة الصراع المرير آخذة فى التزايد باطراد . وتدرك إيران المزايا الاستراتيجية المهمة التى تتيحها السيطرة على هذه الجزر ، وكذلك تفوق القوة الإيرانية الشامل على قوة الإمارات العربية المتحدة . وعلى نحو خاص ، فمن المرجح أن تتصاعد دعاوى الجانبين بشدة مع وجود إمكانية لاكتشاف حقول للنفط فى المستقبل . وهناك أيضا ضغوط موازنة مثل العلاقات التجارية المتينة بين إيران ودبى ، إحدى الإمارات السبع التى تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة .

إيـران - قطر

يدور النزاع بين إيران وقطر أساسا حول كيفية اقتسام الموارد الطبيعية ؛ مثله فى ذلك مثل كثير من النزاعات الدائرة في الخليج وفى شبه الجزيرة العربية . فالنزاع بين إيران وقطر يتعلق بالموارد البحرية فى الخليج . ورغم توقيع البلدين على اتفاقية الحدود البحرية فى ١٩٨٩ ؛ فإن إيران تدعى أحقيتها فى ٣٠ فى المائة من احتياطيات الحقل الشمالى للغاز الطبيعى بقطر . ويقدر الخبراء أن هذا الحقل يشتمل على احتياطيات ضخمة . ولا تستند دعاوى إيران إلى أساس تاريخى صلب ؛ فهى مدفوعة فى الأساس بمطامعها فى السيطرة على نصيب أوفر من الغاز الطبيعى . وحتى الآن ، لا يزال النزاع أقل حدة من غيره من النزاعات الأخرى فى المنطقة .

المملكـة العربيـة السعوديـة - قطـر

هناك نزاع حدودى مزمن بين المملكة العربية السعودية وقطر حول شريط من الأرض تبلغ مساحته عشرة أميال مربعة ، يقال إنه غنى بموارده من النفط والغاز الطبيعى .(١٧) وفى سبتمبر ١٩٩٢ ، تطور النزاع إلى أعمال للعنف فى أحد المواقع الحدودية ؛ ادعى كل من الطرفين ملكيته له لما يزيد على عقدين .(١٨) وتوسطت مصر لعقد اتفاق حول ترسيم الحدود ، تم التوقيع عليه فى ديسمبر ١٩٩٢ ؛ من أجل تخفيف التوتر وإنهاء مقاطعة قطر لمجلس التعاون الخليجى . وأرسى هذا الاتفاق إطارا للعمل يمهد لتوقيع الاتفاقية النهائية فى غضون سنة ، غير أنه لم يتم الالتزام بالموعد المقرر .(١٩) وفى نفس الوقت ، أسفرت سلسلة من الحوادث التى شهدت تبادلا لإطلاق النار ، بين مارس وأكتوبر ١٩٩٤ ، عن سقوط العديد من القتلى من بينهم أحد المدنيين القطريين .(٢٠) وعبرت كلتا الدولتين عن أملهما فى حل النزاع ، وفى منتصف عام ١٩٩٦ وافقتا على ترسيم الحدود .(٢١) وظلت المملكة العربية السعودية على خلاف مع قطر بسبب سياستها الخارجية المطاطة ؛ فقد سمحت للولايات المتحدة بالوجود المكثف على أراضيها ، وهى تحاول تحسين علاقاتها مع كل من إيران والعراق ؛ فى نفس الوقت الذى تسعى فيه لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل .(٢٢)

البحـريـن - قطـر

ظل النزاع الإقليمى قائما بين البحرين وقطر منذ استقلالهما عن بريطانيا فى أوائل السبعينيات . ودار النزاع حول جزر حوار الغنية بالإمكانات النفطية ، وفشت الدبل ومنطقة قطعة الجرادفة للمياه الضحلة ، إضافة إلى مجموعة من الشعاب المرجانية والحواجز

البحرية ، وحركته أساسا المصالح الاقتصادية مثل كثير من النزاعات الأخرى . وقبلت بريطانيا رسميا دعاوى البحرين بأحقيتها بهذه السلسلة من الجزر والحواجز المرجانية منذ الثلاثينيات ، ولكن قطر ظلت تنازع البحرين سيادتها على هذه البقاع .(٢٣) وتوسطت المملكة العربية السعودية فى النزاع فى أواخر الثمانينيات ، وبذل مجلس التعاون الخليجى جهودا لاحتواء النزاع والحيلولة دون تفجره ؛ ولكن هذه المساعى لم تخفف التوتر بل هو آخذ فى التصاعد . وأحالت قطر النزاع للمرة الثانية إلى محكمة العدل الدولية فى نوفمبر ١٩٩٤ بدون موافقة البحرين ، التى مازالت تسيطر على المناطق المتنازع عليها .(٢٤) وقررت محكمة العدل الدولية أن القضية تقع ضمن اختصاصها القضائى ، وأنها سوف تواصل جلسات الاستماع إلى القضية بناء على الطلب الأحادى الجانب المقدم من قطر . وصرح أمير قطر ، الشيخ حمد بن خليفة آل ثان قائلا إنه : « إذا توصل الطرفان إلى نتائج مرضية عن طريق الوساطة السعودية ، فسوف تسحب قطر القضية من أمام محكمة العدل الدولية . إننا نأمل فى التوصل لحل عن طريق الوساطة ، يدور فى إطار العلاقات الأخوية ويرضى به الطرفان . فإذا لم نتوصل إلى حل ، فسوف نضطر إلى الانتظار حتى تصدر محكمة العدل الدولية قرارها فى هذه القضية » .(٢٥) وأحيانا تسود تصريحات الجانبين روح الود ، ولكن كليهما لديه الرغبة الأكيدة فى السيطرة على هذه المنطقة الواعدة بالموارد الطبيعية الوفيرة .

ومنذ أواخر عام ١٩٩٦ والقضية معروضة أمام محكمة العدل الدولية ، بينما تسير العلاقات بين البحرين وقطر من سيىء إلى أسوأ ، مع اتهام كل منهما للأخرى بالتدخل فى شئونها الداخلية . فادعت البحرين أن قطر تمد يد العون لأعضاء المعارضة البحرينية المقيدة الحركة . كما احتجت قطر على أن البحرين تدعم الجهود الرامية إلى إعادة أمير قطر المخلوع ـ وهو والد أميرها الحالى ـ عن طريق العنف . وقد حاول أعضاء آخرون فى مجلس التعاون الخليجى التوسط فى النزاع . ولكن مشكلة الحدود لا تزال قائمة دون حل .(٢٦)

المملكة العربية السعودية ـ اليمن

تفتقر المملكة العربية السعودية واليمن إلى اتفاق يحظى بالموافقة الكاملة حول الحدود ؛ إذ أن كلتيهما تتمسك بالمناطق المتنازع عليها لعدة أسباب منها توقع وجود احتياطى نفطى بها . ففى عام ١٩٩٢ ، أنذرت المملكة العربية السعودية عددا من شركات النفط العالمية بوقف عمليات البحث عن النفط فى الأراضى المتنازع عليها . وجادلت شركات النفط بأنها إنما تعمل فى الأراضى اليمنية وليست السعودية .(٢٧)

وقد بدأ النزاع فى مطلع الثلاثينيات عندما هزمت المملكة العربية السعودية إمامة اليمن فى حرب حدودية حول أقاليم عسير ونجران وجيزان . ومنذ ذلك الوقت والمناوشات الحدودية تندلع من حين إلى آخر ؛ فضلا عن أن كثيرا من الزعماء اليمنيين زعموا على مر السنين أن المملكة العربية السعودية تمد فصائل داخل اليمن بالأسلحة .(٢٨) وفشلت عدة جولات من المباحثات بين حكومتى البلدين فى التوصل إلى أى اتفاق . ووقعت المملكة العربية السعودية واليمن على مذكرة تفاهم فى فبراير ١٩٩٥ لإعادة ترسيم الحدود بينهما على أساس اتفاق الطائف المبرم فى ١٩٣٤ . واجتمعت اللجان الفنية لدراسة القضية ، ولكنها لم تحرز إلا تقدما ضئيلا .(٢٩)

الكويت - المملكة العربية السعودية

هناك نزاع إقليمى طويل الأجل بين الكويت والمملكة العربية السعودية حول جزيرتى قاروح وأم المرادم ، اللتين تقعان على مسافة ٢٣ ميلا و ١٦ ميلا ، على التوالى ، قبالة ساحل الجزء الشمالى من « المنطقة المحايدة » ، التى أنشأتها بريطانيا فى ١٩٢٢ . وكانت المنطقة المحايدة ، التى تبلغ مساحتها ٢٥٠٠ ميل مربع (٦٥٠٠ كيلو متر مربع) ، تديرها بريطانيا بالاشتراك مع الآباء المؤسسين لكل من دولتى الكويت والمملكة العربية السعودية ؛ وأنشأتها بريطانيا لتكون بمثابة الخطوة الأولى فى محاولة تعيين ما يعرف الآن بالحدود الكويتية - السعودية . وفى أثناء الستينيات ، وقع البلدان على سلسلة من الاتفاقيات لترسيم الحدود قسمت المنطقة المحايدة فيما بينهما ؛ وتغطى الاتفاقيات الحدود فوق اليابسة ، وتمتد لتشمل مسافة ٦ أميال داخل البحر حتى القاع والتربة التحتية .(٣٠) ويشكل القسم الشمالى من المنطقة المحايدة جزءا من الكويت . ولم تشمل الاتفاقيات المناطق قبالة الساحل ، التى ظلت تفتقر إلى التقسيم ومن ثم أصبحت تشكل بؤرة الاهتمام حاليا . فملكية الجزر مرتبطة ارتباطا معقدا بعملية تعيين الحدود البحرية التى تشمل تقسيم مياه الخليج الغنية بمواردها النفطية بين البلدين .

وجرى تبادل للرسائل بين العراق والكويت فى ١٩٢٣و ١٩٣٢ ، وقد اتخذتها الكويت أساسا لمطالبتها بهذه الجزر . وبدأ الخلاف مبكرا فى سبتمبر ١٩٤٩ ، عندما منحت الحكومة الكويتية شركة كاليفورنيا للنفط الأمريكية امتيازا للتنقيب عن النفط فى الجزيرتين موضع النزاع . وتتابعت الاحتجاجات من جانب المملكة العربية السعودية حتى أوقفت الشركة أعمالها . وفى ١٩٦١ ، عرضت الكويت إعطاء المملكة العربية السعودية حصة من أى نفط ينتج من الجزيرتين ، فى مقابل اعتراف السعودية بسيادة الكويت عليهما . ولكن المملكة العربية السعودية رفضت العرض . ولا تزال الرياض تحتج على فرض الكويت سيادتها على الجزيرتين(٣١) ، إلا أن هناك أملا يلوح فى الأفق بإمكانية حل النزاع . ففى

١٨ يوليو ١٩٩٥ ، زار وزير خارجية الكويت ، الشيخ صباح الأحمد الصباح ، المملكة العربية السعودية لمناقشة موضوع ترسيم الحدود .(٣٢) وصرح فيما بعد بأن المحادثات أحرزت تقدما نحو ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ، وأسفرت عن « الاتفاق على نقاط محددة » ، وأضاف أن خبراء من البلدين سيتابعون تنفيذ هذه النقاط في اجتماعات لاحقة .(٣٣) ومن المؤكد أن تمثل ملكية هاتين الجزيرتين لب المباحثات القادمة .

مصر ـ السودان

منذ ١٩٠٢ ومصر والسودان تديران الأراضى التى تقع على التوالى شمالى وجنوبى الحدود المعترف بها دوليا بين البلدين . واتفقتا فى الأصل على إجراء ذلك لتيسير الرعى للقبائل ؛ ولكن كلا منهما الآن تعتبر الأراضى التى تديرها خاضعة لسيادتها . فالأراضى التى يديرها السودانيون فى مصر ، والمعروفة بمثلث حلايب ، يمكن أن تعزز مطالب السودان فى قاع البحر الأحمر . ويطالب السودان كذلك بمنطقة أخرى أصغر حجما ، وهى قرن وادى حلفا ، الذى يقع معظمه الآن تحت مياه بحيرة ناصر .(٣٤) وبعد محاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى يونيو ١٩٩٥ ، نشب القتال فى المناطق المتنازع عليها ، عندما أشارت أصابع اتهام الجهات الرسمية المصرية إلى تورط السودان فيها . وعزز تنافس كلا الطرفين على المنطقة التقارير التى أشارت إلى احتمال وجود النفط بغزارة فيها .(٣٥)

وربما كان أكبر عائق فى طريق حل هذا النزاع هو انقضاء ما يربو على مائة عام على بدء تقسيم هذه الأرض بما يتعارض مع الحدود الدولية . ونشأت أجيال على كلا الجانبين تنظر إلى هذه الأرض على أنها جزء من البلد الذى تنتمى إليه ، حتى ولو كانت تعلم من الوجهة الفنية أن ذلك يتعارض مع الحقيقة . وليست لكلا البلدين مصالح استراتيجية أو اقتصادية أو أيديولوجية حقيقية من وراء الإصرار على المطالبة بهذه الأرض ، اللهم إلا إذا ظهر النفط فى جزء منها ـ فحينئذ سوف يصبح النزاع مستعصيا على الحل . فيما عدا ذلك ، فإن حكومتى مصر والسودان اللتين تنظران إلى قضايا أخرى نظرة متماثلة وليستا فى حاجة إلى استخدام الخلافات بينهما حول الأرض ذريعة للقيام بأعمال عدائية ، قادرتان على التحرك نحو حل عادل .

سوريا ـ تركيا

رفضت سوريا قيام فرنسا فى ١٩٣٩ بالتنازل لتركيا عن إقليم الأسكندرونة (وهو الآن محافظة هاتاى) . وعلى مر السنين ، كانت هذه المنطقة المتنازع عليها مصدرا

للاحتكاك بين الدولتين(٣٦) ؛ ولا يزال وفد سوريا فى الأمم المتحدة يطالب سنويا بعودة « هاتاى » إلى السيطرة السورية .(٣٧) ولكن سوريا لم تتخذ سوى إجراءات إضافية قليلة لتعزيز دعواها ؛ ويبدو من غير المرجح أن يتطور هذا النزاع إلى صراع كبير بين الدولتين .

المياه : مصدر للنزاعات فى المستقبل ؟

معظم مناطق الشرق الأوسط قاحلة ، تعتمد فيها الدول على مصادر مياه مشتركة . ورغم أنه من الصعب الربط بدقة بين النزاعات الحدودية القائمة حاليا وأوضاع المياه الجوفية المشتركة ، فإن النقص فى المياه قد يصبح سببا للمواجهة بين الدول المتنافسة عليها . ولربما أدت الزراعة التى تعتمد على كثافة استخدام المياه ، والطلب المتزايد على المياه فى صناعة النفط ، وارتفاع تكلفة تحلية مياه البحر ، والنمو السكانى ، والتوسع العمرانى ، وقلة المحافظة على المياه ، إلى تدهور موقف المياه فى المنطقة ليصل إلى حد الأزمة فى النهاية .

فالمملكة العربية السعودية وجاراتها تشترك فى كثير من أحواض الصرف وآبار المياه الجوفية العميقة . وهناك حوضان للصرف تتقاسمهما المملكة العربية السعودية والأردن والعراق ؛ وحوض آخر تشترك فيه المملكة العربية السعودية والعراق والكويت ؛ وثلاثة أخرى تتشارك فيها المملكة العربية السعودية واليمن ؛ وحوضان آخران تقسّم مياههما بين المملكة العربية السعودية وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة . أما آبار المياه الجوفية العميقة المشتركة ، فتمتد من المملكة العربية السعودية إلى داخل الكويت ؛ وبين العراق والبحرين وقطر والإمارات وعمان ؛ وفى اليمن ؛ وبين الأردن وسوريا . ومع ضعف إدارة المياه فى المنطقة ، ووفرة النزاعات الإقليمية ، فإن الأراضى المتنازع عليها قمينة بأن تتحول بسرعة إلى ساحات للتنافس من أجل السيطرة على موارد المياه الإقليمية فيها .(٣٨) والمياه العذبة ، مثلها مثل النفط والغاز الطبيعى ؛ غالبا ما يؤدى ضخها فى إحدى المناطق إلى استنزاف موارد المياه فى الدول المجاورة . فالمياه الجوفية نادرا ما تعترف بالحدود الدولية . وفى المستقبل القريب ، سوف تشكو إحدى الدول من زيادة ضخ المياه الجوفية بالدولة المجاورة لها ، بنفس الطريقة التى انتقد بها العراق الكويت عندما أسرفت فى ضخ النفط المستخرج من الاحتياطى المشترك بينهما .

وهناك نزاعان مهمان حول المياه فى المنطقة ، لا يدخلان فى نطاق الصراع العربى - الإسرائيلى . فسوريا والعراق يساورهما القلق إزاء البرنامج التركى لبناء السدود على نطاق واسع فى شرقى الأناضول ، وكذلك تَدَخُّل تركيا للحد من تدفق المياه فى نهرى دجلة والفرات .(٣٩)

وأخيرا ، يمكن أن يكون نهر النيل مصدرا للنزاعات بين الدول التى تعتمد على مياهه . وبصفته أطول أنهار العالم ، فهو يجرى عبر تسع دول إفريقية قبل أن تصب مياهه فى البحر المتوسط . وتعتمد مصر على مياه النيل فى أكثر من ٨٠ فى المائة من احتياجاتها من الماء ، وتستهلك ثلثى موارد النيل السنوية . ونظرا لوقوع مصر فى آخر مجرى النهر ، فقد استخدمت نفوذها الدبلوماسى لتضمن توافر أكبر قدر من مياهه . وجاءت أوقات توترت فيها العلاقات المصرية مع كل من إثيوبيا والسودان بسبب قضايا تتعلق بنهر النيل ؛ وقد حذرت مصر كلتا الدولتين من التدخل بما يؤثر على تدفق المياه فى النهر . وتلتزم مصر والسودان أساسا باتفاقية ١٩٥٩ لاقتسام مياه النيل ؛ ورغم ذلك فكثيرا ما تقترض مصر من حصة السودان من المياه .(٤٠) وبالنظر إلى سرعة النمو السكانى ، ومشكلات الزراعة فى كثير من الدول المطلة على النهر ، فإن السيطرة على مياه النيل ستظل تشغل مكانا بارزا فى جدول أعمال المنطقة .

الفصـل التاسـع

أوجه عدم التماثل

تتميز دول الشرق الأوسط بطائفة واسعة من السمات الاقتصادية والديمجرافية والسياسية / الثقافية . وتؤثر هذه الخصائص على أسلوب نظر كل دولة أو كل جماعة إلى نفسها وإلى أعدائها ، وتحدد إمكانات القوى الطموحة فى المنطقة ، مما يلقى بظلاله على الجهود المبذولة فى المستقبل لفض المنازعات والمصالحة .

أوجه عدم التماثل الاقتصادية : الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة

تضم منطقة الشرق الأوسط بعضا من أوضح التباينات بين الدول الغنية والدول الفقيرة الموجودة فى أية منطقة فى العالم . فالثروة النفطية التى تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجى الست ، والاقتصاد الإسرائيلى الذى يتبع النهج الغربى ، يضعان هذه الدول السبع فى موقع متقدم للغاية بالنسبة لجيرانها فيما يختص بنصيب الفرد من الدخل القومى واحتمالات نموه . وحتى عهد قريب ، ظلت دول الخليج العربية قادرة على الإنفاق بسخاء على برامج التعليم والرعاية الصحية لسكانها ، فى نفس الوقت الذى أمكنها فيه شراء كميات كبيرة من المعدات الحربية . ويشير العجز المالى الذى ظهر منذ بداية التسعينيات إلى أن المستقبل قد ينطوى على مفاضلات صعبة .

ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى مقياسا بسيطا للثروة الاقتصادية النسبية . واستنادا إلى أرقام البنك الدولى عن عام ١٩٩٥ ، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى دولة الإمارات العربية المتحدة ٢١٤٢٠ دولارا ، ووصل فى كل من قطر والكويت وإسرائيل إلى ما يزيد على ١٤٤٠٠ دولار . وتشغل كل من المملكة العربية السعودية (٧٢٤٠ دولارا) ؛ والبحرين (٧٥٠٠ دولار) ؛ وعمان (٥٢٠٠ دولار) موقعا متوسطا نسبيا فى مجال الثروة ؛ بينما يقل الدخل كثيرا فى دول أخرى مثل : إيران (٢١٩٠ دولارا فى عام ١٩٩٢) ، تونس (١٨٠٠ دولار) ، الأردن (١٣٩٠ دولارا) ، سوريا (١١٧٠ دولارا فى عام ١٩٩١) ، مصر (٧١٠ دولارات) ، اليمن (٢٨٠ دولارا) .(١)

وهذا الفرق الشاسع فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى له أثر مباشر على العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة فى العالم العربى . فهو يؤثر على كل من هجرة العمالة وتدفق المساعدات الأجنبية . فالدول والجماعات التى تعتمد على تحويلات العاملين فى الخارج ، و / أو على المساعدات الأجنبية من الدول الأكثر ثراء ، تصبح غير منيعة أمام التغيرات الحادة فى العلاقات السياسية . ويدرك الفلسطينيون فى الضفة الغربية وقطاع غزة هذا الأمر جيدا . ولفترة طويلة من الزمن خصصت إسرائيل عددا كبيرا من الوظائف ذات المستوى المتدنى للفلسطينيين . إلا أنه فى السنوات الأخيرة ، عندما انتاب إسرائيل القلق على أمن الأفراد ، تحولت إلى استقدام عمال الزراعة والبناء والأعمال المتواضعة الشأن من تايلاند ورومانيا ودول أجنبية غيرهما . وأدى هذا بدوره إلى ظهور مشكلات جديدة لإسرائيل ؛ فكثير من العمال الأجانب لم يكن يتوافر لهم المسكن الملائم ؛ وفشلت أجهزة الجوازات والهجرة فى منع آلاف العمال من البقاء فى إسرائيل بعد أن انتهت مدة الصلاحية المقررة لتأشيراتهم ؛ وأدى تدفق عشرات الآلاف من غير اليهود على إسرائيل بصورة مفاجئة إلى طرح أسئلة تتعلق بالهوية أمام الدولة اليهودية .

وبالمثل ، ففى أثناء حرب الخليج وبعدها ، مرت عدة دول ذات اقتصاد تابع بتغيرات حادة فى اقتصاداتها . وشكلت هجرة العمالة سبيلا مهما لإعادة توزيع الثروة فى الشرق الأوسط ، وفى أجزاء من جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا على حد سواء . فإلى جانب العمال العرب ، كان الملايين من الهنود والباكستانيين والسريلانكيين والتايلانديين والآسيويين الآخرين يرتزقون من العمل فى الخليج . ولكن هذه التبعية تجعل موقف بعض الدول ضعيفا إزاء التغيرات المفاجئة فى تعداد العمال .

وكان للحرب أثر عميق على النظام الاقتصادى القائم فى الشرق الأوسط . ففى وقت الأزمة ، فقدت دول عربية أكثر فقرا مليارات من الدولارات التى كانت ترد إليها فى صورة تحويلات ، عندما غادر ما يزيد على المليون من العاملين المصريين والأردنيين والفلسطينيين واليمنيين ، أو طردوا من ، العراق والكويت والمملكة العربية السعودية . وعزى السبب فى ذلك فى كثير من الأحوال إلى تأييد قادة منظمة التحرير الفلسطينية والقادة اليمنيين لصدام حسين .

وكانت دول الخليج مصدرا رئيسيا للعمالة وللنقد الأجنبى ، وكانت تزود اقتصادات الدول المصدرة للعمالة ، مثل الأردن واليمن ، بدعم مالى قوى .(٢) ووصل تعداد العمالة الأجنبية فى دول الخليج فى عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد على خمسة ملايين عامل ؛ أى كانوا يشكلون نسبة ٦٨ فى المائة من قوة العمل فى هذه الدول .(٣) وتسببت أزمة الخليج فى ١٩٩١ فى تشريد معظم العمالة الأجنبية فى ذلك الوقت . وتشير التقديرات التقريبية إلى

أن ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠ من الأجانب (ومعظمهم عرب) فقدوا وظائفهم فى الكويت . وكان العراق يضم حوالى مليون عامل مصرى قبل الحرب ، تعرضوا أيضا للخروج الجماعى الذى طال غيرهم من العمال المغتربين العرب فى الأساس . وفى سبتمبر ١٩٩٠ ، ردت المملكة العربية السعودية على التأييد اليمنى للعراق بتشديد اللوائح بالنسبة للعمال اليمنيين ؛ مما أسفر عن عودة ٨٠٠٠٠٠ يمنى تقريبا إلى بلادهم . ولم يتأثر العمال الآسيويون من غير العرب الذين يتمركز معظمهم بكثافة كبيرة فى دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، إلا قليلا . وفى الحقيقة ، شهدت السنوات الأخيرة تقدم العمالة الآسيوية لشغل الفراغ الذى حدث .(٤)

وبالمثل ، تعرض نظام المساعدات الأجنبية السارى منذ زمن بعيد فيما بين الدول العربية لصفعة قوية من جراء حرب الخليج ، والمشكلات الاقتصادية التى واجهت دول الخليج فيما بعد الحرب . ولسنوات ، كانت الدول الغنية بالنفط تمنح مساعدات تقدر بمليارات الدولارات إلى الدول العربية الأخرى . بيد أنه نتيجة للحرب ، عمدت الدول العربية الغنية التى ساندت قوات التحالف إلى تقليص ، أو وقف ، مساعداتها للدول التى ظنت أنها كانت تؤيد صدام ، مثل الأردن واليمن .(٥)

وفى منتصف التسعينيات ، بدأت الدول الخليجية ، حتى أكثرها ثراء ، تشعر بالتبعات الاقتصادية للحرب . وبعد مضى ست سنوات على الحرب ، تواجه المنطقة متاعب اقتصادية جسيمة . فالدول العربية الخليجية تعانى الآن من عجز واضح فى الإيرادات بسبب تكاليف الحرب (بغض النظر عن الزيادة قصيرة الأجل فى ١٩٩٦) بالإضافة إلى تدنى أسعار النفط العالمية . وبما أن شرعية الأسر الحاكمة فى الخليج تعتمد إلى حد كبير على مقدرتها على توزيع الموارد وتوفير الخدمات على نطاق واسع ؛ فإن العجز فى الإيرادات يمكن أن يعصف بالاستقرار الداخلى والقدرات العسكرية ، نظرا لاعتمادها فى النهاية على القوة الاقتصادية .(٦)

وتطرح المشكلات الاقتصادية التى تواجه أكثر بلدان العالم العربى ثراء ، دروسا مستفادة عن فشل قياداتها . ففى حقبة السبعينيات ، التى عرفت بحقبة الرخاء ، حين كانت الطفرة النفطية فى أوج ازدهارها ، لم يقدم القادة العرب فى الخليج إلا حوافز قليلة لمبادرات مشروعات القطاع الخاص . وبدلا من ذلك ، بلغت قوة الحكومة ودورها مستويات فلكية . فالأهداف السياسية احتلت الأسبقية الأولى بدلا من أهداف التنمية الاقتصادية ؛ وهيمنت كل من القضية العربية ـ العربية ، والعربية ـ الاسرائيلية ، والإيرانية ـ العراقية على اتخاذ القرار .

ومازالت اقتصادات الخليج تعتمد على النفط والغاز الطبيعى فى الجانب الأعظم من

إيراداتها . ففى المملكة العربية السعودية يشكل النفط حوالى ٧٥ فى المائة من إيرادات الميزانية ؛ و ٣٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وجميع عائدات البلاد من التصدير تقريبا . وفى إيران ، يسهم النفط بأكثر من ٧٥ فى المائة من عائدات التصدير . وفى الكويت ، يضطلع النفط بما يقرب من نصف الناتج المحلى الإجمالى ، وبـ ٩٠ فى المائة من عائدات التصدير وإيرادات الحكومة . وحتى الإمارات العربية المتحدة ، التى تعتبر واحدة من أقوى دول الخليج اقتصاديا ، تعتمد فى عائداتها على صادرات النفط ، وهى تعانى من انخفاض أسعار النفط فى السوق العالمية .(٧)

وفى معظم دول الخليج ، تعتمد القطاعات الاقتصادية التى لا تتصل مباشرة بالنفط (مثل القطاعات التجارية والخدمية أو صناعة التشييد والبناء) على صناعة النفط . ففى المملكة العربية السعودية وعمان ، على سبيل المثال ، تدعم صناعة النفط قطاع الزراعة . وحتى فى دول الخليج ، حيث هبط نصيب النفط فى الاقتصاد إلى أقل من ٥٠ فى المائة ، مازالت الإيرادات المرتبطة بالنفط من صناعات البتروكيماويات وغيرها من الصناعات المملوكة للدولة والتى شيدت من إيرادات النفط ، مازالت تلعب دورا كبيرا .(٨) وعلى الرغم من أن إيرادات النفط فى البحرين آخذة فى التقلص ، وتتقدم البلاد على طريق تنويع منتجاتها ، فلا يزال قطاع النفط يحظى بالأهمية : فإنتاج البترول وتكريره يشكلان ٨٠ فى المائة من الصادرات ، و ٦٠ فى المائة من إيرادات الحكومة ، و ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى .(٩)

ويؤثر السعر المتذبذب للنفط فى السوق العالمية تأثيرا كبيرا على اقتصادات الخليج . وتعانى دول الخليج من تدنى أسعار النفط ، وتعوض ذلك إما بزيادة الإنتاج أو بخفض الإنتاج ، فى محاولة منها لرفع سعره . بيد أنه غالبا ما تعجز كبرى الدول المصدرة للنفط عن اتباع سياسة جماعية لتجميد الإنتاج أو تقليصه إلى المستويات التى تضمن النجاح فى رفع الأسعار . وقد كانت المحاولات السابقة للحد من الإنتاج أو تقليله بمثابة مصدر كبير للتوتر فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك ، وقد أسهمت فى غزو العراق للكويت فى ١٩٩٠ .

ومن الخصائص الاقتصادية المهمة الأخرى الشائعة بين دول الخليج ، الدور البارز الذى تضطلع به الحكومة المركزية . فالحكومات هى التى تملك شركات النفط الوطنية ، وبهذا فهى تسيطر تماما على القرارات المتعلقة بالاستثمار والإنتاج . فهى تحصد إيرادات النفط ، وتعيد توزيع رأس المال على بنود الميزانية ، وتحدد المستفيدين فى إطار الإنفاق والسياسات المنظمة . فالإنفاق الحكومى والسياسات التى تنتهجها الحكومة هى عناصر مهمة للغاية حتى للقطاع الخاص . فالإنفاق الحكومى ، مثلا ، هو القاطرة التى تدفع صناعة

التشييد والبناء للأمام ، وحتى فى قطاعات مثل البنوك والتمويل ، تلعب الحكومة دورا حيويا .(١٠) فالدور الذى تقوم به الحكومات فى اقتصادات الخليج يعقد مسيرة الإصلاح الاقتصادى اللازم لزيادة إيرادات الحكومة . وتنطوى الخصخصة ، وترشيد الإنفاق الحكومى ، وفرض ضرائب جديدة على تكلفة سياسية عالية . فمثلا ، كما سبق شرحه فى الفصل السادس ، لم تلق الخصخصة ترحيبا بين المواطنين السعوديين الذين اعتادوا على برامج الحكومة السخية .

واقتران الزيادة السكانية السريعة بندرة موارد المياه ، والمشكلات المالية الحادة ، من شأنه أن يثير التوتر فيما بين الجيران ، ويزيد من احتمالات الصراع الإقليمى ، ليس فى منطقة الخليج فحسب ، بل فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها . وبناء على التقرير السنوى للبنك الدولى لعام ١٩٩٦ ، زاد معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى شمال أفريقيا وفى الشرق الأوسط زيادة طفيفة فى عام ١٩٩٥ ، ليعوض الانخفاضات السابقة .(١١) فمعدلات النمو فى ١٩٩٥ كانت متواضعة بالمقارنة بالمعدلات المزدهرة فى الستينيات والسبعينيات ، ولكنها أفضل من نظيراتها فى أواخر الثمانينيات، وبداية التسعينيات ، التى وصفها البنك الدولى بأنها « فترة الأزمة » . وتعرض تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٤ لما وصفه بأنه « بيئة اقتصادية خارجية متدهورة - خاصة الهبوط الحاد فى أسعار النفط العالمية - تراجعت فيها كفاءة استغلال رأس المال ، ووصل الاستثمار الخاص لمستويات متدنية ، وأداء ضعيف لعمليات التصدير » . .(١٢)

ومن شأن التنمية الاقتصادية المتواضعة أوالسلبية أن تولّد مزيجا قويا أو تنذر بالخطر إذا اقترنت بالزيادة السكانية . وتواجه الدول الغنية والفقيرة فى أنحاء الشرق الأوسط توقعات مثبطة للهمم تتمثل فى عشرات الملايين من البشر الذين يحتاجون إلى وظائف وإعاشة أساسية . فقضايا السكان تزيد من هموم الاقتصاد وتفرض هموما أمنية ؛ والأعداد الهائلة من الأقليات الساخطة (وفى بعض الحالات ، جماعات الأغلبية المهمشة) ربما تزيد من حدة التوترات فى المنطقة وتشعل الأزمات بغض النظر عن التقدم الحادث نحو تحقيق السلام الشامل .

أوجه عدم التماثل السكانية : آثار سياسية واجتماعية وأمنية

تثير الزيادة المتواصلة والسريعة فى عدد السكان فى الشرق الأوسط عددا من القضايا أمام الحكومات فى المنطقة . فالأثر الاقتصادى الاجتماعى للزيادة السكانية مهم ، خاصة فى الدول ذات التعداد السكانى الضخم والمتوسط المنخفض لدخل الفرد . فانتشار التلفزة بالأقمار الصناعية حتى فى أكثر المناطق فقرا ، يضيف عنصرا يشجع على التهاب الأوضاع

فى المستقبل ؛ حيث يشاهد الفقير يوميا ما يجعله يدرك مدى ما يكابده من حرمان بالقياس بغيره . وهذا يمكن أن يصب فى صالح المتطرفين الذين يستغلون الأوضاع البائسة لتحقيق مآربهم .

وفى منتصف عام ١٩٩٥ ، بلغ تعداد دول الشرق الأوسط الخمس عشرة بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، من مصر حتى إيران وبما فيها تركيا ، ٢٧٤ مليون نسمة . ويشكل العرب أكبر جماعة عرقية ، يليهم الأتراك (٢٥ فى المائة) ثم الفرس (١٢ فى المائة) فالأكراد (٧ فى المائة) فاليهود (٢ فى المائة) وجماعات أخرى (٤ فى المائة) .(١٣) ومنذ الحرب العالمية الثانية تضاعف عدد سكان المنطقة الإجمالى ؛ ويتوقع بعض الخبراء أن يتضاعف مرة أخرى فى ظرف عشرين سنة فقط .(١٤) ورغم أن الأمر يقتضى طرح افتراضات معينة للتوصل إلى هذا التوقع ؛ فإن إمكانية حدوث تغييرات طفيفة فى الفترة الزمنية المطلوبة لوقوع هذه الزيادة ، لا تنفى الاتجاه الواضح نحو بلوغ زيادة سكانية كبيرة بدرجة مثيرة . وتميل تقديرات الأمم المتحدة إلى أن تكون أكثر تحفظا ، ولكنها لا تزال تتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٥ - أى قبل أقل من ثلاثين سنة من الآن - سيصل تعداد السكان فى المنطقة إلى ٤٩٠ - ٥٦٠ مليونا .(١٥) ويقدرها مكتب الإسناد السكانى بـ ٤٩٤ مليونا .(١٦)

وربما غيرت عدة عناصر من التنبؤات المتعلقة بالزيادة السكانية على المدى البعيد ، وذلك إذا ظهر توافق إقليمى فى الرأى على أن إبطاء معدل النمو السكانى هو إجراء مرغوب فيه أو ضرورى ؛ وإن كان من غير المرجح أن تبطىء هذه العناصر من معدل النمو السكانى على نحو مؤثر فى المدى القصير أو المدى المتوسط . فتوقيت الانخفاض الحادث فى معدل الخصوبة ، وقد بدأ لتوه ، والسرعة التى يمضى بها ، سوف يؤثران على مستقبل النمو السكانى . ويفترض تقدير الأمم المتحدة وصول عدد السكان إلى ٤٩٠ - ٥٦٠ مليونا فى عام ٢٠٢٥ مثلا ، وتناقص معدل الخصوبة إلى نصف مستواه الحالى تقريبا .(١٧) فإذا انخفضت الخصوبة بمعدل أبطأ ، فسوف يرتفع عدد السكان .

وارتفاع نسبة الشباب بين السكان فى الشرق الأوسط ، يمثل عنصرا آخر يؤثر على النمو السكانى فى المستقبل . ففى الدول المتقدمة تبلغ نسبة الفتيان (والفتيات) الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما نحو ٢٠ فى المائة من السكان ؛ أما فى الشرق الأوسط فترتفع النسبة أكثر من ذلك بكثير . ففى ١٩٩٢ ، بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما فى إيران والعراق والمملكة العربية السعودية حوالى ٤٥ فى المائة ؛ ووصلت فى الضفة الغربية وغزة إلى ٥٠ فى المائة .(١٨) ومع وصول الفتيات إلى سن الإنجاب ، فإن عدد السكان سوف يتعرض لمزيد من الضغوط . وحتى إذا هبط معدل

الخصوبة ، فإن الزيادة الضخمة لعدد السيدات فى سن الإنجاب ، يمكن أن توازن قوة الدفع النزولى لعدد السكان . أضف إلى ذلك ، أن زيادة عدد الشباب فى المجتمع ترتبط على نحو مثير بعدم الاستقرار السياسى . فالأعداد الضخمة من الشباب الذين يهيمون على وجوههم بغير عمل أو مستقبل واضح المعالم ، يكونون عرضة لأن يتم تجنيدهم فى حركات اجتماعية ذات أهداف سياسية ، حيث تعد بتوفير فرص أفضل فى الحياة من خلال إحداث تغيير سياسى أو انقلاب على الأوضاع السائدة . ويذهب بعض الباحثين إلى أن هناك علاقة سببية قوية تربط بين نسبة الشباب فى المجتمع ونزوعه للانخراط فى أعمال العنف والسلوك الثورى .(١٩)

وتؤثر أيضا القضايا الاجتماعية والتعليمية المتعلقة بالمرأة على الأرقام المتعلقة بعدد السكان . فالعمل على إدماج المرأة فى المجتمع ، سواء حدث ذلك عن قصد أو جاء نتيجة لسياسات اجتماعية أخرى ؛ يشكل عاملا أكيدا فى خفض النمو السكانى .(٢٠) ومعدلات محو أمية المرأة وإلحاقها بالعمل ، وكذلك متوسط سن الزواج ، ترتبط جميعا بمعدلات الخصوبة والنمو السكانى . والتعليم العالى ، على سبيل المثال ، يرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الإقبال على تنظيم النسل .

ومازالت المرأة فى دول عديدة بالشرق الأوسط محرومة من فرص العمل والتعليم التى أسهمت فى خفض معدلات الخصوبة فى مناطق أخرى ؛ كما أن هناك تفرقة كبيرة بين الرجال والنساء . ففى مصر ، على سبيل المثال ، تبلغ نسبة المتعلمين من الرجال ٦٣ فى المائة ، ومن النساء ٣٤ فى المائة ، بينما تصل النسبة فى إيران إلى ٦٤ فى المائة من الرجال و ٤٣ فى المائة من النساء ، أما فى المملكة العربية السعودية فهى ٧٣ فى المائة للرجال و ٤٨ فى المائة للنساء . وفى دول الخليج ، كما فى معظم دول الشرق الأوسط ، تصل مشاركة المرأة فى قوة العمل لحدود منخفضة بشكل لافت للنظر . ففى شبه الجزيرة العربية تشارك ٥ فى المائة من النساء فى قوة العمل ، بينما يصل المعدل العالمى إلى ٥٠ فى المائة .(٢١)

الآثار السياسية والاجتماعية

يؤدى النمو السكانى السريع فى كثير من دول الشرق الأوسط إلى تعريض الخدمات الاجتماعية لضغوط هائلة . ففى مجالات مثل التعليم والإسكان والخدمات الصحية والعمل والزراعة ، تعجز الحكومات عن مواجهة حاجات الناس بالقدر الكافى . وتكتفى بعض الدول بتقديم عدد محدود من الخدمات لسكانها الآخذين فى الزيادة بشكل مطرد ؛ وفى مثل هذه الحالات يعانى السكان من مزيد من الفقر والإحباط وانخفاض نوعية الحياة بصفة عامة .

أما الدول التي استطاعت الإفلات من هذا الشرك ، فهي أقدر على تحقيق الآمال المتزايدة لسكانها . فمصر وإيران من الدول التي تكافح في سبيل الوفاء بحاجات سكانها الذين يتسارع نموهم .

ويزيد صغر سن السكان من حدة النقص في الخدمات . وفي حين تصل النسبة بين العمال البالغين والأطفال في العالم الصناعي إلى ١:٣ ؛ نجدها في الشرق الأوسط تبلغ ١:١ . وهذا يعني أن كل عامل بالغ في الشرق الأوسط مسئول عن رعاية عدد من الأطفال يزيد ثلاث مرات عما هو عليه الحال في الدول المتقدمة ، سواء تم ذلك بطريق مباشر أو من خلال البرامج الحكومية للدعم .

وتزيد الكثافة السكانية المتنامية من ضرورة الالتزام بضبط كميات المياه العذبة المخصصة للشرب أو للزراعة . ولإشباع حاجات السكان المتزايدة من الطعام ، يجب العمل على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية المتاحة ، أو التوسع في زراعة مساحات جديدة من الأراضي ؛ أو اللجوء إلى استيراد الطعام من الخارج . ففي القاهرة ، طفق النمو الحضري « يزحف على الأراضي الزراعية الخصبة على امتداد نهر النيل » .(٢٢) وأدى هذا بدوره إلى نشوء مشكلة ذات وجهين : فالسكان الذين يتزايدون باطراد يحتاجون إلى مزيد من الطعام (وربما إلى أراض زراعية أرحب) بينما تؤدي الحضرنة إلى تقليص مساحة الأرض الزراعية المتاحة . وبمثل ما يزداد التعداد السكاني ، تزداد الاحتياجات من الطاقة – وهي قد تصبح مشكلة مؤرقة بالنسبة للدول غير المنتجة للنفط في المنطقة . وبإيجاز ، بدأ التعداد السكاني المتنامي في المنطقة يشكل طلبا متزايدا على الموارد الطبيعية .

وأدى الاقتران بين الزيادة السريعة للسكان ، والضغوط على الموارد الطبيعية ، والميزانيات الحكومية المجهدة إلى خلق ثغرة تنفذ من خلالها المنظمات الإسلاموية . واستطاعت الجماعات الراديكالية (المرتبطة أو غير المرتبطة بنوايا عسكرية) أن تملأ الفراغ الذي نشأ نتيجة عجز الحكومات أو الأسر عن تقديم خدمات كافية للرعاية الاجتماعية . وهذه المنظمات استطاعت أن تبني لنفسها قواعد جماهيرية مؤيدة من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية على نطاق واسع . فالإخوان المسلمون في مصر ، وحركة « حماس » في قطاع غزة ، بنى كل منهما سلسلة من المدارس والعيادات الطبية والمساجد ومؤسسات أخرى تقدم خدمات مطلوبة بإلحاح وتجلب دعما وتأييدا لعملياتها . ومن خلال السيطرة على مدارسها ، تستطيع أن تغرس قيما ربما تتعارض مع الخط الرسمي للحكومة .

وحجم السكان يمكن أن يكون عنصرا حيويا في تحديد حجم القوات المسلحة وهيكلها . وتدبير الوظائف الكافية لعدد من السكان يتزايد سريعا عمل صعب ؛ والقوات العسكرية

الكبيرة يمكن أن تهيىء سبيلا للوفاء بهذه الحاجات . ففى دول مثل مصر وإيران اللتين تواجهان شعورا بعدم الرضا من جراء النمو السكانى المتصاعد والموارد غير الكافية ؛ قد تستخدم القوات الحكومية الضخمة لحفظ الأمن وصيانة النظام . والخط الفاصل بين قوات الشرطة وقوات الجيش كثيرا ما يكون غير واضح المعالم بالمقارنة بما عليه الحال فى الولايات المتحدة . وبالمعنى الرمزى ، قد ترى الدول التى تجاهد من أجل تقديم خدمات حكومية كافية أن المزيد من الجنود هو أحد السبل التى يمكن اللجوء إليها لزيادة مظاهر النشاط الحكومية .

وتنقسم دول الشرق الأوسط إلى فئتين : دول قللت من سرعة معدلات النمو السكانى المرتفع ، ودول لا تزال معدلات نموها السكانى تتصاعد سريعا . وكثير من الدول استطاعت أن تبطىء من معدلات نموها السكاني السريع فور أن لاحظت ذلك . وفى جميع دول حوض البحر المتوسط العربية ، بدأت سرعة معدلات النمو السكانى فى التراجع .(٢٣) فمصر وإيران تعانيان من مشكلات كثيرة تتعلق بالسكان ، ولكن من المتوقع أن تحدا من معدلات نموهما السكانى فى الثلاثين سنة القادمة . وفى الدول الأخرى ذات معدلات النمو السكانى المرتفعة ، من المتوقع أن تزداد الكثافة السكانية فى الثلاثين سنة القادمة ، بمعدل يتراوح بين ٩٤ فى المائة (فى باكستان) و ١٧٥ فى المائة (فى الضفة الغربية وقطاع غزة) . وتقع كل من أفغانستان والعراق والأردن والكويت وعمان وسوريا واليمن فى هذه الفئة .(٢٤)

وقد أفلتت إسرائيل من التعرض لمشكلات الانفجار السكانى .(٢٥) فاقتصادها المتقدم ، وتعليمها العالى ومستوياتها الثقافية المتميزة ، وتبنيها للنهج الغربى فى التعامل مع معظم قضايا المرأة ، كلها حافظت على بقاء معدل نموها السكانى منخفضا نسبيا . والحقيقة ، أن إسرائيل ترحب بالفعل بمعدلات أعلى للخصوبة . فبعض الأسر اليهودية ذات الاتجاهات الأرثوذكسية المتطرفة (وبعض أصحاب الاتجاهات الأرثوذكسية) لا تزال معدلات الخصوبة لديهم أعلى بكثير منها فى باقى البلاد ، ولكن اليهود الإسرائيليين العلمانيين سلكوا نموذجا مشابها لنموذج الولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

وقضايا الهجرة واللاجئين ترتبط غالبا بقضايا السكان ارتباطا وثيقا . ففى الشرق الأوسط ترتبط فى العادة بالأحداث السياسية أو الدبلوماسية . وتعتمد دول الخليج الثرية على أعداد ضخمة من العمال الآسيويين ؛ خاصة فى أعقاب حرب الخليج . واللاجئون الفلسطينيون الذين يعيش الكثيرون منهم فى مخيمات متخلفة ، يقفون حجر عثرة فى طريق المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية . وتدفق مئات الألوف من اليهود القادمين من دول الاتحاد السوفيتى السابق إلى إسرائيل ، كان له أثره الكبير على المجتمع الإسرائيلى ، وعلى

انتخابات ۱۹۹۲ ، وعلى مخاوف جيران إسرائيل من العرب إلى حد ما . وكما سبق أن ذكرنا ، ساعدت هجرة العمالة داخل الشرق الأوسط على إعادة توزيع الثروة .

وعموما ، يثير وجود العمال الأجانب عدة مشكلات خاصة بحقوق المواطنة ؛ وغالبا ما يؤدى إلى الإضرار بالتركيبة العمرية فى الدول المصدرة للعمالة والدول المستوردة لها على حد سواء . وهو يعزز أيضا قيام علاقة بين طرف أعلى وطرف أدنى ، أى بين السكان الأصليين الذى يمثلون الطبقة العليا والعمال الأجانب الممثلين للطبقة السفلى .

التوزيع الديمجرافى ومشكلات الأمن

تؤثر خصائص سكان بلد ما كذلك على الاعتبارات العسكرية والأمنية . فحجم السكان فى هذا البلد ، ومستواهم التعليمى ، وتركيبتهم العرقية تؤثر على حسابات القوة العسكرية واختيار العقيدة العسكرية الأكثر ملاءمة للوضع الأمنى للبلد . ففى مناطق مثل الخليج ، ربما يؤدى الحجم النسبى لكل من المغتربين والسكان الأصليين الذين يخدمون فى القوات المسلحة ، إلى التقليل من مدى الاعتماد عليها حاليا ومستقبلا . وتميل الدول ذات التعداد السكانى المحدود ، مثل إسرائيل ، إلى الاعتماد بصورة أكبر على استراتيجيات الردع ؛ بما فيها استراتيجيات التحالفات أو ضربة الإجهاض التي تسعى إلى إنهاء الصراع بسرعة . وفى المقابل ، ربما تبدى الدول ذات التعداد السكانى الأكبر ، مثل إيران ، استعدادا لإطالة زمن الصراع ، مع إعطاء تركيز أكبر على المعارك البرية بسبب قدرتها على تحمل الخسائر الكبيرة . ومن الصعب أن نتصور أية حرب تنشب بين إسرائيل والدول العربية وتستمر ثمانى سنوات ، مثل الحرب الإيرانية - العراقية .

وبالإضافة إلى الصلات الأكثر وضوحا بين التعداد السكانى والأمن - الضغط على العنصر البشرى والموارد الطبيعية ، وحجم القوات المسلحة ، وقوة جماعات المعارضة - تؤثر الاعتبارات السكانية كذلك على الأمن بطريقة أعمق . وتظن بعض الدول أنها تواجه تهديدا ديمجرافيا يؤثر على وجودها . فإلى أى مدى تعزز قضايا السكان صراعا عسكريا ؟ وإلى أى مدى تتأثر قضايا السكان بالصراع ؟ .

وعلى مدى سنوات ، أثار المثقفون الفلسطينيون جدلا مفاده أنه بمرور الزمن ، سيؤدى الوضع السكانى فى إسرائيل والأراضى المحتلة فى آخر الأمر إلى قيام أغلبية فلسطينية بسبب ارتفاع معدل المواليد فى المجتمع الفلسطينى . وحسب هذا السيناريو ، تصبح إسرائيل معرضة للخطرعلى نحو متزايد . وربما أبقت على مؤسساتها اليهودية الفريدة وحرمت السكان الفلسطينيين المتزايدين من المساواة . بيد أن هذه القضية تجعلها تقع فى خلاف مع الداعمين الرئيسيين لها فى الولايات المتحدة وأوروبا ، الذين يتعين عليهم أن

يستنكروا سلوكها غير الديمقراطى إزاء قطاع كبير من سكانها ؛ الأمر الذى قد يؤثر على المعونات والتجارة والدعم السياسى فى النهاية ، والبديل لذلك ، هو أن تصبح إسرائيل مجتمعا تعدديا يشكل فيه اليهود فى آخر الأمر أقلية . ومن شأن هذا النهج أن يؤدى لقيام دولة علمانية ، يفقد فيها الإسرائيليون كثيرا من طابعهم المتفرد لأن الفلسطينيين سيشكلون الأغلبية . وتستطيع الأغلبية الفلسطينية بالأخذ بالوسائل الديمقراطية ، تحويل إسرائيل إلى دولة فلسطينية عربية تضم أقلية يهودية كبيرة . وقد تعرض هذا السيناريو لانتكاسة عندما فتح الاتحاد السوفيتى (وفيما بعد روسيا وأوكرانيا والدول الأخرى التى خلفته) أبوابه للهجرة اليهودية إلى إسرائيل .

أثارت القضية الديمجرافية كذلك مخاوف لدى بعض الفلسطينيين من أن يكون نهج غزة - أريحا ليس إلا محاولة من جانب إسرائيل للإبقاء على سيطرتها على الأراضى المحتلة ، فى الوقت الذى تصادر فيه إمكانية حصول معظم الفلسطينيين على حق المواطنة . وباستبعاد مراكز التجمع السكانى الفلسطينية ، ربما استطاعت إسرائيل أن تضم الأراضى وتبقى على النظام الديمقراطى خالصا لصالح إسرائيل . ويرى البعض أن هذا النهج الإسرائيلى يماثل محاولات نظام جنوب إفريقيا السابق تهجير المواطنين السود إلى ما يسمى أوطان مستقلة « بانتوستانات » .

وتعطى لبنان مثالا واضحا على كيفية تأثر الأمن بالقضايا الديمجرافية . ففى أواسط السبعينيات ، أدى التهديد الذى استهدف وجود المجتمع المارونى إلى التدخل من جانب سوريا فى أول الأمر ، ثم من جانب إسرائيل فيما بعد . فالمارونيون ، وهم طائفة مسيحية ، شعروا بأن وضعهم محفوف بالمخاطر ، إذ يعيشون (ومازالوا حتى اليوم) محاطين بمجتمع من المسلمين . ونظرا إلى أن التعداد السكانى فيما مضى ، كان كثيرا ما يترجم إلى نفوذ سياسى ، حتى أصبح إجراء إحصاء سكانى اليوم فى لبنان مسألة مثيرة لكثير من الجدل ؛ فإن جميع الأحزاب تخشى تغيرا فى الخريطة الديمجرافية . وكجزء من اتفاق الطائف ، فقدت الأقلية المسيحية هيمنتها المؤكدة فى توجيه السياسة اللبنانية ؛ حيث زاد من عدد نواب البرلمان المسلمين ليتساوى مع عدد النواب المسيحيين ؛ كما قلّص من سلطات رئيس الجمهورية المسيحى بينما أضاف إلى سلطات رئيس الوزراء المسلم .

أوجه عدم التماثل الثقافية : انقسامات عرقية ودينية

يمثل التعداد السكانى هاجسا لا يقتصر على الدول الصغرى التى تخشى التفوق العددى لخصومها (ونجد أمثلة على ذلك فى مختلف أنحاء الشرق الأوسط) . ذلك أن التعداد السكانى أيضا مبعث قلق لكثير من الدول التى لديها مشاكل خاصة بأوضاع الأغلبية والأقلية

من السكان . وتوجد اختلالات فى الميزان السكانى فى معظم دول المنطقة ؛ ترجع فى الأساس لأسباب عرقية أو دينية . فوجود الأقليات العرقية والدينية فى دول الشرق الأوسط كثيرا ما يثير الخوف والشك فيما بين الصفوة الحاكمة ، والحركات المعارضة ، وقطاعات متنوعة من السكان . وكثيرا ما تدعم الدول الأخرى المعادية عناصر تسعى إلى إضرام نار الفتن . ويحدثنا التاريخ بأن إسرائيل لجأت إلى عقد تحالفات مع إيران وتركيا لتصارع الدول العربية المعادية . وغالبا ما تستفيد المنظمات الكردية أو تضار من الدعم القائم على العلاقات السائدة حاليا بين تركيا وسوريا وإيران والعراق . وتدخلت إيران فى شئون البحرين عندما تبينت أن تدخلها سوف يساعد الشيعة على قلب الحكومة . وفيما يلى نناقش عددا من الصراعات الاثنية والدينية فى المنطقة .

الصراعات الأمنية

الأكراد : ظلت القضية الكردية ذات أهمية بالنسبة لتركيا منذ مولد الدولة الكردية الحديثة . ففى أغسطس ١٩٢٠ قررت معاهدة سيفر إقامة دولة ضعيفة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية ؛ تنص على أنه إذا رغب الشعب الكردى فى إقامة دولة فى ظرف سنة ، فسوف تقام ، بشرط موافقة مجلس عصبة الأمم .(٢٦) وبحلول عام ١٩٢٣ لم يعد للمعاهدة معنى نظرا إلى أن القوميين الأتراك أسسوا دولة تركية حديثة وقوية ، مما استبعد إمكانية إنشاء دولة كردية منفصلة .

واقتنع كثير من زعماء تركيا بأن إقامة دولة كردية من شأنه أن يضعف تركيا . وجاء أول التحديات الكبرى للدولة التركية الفتية من زعيم دينى كردى ، احتل ثلث أراضى الأناضول الكردية . وقمعت الحكومة هذا بشراسة إلى جانب قمعها ثورتين كرديتين تاليتين . وبالنسبة للأتراك ، كانت عمليات التمرد المسلحة الثلاث الكبرى ضد الدولة التركية هى التى رسخت مكانة الأكراد بثبات باعتبارهم التحدى الأساسى لوجودهم المستقل .(٢٧)

وفى الظروف الاستثنائية التى أعقبت حرب الخليج ، منح قادة التحالف للأكراد فى شمالى العراق حكما ذاتيا . وعلى الرغم من أن القيادة الكردية الحالية منقسمة ؛ فإن جميع القادة يدركون أن الأكراد فى شمالى العراق معرضون للمخاطر . ولا يضغط أى من القادة اليوم فى طلب الاستقلال ؛ بل على العكس ، فهم يرددون دائما أن الحل بالنسبة للأكراد يجب ألا يهدد أية حدود قائمة للدولة .

وتفضل تركيا أن تصبح العراق دولة ديمقراطية موحدة ، أساسا لأن مستقبل الأكراد يمكن معالجته على أفضل وجه داخل الحدود الحالية للعراق الذى يطبق الديمقراطية ويحترم

حقوق الإنسان . بيد أنه لا تثق تركيا أو أية دولة أخرى فى قيام نظام حكم ديمقراطى ليخلف نظام صدام حسين ؛ ولا تتوافر لها وسيلة الضغط السياسية لفرض جدول الأعمال هذا .

وينتشر الأكراد عبر حدود تركيا وإيران والعراق وسوريا ، مما يعقد العلاقات بين البلدان الأربعة . وقد ساعد التزام التحالف تجاه الأكراد فى نهاية حرب الخليج فى تدويل القضية الكردية . ومستقبل الأكراد ـ المرهون الآن بمستقبل العراق والنظام الذى سيخلف صدام حسين ـ له عواقب وخيمة على تركيا وإيران والعراق والعلاقات بين هذه البلدان . فمثلا ، إذا أسس الأكراد فى شمالى العراق دولة مستقلة فى آخر الأمر بعد انهيار نظام بغداد ، فسوف تواجه تركيا معضلة خطيرة تتعلق بمواطنيها الأكراد المتململين . وبالمثل ، تنزعج إيران من أن الجيب الكردى فى شمالى العراق سوف يفتح شهية أكرادها للاستقلال أو للحصول على حق الانضمام إلى أشقائهم فى العراق . ومن الواضح أنه لا تركيا ولا إيران ولا العراق ولا سوريا تريد أن ترى قيام كردستان المستقلة ؛ ولكن إذا حاولت هذه الدول أن تجتاح دولة فتية بالقوة العسكرية ، فسوف تواجه معارضة قوية من الدول الغربية ، خاصة إذا كانت الدولة الكردية ديمقراطية . وفى هذه الظروف ، يمكن أن تتصاعد حرب تقوم حول كردستان ، وأن تخلق مشكلات خطيرة لكل من القوى داخل المنطقة وخارجها ، خاصة الولايات المتحدة .

الأذريون : يعيش حوالى اثنى عشر مليون أذرى فى شمالى إيران بالقرب من حدود أذربيجان المستقلة .(٢٨) وتعتبر قرابتهم لأذربيجان نعمة ونقمة فى وقت واحد . ومن المتصور ، أن المجتمع الأذرى الخارجى كان فى مقدوره أن يدعم الأذريين داخل إيران فى موقفهم من الحكومة المركزية . والحقيقة ، أن أذربيجان منغمسة فى نضال مسلح مع أرمينيا وليست لها موارد لتزود بها الأذريين الآخرين ؛ فقد بدأ القتال فى ١٩٨٨ واستمر حتى وقف إطلاق النار فى مايو ١٩٩٤ . ومنذ ١٩٨٨ سقط أكثر من ٢٠ ألف قتيل فى النزاع على إقليم ناجارنو ـ كاراباخ ، وهو جيب يقطنه الأرمن يمتد داخل أذربيجان . وفى أواخر ١٩٩٦ فشل الطرفان فى التوصل إلى أحكام لمعاهدة سلام .(٢٩) واستقبلت إيران ، التى تعتبر مأوى لأكبر عدد من اللاجئين فى العالم حاليا ، آلافا من اللاجئين الفارين من القتال . ولا يطمئن الأذريين الإيرانيين إلى الأداء العسكرى الضعيف لأذربيجان .(٣٠) ومع ذلك ، فإنه إذا توصلت أذربيجان إلى حل لمشكلة حصولها على الطاقة وارتفع دخلها من مبيعات النفط ، فقد يتغير هذا الموقف .

البلوخ : يقع إقليم بلوخستان فى جنوب شرقى إيران وباكستان . وظلت القومية البلوخية خاملة فيما عدا الحركة التى تشكلت فى السبعينيات ، واتخذت من بغداد مركزا لها ، وتسمى جبهة تحرير البلوخ . ويعمل البلوخ عادة فى التهريب عبر حدود إيران مع أفغانستان

وباكستان على الرغم من وجود الحرس الثورى الإيرانى . ويمكنهم من ذلك ضعف الحكومة الإيرانية فى المحافظات التى يقطنها البلوخ .(٣١) وفى بداية ١٩٩٤ وقعت هجمات متفرقة وبضعة أعمال للعنف استهدفت منطقة بلوخستان الإيرانية .(٣٢) ويقطن فى إيران ما يقدر بـ ١ - ١,٣ مليون بلوخى ؛ ويقطن باكستان ما يقدر بـ ٤,٦ مليون معظمهم فى الجنوب الغربى بالقرب من حدود إيران .(٣٣)

وفى طوال منطقة الخليج وعرضها ، تمتد الجماعات الإثنية عبر الحدود أو تبدى بوادر للسخط فى دولة بعينها ، وبذا تشكل مصادر محددة لعدم الاستقرار والمنازعات والعنف . وتتضح أهميتهم بصفة خاصة فى أوقات تحول الدول وتعرضها للتقسيم . ويرى الزعماء فى ذلك فرصة سانحة لتحقيق أهداف بعيدة المدى . وفى هذا السياق ، ربما تتحول أعمال العنف المحدودة إلى صراعات غير عادية قد تثير منازعات واسعة النطاق .

الصراعات الدينية

المسيحيون والمسلمون : يشكل المسيحيون أكبر أقلية دينية فى الشرق الأوسط . إذ توجد فى مصر ولبنان وسوريا مجتمعات مسيحية كبيرة ؛ بينما تقل أعداد المسيحيين فى إسرائيل وفلسطين والأردن - إلا أن لهم وزنهم على الرغم من ذلك . وقد ألقى نمو الإسلام الأصولى الضوء على أحداث التفرقة والعنف الموجهين التى استهدفت المسيحيين فى المنطقة ، واشتملت على اغتيال بعض رجال الدين ، والإغارات والتخريب ضد دور العبادة والتعذيب والنفى وسجن الصابئين وبعض قادة الكنائس . وقد وقعت حالات مشهودة من الاضطهاد والإرهاب فى مصر وإيران وباكستان(٣٤) ؛ أما لبنان فقد دمرتها عمليا الحرب الأهلية بين الميليشيات المسلحة المسيحية والمسلمة . وحظيت النشاطات المعادية للمسيحيين بدعم واسع . وفى إحدى القضايا التى حظيت بإعلام واسع فى فبراير ١٩٩٥ ، أثار المحتجون الشغب فى لاهور بباكستان بعد أن حكم القضاة بإطلاق سراح اثنين من الباكستانيين المسيحيين فى تهمة ملفقة بالتجديف .(٣٥)

اليهود والمسلمون : يشكل الخلاف الدينى بين الأطراف المتحاربة الدافع الأساسى فى الصراع العربى - الإسرائيلى ؛ ويخلط كلا الطرفين الاتهامات السياسية بالدينية ، ويساوى المحللون والمعلقون مرارا بين الإسرائيليين واليهود فى جانب ؛ والعرب والمسلمين فى الجانب الآخر . ومما يزيد من حدة التوتر وجود كثير من الأماكن المقدسة بالنسبة للمسيحيين واليهود والمسلمين فى إسرائيل والأراضى المحتلة . لقد كانت المذبحة التى راح ضحيتها أربعون فلسطينيا فى الخليل فى يوم ٢٥ فبراير ١٩٩٤ على يد أحد المستوطنين اليهود ويدعى باروخ جولدشتاين عملا فظيعا فى حد ذاته . ولكن حقيقة أن هؤلاء

الفلسطينيين المسلمين قد اغتيلوا رميا بالرصاص وهم يؤدون شعائر الصلاة فى كهف البطارقة ، وهو مسجد فى الضفة الغربية ، بالإضافة إلى عناصر أخرى ، فاقمت الجانب الدينى للصراع . ومن الأمثلة الأخرى أعمال ، الشغب والأحداث الأخرى التى وقعت فى أماكن مثل قبة الصخرة والحائط الغربى فى بيت المقدس .

وتشمل الفئات التى تمزج بين الجهاد السياسى والنزعة الدينية ، المستوطنين الإسرائيليين فى قرية آربا (وهى مستوطنة كبيرة بجوار الخليل) وأعضاء منظمتى حماس والجهاد الإسلامى . وتربط إسرائيل وكثير من الدول العربية ، الدولة بصورة صريحة بدين معين (فمثلا ، إسرائيل هى الوطن القومى للشعب اليهودى ؛ أو المملكة العربية السعودية هى الدولة الإسلامية) .

الشيعة والسنة : من أهم التقسيمات المتعددة فى المجتمع الإسلامى وأبرزها ، التقسيم بين المسلمين السنة والشيعة . وقد أدت الإطاحة بشاه إيران وإحلال نظام حكم دينى شيعى محله إلى ازدياد اشتعال التنافس بين السنة والشيعة ؛ وتعتبر إيران اليوم الوطن الأم للشيعة فى جميع أنحاء المنطقة .

ويشكل الشيعة فى العراق ، ويبلغ عددهم حوالى عشرة أو أحد عشر مليونا من الناس ، الأغلبية فى العراق . والشيعة مقهورة ومغلوبة على أمرها مثل كثير من الجماعات فى العراق ؛ وقد ألقى القبض على زعمائهم وأعدم منهم المئات . ففى مارس ١٩٩١ سحق صدام حسين تمردهم ضده بوحشية . وتستمر الحكومة العراقية فى استهداف الشيعة بإغراق أرضهم السبخة وقصفهم بالمدافع فى جنوبى العراق . ولا تحظى الشيعة فى العراق إلا بدعم دولى محدود . والكويت والمملكة العربية السعودية يناصبان الشيعة العداء علانية ، ولم تقدم لهم إيران إلا قليلا من المساندة . وتخشى معظم الدول تقسيم العراق ، وإمكان تحكم إيران فى الكيان الشيعى فى جنوبى العراق .

والخلافات السنية ـ الشيعية بارزة فى دول أخرى عديدة . ففى لبنان ، ربما كانت الشيعة أكبر جماعة اثنية أو دينية منفردة فى البلاد ، إذ يبلغ تعدادها مليون نسمة على الأقل .(٣٦) ولبنان المقسمة حسب الحدود الفاصلة بين المسلمين والمسيحيين ، تضم العديد من القادة العسكريين والفصائل المسلحة من السنة والشيعة . فحزب الله الذى تدعمه إيران ، حزب مجاهد شيعى يواصل قتال إسرائيل من جنوبى لبنان . ويتوقف العمل العسكرى لحزب الله ضد إسرائيل فى المستقبل أساسا على العلاقات السورية ـ الإيرانية والمفاوضات السورية ـ الإسرائيلية بشأن أحكام اتفاقيات السلام . ومن القضايا الإضافية فى سوريا العلاقات بين العلويين والسنة . فالرئيس الأسد الذى ينتمى إلى الأقلية العلوية (المسلمة) يضع الأغلبية السنية المسلمة ، البالغ نسبتها ٧٤ فى المائة من الشعب ، تحت المراقبة

الدقيقة . وفى البحرين فى ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ ، أثارت أغلبية السكان الشيعية الشغب لعدة شهور ضد النظام الذى تقوده السنة بعد أن ألقى القبض على ثلاث من كبار الزعماء الدينيين الشيعة ؛ ومما يبعث على الانتباه ، أن كثيرا من أفراد قوى الأمن التى فرضت النظام تتشكل من الباكستانيين الذين لا يتمتعون بجنسية البلاد .(٣٧)

وفى المملكة العربية السعودية ، فإن ٦ فى المائة من السكان ، يعيشون أساسا فى المنطقة الشرقية على امتداد الخليج الفارسى ، من الشيعة .(٣٨) وهناك تفرقة عامة وممارسات غير عادلة فى مجال التوظيف ضد الشيعة ، راسخة الأقدام فى المجتمع السعودى . وقد نسبت حوادث مجهولة الفاعل لتخريب منشآت النفط فى باكورة الثمانينيات ، وكذلك بعض الاضطرابات الدورية ، إلى الشيعة الساخطين . وتتم مضايقة الشيعة والتحرش بهم بصورة منتظمة وتُنكر عليهم حريتهم الدينية الكاملة . وقد تمخض بعض التغيرات فى السياسة السعودية عن تحسينات هامشية فى أوضاع الشيعة فى ١٩٩٣ . ويقلق بعض القادة السعوديين ، كما يقلق غيرهم فى مناطق أخرى ، من احتمالات استخدام الأقلية الشيعية فى إثارة التمرد ضد الحكومات غير الشيعية .

أوجه عدم التماثل السياسية : مشكلة الشرعية

ظلت التحديات التى تواجه مشروعية الدولة والنظام ، والضغوط من أجل حكومة نيابية أكثر تمثيلا للشعب ومن أجل الحقوق المدنية ، تمثل مشكلات خطيرة منذ أمد طويل فى الشرق الأوسط ؛ وقد سلطت عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية الأضواء على هذه الشواغل . فشرعية البلدان أو الأنظمة ، تثير الشك حولها مرارا أطراف إقليمية أخرى وأعداء فى المنطقة يستخدمون القرارات والأحاديث والدعايات والإعلانات العالمية وبلاغات القمة الرسمية والرسائل الرسمية لاستغلال المخاوف بشأن الوجود والبقاء . ومثل هذه التحديات للشرعية تتغذى على أوجه التباين القائمة وتفاقم التوترات الحالية . ففى الشرق الأوسط ، يساعد وجود عدد هائل من التحديات للشرعية على شرح أسباب عدم توافر القنوات السلمية للتعامل مع كثير من أوجه اللاتماثل فى المنطقة .

ويقدم لنا التاريخ الحديث فى كل من إيران ومصر أمثلة جيدة لهذه الظاهرة . ففى الستينيات والسبعينيات هاجم آية الله الخومينى وهو فى منفاه ، بلا هواده ، شاه إيران محمد رضا شاه بهلوى والنظام بأسره على أساس « أنهما لا يحظيان بالشرعية » . وكان الخومينى يرى أن الشاه عميل صهيونى و « خادم للدولار » ، و « تابع أمين للقوى الأجنبية » . وأعلن أن « الإسلام يعارض أساسا فكرة الملكية بجميع مشتملاتها .. فالملكية واحدة من أخزى وأحط الظواهر الرجعية .(٣٩) وفى ١٩٧٨ ، وفى عشية الإطاحة بالشاه ساق الخومينى

عددا لا يحصى من البراهين ضد استمرار حكم الشاه ، كما وصفها شاؤول بخش المتخصص فى شئون إيران بقوله :

لقد جمع أسانيد قضيته ضد الشاه بحرص ، وغالبا ما كان يلجأ إلى الحجج الدستورية والشرعية . وقال إن نظام حكم الشاه غير شرعى ، لأن أباه أسس حكم أسرته على أسنة الحراب . والشاه نفسه تم فرضه على البلاد ، ولم يكن ليبقى بدون المساندة الأمريكية . وقد أمر الشاه شخصيا بقتل المتظاهرين وكبت الحقوق وإهانة الإسلام ... وبناء على هذا ، « كان الشاه خائنا ومتمردا » .(٤٠)

وفى السنوات الأولى ، انتقد الخومينى رضا شاه ، والد الشاه ، فوصفه بأنه مغتصب أدار دولة فاسدة وغير شرعية .

وفى مصر ، وصفت المعارضة الإسلامية أنور السادات بأنه كافر وطاغية .(٤١) وكان المعارضون الإسلاميون يرون أن معاهدة السادات مع إسرائيل وعلاقاته الوثيقة بالولايات المتحدة والغرب ، أمثلة صارخة لخيانته للإسلام . ويشرح بيرنارد لويس أن « جريمة السادات والشاه وغيرهما من أمثالهما ، كانت إلغاء الشريعة الإسلامية المقدسة ؛ والعودة بالمجتمع الإسلامى إلى وثنية الجاهلية بما أدخلاه وفرضاه من قوانين وتطبيقات مستوردة من العالم الخارجى ... إن تخلى الحكام والأنظمة عن الشريعة ، أهدر مشروعيتهما ، وإن ظلا مسلمين بالاسم فقط » .(٤٢)

ولا تخص الادعاءات بأن نظاما ما غير صالح ، سوى نظام معين . أما التحديات للوجود الشرعى لدولة ما ، فمسألة أساسية بدرجة أكبر . ولا تسعى مثل هذه التحديات فقط إلى قلب نظام حكم معين ؛ بل تدعى أن جهاز الدولة بأكمله غير شرعى ويجب إزالته وإحلال جهاز آخر محله أو دمجه فى دولة أخرى ؛ بغض النظر عن القيادة الحالية .

وفى الشرق الأوسط يجب التفكير فى كلا المستويين للتهديد ، فى وقت واحد . فأولا ، يظل كثيرون من القادة فى موقع السلطة لمدة طويلة بحيث يصعب التمييز بين الدولة والنظام . فالملك حسين ظل يحكم الأردن قرابة خمس وأربعين سنة . وهناك أمثلة أخرى من الحكام المعمرين فى مقاعد الحكم . ثانيا ، يرى كثيرون من أهل الصفوة أن عواقب التهديد للنظام وللدولة واحدة ؛ إذ تتضمن على الأقل ، الإسقاط عن السلطة ، وفى أسوأ الاحتمالات الاغتيال .

وما هى المنازعات على الشرعية فى المنطقة ؟ وهذا القسم لا يقدم قائمة شاملة لقضايا الشرعية فى الشرق الأوسط ؛ ولكنه يبحث بعضا منها ، أهمها : التحالف العربى فى مواجهة إسرائيل ؛ وإسرائيل فى مواجهة الفلسطينيين / الأردنيين ؛ والعراق فى مواجهة

الكويت ؛ وسوريا فى مواجهة لبنان . وفى كل قضية يبرز موضوع تحدى الدولة السابقة لحق الدولة اللاحقة فى البقاء كدولة مستقلة ذات سيادة .

التحالف العربى فى مواجهة إسرائيل : من وجهة نظر إسرائيل ، يقع رفض معظم الدول العربية وكثير من الدول الإسلامية غير العربية لقبول شرعية دولة إسرائيل حتى عهد قريب فى قلب الصراع العربى - الإسرائيلى . ومنذ عدة سنوات أحجمت دول عربية حتى عن استعمال كلمة « إسرائيل » واستخدمت بدلا منها عبارة للتصغير من الشأن مثل « الكيان الصهيونى » أو « الدولة الصهيونية » . وبعد حرب ١٩٦٧ ، أقرت الدول العربية فى مؤتمر القمة بالخرطوم ثلاثة مبادىء جوهرية قوية للعلاقات مع إسرائيل : « لا مفاوضات مع إسرائيل » ، « لا سلام مع إسرائيل » ، و « لا اعتراف بإسرائيل » .(٤٣) ونص الميثاق الفلسطينى فى ١٩٦٨ على أن « الشعب العربى الفلسطينى يؤكد بموجب هذا عزمه الذى لا يتزعزع على المضى قدما فى النضال المسلح ، وإشعال الثورة الشعبية حتى تتحرر الأرض ويعود الشعب إلى وطنه » .(٤٤) وبعد حرب ١٩٧٣ ، ذكر مسئول فى منظمة التحرير الفلسطينية أن مهمة المنظمة تشمل ، « النضال الثورى الفلسطينى والعربى من أجل القضاء على الكيان الصهيونى وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية » .(٤٥)

ويرى بعض الباحثين الإسلاميين أن الإسلام يحرم الموافقة الدائمة على وجود دولة إسرائيل اليهودية فى وسط العرب والعالم الإسلامى . يقول محمد حسين فضل الله :

> *هناك عاملان يجعلان السلام مع اليهود الإسرائيليين أمرا غير مشروع . أولهما ، أن الفقه الإسلامى يحرم الاغتصاب . ونحن نعرف أن اليهود اغتصبوا فلسطين ، بأرضها وسلطتها ، وصادروا الأراضى الفلسطينية ... ونعلم أن اغتصاب الأرض محرم بمقتضى الشريعة مثل اغتصاب مال أى مسلم ... والعامل الثانى ، أن الإسلام يحرم ولاية الكافر على المسلم . وقد أفتى علماء الفقه الإسلامى بعدم مشروعية ذلك ، وقضوا كذلك بعدم شرعية تفويض المسلم السلطة عليه للكفار . ولهذا نعتبر السلام مع إسرائيل محرما بمقتضى أحكام الشريعة ، ولا يحق لأى مسلم أن يحل ما حرمه الشرع .(٤٦)*

وفى يوم ٢٤ أبريل ١٩٩٦ ، صوت المجلس الوطنى الفلسطينى ، وهو البرلمان الفلسطينى القديم فى المنفى ، لتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ؛ ونصّ القرار على أن المجلس ، « يقرر تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى بحذف العبارات التى تناقض الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة الإسرائيلية » . وتطالب الرسائل الإسرائيلية - الفلسطينية المتبادلة فى ١٩٩٣ أساسا بضرورة قيام منظمة التحرير الفلسطينية بحذف كل ما يشير إلى النضال المسلح للفلسطينيين وإلى الحل العسكرى للنزاع . ورفض بعض المتشددين العرب ، خاصة المتمركزين فى دمشق ، هذه التعديلات . وصوت عدد

قليل من أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى ، ومنهم حنان عشراوى ، ضد التعديلات ، لأنهم لا يريدون أن يبدوا وقد رضخوا للمطالب الإسرائيلية .(٤٧)

ولاقت التعديلات ردود فعل مختلطة فى إسرائيل . فأثنت حكومة بيريز على التعديلات ؛ ولكن كثيرا من اليمينيين تساءلوا عما إذا كانت هذه التعديلات شاملة وملزمة . ويشير أحد التقارير الصحافية الإسرائيلية إلى موافقة مخابرات الجيش الإسرائيلى وأجهزة الأمن العام والمسئولين عن الإدارة المدنية على أن القرار عدّل الميثاق وحذف العبارات التى تنادى بتدمير إسرائيل .(٤٨)

إسرائيل فى مواجهة الفلسطينيين / الأردنيين : تحدى الإسرائيليون مرارا ، خاصة اليمين ، كلا من شرعية الحركة الفلسطينية واستقلال الأردن . أما الذين ينادون بضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد رفضوا حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم . وكبديل لذلك يدعى البعض أن الأردن التى تحوى أغلبية فلسطينية ، هى فلسطين . وكان أريل شارون ، الوزير فى الحكومة الإسرائيلية الحالية ، الداعية الأكبر لفكرة جعل الأردن دولة فلسطينية : « فالمشكلة الفلسطينية ، بصفتها مشكلة سياسية وطنية ، ما هى إلا أكذوبة دعائية . فهى نتيجة لعملية غسيل مخ منتظمة تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع اليساريين . لأنه ، منذ ١٩٢٢ كانت تقوم على الأراضى الشرقية لإسرائيل ، على ثلاثة أرباع الأراضى من مساحة أرض إسرائيل بالكامل ، دولة فلسطين العربية وهى الأردن » .(٤٩) وأوضح شارون أن بعض الإسرائيليين يرون أن فكرة « الشعب الفلسطينى » بدعة سياسية حديثة . وطالب إسرائيل بأن « تفضح أكذوبة الحقوق الفلسطينية ؛ ويجب أن تعلن الحكومة والكينسيت علانية وبصوت عال أن الأردن كانت ، ولا تزال ، دولة فلسطين فى الأراضى الإسرائيلية » .(٥٠) وفى ١٩٧٢ ، قال إسرائيل جاليلى وزير الدولة الإسرائيلى إن « غزة لن تنفصل ثانية عن إسرائيل » .(٥١)

العراق فى مواجهة الكويت : فى يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ، ضم العراق الكويت بعد بضعة أيام من غزو الدولة الأصغر . ويدعى العراق أن غزو الكويت لم يكن عملا عدوانيا غير مشروع ولا عادلً ، ولكنه تصحيح لخطأ استعمارى قديم . فالعراق ينظر إلى الكويت على أنه « فسيلة عراقية اجتثها مقص الاستعمار البريطانى » .(٥٢) وقرر مجلس قيادة الثورة العراقى « أن يسترد الجزء والغصن ، الكويت ، إلى الكل والجذر ، العراق ، فى وحدة شاملة خالدة لا تنفصم » . وعلاوة على ذلك ، لام العراق الاستعمار البريطانى على التقسيم الظالم للعالم العربى : « فقلم الاستعمار الحاقد ـ وكذلك مقصه ـ بدأ رسم خرائط جرى تصميمها لضمان أن يظل كل جزء من الوطن العربى ... ضعيفا وغير فعال » .(٥٣)

وبعد الغزو بدأ العراق بانتظام يفكك كل مظاهر هوية الكيان الكويتى . ودمر قواعد

بيانات الحواسب الإلكترونية التى تتضمن قوائم الخدمات الاجتماعية الحيوية والمعلومات عن المواطنين الكويتيين ؛ وتعرضت المؤسسات الثقافية مثل المتاحف وحدائق الحيوانات للنهب والتدمير ؛ وضُمَّت معدات الجيش الكويتى إلى هيكل القوات العراقية . كان ضما عنيفا وقاسيا . وبعد حرب الخليج التى نادى بها مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، ألغى العراق ضم الكويت .

ويمكن النظر إلى هذا الحدث بأكمله كجزء من محاولة العراق طويلة المدى لاستيعاب الكويت كلها أو جزء منها . وقد سبق أن قدم الادعاء بالحق التاريخى فى الكويت زعماء عراقيون سابقون ، منهم الملك غازى وتوفيق السويدى فى أواخر الثلاثينيات ، ونورى السعيد فى زمن الاتحاد الهاشمى فى أواخر الخمسينيات وأثناء الأزمة الكويتية « الأولى » .(٥٤) وبعد أسبوع واحد فقط من استقلال الكويت فى ١٩٦١ ، أكد اللواء العراقى عبد الكريم قاسم أن الكويت كانت جزءا من محافظة البصرة فى جنوبى العراق فى ظل الحكم العثمانى ، وأن العراق خلف الحكم التركى بعد الحرب العالمية الأولى . وقد أطيح بقاسم فى ١٩٦٣ بانقلاب عسكرى ؛ وبعد ذلك بقليل ، سقطت المطالبة واعترف العراق باستقلال الكويت .(٥٥)

سوريا فى مواجهة لبنان : كثيرا ما أعلنت سوريا أن لبنان صنيعة استعمارية كانت قانونا جزءا من سوريا الكبرى . ومثلما شرح الرئيس الأسد ذلك فى ١٩٧٦ ، فإنه : « عبر التاريخ كله ، كانت سوريا ولبنان بلدا واحدا وشعبا واحدا » .(٥٦) وقد لعبت سوريا الدور القيادى الخارجى فى إنهاء الحرب الأهلية فى لبنان وتحديد اتجاه حكومته بعد الحرب .(٥٧)

الخوف من الديمقراطية

تثير الدعوة إلى الديمقراطية والحقوق المدنية مشكلات سياسية وثقافية فى الشرق الأوسط . فتطبيق الديمقراطية جزء من النقاش الإقليمى الحامى الوطيس حول احتمالات التصارع المرتقبة بين القيم الغربية والهوية العربية أو الإسلامية الأصيلة . ومن المهم أن نناقش كلا من النظام السياسى لمختلف البلدان فى المنطقة والمخاوف التى ستثيرها حتما الدعوة إلى الديمقراطية ، وبعضها مرتبط باستقرار النظام وتماسك الدولة .

وفى أثناء حرب الخليج ، ألقى وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر بيانا أمام الكونجرس ناقش فيه موضوع « النظام العالمى الجديد » ، وركز فيه على خمسة تحديات يجب مواجهتها بمجرد هزيمة العراق فى ميدان المعركة . هذه التحديات الخمسة هى : تحقيق مزيد من الأمن فى الخليج العربى ؛ وانتشار الأسلحة فى المنطقة والحد منه ؛ وإعادة

بناء الاقتصاد وتحقيق الانتعاش فيه ؛ والسلام والمصالحة فى الشرق الأوسط ؛ وتقليل اعتماد الولايات المتحدة فى الطاقة على الشرق الأوسط . ولم تتضمن التحديات عنصرا ، وإن كان مهما ، هو الرغبة فى بناء المزيد من المؤسسات الديمقراطية فى الشرق الأوسط . والواقع ، أن بيكر خرج عن الموضوع ليركز على الحاجة إلى « احترام سيادة شعوب دول الخليج والشرق الأوسط » . وكان تركيزه على السيادة أكثر من الديمقراطية متعمدا ؛ إذ كان من المعتقد أن الضغط بشدة من أجل التطبيق الديمقراطى فى دول الخليج العربية فى ذلك الوقت ، يعرض كلا من الولايات المتحدة ودول الخليج الصديقة للمتاعب .

وظل هذا الأمر حقيقيا لمدة ستة أعوام بعد ذلك - فالضغط الشديد والمغالى فى علانيته من أجل إدخال تغيرات جذرية فى طريقة إدارة دول الخليج ، يحتمل أن يأتى بنتائج عكسية . وبدلا من ذلك ، كان الأمل مقصورا على أن الصفوة المتعلمة فى الخليج ، ستضغط على مر الزمن من أجل إجراء الإصلاحات والبدء فى مراعاة الحقوق المدنية الأساسية للمواطنين وللكثيرين من غير المواطنين المقيمين فى بلدانها .

ووفق النهج الغربى فى المساواة بين الديمقراطية والحريات الشخصية ، لا يدخل فى عداد الديمقراطية سوى القليل من دول الشرق الأوسط . أضف إلى ذلك ، إذا تواءمت هذه الدول مع المبادىء الأكثر أساسية للديمقراطية ، فإن معظم الأنظمة القائمة حاليا لن تستطيع البقاء . وقبل استعراض أى من بلدان المنطقة تعتبر ديمقراطية و « حرة » وأيها لا تعد كذلك ، من الضرورى أن نحدد هذه المفاهيم . وهناك منظمة أمريكية تتبع الحزبين القائمين فى أمريكا ، تسمى « فريدم هاوس » ، تقوم بتصنيف مسح عن *الحرية* كل سنة ؛ وتصنف موقف الحرية فى الدول ذات السيادة وفى الأراضى المحتلة حول العالم . ويستخدم المسح معايير كمية ، لإيجاد نظام للتصنيف يتجاوز التقسيم الثنائى البسيط الذى كان مستخدما خلال فترة الحرب الباردة (مثل ديمقراطى ضد استبدادى / غير ديمقراطى ، أو حر ضد شمولى) . وبدلا من هذا ، يحدد المسح الحرية باعتبارها تشمل كلا من الحقوق السياسية والحريات المدنية .(٥٨) وقد عرف المسح هذين المفهومين كالآتى :

الحقوق السياسية تمكّن الناس من المشاركة بحرية فى العملية السياسية . ونعنى بالعملية السياسية النظام الذى تختار المؤسسة السياسية بموجبه صناع السياسة المفوضين بالسلطة ، وتحاول أن تتخذ قرارات ملزمة تؤثر فى المجتمع الوطنى أو الإقليمى أو المحلى . ويعنى هذا فى المجتمع الحر ، حق كل من بلغ سن الرشد فى الاقتراع والترشيح لشغل الوظائف العامة ؛ وأن يكون للنواب المنتخبين صوت حاسم فى تقرير السياسات العامة . فالنظام يكون حرا أو ديمقراطيا حقا ، بالدرجة التى يكون للشعب فيها حق الاختيار فى تحديد طبيعة النظام وقادته . والحريات المدنية هى الحريات التى تكفل للمرء أن تكون له وجهات نظرا *ومؤسسات واستقلال شخصى بعيدا عن الدولة* .(٥٩)

وباستخدام هذه التعاريف ، واستخدام منهج يحدد مرتبة كل دولة طبقا لمجموعة مستقرة من المعايير الدقيقة المرتبطة بالممارسة الفعلية للحقوق السياسية والحريات المدنية (كأمر متميز عن الحقوق القانونية أو الدستورية المفروض كفالتها) ، صنف المسح الدول والأراضي بموجب مقياس ثلاثي الدرجات : « حرة » و « حرة جزئيا » و « غير حرة » . وفي داخل كل فئة تصنف البلدان والأراضي مرة أخرى إلى أقسام طبقا لميزان أشد دقة ، يحدد أداء كل دولة عدديا من واحد (الأفضل) إلى سبعة (الأسوأ) . وفي ١٩٩٥ ، كانت إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي أمكن تصنيفها باعتبارها « حرة » ، ولكن الأراضي التي تحتلها تم تصنيفها باعتبارها « غير حرة » .

ويبرز الاستعراض بعضا من النقاط المهمة عن طبيعة الحرية والعلاقات الأجنبية والحلفاء المستقرين . أولاها ، أن أغلبية دول الشرق الأوسط (٧٩ في المائة منها) تصنف باعتبارها « غير حرة » .(٦٠) وثانيتها ، أن الدول المصنفة باعتبارها « غير حرة » تشمل بعضا من الأصدقاء المقربين للولايات المتحدة (الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والمملكة العربية السعودية وعمان) ، وكذلك ألد أعدائها (إيران والعراق) . وثالثتها ، أن أعداء إسرائيل الأشد بأسا كلهم مصنفون ضمن قائمة « غير الحرة » (إيران والعراق وسوريا) . ورابعتها ، أن الجيران الذين تربطهم بإسرائيل علاقات ودية تم تصنيفهم باعتبارهم « أحرارا جزئيا » (الأردن والمغرب وتركيا) ؛ أما مصر المصنفة باعتبارها « غير حرة » ، فترتبط إسرائيل معها بعلاقة يمكن وصفها بأنها « السلام البارد » . وخامستها ، أنه حتى تسلم الأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل إلى سلطة أخرى أو تُمنح نفس الحريات المطبقة في إسرائيل نفسها ، فإن ادعاء إسرائيل بأنها بلد حر سوف يظل محل شك ، ولا يؤخذ مأخذ الجد من قبل أعدائها .(٦١)

وقد أفضى الفرق بين الحرية والديمقراطية ، وبين الجهود التي بذلتها قوى الغرب لإضفاء الليبرالية على الأنظمة في الشرق الأوسط ، إلى إشارات تثير الحيرة . وهناك واقعتان في الشرق الأوسط ، إحداهما حدثت في أواخر السبعينيات والأخرى في ١٩٩٢ ، تقدمان الدليل على الحاجة إلى الحرص في دعم أو تأييد الجهود الرامية إلى إقامة تمثيل أكثر ديمقراطية . ففي ١٩٧٨ ، تعرض شاه إيران ، وهو حليف حميم للولايات المتحدة ، لضغوط من حكومة كارتر لإضفاء الليبرالية على بلاده ، نظرا لتعدد حالات الإساءة لحقوق الإنسان والفساد المتفشي . وبسبب هذه الضغوط إلى جانب عوامل أخرى ، تجاسرت قوى المعارضة في إيران وخارجها على تحدي النظام بأساليب متزايدة الخشونة . وكان يمكن تفادي الثورة التي أعقبت ذلك وتولي آية الله الخميني الحكم وسيادة رجال الدين ، أو التقليل من آثارها ، لو كان الشاه قد شعر بثقة أكبر في مساندة الولايات المتحدة له . فإذا لم يكن ذلك الدعم قد ضمن بقاءه ، فربما كان قد حدّ من آثار الدمار الذي أعقبه .

والمثال الثانى يشمل انتخابات الجزائر فى يناير ١٩٩٢ ، عندما بات واضحا نسبيا أن الأصوليين الإسلاميين سوف يفوزون فى صناديق الاقتراع ، ثم ينظرون فى إقامة نظام إسلامى . وقبلت دول الغرب ومعظم الدول العربية استخدام القوة العسكرية لمنع المتطرفين الإسلاميين من الفوز بالسلطة ؛ وظنوا أن منع إثارة الاضطراب فى شمالى أفريقيا شر لا بد منه . وفى حين أن صناديق الانتخاب تعتبر من أركان الديمقراطية الأساسية ، فإنه لا يستتبع ذلك أن الفائزين سيستمرون فى التزامهم بالديمقراطية ، بما فيها من انتخابات حرة وضمان لحرية الكلمة واستقلال للسلطة القضائية . ويعتقد معظم المراقبين ، أنه لو كان المتطرفون قد تولوا السلطة فى الجزائر ، لكانت المهمة الأولى لهم هى إقامة دولة إسلامية – لن تكون ديمقراطية . والحقيقة أن كثيرا من المحللين يعتقدون ، أن فكرة إقامة نظام حكم إسلامى لا تتمشى مع المبادىء الأساسية للحرية والديمقراطية التى مارسها الغرب ودعا لها .

وتعتبر فكرة الغرب عن الديمقراطية لعنة فى نظر بعض الزعماء مثل صدام حسين وحافظ الأسد . فنظام حافظ الأسد فى دمشق هو دكتاتورية الأقلية ؛ وحيث إن هدف معظم النظم الدكتاتورية هو البقاء فى الحكم ، فإن التحدى الديمقراطى يعتبر تهديدا لبقاء النظام نفسه . والحقيقة أن الشرق الأوسط حافل بالأنظمة التى تجاهد من أجل الدفاع عن مصالح الحكام ، حتى إلى درجة تجاهل المصالح الوطنية إذا تضاربت معها . فالانفتاح العام وحرية الصحافة والمشاركة الأجنبية الكبيرة والمنظمات غير الحكومية وحركات المعارضة الديمقراطية ، كلها مجرد أمثلة قليلة للتغييرات التى تهدد بإزالة الدكتاتورية أو تفسخها .

فالأسد وصدام حسين وغيرهما من الزعماء العرب ، يراقبون بفزع مصير الحكام الدكتاتوريين الذين حكموا أوروبا الشرقية ، خاصة تشاوشيسكو فى رومانيا . ويشير الزعماء الإيرانيون بخوف إلى مصير ميخائيل جورباتشوف ، وأنهم قد يلاقون نفس المصير إذا قدموا تنازلات للمفاهيم الغربية عن الديمقراطية . وبعد كل شىء ، فإن جورباتشوف قد سلم بالحاجة إلى الإصلاح ؛ واعتبره الغرب بطلا ؛ ولكنه لم يستطع أن يوقف المسيرة نحو الحرية التى اجتاحت بلاده وفى النهاية اقتلعته .

والتهديد الديمقراطى يرتبط كذلك بالحوار الجارى حول ما يسمى « نظرية السلام الديمقراطى » . فكثير من المنظِّرين والمؤرخين يذهبون إلى أن النظم الديمقراطية لا تشن حربا ضد النظم الديمقراطية الأخرى . وهذه النقطة لم تستطع الدوائر الأكاديمية حسمها ؛ ولكن من الواضح أن الدوائر السياسية التقطتها . فكثير من المحللين الإسرائيليين والأمريكيين يفترضون أن تطبيق الديمقراطية فى الدول العربية الرئيسية سوف يؤدى إلى تحسين موقف إسرائيل الأمنى إلى درجة كبيرة . ولكن لا يزال غير واضح ما إذا كانت الانتخابات الديمقراطية فى مصر والأردن ولبنان ، على سبيل المثال ، سوف تتمخض عن دعم الأغلبية للسلام مع إسرائيل ، فى مقابل ثمن ربما لا تكون إسرائيل الديمقراطية مستعدة لقبوله .

الفصـل العاشـر

اختلال التوازن العسكرى وانعدام الأمن

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق عسكرة فى العالم . فهى تنفق نسبة من الناتج المحلى الإجمالى على الدفاع أكبر مما تنفقه أية منطقة أخرى .(١) فإذا أدخلنا تركيا كدولة من دول الشرق الأوسط - مثلما ينبغى أن نفعل - لوجدنا أن المنطقة تضم بعضا من أضخم الجيوش والقوات الجوية فى العالم . ولدى كثير من دول المنطقة معدات حربية بالغة التقدم . وأهم من هذا ، أن احتمال انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية فى الشرق الأوسط ، هو الاحتمال الأعلى . فإسرائيل تمتلك قدرات نووية ، وإيران والعراق تتطلعان لامتلاك قدرة نووية ، ويمتلك ثلاثتهم أسلحة كيماوية . وتتوافر لدى سوريا ومصر قدرات لأسلحة كيماوية . وتسعى ليبيا وراء الأسلحة الكيماوية . وهذه الدول الست تمتلك صواريخ باليستية قادرة على توصيل الأسلحة الكيماوية . وتكفل غيبة السلام استمرار سباق التسلح وعدم الحد منه ، وهو أمر بالغ الخطورة .

أسلحـة الدمـار الشـامـل

يتهدد بقاء جميع أنظمة الحكم فى الشرق الأوسط احتمالات شن حرب بأسلحة الدمار الشامل ، وبصفة خاصة الأسلحة النووية . وعندما بلغت الحرب الباردة ذروتها ، خشى الناس من أن تفيض آثار حرب نووية عامة تنشب بين القوتين العظميين على المنطقة . وفى أوقات متفرقة ، خاصة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كان من الممكن أن تؤدى الحرب العربية - الإسرائيلية إلى اشتباك القوى النووية فى الاتحاد السوفيتى مع نظيرتها فى الولايات المتحدة ، وربما أغرق ذلك الشرق الأوسط بأكمله فى تصعيد نووى . ومنذ نهاية الحرب الباردة تلاشت تلك المخاوف - وحل محلها خوف من نشوب حرب نووية تنبثق من داخل المنطقة ذاتها . ومخاطر امتلاك العراق أو إيران أسلحة نووية تشكل مادة عدة سيناريوهات مزعجة ؛ ولكن القوة النووية الوحيدة الجاهزة فى المنطقة اليوم هى إسرائيل .

وفى حين أنه من الصعب على الغربيين أن يظنوا أن إسرائيل سوف تستخدم أسلحتها النووية فى أى وقت ؛ فإن العرب أكثر حذرا من المراهنة على هذه القضية . والخوف المنذر بالكارثة لبعض الدول العربية وإيران يتمثل فى وقوع هجوم إسرائيلى مفاجىء بالأسلحة النووية . وكثير من الدول العربية ، مثلها مثل إسرائيل ، يمكن إبادتها بقنبلة نووية واحدة فحسب . ودول مثل مصر والأردن ولبنان ، بكثافتها السكانية المركزة فى المدن ، مكشوفة أمام هجوم نووى صغير بأكثر من انكشاف دول أخرى مثل إيران والعراق . ولكن الحجم المحتمل للبرنامج النووى الإسرائيلى يعنى أنه لا توجد أى دولة فى المنطقة كبيرة أو غير مركزية بالقدر الكافى لتلافى الأثر المدمر لهجوم نووى . ويستند قلق العرب من استعداد إسرائيل لشن هجوم نووى فى ظل بعض الظروف ، على الأقل فى جزء منه ، إلى العداء المتأصل الذى ميّز المواجهة العربية - الإسرائيلية ، واعتقادهم الدائم أن إسرائيل عادة تنزع عنهم صفاتهم كبشر .

ويخشى الزعماء العرب كذلك من أن إسرائيل قد تنغمس فى ابتزاز نووى ؛ بمعنى أن تستخدم أسلحتها لمحاولة الحصول على الاستسلام أو الخضوع السياسى العربى . ففى وقت تنشب فيه أزمة ، ربما يضطر القادة العرب للخضوع لإرادة إسرائيل فى مواجهة البرنامج النووى الإسرائيلى الذى لا يقبل التحدى . ويسلم معظم جيران إسرائيل فى جلساتهم الخاصة بأن إسرائيل لا يحتمل أن تستخدم ترسانتها النووية لترهبهم *مباشرة* فى حالة وقوع حرب شاملة ؛ ويعترفون كذلك فى جلساتهم الخاصة بأنهم أكثر خوفا من القوة النووية العراقية أو الإيرانية . ولكنهم مع ذلك ، يساورهم القلق من أن تقدم حكومة إسرائيلية متشددة فى أوقات التوتر الشديد على استخدام الابتزاز النووى لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية معينة . ومادام لإسرائيل احتكار نووى ، فإن إغراء إرهاب جيرانها يخلق نوعا من عدم التماثل غير المقبول فى ميزان القوى الإقليمى .

وهذا الموضوع ، فى مظاهره المختلفة ، يكمن خلف ضغط الحكومات العربية على إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وقادت مصر ، أول الدول العربية التى وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل ، حملة لوضع برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلى على جدول أعمال مؤتمر تمديد وتجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذى انعقد فى نيويورك فى ١٩٩٥ . ولدى مصر أسباب معقدة لجعل البرنامج النووى الإسرائيلى قضية مثارة ، ولكن الأسباب المحورية تتعلق بعدم التماثل . فمصر تجد أنه من غير المقبول أن تبقى إسرائيل على احتكارها النووى إلى ما لا نهاية ؛ لأن هذا يعطى لإسرائيل تفوقا عسكريا دائما . ولهذا وجد المسئولون المصريون أن مؤتمر حظر انتشار الأسلحة النووية فرصة نادرة للضغط على إسرائيل فيما يتعلق بالأمور النووية ؛ ويعنى احتمال تمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية أن الفرصة قد لا تتاح مرة أخرى فى وقت قريب .

ويعرف القادة فى مصر وفى غيرها من الدول العربية ، إن إسرائيل لن تتخلى عن قواتها النووية بين عشية وضحاها ؛ ولكنهم يصرون على وضع جدول زمنى وبرنامج تلتزم به إسرائيل ، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط عندما تتوافر الظروف السياسية المناسبة . ومن المسلم به أن هذه الظروف لابد أن تشمل نظاما للأمن الإقليمى يتضمن إيران والعراق وليبيا - وربما الهند وباكستان - ولن يحدث ذلك ما لم يتحقق مزيد من الإنجازات فى عملية السلام . ولكن الممثلين العرب يصرون على أن هذا لا يشكل سببا لعدم اتخاذ خطوات أولية لاستحداث إطار لمثل هذا النظام .

وربما أدت حرب الخليج ، بتقليلها الخطر العسكرى العراقى ، إلى تغيير الميزان فى هيكل القوة الإقليمى . ولكن أثرها بالنسبة لكثير من الدول العربية تمثل فى إعطاء إسرائيل تفوقا أكبر بصفتها القوة المهيمنة فى المنطقة . فقدرة إسرائيل النووية تعتبر دليلا على عدم التماثل الكبير فى القوة العسكرية ، والذى يميل بميزان القوة العسكرية لصالحها . ويرى العرب أن هذه القدرة دليل على أن إسرائيل مصممة على أن تظل القوة العسكرية المهيمنة فى المنطقة . ويعتقد القادة العرب أن امتلاكهم الأسلحة الكيماوية والصواريخ الباليستية عمل مشروع فى مواجهة التهديد النووى الإسرائيلى . ورغم أن الأسلحة الكيماوية ربما لا تصحح الخلل فى القدرات ؛ فإنها تشكل رادعا ضد الابتزاز النووى الإسرائيلى . ونظرا إلى أن القدرات النووية العربية محدودة ولا يحتمل أن تضاهى قدرة إسرائيل لعدة سنوات قادمة ، فإن التركيز على امتلاك الأسلحة الكيماوية كعنصر موازنة أمر معقول .

أما بالنسبة لإسرائيل ، فقد دعمت حرب الخليج حاجتها إلى الردع النووى . وإسرائيل هى الأخرى تنزعج انزعاجا بالغا من أسلحة الدمار الشامل . فأكبر خوف على أمنها يتعلق بتهديدات نووية من قبل الإرهابيين أو دولة راديكالية مزودة ببرامج أسلحة نووية . فالسلاح النووى أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى تستطيع أن تدمر دولة إسرائيل . وفى الماضى ، كان التهديد الأكبر يأتى من الأسلحة السوفيتية . بيد أنه منذ تفكك الاتحاد السوفيتى ، والتهديد النووى من إيران أو العراق أو أية دولة عربية أخرى أو حزب متطرف يلوح متضخما فى الفكر الإسرائيلى . كما أدى تفكك الاتحاد السوفيتى إلى الخوف من أن تباع الأسلحة النووية فى السوق السوداء ، أى ما يسمى بالأسلحة النووية الحرة . ومن الناحية النظرية ، يتيح ذلك لأحد أعداء إسرائيل سواء أكان دولة أو منظمة إرهابية أن يختصر العملية المكلفة التى تستغرق وقتا طويلا لتطوير وتصنيع الأسلحة النووية .

إذ يعنى صغر حجم إسرائيل وكثافة تركيز سكانها اليهود فى تل أبيب والضواحى المحيطة بها ، أن سلاحا نوويا واحدا يستطيع أن يدمر إسرائيل تدميرا كاملا ، أو على الأقل يعصف بقواعدها الأساسية ويجعل بقاءها مستقبلا أمرا مشكوكا فيه . إذ تتمركز الأغلبية

العظمى للصناعة الإسرائيلية ولسكان إسرائيل فى المنطقة الساحلية وفى القدس . وفى حين أن الأماكن المقدسة الإسلامية فى القدس قد تحمى المدينة من هجوم نووى مباشر من قبل دولة مسلمة ، فإن تل أبيب لا تتوافر لها هذه الحماية الدينية .

ولهذا السبب ، يشعر القادة الإسرائيليون بالقلق من احتمالات امتلاك إيران للأسلحة النووية . ويلاحظون كيف كان صدام حسين على وشك تحقيق مركز نووى ، وأنه فعل ذلك على الرغم من التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . لقد زودت حرب الخليج إسرائيل بدروس ملتبسة تتعلق بالرد وباستخدام أسلحة الدمار الشامل . فقد أطلقت العراق على المدن الإسرائيلية صواريخ سكود ، ولكنها أحجمت عن استخدام الرؤوس الحربية الكيماوية . ويظل غير واضح ما إذا كان الخوف من ضربة انتقامية نووية من إسرائيل أم من الولايات المتحدة هو الذى ردع العراق عن استخدام الأسلحة الكيماوية . وأيا كانت الحقيقة ، لا يعتقد الإسرائيليون أن الردع يمكن أن يكون مؤكدا ، خاصة ضد النظم المتعصبة التى تظن أنها تنفذ إرادة الله بتهديدها لكيان إسرائيل .

سيناريوهات الحرب التقليدية

فى السياق العربى الإسرائيلى ، توافرت لدى الطرفين أسباب مشروعة لخوف كل منهما من القوة العسكرية التقليدية للآخر . فهناك خوف شائع ومستمر لدى الإسرائيليين من أن بلادهم ستدمرها ذات يوم الجيوش العربية المعادية التى تجتاح إسرائيل ، بالمعنى المادى ، وتقذف بالسكان اليهود فى البحر . بدأ هذا الخوف فى خلال حرب ١٩٤٨ .(٢) ورغم انتصار إسرائيل فى هذه الحرب ، فقد كانت الخسائر فادحة : أكثر من ٦٠٠٠ قتيل يمثلون ١ فى المائة من إجمالى السكان . ولهذا ، فعندما لوحت الجيوش العربية المشتركة بالهجوم على إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ ، كان الخوف من التدمير مكثفا وحقيقيا . وعلى أية حال ، كان النصر الإسرائيلى الحاسم السريع على أقوى ثلاثة دول محيطة بها ، فاتحة عهد جديد للتفوق الإسرائيلى فى المجال العسكرى التقليدى ، الذى ظل قائما حتى منتصف التسعينيات ، رغم أنه جرى اختباره فى ١٩٧٣ . ولكن المتشككين من الإسرائيليين مازالوا يخشون أن يأتى يوم فى المستقبل توجه فيه الجيوش العربية المتحالفة ، المسلحة بأحدث تقنيات الأسلحة ، تهديدا حاسما مرة أخرى بالأسلحة التقليدية . وأسوأ السيناريوهات التى تخيلها الإسرائيليون ، هو أن ينتهى السلام مع مصر والأردن وأن يضطروا إلى القتال ، ليس فقط مع جيرانهم ، ولكن مع القوات الجوية ذات الكفاءة العالية للسعودية والعراق بعد إعادة تسليحه .

ولعدة سنوات ، ظلت إسرائيل أقل عددا فى كل أصناف الأسلحة التقليدية ، إذا أخذنا

فى الحسبان القوات العربية المحيطة بها مجتمعة . وعند حساب التفوق العددى للقوات العربية ، وضع المحللون الإسرائيليون عدة افتراضات عن الطبيعة المعادية للدول العربية وقدرة العرب على تحقيق الوحدة السياسية والعسكرية . وكان من السهل فى الماضى تصور عداء عربى موحد ؛ لكن رحلة السادات إلى بيت المقدس فى ١٩٧٧ كانت بداية النهاية للطريقة النمطية لتقييم التهديد العربى التقليدى . واليوم ، بعد أن دخلت مصر والأردن ودول عربية أخرى فى مراحل متنوعة من السلام مع إسرائيل ، تناقص التهديد ؛ رغم أن المراقبين يختلفون كثيرا على الدرجة التى تناقص بها .(٣)

لكن الرأى الإسرائيلى المألوف هو أن التهديد العربى لا يزال قائما ، حتى ولو خفت حدته بقدر ما بفضل التغيرات السياسية فى العلاقات العربية ـ الإسرائيلية . وعلى الرغم من أن الخوف من التدمير على أيدى الجيوش العربية أصبح أقل ؛ فإن حربا كبرى أخرى مع العرب ربما ستكبد كلا الجانبين خسائر فادحة . ويظل الافتراض قائما ، بأن الدول العربية أكثر استعدادا لتحمل خسائر من إسرائيل ؛ بسبب تفوقها العددى وأنظمتها الاستبدادية .

ويتباين مدى تهديد إسرائيل للدول العربية . فدولة كبيرة مثل مصر أكثر قدرة على تحمل الهجمات الإسرائيلية بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية ، من دول أخرى أصغر منها مثل الأردن أو لبنان اللتين قد يتأثر بقاؤهما نفسه من جراء خطر القدرة العسكرية الإسرائيلية فى حالة نشوب حرب أخرى . ومنذ حرب ١٩٤٨ ، لم تستطع أية دولة منهما أن تصد غزوا إسرائيليا . وتحتفظ إسرائيل بالتفوق النوعى والعددى على قوات الأردن ولبنان . وفى ١٩٨٢ ، وبدرجة أقل فى ١٩٧٨ ، غزت إسرائيل لبنان بقوات تقليدية كبيرة . ورغم أن القوات الإسرائيلية أصبحت فيما بعد هدفا لهجمات مضادة ، فإنه نظرا للانقسامات فى صفوف اللبنانيين والإرهاب وأعمال حرب العصابات ، لم يواجه الغزو الأول مقاومة تذكر . ومثل أى محتل ، دفعت إسرائيل ثمنا يتمثل فى خسائر فى الأفراد والموارد وواجهت معارضة دولية ومحلية ، ولكنها نجحت فى استعراض قدرتها على غزو أية دولة عربية ضعيفة بسهولة نسبية .

وعلى الرغم من أن سوريا تمتلك قوات مسلحة أكبر بكثير من كل من لبنان أو الأردن ، فإن لديها أيضا سببا لأن تخشى التفوق الإسرائيلى فى الأسلحة التقليدية . ومادام الجيش الإسرائيلى محتلا لمرتفعات الجولان ، يبقى لديه الطريق مفتوحا لينقض على دمشق . وفى حين أن أى صراع فى المستقبل بين إسرائيل وسوريا سيكون دمويا ومكلفا بالنسبة للخسائر ، تشك قلة فى أنه بدون دعم من دول عربية أخرى ، قد تخسر سوريا الحرب الجديدة ، وتستطيع إسرائيل أن تحتل دمشق بسهولة . وهذا ما يهدد بقاء نظام الأسد .

وفى الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، لا يزال كلا الطرفين يتحدث عن خطط الجانب المضاد لتحقيق الهيمنة والنصر . فالإسرائيليون ، خاصة أصحاب اليمين ، يشيرون إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية وجماعات فلسطينية أخرى لا تزال تخطط لتدمير الدولة الإسرائيلية على نحو متزايد . ووفقا لهذا الرأى ، يعتبر إعلان المبادىء تحرك محسوب من عرفات لإحراز السيطرة على غزة وأريحا كخطوة أولى لإعادة فتح فلسطين .

ويصف كثيرون من العرب سيناريو مماثلا بطريقة عكسية . فإسرائيل بعد أن استولت على أكثر مما خصص لها فى خطة التقسيم التى أقرتها الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ ، ظلت على الدوام تسعى إلى التوسع . وهذه النظرية نوقشت بحدة فى ١٩٧٨ ، عندما دخلت القوات الإسرائيلية لبنان . وفى ذلك الوقت ، كانت إسرائيل تحتل كذلك سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان . وأثارت عودة سيناء إلى مصر بوضوح مشكلة لأنصار الفكرة القائلة ، إن إسرائيل مازالت تسعى إلى توسيع رقعة أراضيها .

حرب الخليج : أثرها على مفاهيم الأمن الإقليمى

كان لحرب الخليج أثر كبير على الفكر المتعلق بالحرب الحديثة ؛ والطلب العالمى على الأسلحة المتطورة والتقنيات المتعلقة بها ؛ والعلاقة بين أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية .(٤) وقد كشفت الحرب مدى تعرض البنية الأساسية للمجتمعات الحديثة للقذف الدقيق بالقنابل . وحسنت التقنية العالية من دقة التصويب للطائرات القاذفة ولصواريخ كروز وقدرتها على البقاء وتحمل الهجمات المضادة . ورغم أن حرب الخليج أظهرت الفاعلية المرتقبة للأسلحة ذات التقنية العالية ، فإن الإمكانات المالية تمنع كثيرا من الدول من اقتنائها ، وربما تضطر البعض إلى البحث مباشرة عن الخيارات الأقل تكلفة لتطوير أنواع معينة من أسلحة الدمار الشامل ، خاصة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية .

ونظرا لأن مدى القذائف والطائرات أصبح أطول ، ونظرا لإمكان استعراض القوة ونشرها فى مناطق أوسع فأوسع ، فإن هذه القدرات ، بجانب إمكانية تطوير أسلحة الدمار الشامل ، توضح أن تقديرات الميزان العسكرى بين مختلف الدول المتعادية فى منطقة الشرق الأوسط ينبغى أن تشمل مساحة أكبر . فالمدى الاستراتيجى الذى تعمل فيه إسرائيل فى كل من الهجوم والدفاع الآن ينبغى أن يغطى إيران والعراق ، ونظريا ، باكستان ، حيث إن هذه الدول جميعها تمتلك قذائف وقدرات تستطيع أن تطول إسرائيل . وبالمثل ، لما كانت يد إسرائيل تطولهما ، يتعين على هذه الدول أن تنزعج من تعرضها لخطر قوة إسرائيل وقدراتها على استعراض القوة .

ولهذه الظاهرة تداعيات مهمة بالنسبة لأنظمة الأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط وفى

غيره . ولقد كانت المشاركة فى أنظمة الأمن دائما قضية صعبة فى سياق الحد من التسلح فى أوروبا ، وهى حتى أكثر صعوبة فى الشرق الأوسط . وبناء على هذا ، فحتى إذا توصلت إسرائيل إلى اتفاقية عسكرية مع سوريا والأردن ومصر ولبنان والفلسطينيين ، فلن تهمل استعدادها مادامت دول مجلس التعاون الخليجى وإيران والعراق خارج عملية السلام . وحيث إنه يتعين عليها أن تصبح جزءا من العملية ؛ وحيث إن هناك علاقات وثيقة بين باكستان ودول مجلس التعاون وإيران والعراق ، فإن المحتمل أن تُدخل إسرائيل إمكانات باكستان فى حساباتها . وتشعر باكستان بالقلق من إسرائيل لأسباب مماثلة .

وفى كثير من النواحى ، كانت عملية « عاصفة الصحراء » مواجهة عسكرية مضللة إلى أقصى الحدود لأنها كانت أحادية الجانب بقدر كبير . بيد أنه من الدروس الواضحة ، أن الذخائر التقليدية الحديثة لا تشبه مثيلاتها التى استخدمت من قبل فى معظم المواجهات التقليدية . فاجتماع طول المدى والدقة العالية فى التصويب اللتين حققتهما الطائرات والقذائف ، بالإضافة إلى قدرات الاستطلاع الحديثة فى الزمن الحقيقى ، تبشر بثورة فى حرب المستقبل .

فالأسلحة الدقيقة والفتاكة والاستطلاع الأفضل هما فى حد ذاتهما ثورة . بيد أنه يجب أن تضاف إلى الإمكانات التقليدية الجديدة للأسلحة الحديثة ؛ التغيرات المثيرة فى هياكل الأهداف فى الشرق الأوسط . فإذا قارن المرء خريطة البنية الأساسية فى الشرق الأوسط مثلا فى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، ثم قدر الوضع مستقبليا حتى عام ٢٠١٠ ، لرأى أنه حدث ، وسوف يستمر ، تغير هائل فى المظهر المادى للمنطقة . ويتبدى هذا فى أوضح شكل فى الزيادة الهائلة فى قدرة إنتاج النفط وخطوط الأنابيب وتوليد الكهرباء وتحلية المياه والطرق والموانىء والمطارات المحسنة . وهذه التغيرات تزيد من الاعتماد على منظومات التقنية العالية لضمان الثروة والعمليات اليومية فى معظم الدول . والدرس المستفاد من حرب الخليج ، هو أن الأعداد القليلة من الذخائر التى أطلقت بدقة صوب أنظمة المرافق العامة (مثل شبكة الكهرباء العراقية) يمكن أن يكون لها أثر مدمر فى فترة وجيزة جدا من الزمن . لذا ، فمن الممكن مستقبلا لأى عدو مسلح بنوع التقنية التى كانت الولايات المتحدة تحتكرها فى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ، أن يصيب بالشلل البنية الأساسية الاقتصادية الصناعية بأسرها فى أى دولة فى الشرق الأوسط فى ظرف بضع ساعات قلائل .

وفى العقد القادم ، سوف تتحسن قدرات دول الشرق الأوسط على الارتقاء بقواتها العسكرية باستخدام بعض التقنيات التى استخدمها الحلفاء فى ١٩٩١ . فإذا تمكنت إيران والعراق من شراء أسلحة وتقنيات من السوق الحرة ، ذات القيود القليلة ؛ فستكونان قادرتين على تعبئة أنواع القوات التى تشكل خطرا كبيرا على الرخاء الاقتصادى لجيرانهما . فهما

بالتحديد ، أو أية قوى أخرى فى المنطقة مثل المملكة العربية السعودية أو إسرائيل ، تستطيعان إصابة المنشآت الاقتصادية العالية القيمة ذات الإحداثيات الثابتة وتكبيدها خسائر جسيمة . وعلى أية حال ، يصبح تدمير أهداف عسكرية عالية مؤمنة بالحماية أو متحركة ، أمرا أكثر صعوبة . ومن المشكوك فيه ، على سبيل المثال ، أن تستطيع الدول الإقليمية أن تكرر هذا النوع من العملية العسكرية التى نفذها الحلفاء فى خلال حرب الخليج . وبينما قد يتطور عنصر القصف الجوى لدى الدول الإقليمية بصورة مثيرة إذا توصلت إلى التقنية العالية ، فإن عنصر الاستطلاع سوف يظل ، فى جميع الاحتمالات ، بعيدا عن متناول وسائلها . ففى أثناء حرب الخليج ، اعتمدت الولايات المتحدة على مجموعة غير عادية من أجهزة الاستشعار المتطورة ومنظومات الإنذار المبكر ، بما فيها الطائرة أواكس (طائرة نظام الإنذار والسيطرة المحمول جوا) ، وجستارز (نظام الرادار المشترك لمسح الهدف ومهاجمته) ، ونظم الاتصالات المستندة إلى الأقمار الصناعية التى يمكنها توصيل المعلومات الحقيقية فى وقت حدوثها إلى ميدان المعركة . ومن المحتمل أن تكون إسرائيل بما لديها من إمكانات لإطلاق الأقمار الصناعية ، هى الأقرب إلى تحقيق هذا المستوى من التطور . وقد يتوافر لنظام جديد للحكم فى العراق التمويل اللازم لشراء منظومات فضائية من الصين أو روسيا .

مشكلة مبيعات الأسلحة

وثمة خطر آخر يتعلق باستمرار مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط . إذ رغم أن مبيعات الأسلحة لها ما يبررها فى حالات كثيرة ، فقد تكون محفوفة بالمخاطر والتكلفة الاقتصادية الهائلة . ومن أسباب قلق الولايات المتحدة وأصدقائها ، مثلا ، أن يواجه بلد يتلقى كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية المتطورة انقلابا عسكريا أو ثورة ويتولى السلطة نظام معاد للولايات المتحدة . وهذا ما حدث فى إيران فى ١٩٧٨ ، حينما أطاحت قوات معادية للغرب يقودها آية الله الخومينى بنظام الشاه الموالى للولايات المتحدة . وهناك مصدر قلق آخر للولايات المتحدة يتمثل فى أن أعداءها الحاليين مثل نظامى الحكم القائمين فى إيران والعراق ، يمكنهم الحصول على أسلحة وتقنية متطورة من مصادر أخرى لا هم لها إلا البيع .

فما هى احتمالات وعواقب هاتين الحالتين ؟ فى الحالة الأولى ، فإن الدول الرئيسية المتلقية للأسلحة الأمريكية فى الشرق الأوسط هى مصر وإسرائيل والكويت والمملكة العربية السعودية وتركيا . وتعتبر إسرائيل هى الوحيدة من بين هذ الدول التى نضجت فيها الديمقراطية واكتملت . وحتى فى هذه الحالة ، ربما تأتى حكومة إسرائيلية فى المستقبل ، وبالذات من ائتلاف اليمين الراديكالى ، لتنتهج سياسات مختلفة تماما تجاه الولايات المتحدة ؛

ويوضع كذلك فى الاعتبار احتمال حدوث نزاع حول استخدام الأسلحة الأمريكية واستخدام القوة . والمخاطر أكبر كثيرا فى حالة الدول الأربع الأخرى . فكل من مصر وتركيا تواجه معارضة داخلية قوية من قوى راديكالية ؛ وفى حالات تقرب من الحرب الأهلية يمكن أن تستخدم الأسلحة الأمريكية فى نشاطات تعارضها الحكومة الأمريكية وفى انتهاك محتمل للقانون الأمريكى . والمملكة العربية السعودية والكويت تحكمهما قيادات غير ديمقراطية ، حتى إن كانتا تتقدمان حثيثا نحو مزيد من الانفتاح ومزيد من الحرية الشخصية . فإذا تمت الإطاحة بهذه الأنظمة فى انقلاب عسكرى أو انتفاضة أهلية ، فإن الأسلحة الأمريكية المتطورة ربما تستخدم بطريقة تعادى المصالح الأمريكية .

وتشجع الدول الصناعية الكبرى مبيعات الأسلحة لأنها تريد أن تدعم صناعتها المحلية . وهذا يعنى أن العائق الوحيد أمام إتمام مزيد من مبيعات الأسلحة هو المال ، وهو ما يلحق الضرر بالدول الصغرى والفقيرة التى لا تتلقى مساعدات اقتصادية . ويجب على الولايات المتحدة وروسيا والصين أن تضع بعض القواعد الأساسية للنشاط فى الخليج ، بما فى ذلك التوصل لتفاهم حول مبيعات الأسلحة وانتشارها . وفى حين أن الولايات المتحدة تشعر بالقلق من مبيعات الأسلحة التقليدية المستمرة إلى إيران والدول المتطرفة الأخرى ، فإنها أكثر قلقا من انتشار الأسلحة النووية والقذائف . ولهذا ، يجب أن تعرض ، إنه إذا امتنعت روسيا والصين عن التعاون النووى مع العراق وإيران والتزمتا بقواعد برنامج الحد من تكنولوجيا القذائف ، فإن واشنطن ستكون مستعدة للتوصل إلى تسوية مؤقتة بشأن كثير من مبيعات الأسلحة التقليدية إلى إيران والعراق . وهذا الأمر بعيد تماما عن أن يكون اتفاقا مثاليا ، لكنه عملى وواقعى فى هذا الوقت .

صناعات الدفاع المحلية

يركز الانتباه عادة فى قضية عدم التماثل العسكرى فى الشرق الأوسط على أسلحة الدمار الشامل وعلى القدرات التقليدية . ومما ييسر هذه الفروق ، التنوع الكبير فى الخبرة التكنولوجية العسكرية للصناعات الدفاعية المحلية فى الشرق الأوسط .

لقد ظلت قوة العديد من صناعات الدفاع المحلية المتنوعة ثابتة نسبيا على مدى السنوات القلائل الماضية . فمازالت صناعات الدفاع الإسرائيلية متقدمة تماما فى المنطقة من حيث التكنولوجيا والأسلحة ذات النوعية .(٥) وأضافت صناعة الدفاع الإسرائيلية المتطورة إلى قدرتها النوعية ، مثلما أضافت علاقاتها العسكرية الوثيقة بالولايات المتحدة . وتصنع الشركات الإسرائيلية طائفة واسعة من المنتجات ، منها الحواسب الالكترونية العسكرية وأجزاء الطائرات ومنظومات الرادار الالكترونية والقذائف والدبابات والذخائر . وتعتبر

المنتجات الإسرائيلية « ذات قوة تنافسية كبيرة فى الأسواق العالمية » ، خاصة فى مجال تطوير الطائرات والمعدات الالكترونية والمعدات الخاصة بالطيران ، ومنظومات الطائرات بدون طيار الموجهة من بعد . كما تقدم إسرائيل حشدا من الخدمات العسكرية ، مثل اختبار الأسلحة التقليدية .(٦)

ومن بين الدول العربية ، تتوافر فى مصر أقوى صناعة محلية للدفاع .(٧) وقد لاحظ يحيي م . صادوفسكى أن مصر « هى الدولة العربية الوحيدة التى أحرز التصنيع الحربى فيها تقدما كبيرا » .(٨) ومع ذلك ، فهى تواجه صعوبات فى فتح أسواق لتصدير منتجاتها الحربية . وبالإضافة إلى ذلك ، تعتمد معظم الدول العربية بالكامل تقريبا على موردين من الخارج . فقد أنتجت مصر وطورت و / أو جمعت طائفة عريضة من الأسلحة والمعدات الحربية ، منها طائرات القتال وطائرات التدريب والحوامات والدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية وأسلحة المشاه والقذائف الموجهة والزوارق البحرية . وأشهر منتج مصرى وأكثرها إثارة للجدل هو الدبابة م ـ ١ أبرامز ؛ فمصر مرخص لها من الولايات المتحدة لإنتاج ما يصل إلى ٥٢٤ دبابة من هذا النوع حتى ١٩٩٨ .(٩) ويرى الكثيرون أن المشروع مغالى فى قيمته ومكلف ، خاصة عند مقارنته بشراء الدبابات من صناعها فى الولايات المتحدة .

وفى السنوات القليلة القادمة ، ليس من المتوقع أن تتقدم صناعة الدفاع المصرية إلى مركز أكثر اعتمادا على الذات . فلا تزال هناك العديد من الثغرات المالية والسياسية والتقنية . وتواجه الصناعة عراقيل ، لأن كبار مصدرى الأسلحة لديهم خطوط إنتاج أكبر ، وبالتالى تقل تكلفة إنتاج الوحدة لديهم . وهذا العائق وغيره من العوائق الأخرى ، لابد أن يترك مصر باعتبارها رائد الصناعات الحربية العربية المتفوق – وإن كان رائدا مقيدا .

وإيران تود أن تسير على درب إسرائيل ، أو على الأقل مصر ؛ من زاوية اتساع وعمق مجمعها الصناعى العسكرى . وتعد إيران حاليا انتقائية فيما تصنعه من أسلحة ، وتفتقر إلى البحث والتطوير أو مرافق الإنتاج التى تضمن استمرار برنامج شامل . وقد صرفت الثورة الإسلامية النظر عن الجهود التى كانت قد بذلت فى بداية السبعينيات لإنشاء مثل هذه البنية الأساسية . والدولة منغمسة بصورة هائلة فى معظم جوانب عمل شركات التصنيع الحربى الإيرانية . وفى السنوات الأخيرة كان كثير من الدعم والتكنولوجيا فى إيران ، بما فى ذلك دعم برنامج القذائف ، يأتى من علاقات إيران الحربية مع الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتى (والآن الدول السوفيتية السابقة) .(١٠)

وتشمل مجالات البحث و / أو الإنتاج الكبرى القذائف أرض ـ أرض ودبابة القتال الرئيسية وإصلاح الطائرات الأجنبية ومعدات القوات البرية . ويدور كثير من التعاون

الإيرانى مع دول أخرى حول تكنولوجيا قذائف سكود . وتشمل القذائف الإيرانية الوطنية أوغاب ونازيات وشاهين ـ ٢ ؛ ولكن واحدا من المحللين العسكريين صرح بأنه :

على الرغم من الأولوية العالية المخصصة [لتطوير القذائف] ، لم تكن النتائج مثيرة .... ومن الصعب معارضة الاستنتاج القائل ، إن النتائج الإيرانية الضعيفة مرجعها عيوب فى التنظيم والإدارة (أكثر من التخلف التكنولوجى) ....(١١)

وتثير مثل هذه النتائج التساؤل حول قدرة إيران على إنشاء برنامج فعال لصناعة الأسلحة فى أى مجال . فبرنامج دبابة القتال الرئيسية مغلف بالسرية ، رغم كشف النقاب عن نموذج رئيسى له يسمى « ذو الفقار » فى أبريل ١٩٩٤ ؛ ولا يتوافر سوى القليل من التفاصيل المحددة عن الدبابة .(١٢)

ولم يترك عدم وجود علاقات عسكرية مع دول الغرب لإيران مجالا كبيرا للاختيار سوى أن تحاول بجهودها الوطنية إصلاح الأسلحة ذات التكنولوجيا الغربية مثل الطائرات « إف ـ ٤ » و « إف ـ ٥ » . وحقق الإيرانيون بعض النجاح فى هذا ، مما أسهم فى المضى قدما للنهوض بالصناعة الفضائية . وطورت إيران قدراتها المحلية فى تصنيع معدات القوات البرية ، مثل الأسلحة الصغيرة وحاملات الجنود المدرعة والذخيرة وقطع المدفعية . وعموما ، اعتمد البرنامج الإيرانى على نقل التكنولوجيا والهندسة العكسية والتعاون مع دول الكتلة الشرقية السابقة من أجل الاستمرار فى النهوض بالصناعة .

آفاق الحد من التسلح

إذا قدر لميزان القوى فى الشرق الأوسط أن يظل غير مستقر بصورة لصيقة بدون الوجود القوى للولايات المتحدة ، فإن الحل البديل يجب أن يتمثل فى إبرام اتفاقيات للحد من التسلح ، واتخاذ مواقف أكثر تعاونا حيال مشتريات الأسلحة ونشر القوات .(١٣) وسيعتمد ذلك فى التطبيق على المناخ السياسى السائد ، كما توضحه حالة إسرائيل . فقد أكدت إسرائيل لسنوات طويلة أنها ستستخدم جميع الوسائل اللازمة للحفاظ على احتكارها النووى فى المنطقة . ولكن لم يعد واضحا أن إسرائيل تستطيع أن تحقق هذا من جانب واحد . ففى ١٩٨١ ، دمرت منشآت العراق النووية الكبرى ، لتجد العراق مرة أخرى بعد عشر سنوات على مشارف الوضع النووى . فإذا كانت إسرائيل غير قادرة إلى الأبد على تأكيد أمنها بنفسها ؛ فعليها أن تعتمد أكثر فأكثر على الولايات المتحدة وعلى المجتمع الدولى لمساعدتها على منع مزيد من الانتشار النووى . وربما يتطلب مثل هذا الاعتماد فى نهاية الأمر ، أن تصل إسرائيل لحل وسط بشأن سياستها القائمة على التفوق التكنولوجى ، وتصدّق على الاتفاقيات الدولية للحد من التسلح . ولهذا ، سيتمثل المأزق الذى سيواجه أية

حكومة إسرائيلية فى المستقبل فى كيفية الحفاظ على تفوقها النوعى ، فى حين تقدم فى نفس الوقت تنازلات فى تكنولوجيتها الفائقة التطور . ويشير هذا إلى أن إسرائيل سوف تضطر إن عاجلا أو آجلا ، إلى أن تضع حدا لقدراتها النووية . أما مسألة تعيين هذه الحدود والظروف التى يتعين على إسرائيل التفاوض فيها ، خاصة فى سياق عملية السلام المستمرة ، فستكون موضع جدل محتدم فى السنوات القادمة .

وسوف تتدعم فاعلية منظومات الحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، خاصة نظام حظر انتشار الأسلحة النووية ، إذا انضمت جميع الأطراف إلى مسيرة السلام . فنظام حظر الانتشار النووى ستقل فاعليته إذا فشلت عملية السلام . ولهذا ، فإن دعم مسيرة السلام ، يعد من أفضل الطرق لدعم نظام حظر الانتشار النووى فى الشرق الأوسط .

ولو كانت مصر وإسرائيل هما الطرفين الوحيدين فى الصراع العربى الإسرائيلى ، فربما كانتا قد بدأتا حاليا مناقشة نظم للحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل ومنظومات قذفها ، بما فيها من أسلحة تقليدية متقدمة . بيد أنه بسبب انغماس مصر الأوسع فى العالم العربى ، وفى غيبة مباحثات سلام واقعية ، فمن السابق لأوانه أن نتوقع تقدما ملموسا فى مثل هذه القضايا فى هذا الوقت . وهذا لا يعنى التقليل من دور الجهود الدولية المبذولة للتفاوض على حظر الأسلحة الكيماوية أو الأسلحة النووية . ولكن فى التحليل الأخير ، لا يحتمل أن تقبل الأطراف الإقليمية القيود العالمية المفروضة على الأسلحة حتى يتحقق السلام فى المنطقة .

وفى نهاية حرب الخليج ، بذلت الولايات المتحدة وغيرها جهودا مكثفة لتستطلع مدى إمكان استخدام انتصار التحالف كمنطلق لمعالجة العواقب الخطيرة لسباق التسلح المفتوح على مصراعيه فى الشرق الأوسط . ويمكن استخلاص بعض الدروس من هذه الجهود . أولا ، كان أكثر الجهود نجاحا موجها ضد العراق . ولكن الظروف التى حدت بالعراق أن يخضع لمثل هذه القيود شديدة القسوة ، كانت فريدة ولا يحتمل أن تتكرر ثانية . ولهذا ، ففى حين يستحق التقريظ ، العمل الرائع الذى قام به السفير رولف إيكيوس وهيئة مستشاريه فى لجنة الأمم المتحدة الخاصة لنزع أسلحة العراق - وهى اللجنة التى شكلتها هيئة الأمم المتحدة بعد حرب الخليج وكلفتها بتفكيك برامج تصنيع أسلحة الدمار الشامل العراقية ومراقبة العراق لمنع إعادة بنائها - فإن عمل اللجنة لم ينته بعد .(١٤) وليست هناك فرصة أمام مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة ليفرض مثل هذه الأنظمة المتطفلة على أية دولة أخرى فى الشرق الأوسط ، ما لم تكن ارتكبت انتهاكا فاضحا للقانون الدولى مثلما فعل صدام حسين فى عام ١٩٩٠ .

والجهد الوحيد الآخر الذى لقى نجاحا نسبيا ، هو ما أنجزه فريق العمل المعنى بالحد

من التسلح والأمن الإقليمى . ولكن هذا الفريق لم يحقق أى تقدم فى فرض الحدود أو القيود على القوات العسكرية فى المنطقة ، وتوقف عن الاجتماع على أساس منتظم . ولا تزال القوى الفاعلة الرئيسية فى المنطقة ، خاصة مصر وإسرائيل ، منقسمة فيما يختص بأسلوب التعامل مع أكثر القضايا إثارة للخلاف ، بما فيها برامج إسرائيل النووية . وبدون إحراز إنجازات أخرى فى عملية السلام ، خاصة التوصل إلى اتفاقية بين سوريا وإسرائيل ، تقل إمكانية التوصل إلى اتفاقيات للحد من الأسلحة عن طريق التفاوض ، رغم إمكان استمرار التقدم فى مجال الإجراءات المحدودة لبناء الثقة . والقيود المتعددة الأطراف على مبيعات الأسلحة التقليدية ليست هى الخطوة الأولى ، مادامت العوامل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية الأخرى قد حظيت بأسبقية على الرغبة فى الحد من التسلح .

وسباق التسلح فى الشرق الأوسط هو أخطر مظاهر استمرار الصراع . ففى ظل غيبة السلام ، يستمر سباق التسلح وتزيد تكاليف ومخاطر نشوب حرب جديدة ؛ وحينئذ لن يكون هناك حد للتسلح له معناه . وباختصار ، فإنه إلى أن تغير إيران والعراق سلوكهما بصورة كبيرة وينضمان إلى عملية السلام ـ وهدا يعنى الموافقة على حق إسرائيل فى الوجود ـ فإن إسرائيل لن تتخلى عن ، أو تتفاوض حول ، تفوقها العسكرى ، بما فيه احتكارها النووى ، بغض النظر عن العلاقات الطيبة التى تربطها بجيرانها العرب الملاصقين لها . ولكن استمرار الاحتكار النووى الإسرائيلى دون كابح و « تفوقها النوعى » فى الأسلحة التقليدية ، غير مقبول لدى أقرب شركائها العرب ، خاصة مصر . فهؤلاء العرب يرون أنه ما لم تكن إسرائيل مستعدة لوضع حدود لقواتها العسكرية ، فلن تجدى الضغوط الدولية لإقناع دول الخليج لقبول القيود على قواتها المسلحة ، حتى ولو جرت إعادة تأهيل سياسى لكل من إيران والعراق ، وانضمتا للمناقشات الدائرة حول الأمن الإقليمى .

الباب الثالث

خاتمــــة

الفصل الحادى عشر

سباق مع الزمن

عبرت عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية نقطة اللاعودة . ولا يمكن العودة إلى الوضع الذى كان قائما قبل الإنجاز الإسرائيلى الفلسطينى الهائل الذى تحقق فى سبتمبر ١٩٩٣ . فالتقدم الذى حركه هذا الاتفاق ، وضع الشرق الأوسط فى نطاق حقيقة جديدة . ولكن الاعتراف بهذه الحقيقة الجديدة لا يماثل القول بأن هناك سعيا حثيثا عنيدا صوب السلام . فليس هناك ضمان لعقد معاهدات سلام أخرى بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين ؛ بل التسوية الشاملة للنزاع فى الشرق الأوسط أقل احتمالا حتى من ذلك . ويستطيع المتفائلون أن يشيروا إلى التقدم الذى تحقق والمزايا الكبيرة التى تنبع من فض النزاع . وعلى الجانب المقابل ، يلفت المتشائمون الأنظار إلى الأزمات المتكررة بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وإلى قائمة المشكلات السياسية التى لم تحل فى كل أرجاء المنطقة ؛ بما فيها الأحقاد الاثنية والدينية المستحكمة . ويشيرون إلى رؤيا مشئومة تنبىء بتجدد الحرب وحدوث فوضى سكانية واجتماعية اقتصادية .

والتقييم الواقعى للشرق الأوسط لابد أن يسلِّم بأن هناك شرطين يحددان مستقبله . أولهما ، أن الصراع العربى ـ الإسرائيلى والأزمات الأخرى التى لم تحل فى المنطقة ، لها تأثيرها على بعضها البعض . فالسلام العربى ـ الإسرائيلى يؤثر على السلام الشامل فى المنطقة ؛ ولكنه لا يستبعده ولا يضمنه . وبينما تثير الكثير من القضايا العربية ـ الإسرائيلية التوترات فى المنطقة ؛ يشير الحجم الهائل من المشكلات السابق شرحها فى الفصول من الثامن حتى العاشر ، إلى أن موقف العلاقات العربية ـ الإسرائيلية ما هو إلا أحد العناصر المتعددة التى تحدد ديناميات المنطقة . فإذا تحقق السلام النهائى بين العرب وإسرائيل ، فسوف يؤدى حل المشكلة الإسرائيلية ـ الفلسطينية إلى حرمان المتطرفين على مستوى الدولة ومستوى ما دون الدولة على حد سواء ، من كبش فداء أساسى يحمِّلونه خطاياهم . فالقوميون العرب النشطاء والإسلاميون استغلوا جميعهم وجود إسرائيل وسلوكها فى الشرق الأوسط فى استنفار الجهود لتحقيق أهدافهم . وبذلت الولايات المتحدة جهدا جهيدا لموازنة

دعمها لإسرائيل بعلاقات ودية مع الدول العربية المعتدلة . وكان هذا الأمر عسيرا بصفة خاصة قبل انعقاد مؤتمر مدريد بين العرب وإسرائيل فى عام ١٩٩١ . وفى الخليج الفارسى اليوم ، حيث تلعب الولايات المتحدة دورا محوريا فى الأمن الإقليمى ، سوف يؤدى تحسين العلاقات العربية ـ الإسرائيلية إلى تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والسكان العرب فى منطقة الخليج ، وبالتالى إلى إضعاف دعوات المتطرفين . والسلام العربى ـ الإسرائيلى ، بصفة عامة ، يُشْهِدُ العالم أجمع على أن المنطقة تسير على طريق التقدم – لا على طريق الركود أو التخلف .

وبالمثل ، تؤثر مصادر التوتر فى المنطقة ـ مثل الضغوط الديمجرافية والمنازعات الاثنية والدينية والمنازعات الحدودية التى لا تنتهى ، والتى لا تكون بين العرب وإسرائيل ، على مسيرة السلام العربية ـ الإسرائيلية ، ولكنها لا توقفها . فعندما تدعم إيران نشاط منظمات « حماس » ، و « حزب الله » ، و « الجهاد الإسلامى » ، وجماعات خط المواجهة الأخرى التى تقاتل إسرائيل ، فإن آثار المشكلات الإقليمية تستشعرها الساحة العربية ـ الإسرائيلية . وعلى النقيض من ذلك ، ساعدت العلاقات الإيجابية التى تنامت بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى منذ حرب الخليج ، بدون شك على تحسين العلاقات بين دول المجلس وإسرائيل . بيد أنه فى كلتا الحالتين ، لم تكن التأثيرات الإقليمية حاسمة : فدول خط المواجهة مع إسرائيل ، وكذلك إسرائيل ، استطاعت أن تحرز تقدما نحو السلام (أو تتراجع عنه) بغض النظر عن القضايا الإقليمية .

وثانيهما ، أن المنطقة بلغت لحظة حرجة فى تاريخها ، يمكن أن تتطور منها إلى أى من المنعطفين المختلفين تماما اللذين تنبأ بهما المتفائلون والمتشائمون . والحقيقة ، أن مفارقات هذه الدراسة ، أنه فى حين يدرك معظم الزعماء فى المنطقة العواقب الوخيمة للمماطلة فى تحقيق التغيير على المستوى السياسى والاقتصادى ، فإنهم يسلمون أيضا بأن المناخ المناسب لتحقيق الوئام والتغير الهيكلى السريع ، لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها . وبهذا المفهوم ، فإن المنطقة تجرى فى سباق مع برامجها الزمنية المتضاربة .

ما الذى ينبغى عمله ، إذا أردنا الحيلولة دون وقوع جولة جديدة من الأزمات فى الشرق الأوسط ، وإرساء قاعدة أشد صلابة لسلام دائم ؟ على الرغم من أن هذا الكتاب لم يقصد به تقديم وصفات سياسية تفصيلية للعلاج ؛ فلن يحدث أى تقدم فى المستقبل ما لم يتم انتهاج سياسات حازمة وفعالة . وقد استعرضت الفصول السابقة القائمة المطولة للمشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية التى يجب مواجهتها . أما هذا الفصل ، فينفرد بعرض ثلاثة شروط مسبقة أساسية لتحقيق تسوية شاملة فى المنطقة ؛ هى : دور الولايات المتحدة الدائب والمؤكد فى عملية السلام العربية الإسرائيلية ، وفى أمن الخليج العربى ؛

واتفاقية سلام نهائية بين إسرائيل والفلسطينيين ؛ وإجراء إصلاح اقتصادى هيكلى مستمر تقوم به القوى الأساسية الفاعلة فى المنطقة .

دور الولايات المتحدة

يعتبر دور الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بالغ الأهمية فى هذه الحقبة التاريخية . فالولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة المتبقية ؛ ولهذا فهى تحظى بمكانة وتأثير عالميين . وتنفرد بعلاقة وثيقة بإسرائيل ؛ تكسبها تأثيرا خاصا ولا غنى عنه فى إدارة دفة المفاوضات العربية - الإسرائيلية . وهى تحتفظ بوجود عسكرى هائل فى منطقة الخليج الفارسى ؛ وتبسط مظلتها الأمنية اللازمة لحماية أهم حلفائها المنتجين للنفط[٦] . فلا تتوافر لأى دولة أخرى مثل هذه الإمكانات .

ومع ذلك ، فإن الأسباب التى جعلت من الولايات المتحدة عنصرا حيويا فى عملية السلام وفى أمن الخليج ، هى نفسها التى تجعل من دورها فى الشرق الأوسط مثارا للجدل . فهناك اختلافات قوية فى الآراء ، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء ، حول كيف ينبغى للولايات المتحدة أن تستخدم قوتها ؛ وهل بلغت هذه الحقبة من الهيمنة ذروتها ؛ أم من المحتمل أن تظل ثابتة أو تزيد فى العقد القادم .

وتنظر الأنظمة السائدة فى أكثر الدول راديكالية فى الشرق الأوسط - إيران والعراق وليبيا والسودان - إلى الولايات المتحدة ، على أنها أكبر تهديد منفرد لبقائها . وتأتى الرطانة التى تستخدمها هذه الأنظمة ضد الولايات المتحدة ، من تقييم واقعى بأن مستقبلها محفوف بالخطر مادامت الولايات المتحدة تتحداها على جميع المستويات (وفى حالة العراق ، يشمل ذلك حتى مطالبة الولايات المتحدة بإسقاط النظام الحاكم فيه) . وتخلص هذه الدول إلى أنه ينبغى لها أن تظل متيقظة على الدوام ، وأن تستخدم وسائل مناهضة أمريكا والإرهاب ، للحفاظ على قواعدها الوطنية الهشة . وعلى النقيض من ذلك ، ربما تكون بعض الأنظمة التى كانت من قبل تطرح تحديا راديكاليا ، خاصة سوريا ، أكثر ميلا الآن إلى الاعتقاد بأن التعامل مع الولايات المتحدة ، هو الطريق الأفضل لها للبقاء كقوة فاعلة مهمة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة .

وترتبط دول أخرى مثل إسرائيل ومصر وتركيا والأردن ودول مجلس التعاون الخليجى بالولايات المتحدة بوشائج أمنية قوية ، وتنظر إليها بأساليب متنوعة ، على أنها حامى الملاذ الأخير لها . وتدرك أن دبلوماسية السلام لن تتقدم كثيرا بدون المشاركة المتفانية والبارزة للولايات المتحدة ؛ وأن الدور العسكرى للولايات المتحدة سيكون حاسما عند اندلاع حرب جديدة فى الشرق الأوسط . بيد أن لهذه الدول آراء متباينة ، حول حجم

ونوع التأثير الذى ينبغى أن تمارسه الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الدبلوماسية والعسكرية . وتحاجّ الدول العربية بصفة عامة ، بأن الولايات المتحدة لم تستخدم نفوذها بالقدر الكافى لتحقيق تغير فى السياسة الإسرائيلية . ويعتقد كثير من الإسرائيليين من جانب آخر ، أن الدول العربية تعيد تسليح قواتها بالأسلحة الأمريكية ؛ فى حين تجعل الولايات المتحدة تمارس الضغط على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات كبيرة .

ويجب ألا ننظر إلى ظل الهيمنة الأمريكية على أنه دائم . فبعد فترة قصيرة ، سوف يلوح تنافس القوى الخارجية مرة أخرى ويصبح ضمن العناصر المهمة فى سياسات الشرق الأوسط . فروسيا لم تعد بعد مطيعة وداعما سلبيا للدبلوماسية الأمريكية ، كما عهدناها تفعل أثناء حرب الخليج وفى أعقابها مباشرة . فسياسات روسيا تجاه المنطقة بدأت تتخذ موقفا يميل إلى تأكيد نفسها والاستقلال . ولها علاقات طيبة مع إيران ؛ بما فى ذلك إمدادها بالأسلحة ؛ كما أنها تتطلع إلى إنهاء العقوبات المفروضة على العراق جزئيا ، حتى تتمكن من استرداد ديونها المستحقة . ومنذ انتخاب نتنياهو ، ورجال الدولة الروس يوجهون من حين إلى آخر النقد لإسرائيل ، وأبدوا إيماءات مهمة لتحسين علاقاتهم مع مصر . وليس من الضرورى أن تلحق هذه الأعمال الضرر بمصالح الولايات المتحدة ؛ ولكنها تعكس خطة روسيا تجاه جيرانها الأقربين (الدول الحَلَف للاتحاد السوفيتى) والشرق الأوسط .

والصين كذلك تظهر كلاعب فى الشرق الأوسط ، بصفتها ، موردا للأسلحة (لباكستان وإيران فى الوقت الحالى) ومشتريا للطاقة . فإذا استمر الاقتصاد الصينى فى النمو ، فسيتزايد اعتماده على الطاقة الأجنبية ، ومنها النفط والغاز الطبيعى من الشرق الأوسط ومن حوض بحر قزوين . وسوف يجذب هذا الأمر الصين مباشرة إلى النشاط الدبلوماسى فى الشرق الأوسط . وعلاوة على ذلك ، ففى وقت ما خلال العشرين سنة القادمة ، قد يبدأ الأسطول البحرى الصينى المتنامى التجول فى المحيط الهندى وبحار جنوب الصين .(١)

وبعض الدول الأوروبية تؤكد لنفسها أدوارا أكثر استقلالا وتتخذ مواقف مختلفة ؛ بعضها مناوىء تماما ؛ للولايات المتحدة ومواقفها من القضايا العربية الإسرائيلية وقضايا الخليج . ففرنسا بزعامة الرئيس جاك شيراك ، رفضت أن تؤيد الولايات المتحدة فى أعمالها العسكرية ضد العراق فى أغسطس ١٩٩٦ . وفى أكتوبر ١٩٩٦ ، زار شيراك سوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر ، وأعلن فى كل محطة عن خط أكثر تشددا ضد حكومة نتنياهو مما كانت تتوقعه حكومة كلينتون . وكان موقف ألمانيا أقل انتقادا تجاه إسرائيل ، ولكن سياسة ألمانيا والاتحاد الأوروبى التى تسعى إلى « الحوار الحاسم » مع ملالى إيران ، أصابت واشنطن بخيبة أمل . وأدى إحجام القوى الأوروبية عن تأييد الضغوط الاقتصادية الأمريكية ضد إيران ، إلى أن أصدر الكونجرس الأمريكى مرسوما

بفرض عقوبات على كل من إيران وليبيا ، صدر فى شكل قانون فى أغسطس ١٩٩٦ . ويتضمن هذا القانون مواد تعاقب الشركات الأجنبية التى تعمل فى الولايات المتحدة وتمارس نشاطات أعمال من أنواع معينة مع صناعات النفط والغاز الطبيعى فى إيران وليبيا ؛ وقد عارض الاتحاد الأوروبى بشدة هذه العقوبات الثانوية على أساس أنها تمس سيادة الدول الأوروبية .

ورغم هذه التحديات ، فمازالت تتوافر للولايات المتحدة الفرص السانحة لاستثمار موقفها المهيمن فى الشرق الأوسط . ففى حالة عملية السلام ، يعنى هذا استمرار المشاركة الدبلوماسية على أعلى المستويات ، بما فيها الاشتراك فى المفاوضات التفصيلية الضرورية لتحقيق المزيد من الإنجاز السياسى . وتعد زيارة مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة إلى المنطقة فى سبتمبر ١٩٩٧ - وهى أول زيارة لها بالمنطقة - علامة بارزة على مشاركة الدبلوماسية الأمريكية . وفيما يتعلق بأمن الخليج ، فيتعين على الولايات المتحدة ألا تكون فقط على أهبة الاستعداد العسكرى الدائم ؛ بل تتولى كذلك القيام بأعمال أكثر فاعلية لتنحية نظام صدام حسين عن السلطة فى بغداد ، وتمارس الضغط على إيران لكى تغيِّر من سلوكها تغييرا جذريا فى قضايا مثل الإرهاب واستحداث أسلحة الدمار الشامل ومعارضة اتفاقية أوسلو الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ومهما تباينت آراء دول الشرق الأوسط حول دور الولايات المتحدة ؛ فإنها تتفق جميعها على أن الولايات المتحدة هى قوة حفازة حاسمة فى المنطقة . فإذا خفضت الولايات المتحدة من دورها أو انسحبت تماما من المنطقة ؛ فستكون العواقب بعيدة المدى وينقلب ميزان القوى فى المنطقة بصورة جذرية .

اتفاقية سلام نهائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين

الشرط الجوهرى الثانى للتسوية الشاملة فى الشرق الأوسط ، هو الحلّ النهائى للصراع الإسرائيلى - الفلسطينى . وفى حين أن إبرام اتفاقيات أخرى ، مثل معاهدة إسرائيلية - سورية ، أمر مستصوب ، فإن القضية الفلسطينية هى حجر رشيد الذى يفك الرموز فى عملية السلام .

وتمثل سنة ١٩٩٧ الذكرى الخمسين لتصويت الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب . ففى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، أيدت أغلبية الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة التقسيم إلى دولتين ؛ كحلّ لما كان يمثل عندئذ بالفعل صراعا دمويا طويل الأجل . وبعد سنوات من الرفض والحرب والمواجهة ، مهدت عملية أوسلو – حاليا – السبيل إلى صيغة منقحة من الحل الذى يقضى بإقامة دولتين . ويعتمد النجاح النهائى لأوسلو على قبول

قيام دولة فلسطين المستقلة منزوعة السلاح من ناحية ؛ وعلى قبول إسرائيل كدولة دائمة ذات سيادة وحق لا جدال فيه فى البقاء ، من ناحية أخرى .

إن قيام دولة فلسطين المستقلة المنزوعة السلاح فى غزة والجزء الأكبر من الضفة الغربية ، هو الحل الوحيد المقبول للصراع العربى ـ الإسرائيلى . وربما يستمر المؤرخون فى مناقشاتهم حول من يقع عليه اللوم وما هى القضايا العادلة والدوافع ؛ لكن الإنسان البراجماتى فى عام ١٩٩٧ ينبغى أن يخلص إلى التسليم ، ليس فقط بأن عملية أوسلو فتحت الباب للحل الوسط ، بل أيضا بأن الدولة الفلسطينية هى المحصلة الأخيرة الوحيدة القابلة للبقاء . وسوف تكون مباحثات الوضع النهائى الإسرائيلية ـ الفلسطينية عن ترسيم الحدود الدقيقة ؛ وعن القيود العسكرية ؛ وعن وضع القدس الشرقية ؛ وبعض القضايا الأخرى ، حامية وصعبة الحلّ . ولكن الحل عن طريق التفاوض سيصبح أكثر احتمالا ، إذا كان السياق الشامل هو الانتقال إلى دولة فلسطينية . وقد صالح كثير من الإسرائيليين اليساريين أنفسهم مع الحقيقة القائلة : إن الدولة المستقلة هى الحد الأدنى الذى يقبله الفلسطينيون كنصيب من عملية السلام . ولكن من المهم بالمثل ، أن يخلص اليمين الإسرائيلى إلى نفس هذه النتيجة . فالحكم الذاتى المتنامى هو حل مؤقت يمكن أن يظل ساريا إلى ما لا نهاية من خلال استخدام القوة والقمع . فطموحات أغلبية الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، لن يلبيها أى حل أقل من الدولة المستقلة المعترف بها دوليا . وسيكون من قصر النظر ، الاعتقاد بأن تحقيق الرخاء للفلسطينيين ـ وهو فى ذاته شرط ضرورى للتقدم ـ سوف ينتقص من الرغبة فى التحرر السياسى . وتشير الأدلة المستمدة من وقائع التاريخ إلى عكس ذلك .

وفى الوقت نفسه ، يتعين على الفلسطينيين والعرب الآخرين أن يقبلوا الحل القاضى بالتقسيم إلى دولتين ، كنتيجة نهائية للصراع . والموافقة على قيام دولة فلسطينية ترتبط منطقيا بالاعتراف بإسرائيل وقبولها داخل حدودها (كما تتبلور نهائيا فى اتفاقيات تبرم فى المستقبل) . ولا يكفى اعتراف الملك حسين وياسر عرفات وحسنى مبارك بالفعل بحق إسرائيل فى البقاء داخل حدود التسوية النهائية . فلا يقل عن ذلك أهمية أن تنتهى الحركات السياسية المعارضة ورجل الشارع العربى ، سواء أكان فى عمان أو فى القاهرة أوفى نابلس أو فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، إلى نفس النتيجة . وهذا الأمر يتطلب تغييرا جذريا فى مواقف المثقفين العرب ، بمن فيهم الصحافيون ، الذين مازالوا يتمسكون بحنين رومانسى وخطير إلى الماضى ، على خلاف رجال الأعمال .

وسيولِّد حل النزاع الإسرائيلى ـ الفلسطينى ضغطا هائلا على سوريا ولبنان ، وبقية العالم العربى فى آخر الأمر ، لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ؛ وهذا بدوره يؤدى إلى مزيد من التهدئة فى ربوع المنطقة .

الإصلاح الاقتصادى فى المنطقة

والشرط الثالث للتسوية الشاملة في المنطقة ، هو الإصلاح الاقتصادى الجذرى . ففى دراسة أجريت فى عام ١٩٩٥ حول آفاق تحقيق الرخاء فى الشرق الأوسط ، نادى البنك الدولى بأربعة إجراءات مهمة ، بالإضافة إلى تأمين الاستقرار الاقتصادى الكلى ، وهى : « النهوض بالصادرات غير النفطية ، وجعل القطاع الخاص أكثر كفاءة ، وتكوين قوة عاملة أكثر مهارة ومرونة ، والإقلال من الفقر من خلال تحقيق نمو أسرع » .(٢) وستتطلب هذه الوصفات العلاجية قرارات سياسية حازمة من القادة الوطنيين . فإدخال رأس المال الخاص عنصر مهم بصفة خاصة ، ولكنه لن يتحقق ما لم تتوافر له شروط معينة ، لاسيما الاستقرار السياسى والإدارة الجيدة والسكان المتعلمين والبنية الأساسية الجيدة . وبينما قلل البنك الدولى من إمكانية تحقيق أرباح من السلام نتيجة لخفض الميزانيات العسكرية أو تدفق المساعدات الدولية الهائلة كمكافأة لتوقيع اتفاقيات السلام ، نجده يؤكد أن عملية السلام الناجحة يمكن أن تقلل من « المخاطر التى يعتقد أنها تحدق بالمنطقة » . والتقليل من المخاطر يعنى استثمارا أكبر ، ومعدلات أدنى للفائدة على القروض الدولية ، وإسقاطات مستقرة للعائد بالنسبة « لقطاعات النمو الرئيسية [مثل] السياحة » .(٣) والمال الخاص متقلب وسيهاجر إلى أماكن أخرى إذا ظلت المنطقة غير مستقرة .

وسيحتم على مصر والأردن وسوريا ودول عربية أخرى ، أن تتخذ إجراءات أكثر تشددا ، لضمان تحديث اقتصاداتها والقضاء على الفساد وسوء الإدارة . والخصخصة عبارة نسمعها كثيرا فى الشرق الأوسط فى هذه الأيام ، ولكنها إذا لم تكن مصحوبة بالمنافسة ، فسوف تكون ذريعة لإثراء قلة مختارة عن طريق سيطرة الاحتكار . فعندما تنتقل ملكية الأموال العامة من الحكومة إلى الأفراد بدون أن يصحب ذلك فوائد تعود على الشعب وبدون منافسة ، فمن شأنها أن تخلق فحسب « أوليجاركية » من الأغنياء السوبر . ومن العلامات الإيجابية ، أن القادة المصريين يدركون اليوم الأهمية الفائقة للإصلاح الاقتصادى والخصخصة التنافسية ، وأنهم اتخذوا خطوات لتنفيذ برنامج للإصلاح بعيد المدى .

وهناك قطاعات معينة من اقتصادات المنطقة تستطيع أن تستفيد كثيرا من السلام . فبالنسبة للسياح المولعين بارتياد المواطن ذات المشاهد الخلابة ، يجعل تناقص المواجهة وتوافر وسائل النقل المريحة بين إسرائيل ومصر والضفة الغربية والأردن (وربما ذات يوم سوريا ولبنان) من المنطقة صفقة جذب سياحى . وبالنسبة إلى السياح الذين يتطلعون إلى مكان دافىء وآمن يقصدونه ، يعتبر الشرق الأوسط الذى يخيم عليه السلام ، مكانا مثاليا .

وتطوير البنية الأساسية مجال آخر ذو إمكانات واعدة لجميع الأطراف . فكثير من

الطرق والسكك الحديدية والموانىء والمطارات وخطوط الأنابيب والممرات المائية فى الشرق الأوسط ، أنشئت أو طورت فى الخمسين سنة الأخيرة ، حين كان الصراع العربى - الإسرائيلى هو العامل الرئيسى المحدد للطرق التي يجب إنشاؤها ، وكانت إسرائيل معزولة عن الدول المحيطة بها إلى درجة كبيرة . والطرق الحديثة التى تحددها طبيعة الأرض الطبوغرافية ولا تتقيد بالحدود السياسية ، يمكن أن توفر مزايا عديدة . وقد طرح عدد من الاقتراحات لربط شبكات الكهرباء ، حتى تتمكن كل دولة مشتركة فيها من أن تنظم على أفضل وجه العرض والطلب ، واستغلال الإمدادات الكهربائية المتيسرة على أكفأ وجه . وعموما ، يحتمل أن تظهر مشروعات عبر قومية وليس إقليمية ؛ وتشمل أمثلة ذلك مشروعات محتملة للسياحة والنقل والبنية الأساسية فى منطقة العقبة - إيلات - طابا ، وفى ممر عمَّان - أريحا - القدس . فالمسافات قصيرة بين دول خط المواجهة ، والمسار الممتد بين القاهرة والقدس وعمان ودمشق وبيروت باعتباره أقصر الطرق ، مماثل لمسار ممر بوسطون - واشنطن فى شمال شرقى الولايات المتحدة .

وفى شبه الجزيرة العربية وفى العراق وإيران ، يعتبر الإصلاح الاقتصادى عنصرا حيويا لرفع كفاءة الأداء الاقتصادى . وبينما يظل مستقبل العراق رهنا بصدام حسين وبالعقوبات التى فرضتها عليه الأمم المتحدة ، يدرك قادة دول مجلس التعاون الخليجى وإيران أن مشكلاتهم الاجتماعية والسياسية الملحة سوف تتفاقم ما لم يقدموا على الإصلاح الاقتصادى . ولحسن الحظ ، أن معظم دول الخليج أسبغ الله عليها بمصادر وفيرة للطاقة ، وأمدها بالعناصر الأساسية اللازمة لتحقيق الرخاء . والتحديات التى تواجهها هى عادة تحديات ، سياسية .

خاتمـــة

على الرغم من القائمة الطويلة لمشكلات الشرق الأوسط التى لم تلق حلاً ، فإن الموقف فى المنطقة اليوم أقل مدعاة لليأس عما كان عليه الحال فى الثمانينيات وما قبلها . فمعظم الزعماء العرب اليوم يسلمون بحق إسرائيل فى البقاء ، وحتى حكومة الليكود الائتلافية فى إسرائيل تعترف بالحاجة إلى التعامل مع الفلسطينيين على أساس أكثر إنصافا . والمؤيدون للتسوية السلمية حاليا من أكثر العناصر تأثيرا على الساحة السياسية فى المنطقة . ومن المؤكد ، أن هذا يمكن أن يتبدد إذا أجهضت الآمال وغمر العنف المنطقة من جديد .

وتعتبر كل من الدبلوماسية والقوة العسكرية الأمريكية ذات أهمية قصوى لاستمرار التقدم فى عملية السلام وأمن منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا . وعلى أية حال ، يجب أن تقلع الدول العربية عن أملها فى أن تستخدم الولايات المتحدة قوتها لإضعاف إسرائيل . ورغم أن إسرائيل تستطيع أن تعتمد على الدعم المستمر من الولايات المتحدة ، فإن الاعتماد فى قدرة إسرائيل على صياغة علاقاتها وضمان رخائها مع بقية دول العالم ، دون أن تبالى بجيرانها المباشرين ، ما هو إلا وهم خطير . وبالمثل ، فعلى الرغم من أن موارد الطاقة فى المنطقة مطلوبة على الدوام ؛ فليس من الواقعية أن نظن أن الدول العربية الغنية بالنفط ستظل واحة للثراء والاستقرار ، بينما هى محاطة بالفقر والضغوط الديمجرافية والمنازعات المريرة التى تستعصى على الحل .

إن السبيل إلى تحقيق استقرار الشرق الأوسط سيظل محفوفا بالمخاطر وبموجات العنف الدورية . وفى نهاية المطاف ، لابد أن تتعاون دول المنطقة وتصل إلى الحلول الوسط الضرورية من أجل إحراز مزيد من التقدم . فإذا لم تتعاون ، واستمرت بقصد أو بغير قصد ، ترجىء الخيارات الصعبة وتخلّد الأحقاد القديمة ، فلا تلومن إلا أنفسها على ما يحيق بها من كوارث لا مفر منها .

الهوامـــش

مقدمـــة

(١) للوقوف على تأكيد إضافى ، انظر : James Rogers, *Dictionary of Clichés* (New York : Facts on File, 1985), p. 201.

الفصل الأول : هل يمكن لعملية السلام العربى الإسرائيلى أن تنجح ؟

(١) افترضت استراتيجية مصر العسكرية إبان الحرب أهدافا أكثر تواضعا من تدمير إسرائيل . وبهذا المعنى ، نظرت مصر إلى الحرب باعتبارها جزءا من التحرك نحو مائدة المفاوضات حتى قبل أن تنشب الحرب فعلا . ويحدد بعض المراقبين بداية عملية السلام الراهنة ، باتفاقية وقف إطلاق النار التى وضعت حدا لحرب الاستنزاف عام ١٩٧٠ .

(٢) Yahya M. Sadowski, *Scuds or Butter ? The Political Economy of Arms Control in the Middle East* (Washington, DC : The Brookings Institution, 1993), p. 17.

(٣) *Facts on File*, November 2, 1990, p. 812.

(٤) Sadowski, *Scuds or Butter ?* p. 33.

(٥) بيانات صادرة عن الوكالة الأمريكية للرقابة على الأسلحة ونزع السلاح فى : *World Military Expenditures and Arms Transfers 1993 - 1994* (Washington DC : U.S. Government Printing Office (GPO), February 1995), pp. 141 - 42 ; U.S. Arms Control and Disarmament Agency, *World Military Expenditures and Arms Transfers 1990* (Washington, DC : GPO, November 1991). p. 134.

(٦) Judith Miller, "After the War : The P.L.O. - Arafat Sees No Damage to P.L.O. in War Stand," *New York Times*, March 15, 1991, p. A 12.

(٧) « خطاب أمام اجتماع مشترك للكونجرس حول وقف الصراع فى الخليج الفارسى » ، ٦ مارس ١٩٩١ ، فى : *Public Papers of the Presidents of the United States : George Bush, 1991, Vol. 1* (Washington DC : GPO, 1992), p. 220.

(٨) للوقوف على وجهتى النظر بشأن تطور اتفاقية أوسلو ، انظر : David Makovsky, *Making Peace with the PLO : The Rabin Government's Road to the Oslo Accord* (Boulder : Westview Press in Cooperation with the Washington Institute for Near East Policy, 1996) ; and Graham Usher, *Palestine in Crisis : The Struggle for Peace and Political Independence After Oslo* (London : Pluto Press in association with the Transnational Institute and the Middle East Research and Information Project, 1995).

(٩) Yasser Arafat, "We Share Your Values for Freedom, Justice," *Washington Post*, September 14, 1993, p. A 10 ; and Yitzhak Rabin, "We have No Desire for Revenge... No Hatred," *Washington Post*, September 14, 1993, p. A 10.

Shimon Peres with Arye Naor, *The New Middle East* (New York : Henry Holt and Company, 1993), p. 62. (١٠)

(١١) انظر المرجع السابق ، صفحة ٩٤ .

(١٢) انظر المرجع السابق ، صفحة ٦٦ .

Yossi Beilin, " The Past, Present and Future of the Oslo Process : View from the Labor Party", *Peacewatch*, no. 112, December 11, 1996. (١٣)

Beilin spoke on August 2, 1993. Yossi Beilin, "Welcome to the Peace Plan", *Midstream* 39, no. 8 (November 1993), p. 4. (١٤)

Dani Rubinstein, Ha'aretz, June 23, 1995, p. B3, in Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report-Near East and South Asia* (FBIS-NES), June 28, 1995, pp. 7-9. (١٥)

Zaki Abu-al-Halawah, *Al-Quds*, June 18,1995, p. 7, In FBIS-NES, June 21, 1995, p. 12. (١٦)

Amy Henderson, *Jordan Times*, January 25,1995, pp. 1, 7, In FBIS-NES, January 30, 1995, p. 46. (١٧)

Peter Waldman, "Jordan's King Hussein Finds Peace with Israel Means Strife at Home," *Wall Street Journal*, March 24, 1995, p. A1. (١٨)

Michael C. Hudson, "After the Cold War : Prospects for Democratization in the Arab World," *Middle East Journal* 45, no. 3 (Summer 1991), pp. 409, 418, 419. (١٩)

Saad Eddin Ibrahim, "Crises, Elites, and Democratization in the Arab World," *Middle East Journal* 47, no. 2 (Spring 1993), p. 297. (٢٠)

(٢١) يسمى الإسلاميون أحيانا بالأصوليين الإسلاميين . وهم محافظون فى رؤيتهم للإسلام ، وفى ضرورة المزيد من التمسك بالإسلام فى أوساط الشعب العربى ، غير أن رؤاهم ، التى عادة ما تكون معادية لإسرائيل والغرب ، تعتبر متطرفة .

Waldman, "Jordan's King Hussein Finds Peace." (٢٢)

Douglas Jehl, "Jerusalem is Milestone for Arab Leaders," *New York Times*, November 7, 1995, pp. A1, A12. (٢٣)

"Israel's Diplomatic Relations," updated May 1996, from Israeli Ministry of Foreign Affairs web site, http://www.Israel. org. (٢٤)

(٢٥) لمزيد من الإيضاح التفصيلى لهذه الأطروحة التفاؤلية ، انظر :

Geoffrey Kemp, "Cooperative Security in the Middle East," in Janne Nolan (ed.), *Global Engagement : Cooperation and the Twenty First Century* (Washington, DC : Brookings Institution, 1994), pp. 391-419.

(٢٦) كبار المسئولين فى الليكود يدركون إلى حد كبير المخاطر الاقتصادية المترتبة على النهج الخلافى أو المتصلب فى مظهره لعملية السلام . مقابلة خاصة أجراها جيفرى كيمب مع مسئولين بالليكود فى إسرائيل فى يوليو ١٩٩٦ .

(٢٧) بالرغم من أن الهجمات بدأت عام ١٩٦٨ ، فإن مصر لم تشن الحرب رسميا حتى عام ١٩٦٩ . انظر :

Daniel C. Diller (ed.), *The Middle East* (Washington : Congressional Quarterly, Inc., 1994), pp. 30-31.

John Rossant and Stanley Reed, "Maybe the Mideast Just Can't Afford to keep Fighting," *Business Week*, no. 3239, November 11, 1991, p. 39. (٢٨)

John Rossant and Neil Sandler, "Why Israeli Business is so Fed Up," *Business Week*, June 29, 1992, p. 55. (٢٩)

Alan Cooperman and David Makovsky, "New Middle East, Old Middle East," *U.S. News & World Report*, November 13, 1995, p. 62. (٣٠)

(٣١) "EC Linking Trade, Peace Progress," *Ha'aretz,* March 11, 1992, p. A3, in FBIS-NES, March 12, 1992, pp. 26-27.

(٣٢) انظر : "The Palestinian Economy : No Divorce," *Economist,* February 10, 1996, p. 44.

(٣٣) يلاحظ جيم ليدرمان إمكانية أكبر فى أربعة مجالات : شبكات الربط الكهربائى ، وخطوط أنابيب الوقود ، والنقل البرى ، والمواصلات السلكية واللاسلكية . انظر :

Jim Lederman, "The Investments that Cement Arab-Israeli Peace," *Middle East Quarterly* (March 1996), pp. 33-42.

(٣٤) Sadowski, Scuds or Butter ? : An abbreviated version, "Sandstorm with a Silver Lining : Prospects for Arms Control in the Arab World," was published by the *Brookings Review* (Summer 1992).

(٣٥) أشار صادوفسكى أيضا إلى شعور جديد معادٍ للعسكرية استبانه فى بعض الدول العربية ، خاصة فى أوساط الصفوة . وذلك ، بالإضافة إلى الرغبة فى خفض نفقات الدفاع ، مما يوحى بأن الدول العربية بدأت تدرك كلفة اختيار مواصلة الإنفاق العسكرى ، وبأنها تبحث عن أساليب أرخص لتوفير الأمن . وبالتدقيق فى البدائل ، قد يكون الاهتمام متناميا بمقترحات الحد من التسلح أو الترتيبات الأمنية الإقليمية . ويحظى باهتمام خاص ذلك الاقتراح الأردنى بمبادلة إسقاط الديون مقابل التخفيضات فى الإنفاق العسكرى . وأجرى الأردن من جانب واحد تخفيضات فى قواته ، ويقوم بالفعل بالدعوة إلى فكرة مبادلة السلاح مقابل الديون . وتكشف أعمال صادوفسكى التمحيصية أعماق تفكير الصفوة العربية ، وتوحى بأن العوامل الاقتصادية ، بداية من القضايا الكلية الخاصة بالبناء الجديد للاقتصاد العالمى ، وانتهاء بالمسائل الأكثر تحديدا المتعلقة بالتأثير الاقتصادى للإنفاق العسكرى الباهظ داخليا ، تؤثر حاليا على المناقشات الدائرة فى كل من الدول العربية وإسرائيل ، وتشير إلى الحاجة إلى – أو على الأقل الفوائد الناجمة عن – تسوية الصراع .

(٣٦) Shawn Tully, "The Best Case for Mideast Peace," *Fortune* 123, no. 10, May 20, 1991, p. 129.

(٣٧) Gideon Fishelson (ed.), *Economic Cooperation in the Middle East* (Boulder: Westview Press, 1989), pp. 10-11.

(٣٨) Tully, "The Best Case", p. 132.

(٣٩) Ethan Bronner, "These Mideast Talks Forsake Politics in Favor of Economics," *Boston Globe,* October 31, 1994, p. 16 ; Ethan Bronner, "Mideast Summit Spurred Trade-In Business Cards," *Boston Globe,* November 2, 1994, p. 17.

(٤٠) *RTM Television Network* (Rabat), November 1, 1994, in FBIS-NES, November 2, 1994, pp. 8-10 (text of the conference declaration).

(٤١) Israeli Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Finance, *Development Options for Regional Cooperation* (Government of Israel Advertising Department, October 1994), p. 11-3.

(٤٢) *Jordan Television,* October 31, 1995, in FBIS-NES, November 1, 1995, p. 12.

(٤٣) "Public Ventures, Private Doubts," *Economist,* November 4, 1995, p. 48.

(٤٤) David Gardner and Julian Ozanne, "US Voices Optimism Over Development Bank," *Financial Times,* November 1, 1995, p. 6.

(٤٥) للحصول على نص إعلان القمة انظر: *Jordan Television,* October 31, 1995. In FBIS-NES, November 1, 1995, pp. 11-13.

(٤٦) Julian Ozanne, "Israel Signs First Gulf Arab Deal," *Financial Times,* November 1, 1995, p. 5 ; and "Israel and Qatar Sign Understanding on Gas Deal," *Israel Line,* October 31, 1995, http://www. Israel.org.

(٤٧) David Makovsky, *Jerusalem Post,* October 26, 1995, p. 12, in FBIS-NES, October 27, 1995, pp. 35-36.

(٤٨) Salih Salih, "Who is Gaining and Who is Footing the Bill?" *Al-Ba'th,* October 31, 1995, p. 3, in FBIS-NES, November 2, 1995, p. 51 ; *Syrian Arab Republic Radio,* November 2, 1995, in FBIS-NES, November 3, 1995, pp. 44-45; and "Amman Economic Summit and its Shortcomings," *Al-Quds Al'Arabi* (London), October 30, 1995, p. 11, in FBIS-NES, November 1, 1995, pp. 14-15.

(٤٩) *Voice of Lebanon,* November 1, 1995, In FBIS-NES, November 1, 1995, p. 73.

(٥٠) "Public Ventures," *Economist,* p. 48; and Cooperman and Makovsky, "New Middle East," p. 62.

(٥١) على سبيل المثال ، انظر تعليقات محافظ البنك المركزى فى إسرائيل : Yaacov Frenkel in "Israel's Economy Sticks Out," *Wall Street Journal,* September 14, 1995, p. A14 ; Eliyahu Kanovsky, "Assessing the Mideast Peace Economic Dividend," the BESA Center for Strategic Studies at Bar-Ilan University (Israel), Security and Policy Studies no. 15 (March 1994) ; and Elias Tuma, "Economic Cooperation and Middle East Regional Stability," In Steven L. Speigel and David J. Pervin (eds.), *Practical Peacemaking in the Middle East: Volume II, The Environment, Water, Refugees, and Economic Cooperation and Development* (New York : Garland Publishing, Inc., 1995), pp. 287-301.

(٥٢) Atif Kubursi, "The Economics of Peace : The Arab Response," in "Regional Economic Development in the Middle East : Opportunities and Risks," special report of the Center for Policy Analysis on Palestine (Washington, DC, December 1995), p. 41. The paper was actually delivered on October 6, 1995.

(٥٣) انظر المرجع السابق ، صفحة ٣٩ .

(٥٤) خطاب أمام : The Business Council for International Understanding, New York, September 26, 1995, in "Trends in the Middle East Provide Opportunities for U.S. Business," *U.S. Department of State Dispatch 6,* no. 41, October 9, 1995, pp. 727-29.

الفصل الثانى : القضايا الثنائية المعلقة

(١) للوقوف على نظام التصنيف الشامل للنزاعات الإقليمية ، انظر : J.R.V. Prescott, *Political Frontiers and Boundaries* (London : Allen & Unwin, 1987), especially pages 98-135.

(٢) انظر : Appendix G in William B. Quandt, *Peace Process : American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967* (Los Angeles: University of California Press, 1993), p. 468.

(٣) كحد أدنى ، يود الإسرائيليون المعتدلون رؤية تعديلات فى مناطق مثل القدس الكبرى ، ونتوء اللطرون ، وعلى امتداد الوسط الضيق لإسرائيل ما قبل ١٩٦٧ ، وفى وادى الأردن .

(٤) يتكون مستودع المياه الجوفية للضفة الغربية من المستودع الشرقى ، والشمالى الشرقى ، والغربى . ويبلغ الحجم المترى الأصلى للمستودع الجبلى للضفة الغربية ٦٧٠ مليون متر مكعب سنويا .

(٥) Julian Ozanne and David Gardner, "Middle East Peace Would Be A Mirage Without Water Deal," *Financial Times,* August 8, 1995, p. 3.

(٦) للوقوف على المناقشات التفصيلية للحدود الإسرائيلية السورية طوال القرن العشرين ، انظر : Aryeh Shalev, *Israel and Syria : Peace and Security on the Golan* (Tel Aviv : Jaffee Center for Strategic Studies, 1994), JCSS Study no. 24, pp. 18-43.

(٧) Ozanne and Gardner, "Middle East Peace Would Be A Mirage."

(٨) Shalev, *Israel and Syria*, pp. 156-157 ; and yahia Bakour and John Kolars, "The Arab Mashrek : Hydrologic History, Problems and Perspectives," in Peter Rogers and Peter Lydon (eds.), *Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses* (Cambridge: Harvard University Press, 1994), p. 131.
الأحجام المترية الأصلية كما يلى : نهر الدان (٢٥٠ - ٢٧٢ مليون متر مكعب سنويا) ، ونهر بانياس (١٢١ - ١٢٥ مليون متر مكعب سنويا) ، ونهر الحصبانى (١٢٢ - ١٢٥ مليون متر مكعب سنويا) ، والمياه الجارية من التهطال والينابيع على مرتفعات الجولان (١٠٥ ملايين متر مكعب سنويا) . ويوفر نهر اليرموك ١٠٠ مليون متر مكعب إضافية سنويا .

(٩) Shalev, Israel and Syria, p. 163.

(١٠) Ahmad Beydoun, "The South Lebanon Border Zone : A Local Perspective," *Journal of Palestine Studies* 21, no. 3 (Spring 1992), pp. 35-53 أوضح وزير إسرائيلى سابق أن « الخط شبه العرضى قد صار حدودا واقعية بيننا و بين لبنان ».

Yossi Beilin, "The Harmful Security Zone," *Yedi'ot Aharonot (24 Sha'ot* supplement), July 17, 1996, p. 5, in FBIS-NES, July 18, 1996, p. 33.

(١١) قال رئيس الوزراء السابق بيريز فى حديث له « ليست لدينا أهداف إقليمية فى لبنان . ونحن نقبل بالكامل الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان » . Beilin, "The Harmful Security Zone." Charles Enderlin, *France-2 Television Network, April 19, 1996, http://wnc. Fedworld.gov.*

(١٢) Foundation for Middle East Peace, "Jerusalem at a Glance," *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories* (February 1994), p. 1.

(١٣) على سبيل المثال ، انظر : Walid Khalidi, "Toward Peace in the Holy Land", *Foreign Affairs* (Spring 1988), pp. 771-789.

(١٤) انظر الجلسة الأولى : "The Historical, Cultural, Religious and National Significance of Jerusalem," in *Jerusalem: Perspectives Towards A Political Settlement* (Tel Aviv : New Outlook/United States Institute for Peace, July 1993), pp. 6-25.

(١٥) ومثال ذلك ، « القدس كما قلنا هى روحنا ، وقلبنا ، ومستقبل أجيالنا القادمة ، وتاريخنا ، ونحن لن نتخلى عن حقنا فيها » . انظر: *Voice of Palestine* (Jericho), July 13, 1996. In FBIS-NES, July 15, 1996, p. 11.

(١٦) Glenn Frankel, "Historic Arab Mansion Becomes Jerusalem Issue," *Washington Post*, July 14, 1996, p. A23.

(١٧) انظر : Dore Gold, *Jerusalem* (Tel-Aviv Jaffee Center for Strategic Studies, 1995), Final Status Issues Israeli-Palestinian, study no. 7. يؤيد جولد قيام منطقة أمنية للقدس حيث تسيطر إسرائيل على حزام عريض من الأراضى المحيطة بالقدس .

(١٨) Mark A. Heller and Sari Nusseibeh, *No Trumpets, No Drums: A Two-State Settlement of the Israeli-Palestinian Conflict* (New York: Hill and Wang, 1991), p. 114.

(١٩) انظر : Joseph Alpher, "Israel : The Challenges of Peace," *Foreign Policy* (Winter 1995-1996), especially pp. 139-40; Ian Lustick, "Reinventing Jerusalem," *Foreign Policy* (Winter 1993-1994), pp. 41-59; session two, "Alternative Models for a Solution," in *Jerusalem :* Perspectives Towards, pp. 26-56 ; Adnan Abu Odeh, "Two Capitals in an Undivided Jerusalem," Foreign Affairs 71, no. 2 (Spring 1992), pp. 183-88.

(٢٠) Naomi Chazan, with commentary by Fouad Moughrabi and Rashid I. Khalidi, *Negotiating the Non-Negotiable: Jerusalem in the Framework of an Israeli-Palestinian Settlement* (Cambridge, MA : American Academy of Arts and Sciences, March 1991), occasional paper no. 7, especially pp. 16-24.

(٢١) Heller and Nusseibeh, *no Trumpets, No Drums*, p. 124.

(٢٢) Beilin, "The Past, Present and Future".

(٢٣) أرقام وكالة غوث اللاجئين والأرقام الإسرائيلية مأخوذة من : Shlomo Gazit, *The Palestinian : Refugee Problem* (Tel Aviv : Jaffee Center for Strategic Studies, 1995), Final Status Issues : Israeli-Palestinian, study no. 2, pp. 2-3 and 35.

(٢٤) Rashid Khalidi, "Toward a Solution." in *Palestinian Refugees: Their Problem and Future* (Washington, DC: The Center for Policy Analysis on Palestine, October 1994), a special report, p. 24. بالرغم من الخلافات المهمة فى الرأى ، يقترح خالدى وغازيت معا حلولا معتدلة نسبيا لمشكلة اللاجئين . انظر أيضا : Jeffrey Boutwell and Evrett Mendelsohn, principal authors of the Report of a Study Group of the Middle East Program Committee on International Security Studies, *Israeli-Palestinian Security : Issues in the Permanent Status Negotiations* (Cambridge, MA. : American Academy of Arts and Sciences, 1995), pp. 71-75.

(٢٥) Gazit, *The Palestinian Refugee Problem.*

(٢٦) "Guidelines of the Government of Israel," June 1996, Israeli Ministry of Foreign Affairs, http :www.Israel.org.

(٢٧) Beilin, "The Past, Present and Future."

(٢٨) Foundation for Middle East Peace, *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, Vol. 3, no. 6 (November 1993) and vol. 6, no. 2 (March 1996).

(٢٩) مثال ذلك ، كتب جوزيف ألفر Joseph Alpher قائلا : إنه فى وجود سيناريو يتضمن تسوية إقليمية ، « فإن المستوطنين الراغبين فى البقاء (فى الكيان الفلسطينى) سيخضعون للسلطة الفلسطينية » . انظر : Joseph Alpher, *Settlements and Borders* (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1994), Final Status Issues : Israeli-Palestinian, study no. 3, p. 40.

(٣٠) Beilin, "The Past, Present and Future."

(٣١) على سبيل المثال ، انظر : Aluf Ben, *Ha'aretz* (Israel), July 25, 1996, p. A3, in FBIS-NES, July 25, 1996, pp. 28-29.

(٣٢) للاطلاع على تصنيف لهذه الأفكار ، انظر : Alpher, *Settlements and Borders.*

(٣٣) Yigal Allon, "Israel : The Case for Defensible Borders," *Foreign Affairs* 55 (October 1976). pp. 38-53. ينبغى ملاحظة أن مشروع آلون يتضمن عددا من التعديلات .

(٣٤) Alpher, *Settlements and Borders*, pp. 36-41 and 45.

(٣٥) Beilin, "The Past, Present and Future."

(٣٦) قد يوافق البعض فى اليمين الإسرائيلى على دولة فلسطينية تقوم فى غزة فقط .

(٣٧) Beilin, "The Past, Present and Future."

الفصل الثالث : إسرائيل و الفلسطينيون و عملية السلام

(١) المثال الكلاسيكى لذلك هو قضية الحاخام موشى ليفنجر ، ذلك المستوطن المسلح المخضرم وأحد مؤسسى « كيريات أربع » ، على مشارف الخليل . عندما تعرضت قافلته للرشق بالحجارة فى وسط الخليل عام ١٩٨٨ ، رد ليفنجر بإطلاق النار عشوائيا فى اتجاه المتاجر العربية ، ليقتل قايد حسن صلاح ، صاحب متجر أحذية يبلغ من العمر اثنين وأربعين عاما ، ولم يكن متورطا فى إلقاء الحجارة . وبعد اتهام ليفنجر بارتكاب جريمة قتل فى بادىء الأمر ،

سمح له عام ١٩٩٠ بالاعتراف بتهمة القتل الخطأ ، وحكم عليه بالسجن خمسة شهور فقط . وقضى ما يزيد قليلا على ثلاثة شهور من المدة . انظر : Michael Sheridan, "Five Months in Jail for Settler Who Killed Arab," *Independent*, May 3, 1990, p. 14 ; and "Rabbi Who Killed Arab Freed from Jail Early," *Washington Times*, August 15, 1990, p. A2.

وللاطلاع على مزيد من الأمثلة الحديثة ، انظر : Tova Tzimuqi, "The Attorney General's Contingency Plan for Dealing With a Settler Uprising," *Yediot Aharonot* (Leshabbat supplement), June 23, 1995, in FBIS-NES, June 28, 1995, pp. 43-45.

انظر أيضا دراسة جديدة ومثيرة لـ : Ilana Kass and Bard O'Neill, *The Deadly Embrace : The Impact of Israeli and Palestinian Rejectionism on the Peace Process* (Lanham, MD : University Press of America, 1997).

(٢) "IMF : Israeli Economy Shows Highest Growth Rate for 1994", *Israel Line*, July 12, 1995, http://www.Israel.org.

(٣) يؤيد ذلك كبار المسئولين الماليين فى الليكود . لقاءات خاصة مع جيفرى كيمب ، تل أبيب والقدس ، ٢١-٢٢ يوليو ١٩٩٦ .

(٤) Ora Koren, "Gulf Businessmen Serve Warning : Representations Will be Closed if Political Deadlock Persists," *Globes*, July 23, 1996, http://www.globes. co.il; Haggai Golan, "Netanyahu Discovers America," *Globes*, July 17, 1996, http://www.globes.co.il ; and Orna Raviv, "GM Hewlett Packard: Multinational Co's May Halt Ventures in Israel," *Globes*, July 17, 1996, http://www.globes.co.il.

(٥) بالمقارنة بتشكيلة متنوعة من الدول الأخرى ، تحتفظ إسرائيل بوضعها المتفوق . ومثال ذلك ، أن كوريا الجنوبية حققت زيادة طفيفة (٤٧ فى المائة) ولكن دولا كثيرة أخرى حققت مستوى أدنى خلال نفس الفترة : مصر (٩ فى المائة) ، إيطاليا (٢ فى المائة) ، المملكة العربية السعودية (٤ فى المائة) ، تركيا (١٣ فى المائة) ، الولايات المتحدة (٣٢ فى المائة) .

انظر : *Direction of Trade Statistics* (Washington DC : International Monetary Fund, 1996).

(٦) انظر : Amy Dockser Marcus, "Israeli-Businesses Leapfrog Neighbors to Seek Richer Rewards Deeper in Asia," *Wall Street Journal*, November 2, 1995, p. A15 ; and Allon Groth, "Israel's Search for New Markets," *MEI*, November 3, 1995, pp. 16-17.

(٧) Marcus, "Israeli Businesses Leapfrog."

(٨) The United States is second. *Direction of Trade Statistics*, pp. 250-51.

(٩) "Israel and EU Initial Agreement on Cooperation and Commerce," *Israel Line*, September 29, 1995, http://www.Israel.org.

(١٠) Hugh Carnegy, "EC Links Trade Deal to Israeli Peace Progress," *Financial Times*, July 11, 1991; and Jonathan Levy, "Israel Wonders Where It Will Fit Into Single-Market EC," *Journal of Commerce*, September 30, 1991.

وجاء فى نبأ نشرته صحيفة « *هآرتس* » الإسرائيلية اليومية « أن المصادر الإسرائيلية تعتقد أنه إذا لم يجر تعديل الاتفاقيات التجارية الراهنة ، فإن إسرائيل ستتعرض لفقد ميزتها النسبية فى المجموعة الأوروبية » . انظر : "EC Linking Trade, Peace Progress," *Ha'aretz*, March 11, 1992, p. A3, in FBIS-NES, March 12, 1992, p. 26.

(١١) Jackson Diehl, "Israeli Quest for 'Normalcy,' Reshaping Society," *Washington Post*, June 8, 1992, pp. A1, A14-15.

(١٢) Marjorie Olster, "Investors Wary of Israel's Future," *Washington Post*, June 2, 1996, p. H2.

(١٣) Julian Ozanne, "State of Attraction," *Financial Times*, October 24, 1995, p. 16.

(١٤) David Weinberg, "The Arab Boycott of Israel : 1991 Update" (New York: Anti-Defamation League 1991), pp. 4-8.

(١٥) David Rosenberg, "The Boom Goes Bust," *Jerusalem Report*, August 8, 1996, p. 44.

(١٦) بلغت الزيادة فى الرسوم والاستقطاعات ٣,٢ فى المائة من ميزانية إسرائيل لعام ١٩٩٧ (باستثناء خدمة الديون) Daniel Sternoff, "Strike Brings Israel to Halt," *Reuters*, July 17, 1996.

(١٧) وردت بعض التفاصيل الخاصة بوضع الاقتصاد الإسرائيلى ، ونهج نتنياهو الاقتصادى فى اتصالات خاصة مع مسئولى الليكود الماليين ، أجراها جيفرى كيمب ، تل أبيب والقدس ، ٢١-٢٢ يوليو ١٩٩٦ .

(١٨) للوقوف على تقاريرصحفية عن الاقتصاد الإسرائيلى ، انظر : http ://www.globes.co.il وانظر أيضا : Mitti Basok, "Frenkel Expected to Raise Interest Rates Following Huge Money Supply Increase," *Ha'aretz*, August 18, 1997, http://www.haaretz.co.il/eng.

(١٩) يستطيع المرء أن يربط هذه المناقشة بمحاولات تحديد الجهة المسئولة التى يوجه إليها اللوم بعد اغتيال رابين . وبدون تعليق على غالبية هذه المناقشة ، ينبغى ملاحظة أن اليمينيين بكافة أنواعهم تلقوا تدريباتهم وأفكارهم العقائدية فى الجيش الإسرائيلى ، وفى المدارس الدينية (يشيفا) وفى / أو من خلال الحركات السياسية .

(٢٠) للوقوف على المزيد عن إسرائيل والحالة السوية ، انظر : Myron J. Aronoff, "The Origins of Israeli Political Culture," in Ehud Sprinzak and Larry Diamond (eds.), *Israeli Democracy Under Stress* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993), pp. 47-63, especially 57-58.

(٢١) Benjamin Netanyahu, *Fighting Terrorism: How Democracies Can Defeat Domestic and International Terrorists* (New York: Farrar Straus Giroux, 1995).

(٢٢) *Israel Television*, July 13, 1992, in FBIS-NES, July 14, 1992, p. 24.

(٢٣) Ian Lustick, *For the Land and the Lord* (New York : Council on Foreign Relations, 1988), p. 105.

(٢٤) للوقوف على بعض الأمثلة ، انظر : Jack Miles, "Promised Land ?," *New York Times*, December 6, 1995, p. A23.

(٢٥) Lustick, *For the Land and the Lord*, p. 106.

(٢٦) بالرغم من أن تعبير « إسرائيل الكبرى » يفتقر إلى التاريخ الطويل والرابطة التوراتية المتصلة « بأرض إسرائيل » ، فإنها تفيد فى وصف أولئك الذين يؤيدون الاحتفاظ بالسيطرة على الأراضى المحتلة . ونحن فى هذا الكتاب نصف مؤيدى إسرائيل الكبرى بالمعنى العام ، مشيرين بذلك إلى أى من الرؤى المختلفة « لأرض إسرائيل » الواردة فى هذا الفصل .

(٢٧) Meir Kahane, *Uncomfortable Questions for Comfortable Jews* (Secaucus, New Jersey : Lyle Stuart, 1987), p. 159, as quoted in Charles S. Liebman, "Religion and Democracy in Israel," In Sprinzak and Diamond (eds.), *Israeli Democracy Under Stress*, pp. 289-90.

(٢٨) للوقوف على المزيد حول اليمين الإسرائيلى ، انظر : Ehud Sprinzak, *The Ascendance of Israel's Radical Right* (New York: Oxford University Press, 1991).

(٢٩) انظر : Harvey Sicherman, *Palestinian Self-Government (Autonomy) : Its Past and its Future* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1991) policy, paper no. 27.

(٣٠) Michael Widlanski, editor and project coordinator, *Can Israel Survive a Palestinian State?* (Jerusalem: Institute for Advanced Strategic and Political Studies, 1990), p. 94.

(٣١) Foundation for Middle East Peace, "Rabin's Final Defense of Oslo II," *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories* 5, no. 6 (November 1995), http://www.clark.net/pub/Jeff.

(٣٢) *Qol Yisra'el,* June 15, 1992, in FBIS-NES, June 16, 1992, p. 16 ; *IDF Radio,* June 8, 1992, in FBIS-NES, June 9, 1992, p. 34 ; and *Israel Television Network,* July 13, 1992, In FBIS-NES, July 14, 1992, p. 25.

(٣٣) مقابلات خاصة مع جيفرى كيمب ، إسرائيل ، يوليو ١٩٩٦ .

(٣٤) أثار بعض مؤيدى الانسحاب من الجولان احتمال عقد روابط دفاعية أقوى بين الولايات المتحدة وإسرائيل لتعويض إسرائيل عن خسارتها . وللوقوف على عرض للعلاقات الاستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية ، انظر : Shai Feldman, *The Future of U.S.-Israel Strategic Cooperation* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1996).

(٣٥) Yossi Klein Halevi, "Soldiers of Zion," *New York Times,* November 15, 1995, p. A23.

(٣٦) Michael Walzer, "Reasons to Mourn," *New Yorker,* November 20, 1995, p. 8.

(٣٧) للوقوف على رؤية فلسطينية معروفة تعكس قبول الحل القائم على دولتين ، انظر : Walid Khalidi, "Toward Peace in the Holy Land," *Foreign Affairs* 66, no. 4 (Spring 1988), pp. 771-89.

(٣٨) للوقوف على تحليل عميق لكيفية قبول عرفات لاتفاقية « أوسلو ١» ، وكيف أثرت عملية أوسلو على المجتمع الفلسطينى ، انظر : Usher, *Palestine in Crisis*

(٣٩) مقابلات خاصة مع جيفرى كيمب والزعماء الفلسطينيين ، غزة ، يوليو ١٩٩٦ .

(٤٠) هناك نحو ٥٠ ألفا من ضباط الجيش والشرطة السرية ، انظر : Ilene R. Prusher, "Palestinians Wonder Why Some Seem More Equal than Others," *Christian Science Monitor,* April 30, 1997, p. 6.

وفى أوائل ١٩٩٦ كان هناك ٣٠ ألفا فى قوة الشرطة ، انظر : Barton Gellman, "With Passport, Palestinians Seek Passage to Nationhood," *Washington Post,* February 25, 1996, p. A24.

(٤١) *Amnesty International Report 1996* (London: Amnesty International Publications, 1996), pp. 184-88 ; Joel Greenberg, "West Bank Protest Against Torture of Prisoners by Palestinian Police," *New York Times,* August 2, 1996, http://www.nytimes.com.

(٤٢) Sara Roy, paper on the Gaza Economy, Middle East Studies Association annual meeting, Washington, DC, December 8, 1995.

(٤٣) Dennis Ross, remarks at American-Israel Public Affairs Committee and the National Jewish Community Relations Advisory Council Conference, *Federal News Service,* December 12, 1995.

(٤٤) غالبية المادة الاقتصادية التالية مستقاة من : Sara Roy, paper on the Gaza Economy.

(٤٥) مقابلات خاصة بين جيفرى كيمب والمسئولين الفلسطينيين ، غزة ، ٢٣ يوليو ١٩٩٦ .

(٤٦) مقابلات خاصة بين جيفرى كيمب والزعماء الفلسطينيين ، غزة ، يوليو ١٩٩٦ . انظر أيضا : Daniel Sternoff, "Palestinians Take Battered Economy to Cairo Summit," *Reuters,* November 11, 1996.

(٤٧) حديث خاص أدلى به عرفات إلى خير الله خير الله ، انظر : Al-Hayah (London), February 6, 1996, pp. 1, 6, in FBIS-NES, February 6, 1996, pp. 1-3.

(٤٨) Shimon Peres, remarks at American-Israel Public Affairs Committee and the National Jewish Community Relations Advisory Council Conference, *Federal News Service,* December 12, 1995.

(٤٩) Sara Roy, paper on the Gaza Economy.

(٥٠) Jihad al-'Idan, *Voice of the Islamic Republic of Iran,* September 25, 1995, In FBIS-NES, September 26, 1995, p. 7.

(٥١) للوقوف على الانقسامات فى « حماس » ، انظر : Ehud Ya'ari, "Inside Hamas: Political Disputes, Internal Crisis," *Peacewatch,* no. 89, March 19, 1996.

(٥٢) *Al-Ra'y* (Amman), March 24, 1995, p. 20, in FBIS-NES, March 24, 1995, p. 6.

(٥٣) Christopher Walker, "Radicals Challenge Arafat's Peace Deal," *London Times*, September 26, 1995, p. 12, in FBIS-NES, September 26, 1995, p. 8.

(٥٤) بيان « حماس » رقم ١٢٥ ، « لا للتمييز والانقسام . . . نعم للإفراج عن المعتقلين » . انظر : "*Filastin al-Muslimah* (London), August 1995, p. 7, In FBIS-NES, August 8, 1995, p. 13.

(٥٥) انظر: *Voice of the Oppressed*, September 30, 1995, In FBIS-NES, October 2, 1995, p. 8.

(٥٦) Nora Boustany, "Palestinian Militants Declares Self-Rule Accord 'Effectively Dead," *Washington Post*, February 5, 1995, p. A33.

(٥٧) *IRIB Television First Program Network* (Teheran), November 2, 1995, in FBIS-NES, November 3, 1995, p. 9.

(٥٨) 'Atif al-Jawlani, *Al-Mujtama'* (Kuwait), October 31, 1995, pp. 32-33, In FBIS-NES, December 7, 1995, p. 11.

(٥٩) Joel Greenberg, "Palestinian 'Martyrs, "All Too Willing," *New York Times*, January 25, 1995, p. A8.

(٦٠) Clovis Maksoud, "Peace Process or Puppet Show ?" *Foreign Policy*, no. 100 (Fall 1995), p. 120. For a response to Maksoud, see Jeremy Pressman, "Letters : Middle East," *Foreign Policy*, no. 101 (Winter 1995-96), pp. 181-82.

(٦١) Irwin Block, "Palestinian Leader Fears Peace Process is Dead," *Gazette* (Montreal). June 26, 1995, p. B8.

(٦٢) Edward W. Said, "The Mirage of Peace", *Nation*, October 16, 1995, p. 420.

(٦٣) تتعدى القدس فى أهميتها لفلسطينيى الضفة الغربية مجرد كونها رمزا وأماكن مقدسة . إنها مركز الضفة الغربية العربية فيما يتعلق بالتجارة ، والخدمات ، والأنشطة السياسية ، والمكتبات ، والرعاية الطبية . وجعلت إسرائيل من الصعب على الفلسطينيين أن يتعبدوا ، أو يعملوا ، أو يزوروا ، أو يحصلوا على الرعاية الطبية فى القدس ، بزعم الأسباب الأمنية . وتؤدى الصعوبة فى اجتياز القدس ، إلى حد كبير أيضا ، إلى فصل الضفة الغربية الشمالية عن الضفة الغربية الجنوبية بالنسبة للفلسطينيين . وإن إعطاء الفلسطينيين مزيدا من حق الدخول إلى المدينة قد يخفف من الضغط الفلسطينى من أجل السيادة ويسمح بالتقسيم الوظيفى للمدينة .

(٦٤) *Voice of Palestine*, September 25, 1995, in FBIS-NES, September 26, 1995, p. 6.

(٦٥) كمثال لذلك ، انظر : Edward Said, "Cry Palestine," *New Statesman and Society*, November 10, 1995, pp. 24-27.

(٦٦) Peter F. Sisler, "Palestinian Says Arafat Blocks Democracy," *United Press International*, July 7, 1995.

(٦٧) Said, "The Mirage of Peace," p. 413.

(٦٨) Joel Greenberg, "4 Palestinian Officials Call for Halt to Israeli talks," *New York Times*, January 10, 1995, p. A3.

(٦٩) *Al-Dustur* (Amman), September 26, 1995, p. 1, in FBIS-NES, September 26, 1995, p. 5.

(٧٠) Said, "Cry Palestine," p. 24.

(٧١) Maksoud, "Peace Process of Puppet Show ?" p. 124.

(٧٢) Said, "The Mirage of Peace," p. 420.

(٧٣) "Palestinian Activist Concerned About Press Freedom," *Reuters*, January 2, 1996.

(٧٤) انظر المرجع السابق .

(٧٥) مقابلات خاصة مع جيريمى بريسمان ، إسرائيل ، يونيو ١٩٩٧ .

الفصل الرابع : مصر والأردن وعملية السلام

(١) James Leonard, "Threat Perceptions in the Middle East," in United Nations Institute for Disarmament Research, *National Threat Perceptions in the Middle East* (New York: United Nations, September 1995), research paper no. 37, p. 2 ; Shai Feldman, *Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East* (Cambridge, Massachusetts : MIT Press, 1997).

(٢) Fouad Ajami, "The Sorrows of Egypt," *Foreign Affairs* (September/October 1995), pp. 72-88.

(٣) Douglas Jehl, "Egyptians Get a New Premier and Hopes for the Economy," *New York Times*, January 5, 1996, p. A8.

(٤) للوقوف على عرض للتغيرات الاقتصادية الإيجابية فى مصر ، انظر : David Butter, "Reforms Ready Economy for Real Growth," *MEED*, April 19, 1996, pp. 25-28 ; and David Butter, "Privatisation Genie Let Out of the Bottle," *MEED*, March 8, 1996, pp. 2-4.

(٥) يستند التعداد التقديرى لعام ٢٠٢٥ إلى التقديرات الرسمية للدولة ، أو إلى السلسلة الصادرة عن الأمم المتحدة ، أو مكتب الإحصاء الأمريكى ، أو البنك الدولى ، أو تقديرات مكتب مراجع التعداد . انظر :

PRB, World Population Data Sheet (Washington DC : 1995).

(٦) Diller (ed.), *The Middle East*, p. 194.

(٧) "Egypt : Economic Policy," EIU Country Reports, November 3, 1995.

(٨) "EGYPT : Economic Structure," EIU Country Reports, November 3, 1995.

(٩) "Egypt-Economic Update : Basic Data and Macro Economic Indicators," undated Government of Egypt handout to Geoffrey Kemp in Egypt, July 1996.

(١٠) Abdel Monem Said Aly, "From Geopolitics to Geo-Economics : Egyptian National Security Perceptions," in United Nations Institute for Disarmament Research, *National Threat Perceptions*, pp. 24-25.

(١١) "Egypt : Economic Policy."

(١٢) مقابلات خاصة مع جيفرى كيمب ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٦ .

(١٣) Amy Docker Marcus, "Rising Sphinx : Egypt Quickly Turns an Investment Famine into Times of Plenty," *Wall Street Journal*, April 4, 1997, p. 1.

(١٤) للوقوف على المزيد حول معركة الحكومة مع الإسلام السياسى ، انظر : Ajami, "The Sorrows of Egypt," especially pp. 75-79.

(١٥) هذا هو التقدير الرسمي ، ويضم كافة غير المسلمين . *The World Factbook 1994, (Washington, DC : CIA, 1994), p.* 117.

(١٦) كان هناك خلاف طوال الحملة الإسلامية حول ما إذا كان نظام مبارك قد تعرض على الإطلاق لتهديد حقيقى . وقد اخترنا عدم الدخول فى هذه المناقشة هنا ، لأن كافة الأطراف توافق اليوم على أن الحكومة تقف على أرض صلبة نسبيا .

(١٧) David Butter, "Heavy Hand Squeezes the Opposition," *MEED*, April 19, 1996, p. 26.

(١٨) "Egypt : Transport and Tourism."

(١٩) عاد الفارون إلى العراق فى فبراير ١٩٩٦ حيث قتلوا بعد أيام قليلة .

(٢٠) Douglas Jehl, "Jordan's Now Succeeding in Mending Gulf Ties Frayed by Iraq," *New York Times*, February 8, 1996, p. A15.

(٢١) Abby Harrison, "The Haves and Have-Nots of the Middle East Revisited," *SAIS Review* 11, no. 2 (Summer-Fall 1991), p. 153.

(٢٢) Ariel Sharon, "Jordan is the Palestinian State," *Jerusalem Post*, April 4, 1991.

(٢٣) Ariel Sharon, "Autonomy Means Statehood," *Jerusalem Post*, August 13, 1992.

(٢٤) Arthur Day, "Hussein's Constraints, Jordan's Dilemma," *SAIS Review* 7, no. 1 (Winter-Spring 1987), p. 89.

(٢٥) Elaine Sciolino and Douglas Jehl, "Syria's Game : Both Ends Against the Middle," *New York Times*, June 15, 1996, pp. 1 and 4.

(٢٦) James Whittington, "Fear Over Taking Road to Isolation," *Financial Times*, August 22, 1995, p. 4.

(٢٧) استنادا إلى محادثات خاصة ، عمان ، الأردن ، مارس ١٩٩٥ .

(٢٨) نصوص المعاهدة الإسرائيلية الأردنية وردت فى : *SIPRI Yearbook 1995 : Armaments, Disarmament and International Security* (New York : Oxford University Press, 1995), pp. 197-203 (appendix 5A).

(٢٩) يجادل أحد المحللين بأن المعاهدة الإسرائيلية الأردنية هى سلام أمريكى بدلا من كونها خطوة نحو سلام حقيقى . انظر : Stephen Zunes, "The Israeli-Jordanian Agreement : Peace or Pax Americana ?," *Middle East Policy* 3, no. 4 (April 1995), pp. 57-68.

(٣٠) John Lancaster, "Palestinian Strides Resound Through Mideast," *Washington Post*, February 26, 1996, p. A14.

الفصل الخامس : سوريا ولبنان و عملية السلام

(١) Julian Ozanne, "Israel to Present New Initiative to Break Deadlock in Talks with Syria," *Financial Times*, December 7, 1995, p. 5 ; and Serge Schmemann, "Israel and Syria Set Peace Talks for Washington," *New York Times*, December 17, 1995, pp. A1 and A14.

وللوقوف على رؤية سورية رائعة لنتائج المحادثات ، انظر : Interview with Walid al-Moualem, "Fresh Light on the Syrian-Israeli Peace Negotiations," *Journal of Palestine Studies* 26, no. 2 (Winter 1997), pp. 81-94.

(٢) Barbara Crossette, "U.N. Report Suggests Israeli Attack Was Not a Mistake," *New York Times*, May 8, 1996, p. A3 ; and Serge Schmemann, "Peres's View : Modest Boon," *New York Times*, April 27, 1996, p. 1.

(٣) يشرح دانييل بايبس قائلا ، إن سوريا الكبرى تضم سوريا ، ولبنان ، والأردن ، وقطاع غزة ، والأسكندرونة ؛ وهو « ما يحلم الزعماء السوريون باستعادته » . ويقول م . زهير دياب ، إن سوريا الكبرى عبارة صاغها الاستعمار البريطانى ، ويقترح بدلا من ذلك تعبير سوريا الطبيعية ، حيث تمتد الحدود الطبيعية وفقا لما جاء فى المؤتمر السورى العام عام ١٩٢٠ . ويناقش دياب قائلا إنه بينما الحدود الطبيعية لسوريا جزء من تاريخ سوريا وروحها القومية ، إلا أن سوريا ليست لديها أحلام براقة بتجميع أوصال سوريا الطبيعية معا مرة أخرى . انظر :

Pipes, *Greater Syria : The History of an Ambition* (New York: Oxford University Press, 1990) ; Diab, "Have Syria and Israel Opted for Peace ?," *Middle East Policy*, no. 2 (1994), pp. 77-90; and Diab, "Syrian Security Requirements in a Peace Settlement with Israel," *Israel Affairs* (Summer 1995), pp. 71-88.

(٤) إذاعة جمهورية سوريا العربية ، ٢٨ مايو ١٩٩٤ ، كما أوردها دانييل بايبس فى مقاله ، انظر :
"Understanding Asad," *Middle East Quarterly* 1, no. 4 (December 1994), p. 56.

(٥) Shalev, *Israel and Syria*, p. 111 ; and Diab, "Syrian Security Requirements," p. 72.

(٦) Hisham Dajani, "The Golan : Still A Long Way from Resolution," *Middle East International*. no. 466, March 4, 1994, p. 19.

(٧) جاء تناول قطاع غزة فى إطار الاحتياجات الفلسطينية ، ولم تدعى على الإطلاق أن غزة جزء منها . وأعيدت طابا إلى مصر ، وهى منطقة صغيرة تقع على الحدود المصرية الإسرائيلية ، وذلك بعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها لصالح مصر .

(٨) انظر : Daniel Pipes, *Syria Beyond the Peace Process* (Washington, DC : Washington Institute for Near East Policy, 1996), policy paper no. 40.

(٩) التلفزيون العربى السورى ، ١٠ سبتمبر ١٩٩٤ ، انظر : FBIS-NES, September 12, 1994, pp. 41-48.

(١٠) القناة الأولى بالتلفزيون الإسرائيلى ، ١٠ يونيو ١٩٩٥ ، انظر : FBIS-NES, June 12, 1995, p. 35.

(١١) إذاعة جيش الدفاع الإسرائيلى ، ١١ يونيو ١٩٩٥ ، انظر : FBIS-NES, June 12, 1995, p. 35.

(١٢) قال وزير خارجية إسرائيل السابق ، إيهود باراك ، لصحيفة « واشنطن بوست » ، إن إسرائيل تريد علاقات دبلوماسية ، وحدودا مفتوحة ، وتبادلا تجاريا وسياحيا ، و « وتدفقا حرا للسلع والخدمات والأفراد » ، وروابط من الاتصالات والمواصلات ، ومشروعات مياه مشتركة ، وتكاملا فى شبكات الربط الكهربائية فيما بين الدولتين . انظر :
Thomas W. Lippman, "Israel's Vision Of Syrian Pact Is Ambitious," *Washington Post*, January 24, 1996, p. A26.

(١٣) Remarks by Anthony Lake at the Washington Institute for Near East Policy, May 17, 1994, transcript provided by Federal News Service; Steven Greenhouse. "Israeli-Syrian Round Ends Without Breakthrough", *New York Times*, May 19, 1994, p. A6.

(١٤) للوقوف على نقد لرأى بايبس وعلى رأى مختلف للنظام السورى وعملية السلام ، انظر : Raymond A. Hinnebusch, "Syria: The Politics of Peace and Regime Survival," *Middle East Policy* 3, no. 4 (April 1995), pp. 74-87.

(١٥) John Lancaster, "Netanyahu to Seek Limited Accords in Talks with Syria," *Washington Post*, June 5, 1996, p. A25.

(١٦) للاطلاع على الحشد العسكرى السورى ، انظر : Pipes, *Syria Beyond the Peace*, pp. 41-45.

(١٧) Clyde Haberman, "Peace Pact With Syria Needed to Prevent War, Rabin Says," *New York Times*, June 25, 1994, p. 4.

(١٨) Muhammad Muslih "The Golan : Israel, Syria, and Strategic Calculations," *Middle East Journal* of 47, no. 4 (Autumn 1993), p. 625.

(١٩) إذاعة الجمهورية العربية السورية ، ٣ أغسطس ١٩٩٤ ، انظر : FBIS-NES, August 3, 1994, p. 59.

(٢٠) *The World Factbook 1995* (Washington, DC : Central Intelligence Agency, 1995), p. 408.

(٢١) Fred H, Lawson, "Domestic Transformation and Foreign Steadfastness in Contemporary Syria," *Middle East Journal* 48, no. 1 (Winter 1994), p. 51.

(٢٢) "Syria," EIU Country Reports, October 2, 1996 ; Lawson, "Domestic Transformation," p. 64 ; and Patrick Clawson, "Syrian Prospects After the Cold War," in a Report from a Public Workshop, "Syria and the Future of the Mideast Peace Process," United States Institute for Peace, December 7, 1993, p. 7 ; 1996 *Direction of Trade Statistics*, p. 416.

(٢٣) Phyllis Berman Johnson, "Blackmail," *Forbes*, July 31, 1995, p. 84.

(٢٤) Stanley Reed, with Neal Sandler and Amy Borrus, "Why Assad May Be Ready to come in From the Cold," *Business Week*, no. 3385, August 15, 1994, p. 45 ; Andrew Rathmell, "Syria's Insecurity," *Jane's Intelligence Review* (September 1994), p. 414.

(٢٥) Johnson, "Blackmail", p. 85 ; and "Syria ; Political Stability in Syria," EIU Country Reports, March 16, 1995.

(٢٦) "Syria : Brief Overview," EIU Country Reports, January 16, 1995 ; "Syria : Political Stability in Syria" ; "Syria: No Go," EIU Country Reports, August 1, 1995; and "Syria : Inertia," EIU Country Reports, December 1, 1995.

(٢٧) "Syria : No Go."

(٢٨) للوقوف على مزيد من التفاصيل ، انظر : Peter Waldman, "Mideast Prize : Syria Tightens its Grip On Lebanon, May Get Indefinite Control of It," *Wall Street Journal*, July 19, 1995, pp. A1 and A5.

(٢٩) Pipes, *Syria Beyond the Peace Process*, pp. 59-64 ; Rathmell, "Syria's Insecurity," p. 416 ; Thana Al-Imam, *Radio Monte Carlo*, January 30, 1996, in FBIS-NES, January 30, 1996, p. 39 ; Hugh Pope, "The Looming Crisis Over the Tigris-Euphrates Waters," *Middle East International*, June 9, 1995, p. 17 ; and Jonathan C. Randal, "Euphrates Dam Aids Turkish Rebels," *Washington Post*, May 15, 1992, p. A27.

(٣٠) John Barham, Dam Developers Wear Down Bureaucrats' Hostility to BOT," *Financial Times*, December 7, 1995, p. 4.

(٣١) "Neighbor States Call for Undivided Iraq," *United Press International*, September 8, 1995.

(٣٢) للوقوف على مناقشة لأهداف إسرائيل ، انظر : Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (New York : Simon and Schuster, 1984).

(٣٣) "Putting Back the Pieces," *Economist*, February 24, 1996, survey p. 10.

(٣٤) "Putting Back the Pieces", survey p. 4. يصعب الوقوف على أرقام دقيقة لتعداد لبنان ، وقد تنطوى هذه الأرقام على أخطاء جسيمة نتيجة لتضمينها اللبنانيين فيما وراء البحار أو استبعاد اللاجئين الفلسطينيين .

(٣٥) خطاب الأسد أمام الأعضاء المنتخبين الجدد للمجالس الإقليمية السورية ، ١٠ يوليو ١٩٧٦ ، وفقا لما أذيع فى راديو دمشق (و FBIS) . انظر : Itamar Rabinovich, The War for Lebanon, 1970-1983 (Ithaca, NY Cornell University Press, 1984), pp. 187-188.

انظر ما أوردناه بشأن سوريا الطبيعية وسوريا الكبرى من قبل فى هذا الفصل .

(٣٦) "Israel's Buffer in Southern Lebanon," *New York Times*, December 22. 1992. p. A3. Ahmad Beydoun, "The South Lebanon Border Zone : A Local Perspective," *Journal of Palestine Studies* 21, no. 3 (Spring 1992), pp. 35-53.

(٣٧) Otto Johnson (ed.), *Information Please : 1995 Almanac* (Boston: Houghton Mifflin Company, 1994), pp. 208, 220.

(٣٨) "Putting Back the Pieces," survey p. 12.

الفصل السادس : دول الخليج العربى

(١) "Worldwide Look at Reserves and Production," *Oil and Gas Journal 92*, no. 52, December 26, 1994.
وتقدم ، دائرة معارف البترول العالمية ، كذلك رقما هو ٦٦ فى المائة ، مستمدا من وزارة الدفاع : The Department of Defense Office of International Security Affairs, "United States Security Strategy for the Middle East," (Washington, DC : 1995).
وعلى أية حال ، فقد نشرت مجلة ، *نفط العالم* ، (World Oil) رقما يقرب من ٥٤ فى المائة فى مقال : *"Estimated Proven World Reserves, 1994 versus 1993," World Oil* (August 1995), p. 30.

(٢) انظر : *Beyond the White House Lawn : Current Perspectives on the Arab-Israeli Peace Process* (New York : Anti-Defamation League, 1994), p. 39.

(٣) انظر الفصل الأول ، بما فيه الهامش رقم ٤٦ .

(٤) "Multilateral Talks on Environment Held in Oman," *Israel Line*, June 28, 1996, http://www.israel.org.

(٥) Anti-Defamation League (ADL), "From Pariah to Partner : Israel's Integration into the Community of Nations (II), "ADL International Notes (pamphlet series), January 1996.

(٦) فمثلا ، راجع الخرائط فى: *World Energy Outlook* (Paris : International Energy Agency/ Organization for Economic Cooperation and Development, 1996), pp. 26 and 31.

(٧) "Estimated Proven World Reserves, 1994 versus 1993."

(٨) الرقم الذى وضعته الولايات المتحدة مصدره :
Monthly Energy Review, National Energy Information Center, Energy Information Administration (Washington, DC). انظر كذلك المكتب الرسمى لإحصاء التعداد السكانى فى الولايات المتحدة: *Statistical Abstract of the United States 1995* (Washington, DC : Government Printing Office (GPO), September, 1995), p. 598.
وهناك أرقام أخرى مأخوذة من : Nadim Kawash, *AFP*, June 14, 1995, in FBIS-NES, June 14, 1995, p. 31.

(٩) *Middle East Economic Monitor* 4. no. 9 (September 1994), pp. 3-4 ; "Saudi Arabia : Privatisation Progress Report, EIU Country, Reports, December 1, 1996.

(١٠) Eliahu Kanovsky, lecture at the National Defense Institute Conference on "Energy Security in the 21st Century," November 10, 1994.

(١١) Clay Chandler, "Bentson Urges Saudis to Make Spending Cuts," *Washington Post*, October 6, 1994, p. D14.

(١٢) "Saudi Arabia : Economic Structure," EIU Country Reports, October 10, 1996.

(١٣) "Saudi Arabia : Structural Review," The Economist Intelligence Unit Risk Service, October 22, 1996.

(١٤) *The World Factbook* 1995, p. 370.

(١٥) انظر الفصل السابع لمزيد من التفصيل *Strategic Survey, 1995-96* (London : International Institute for Strategic Studies, 1996), p. 163.

(١٦) قدرت "Middle East Watch" أن نسبة الشيعة بين سكان السعودية تتراوح بين ٢ و ٧ فى المائة ؛ بينما أعطى ، *أطلس الشرق الأوسط* ، الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية رقما أعلى هو ٨ فى المائة . انظر : Andrew Whitley, "Minorities and the Stateless in Persian Gulf Politics," *Survival* 35, no. 4 (Winter 1993-94), p. 50.

(١٧) لمزيد من المعلومات عن الشيعة العراقيين والسعوديين انظر : Whitley, "Minorities and the Stateless," pp. 36-39, 41-42, 50.

(١٨) Cyril Glasse, *The Concise Encyclopedia of Islam* (San Francisco : Harper and Row, Inc., 1989), p. 407.

(١٩) من بين عدد السكان البالغ ١,٥٨ مليون ، يوجد ٣٩ فى المائة مواطنون من حاملى جنسية البلد ، و٣٥ فى المائة عرب آخرون ، و٩ فى المائة من جنوب آسيا ، و ٤ فى المائة إيرانيون (أما البقية ، فلم تحدد هوياتهم) . International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 1996-1997* (London : Brassey's, 1996), p. 137.

(٢٠) لمزيد من المعلومات عن سلطنة عمان ، انظر: Joseph A. Kechichian, *Oman and the World : The Emergence of an Independent Foreign Policy* (Santa Monica, CA : RAND, 1995).

(٢١) لمزيد من المعلومات عن تاريخ عمان ، انظر : Malcolm C. Peck, "Eastern Arabian States : Kuwait, Bahrain, Qatar, United Arab Emirates, and Oman," ضمن كتاب David E. Long and Bernard: Reich (eds.), *the Government and Politics of the Middle East and North Africa* (Boulder : Westview Press, 1995), pp. 142-43.

(٢٢) لإلقاء نظرة موانية بدرجة أكبر على المجلس الاستشارى العمانى انظر : Abdullah Huma al-Haj, "The Politics of Participation in the Gulf Cooperation Council States : The Omani Consultative Council," *Middle East Journal 50*, no. 4 (Autumn 1996), pp. 559-71.

(٢٣) IISS, *The Military Balance 1994-1995* (London : Brassey's 1994), p. 135.

(٢٤) John Lancaster, "Running on Fumes," *Washington Post*, December 19, 1995, p. A25.

(٢٥) يقول المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية ، إنه يوجد حوالى ٧٦ فى المائة مغتربين من العدد الإجمالى للسكان ، البالغ ٢٤١٥٠٠٠ نسمة . وجاء فى مقالة بصحيفة *الفينانشيال تايمز* أن النسبة هى ٧٠ فى المائة من العدد الكلى البالغ ٢,٥ ـ ٣ ملايين نسمة . انظر : *The Military Balance 1994 - 1995*, وكذا *Robin Allen* p. 140 ; "Imported Labour May Not Be Cheap for Gulf States," *Financial Times*, October 13, 1995, p. 5.

(٢٦) IISS, *The Military Balance 1994-1995*, p. 140.

(٢٧) Allen, "Imported Labour."

(٢٨) Whitley, "Minorities and the Stateless," p. 44.

(٢٩) Allen, "Imported Labour."

(٣٠) IISS, *The Military Balance 1994-1995*, p. 140.

الفصل السابع : الدول الرافضة

(١) "Iraq Threatens to Gas Israel." *Facts on File*, April 6, 1990, p. 237, C2.

(٢) "Iran to Dismantle Privately Owned Satellite Dishes," *Washington Post*, April 18, 1995, p. B5.

(٣) *The World Factbook 1995.*

(٤) "Iran : Economic Structure", EIU Country Reports, November 23, 1995 ; "Iran : Economy," The EIU Country Profiles, November 1, 1996.

انظر أيضا : Cherif Cordahi, "Middle East-Economy : Declining Growth Rates Hint at Future Crises," *Inter Press Service*, Cairo, September 26, 1994.

وتحسب معظم الأرقام الإيرانية السنوية من ٢١ مارس . فالتاريخ ١٩٩٣ ، مثلا ، يعنى عادة بيانات من يوم ٢١ مارس ١٩٩٣ حتى يوم ٢٠ مارس ١٩٩٤ ؛ ويمكن تدوينها كذلك على أنها أرقام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ . وتميل الحكومة الإيرانية كذلك إلى التلاعب فى بعض الأرقام الاقتصادية مثل معدل التضخم الإيرانى .

(٥) Jahangir Amuzegar, "Iran's Economy and the US sanctions," *The Middle East Journal* 51, no. 2 (Spring 1997), p. 190.

(٦) Liz Kirkwood, "A Rising Tide in the Gulf," *Institutional Investor Inc.* (July 1993), p. 93.

(٧) "Iran : Economy."

(٨) "Iran : Economic Structure."

(٩) انظر المرجع السابق .

(١٠) "Iran - Economy."

(١١) "Iran : Economic Policy and Economy," EIU Country Report, November 17, 1996.

(١٢) Elaine Sciolino, "Iran's Difficulties Lead Some in U.S. To Doubt Threat," *New York Times*, July 5, 1994, p. A1.

(١٣) "Iran : Economic Structure" ; "Iran : Quarterly Indicators of Economic Activity," EIU Country Reports, November 17, 1996.

(١٤) "Iran : Economic Structure" ; "Iran : Outlook," EIU Country Reports ; "Iran : Economy".

(١٥) Amuzegar, "Iran's Economy and the US Sanctions," p. 191.

(١٦) Hobart Rowen, "Over the Barrel," *Washington Post*, October 13, 1994, p. A19.

(١٧) Philip Shenon, "OPEC Seeking to Raise Prices by Output Freeze," *New York Times*, November 22, 1994.

(١٨) "Iraq — UN Oil Deal Signed But Problems Remain," *Reuters*, May 20, 1996 ; and "Iraq Signs Oil Deal to Bolster Economy," *Reuters*, May 21, 1996.

(١٩) "Saddam Hailed as Iraqi Oil Flows Again," *San Diego Union-Tribune*, December 11, 1996, p. A16 (see http://www. union-tribune. com) ; Christopher Lockwood, "Iraqis Rejoice as UN Deal Ends Oil Trade Embargo," *Electronic Telegraph* (Internet version of the *Daily Telegraph* at http://www. telegraph. co.uk), November 27, 1996, n. 553.

(٢٠) UNDP, *Human Development Report 1994* (New York : Oxford University Press, 1994), p. 42.

(٢١) *The World Factbook 1995.*

(٢٢) للاطلاع على تحد مثير للحكمة التقليدية عن وحدة أراضى العراق . انظر : Daniel Byman, "Let Iraq Collapse," *The National Interest*, no. 45 (Fall 1996), pp. 48-60.

(٢٣) *The World Factbook* 1994, p. 191.

(٢٤) Robert Litwak, *Security in the Persian Gulf 2 : Sources of Inter-State Conflict* (Montclair, New Jersey : Allanheld, Osmun and Co. Publishers, Inc., 1981), p. 25.

(٢٥) يذكر التاريخ أن أحداثا أخرى وقعت ؛ من بينها الخلاف بين العراق وسوريا فى عام ١٩٧٤ حول سد الثورة السورى . Peter H. Gleick, "Water and Conflict," *International Security 18*, no. 1 (Summer 1993), pp. 88. 89.

(٢٦) Eric Pianin, "Clinton Approves Sanctions for Investors in Iran, Libya," *Washington Post*, August 6, 1996, p. A 8.

(٢٧) Douglas Jehl, "Arab Lands Warn Israel of Danger to Improved Ties," *New York Times*, June 24, 1996, p. A1 ; John Lancaster, "Arabs Warn Netanyahu On Land Return," *Washington Post*, June 24, 1996, p. A1.

وللاطلاع على نص البيان الختامى ، انظر: Arab Republic of Egypt *Radio Network*, June 23, 1996, http://wnc.fedworld.gov.

(٢٨) *Patterns of Global Terrorism 1995* (Washington, DC : U.S. Department of State, April, 1996), publication no. 10321, p. 27.

ولمزيد من المعلومات عن ليبيا والسودان ، انظر أيضا الصفحات ٢٣ ـ ٢٤ و ٢٦ .

الفصل الثامن : نزاعات إقليمية أخرى فى الشرق الأوسط

(١) Ahmed Mardini, "Gulf : Regional States Determined to Resolve Border Disputes," *Inter Press Service,* July 21, 1995.

(٢) هناك بعض نزاعات تمت تسويتها ، وهناك نزاعات صغرى أخرى . ففى يوم ١٠ يوليو ١٩٩٥ ، قامت كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بالتوقيع بالأحرف الأولى على الخرائط النهائية والوثائق الخاصة بترسيم حدودهما المشتركة ، الممتدة بطول ٤٠٠ ميل . وتم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود فى يوم ٢٤ مارس ١٩٩٠ فى مدينة حفر الباطن السعودية . انظر : "Mardini, "Gulf : Regional States Determined. وفى يونيو ١٩٩٥ ، قامت عمان كذلك بتسوية نزاعها على الحدود مع اليمن الذى دام عشرين عاما ، حيث تنازلت لليمن عن أرض تبلغ مساحتها ١٩٠٠ ميل مربع . أما حدود المملكة العربية السعودية مع دولة الإمارات العربية المتحدة ، فلم يفصل فيها بعد ؛ إلا أن الدولتين اقتربتا من الاتفاق حول نقاط فنية دقيقة تتعلق بترسيم حدودهما . انظر : .Reuters World Service, July 8, 1995 وهناك نزاع صامت قديم العهد بين الأسرتين الحاكمتين فى السعودية والأردن حول إقليم الحجاز الذى استولى عليه الملك عبد العزيز (ابن سعود) بعد أن هزم الهاشميين فى العشرينيات من هذا القرن . وأعادت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن فى نوفمبر ١٩٩٤ ، بعد أن بادرت بقطعها فى ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠ ؛ بسبب الموقف الأردنى المتعاطف مع صدام حسين . غير أن العلاقات ظلت فاترة مع عدم تخلى الأردن عن المطالبة بإقليم الحجاز . انظر : "Saudi Arabia — Territorial Disputes Will continue," *Arab Press Service Diplomatic Strategic Balance in the Middle East,* May 1, 1995.

(٣) Geoffrey Kemp, *The Control of the Middle East Arms Race* (Washington, DC : Carnegie Endowment, 1991), p. 38.

(٤) Ali Mohammed Khalifa, *The United Arab Emirates : Unity in Fragmentation* (Boulder : Westview Press, 1979), p. 155.

(٥) Edward J. Perkins and George F. Ward Jr., "Iraq's Non-Compliance with UN Security Council Resolutions," *Department of State Dispatch,* August 3, 1992, p. 604.

(٦) Miriam Amie, "UNIKOM Expects Long-Term Kuwait Mission," *United Press International,* April 18, 1994.

(٧) انظر : Ewan Anderson and Jasem Karam, "The Iraqi-Kuwaiti Boundary," Jane's Intelligence Review (March 1995), pp. 120-21.

حيث يشير المؤلفان إلى أن حقل « الرتقة » للنفط يقع إلى الجنوب من أى حدود معترف بها سابقة ، مما يضعه داخل الكويت .

ويشرح المؤلفان أنه يختلف فى التركيب ونوع النفط وظروف الإنتاج عن حقل نفط « الرميلة » ، وأنهما ينفصلان عن بعضهما بواسطة فالق كبير . وفى قضية « أم قصر » ، تبدو التقديرات التى يضعها المؤلفان للخسائر العراقية غامضة بعض الشىء . وهما قد ينزعان فى حديثهما إلى المراوغة . ففى حين يحاجّان بأن الحدود الأرضية لم تجعل القاعدة البحرية العراقية فى داخل الكويت ؛ يعودان ليقررا أن الميناء التجارى بأكمله ، بما يضمه من منشآت ضخمة ، وكذلك مدينة « أم قصر » يقعان فى العراق . وأما الخسائر ، فهى عبارة عن حاجزين خشبيين صغيرين لصد الأمواج ... وبعض معسكرات إيواء الجنود . (وتأكدت هذه المعلومات) .

(٨) Perkins and Ward, Jr., "Iraq's Non-Compliance," pp. 604-605.

(٩) Alasdair Drysdale and Gerald H. Blake, *The Middle East and North Africa : A Political Geography* (New York : Oxford University Press, 1985), p. 126.

(١٠) Drysdale and Blake, *The Middle East and North Africa*, p. 126.

(١١) Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundation of The Gulf States* (New York : St. Martin's Press, 1994), p. 39.

(١٢) Shahram Chubin, *Iran's National Security Policy Capabilities, Intentions and Impact* (Washington, DC : Carnegie Endowment for International Peace, 1994), pp. 101-102.

(١٣) Schofield, *Territorial Foundations of the Gulf States*, p. 72 fn.

(١٤) Geoffrey Kemp, *Forever Enemies : American Policy and the Islamic Republic of Iran* (Washington, DC : Carnegie Endowment, 1994), p. 120.

(١٥) John B. Allcock et al., *Border and Territorial Disputes*, third edition (London : Longman Group, 1992), p. 382.

(١٦) Kemp, *Forever Enemies*, pp. 47-48.

(١٧) "Commentary Approves Qatar's Approach to Regional Problem Solving," *British Broadcasting Corporation*, July 12, 1995. Source : Voice of the Islamic Republic of Iran Network 1, Teheran, July 10, 1995.

(١٨) "Saudi Arabia, Qatar Discuss Improvement of Ties," *Xinhua General Overseas News Service*, May 19, 1993.

(١٩) "Saudi Defense Minister, Qatari Emir Hold Talks," *Reuter Library Report*, May 18, 1993.

(٢٠) Mideast Mirror, June 27, 1995.

(٢١) "GCC Ministerial Council Session," *Moneyclips*, June 5, 1996.

(٢٢) *Times Newspapers Limited*, June 28, 1995.

(٢٣) Andrew Rathmell," Threats to the Gulf — Part 1," *Jane's Intelligence Review 7*, no. 3 (March 1995), p. 132.

(٢٤) *Mideast Mirror*, June 27, 1995.

(٢٥) "Emir of Qatar Comments on Border Disputes, Relations with Iraq and Israel," *British Broadcasting Corporation*, July 11, 1995, from QBS Radio (Doha), July 9, 1995.

(٢٦) "Qatar and Bahrain Squabble On," *Middle East International*, no. 540, December 20, 1996, pp. 12-13 ; "Bahrain and Qatar Reject GCC Mediation," *MEED 41, no.* 4, January 24, 1997, p. 13 ; and "GCC Attempts Bahrain — Qatar Reconciliation," *MEED 41*, no. 3, January 17, 1997, p. 18.

(٢٧) Youssef M. Ibrahim, "Saudis Using Oil in Yemeni Dispute," *New York Times*, June 7, 1992.

(٢٨) "Yemeni Minister Arrives in Riyadh with Message for King Fahd," *Agence France Press*, April 30, 1994 ; "Yemen, Saudi Arabia Postpone New Border Talks," *Reuters World Service*, April 26, 1994 ; and James Wyllie, "Perpetual Tensions — Saudi Arabia and Yemen," *Jane's Intelligence Review 7*, no. 3 (March 1995), pp. 118-19.

(٢٩) *Agence France Presse*, July 8, 1995.

(٣٠) Allcock et al., *Border and Territorial Disputes*, p. 397.

(٣١) انظر المرجع السابق .

(٣٢) "Kuwait, Saudi Arabia Discuss Drawing Border," *Agence France Press*, July 18, 1995.

(٣٣) "GCC Affairs — Saudi — Kuwait Border Talks," *Arab Press Service Diplomat Recorder*, July 22, 1995.

وللاطلاع على بيان أحدث مشابه ، انظر : *Saudi Arabian Kingdom Radio Network*, January 22, 1996, in FBIS-NES, January 24, 1996, p. 22.

(٣٤) Drysdale and Blake, *The Middle East and North Africa*, p. 91.

(٣٥) John Lancaster, "Egyptian, Sudanese Forces Exchange Fire at Border," *Washington Post*, June 29, 1995, p. A 35.

(٣٦) Allcock et al., *Border and Territorial Disputes*, pp. 402-406.

(٣٧) Pipes, *Syria Beyond the Peace Process*, p. 54.

(٣٨) Jamil Al Alawi and Mohammed Abdulrazzak, "Water in the Arabian Peninsula : Problems and Perspectives," in Rogers and Lydon (eds.), *Water in the Arab World*, 181.

(٣٩) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن النزاعات التركية مع كل من سوريا والعراق حول موارد المياه ، انظر : Geoffrey Kemp and Robert E. Harkawy, *Strategic Geography and the Changing Middle East* (Washington, DC : Carnegie Endowment for International Peace in Cooperation with Brookings Institution Press, 1997), chapter 3.

(٤٠) "Water in the Middle East : As Thick as Blood," *Economist*, December 23, 1995/January 5, 1996, pp. 53-55 ; "Nile Conference : Into the 21st Century," *Africa Research Bulletin*, July 16/August 15, 1990, pp. 10038 - 10039 ; and "The Nile : The Politics of Water," *Middle East* (August 1990), pp. 44-45.

الفصل التاسع : أوجه عدم التماثل

(١) الأرقام الخاصة بإيران وسوريا مأخوذة من : *The Europa World Year Book 1994* (London : Europa Publications Limited, 1994), Vol. I, p. 1490, and Vol. II, p. 2842.

أما الأرقام الأخرى فمأخوذة من : *The World Bank Atlas 1996* (Washington, DC : World Bank, 1995), pp. 18-19.

ولم ندخل العراق فى تقديراتنا ، نظرا لصعوبة الحصول على البيانات الموثوق فى صحتها منذ انتهاء حرب الخليج فى ١٩٩١ .

(٢) J. Addleton, "The Impact of the Gulf War On Migration and Remittances in Asia and the Middle East", *International Migration* 39, no. 4 (December 1991), p. 509.

(٣) Abdel R. Omran and Farzaneh Roudi, "The Middle East Population Puzzle," *Population Bulletin* 48, no. 1 (July 1993), p. 24.

(٤) المعلومات الواردة فى هذه الفقرة مأخوذة من : Addleton, "The Impact of the Gulf War", pp. 509-25.

وتشير تقديرات أخرى إلى أن مجموع العمال الأجانب المطرودين من المنطقة منذ أغسطس حتى نوفمبر ١٩٩٠ ، بلغ مليونى عامل ، بمن فيهم ٢٥٠٠٠٠ أردنى وفلسطينى كانوا يعملون فى الكويت ، و ٧٥٠٠٠٠ ـ ٨٠٠٠٠٠ يمنى كانوا يعملون فى المملكة العربية السعودية . انظر : Sharon Stanton Russell, "International Migration and Political Turmoil in the Middle East", *Population and Development Review 18*, no. 4 (December 1992), p. 721.

(٥) "A New Arab Order," *Economist*, September 28, 1991, p. 5 of survey section.

(٦) James Bruce, "Land of Crisis and Upheaval," *Jane's Defense Weekly*, July 30, 1994, pp. 23-35.

(٧) World Factbook 1994, pp. 221,345-46,413. انظر أيضا : "Iran : Economy"

(٨) F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies : Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York : Council on Foreign Relations, 1994), pp. 45-46.

(٩) *World Factbook* 1994, p. 32.

(١٠) استندت مناقشة خصائص اقتصادات الخليج إلى كتاب : Gause III, *Oil Monarchies*, pp. 44-58.

(١١) *World Bank Annual Report 1996* (Washington, DC : World Bank Group, 1996), p. 120.

(١٢) Cherif Cordahi, "Middle East Economy : Declining Growth Rates Hint at Future Crises," *Inter Press Service*, Cairo, September 26, 1994.

(١٣) تتضمن الجماعات الأخرى الأرمن والبلوخ ، وآخرين ينتمون إلى المنطقة ، بالإضافة إلى الأفارقة والآسيويين من خارج منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك الأوروبيون . انظر : Omran and Roudi, "The Middle East Population Puzzle," p. 17.

(١٤) انظر مثلا دراسة Thomas Naff, "Hazards to Middle East Stability in the 1990s : Economics, Population, and Water," in Phebe Marr and William Lewis (eds.), *Riding the Tiger : The Middle East Challenge after the Cold War* (Boulder : Westview Press, 1993), p. 145.

(١٥) Omran and Roudi, "The Middle East Population Puzzle," p. 34.

(١٦) Population Reference Bureau (PRB), *World Population Data Sheet* (Washington, DC : 1995).

(١٧) Omran and Roudi, "The Middle East Population Puzzle," p. 34.

(١٨) جميع الأرقام المتعلقة بالنواحى الديمجرافية فى الخليج الفارسى مأخوذة من : "Demographic Data," *Middle East Report* (March - April 1993), p. 8.

(١٩) انظر على سبيل المثال : Neil W. Chamberlain, *Beyond Malthus : Population and Power* (New York : Basic Books, 1970), pp. 49-54.

(٢٠) Omran and Roudi, "The Middle East Population Puzzle", p. 35. أنظر أيضا : Michael Elliot and Christopher Dickey, "Body Politics : Population Wars," *Newsweek*, September 12, 1994, pp. 22-26.

(٢١) Philip Fargues, "From Demographic Explosion to Social Rupture," *Middle East Report* (September - October 1994), no. 190, p. 9.

(٢٢) Nazy Roudi, "Population Policies vary in Middle East," *Population Today* (April 1993), p. 3.

(٢٣) Fargues, "From Demographic Explosion," p. 7.

(٢٤) PRB, *World Population Data Sheet.*

(٢٥) لا يتضمن هذا قطاع غزة ، الذى تحتل فيه القضايا الديمجرافية صدارة جدول الأعمال .

(٢٦) للاطلاع على الأحكام السياسية الواردة فى معاهدة سيفر ، انظر : J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East : A Documentary Report, 1914-1956* (Princeton : D. Van Nostrand Company, Inc., 1956), Vol. II, pp. 81-87.

(٢٧) Philip Robins, "The Overlord State : Turkish Policy and the Kurdish State," *International Affairs* 69, no. 4 (1993), pp. 657-76.

(٢٨) يقول البعض إن الرقم يقارب ١٤,٣ مليون (١٩٩٠) . Ted Robert Gurr, *Minorities at Risks.* (Washington, D.C. : United States Institute of Peace, 1993), p. 332. وتزعم وكالة المخابرات المركزية أنه يوجد بإيران ١٥,٢ مليون من الأذريين ؛ انظر: *World Factbook 1993*, p. 185.

(٢٩) "Armenia — Azerbaijan Dispute Threatens Summit Accord," *Agence France Press*, December 3, 1996.

(٣٠) Whitley, "Minorities and the Stateless," p. 35.

(٣١) انظر المرجع السابق .

(٣٢) "Martial Law Declared in Sistan Va Baluchistan", *Middle East Intelligence Report*, February 10, 1994.

(٣٣) Gurr, *Minorities at Risks*, p. 332 ; and *The World Factbook* 1993, p. 185.

(٣٤) Michael Horowitz, "New Intolerance between Crescent and Cross," *Wall Street Journal*, July 5, 1995, p. A 8.

(٣٥) "Why is Islam Turning Violent in Pakistan," *Economist*, March 4, 1995, pp. 35-36.

(٣٦) Lebanon, Walden Country Report, 1993.

(٣٧) John Lancaster, "The Two Worlds of Bahrain," *Washington Post*, June 13, 1995, p. A 15.

(٣٨) عن الشيعة فى العراق والمملكة العربية السعودية ، انظر : Whitley, "Minorities and the Stateless", pp. 36 - 39, 41 - 42.

(٣٩) William Shawcross, *The Shah's Last Ride* (New York : Simon and Schuster, 1988), pp. 113-16.

(٤٠) Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs : Iran and Islamic Revolution* (New York : Basic Books, Inc., 1986), pp. 23, 29 and 45-46.

(٤١) Mohammed Heikal, Autumn of Fury : The Assassination of Sadat (New York : Random House, 1983), especially pp. 264-70.

(٤٢) Bernard Lewis, *The Shaping of the Modern Middle East* (New York : Oxford University Press, 1994), p. 119.

(٤٣) بيانات صدرت فى القمة العربية فى ١ سبتمبر ١٩٦٧ فى الخرطوم بالسودان ، وهى واردة فى : *New York Times*, September 1, 2, 3, 7, 8, 10, 13, 26, 1967 ; Fred J. Khouri, The Arab-Israeli Dilemma, Third edition (New York : Syrcuse University Press, 1985), p. 313.

ويحاجّ خورى بأن المعتدلين العرب تركوا بصماتهم على قرارات القمة . فالدول العربية يتعين عليها أن تعمل على « صون حقوق الشعب الفلسطينى داخل أرضه » . وطالبت كذلك « بتوحيد الجهود على المستويين الدولى والدبلوماسى لإزالة آثار العدوان (الإسرائيلى) ولضمان انسحاب القوات المعتدية . . . من الأراضى العربية » .

(٤٤) موقف منظمة التحرير الفلسطينية إزاء إسرائيل ، المادة التاسعة من الميثاق الوطنى الفلسطينى كما جاءت فى الميثاق الوطنى الفلسطينى فى عام ١٩٦٨ . وهى واردة فى : Charles L. Geddes (ed.), *A Documentary History of the Arab-Israeli Conflict* (New York : Praeger Publishers, 1991), pp. 321-28.

(٤٥) Khalid al-Hasan, "The Future of the Palestinian Struggle after the Ramadan War," *al-Jumhuriyya*, June 17, 1974, in Walter Laqueur and Barry Rubin, The *Israeli-Arab Reader* (New York : Facts on File Publications, 1984) ; and in Barry Rubin, *Revolution Until Victory ? The Politics and History of the PLO* (Cambridge : Harvard University Press, 1994), p. 46.

(٤٦) وُصِفَ فضل الله بأنه أحد « الفقهاء الإسلاميين » . انظر : *Filasatin al-Muslimah* (London), September 1995, pp. 32-34, in FBIS-NES, September 13, 1995, p. 1.

(٤٧) Serge Schmemann, "P.L.O. Ends Call for Destruction of Jewish State," *New York Times*, April 25, 1996, pp. A 1 and A 10.

(٤٨) *Qol Yisra'el* (Israel), May 9, 1996, in FBIS-NES, May 9, 1996, p. 21.

(٤٩) Ariel Sharon, "Jordan is the Palestinian State," *Jerusalem Post*, April 4, 1991.

(٥٠) انظر المرجع السابق .

(٥١) "Full Service in Gaza is Favored by Dayan", *New York Times*, April 26, 1972, p. 5.

(٥٢) نشرة صحفية عن « غزو العراق للكويت » أصدرها المكتب الصحافى لسفارة جمهورية العراق فى لندن فى يوم ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ ، وهى واردة فى : E. Lauterpacht, C. J. Greenwood, Mark Weller, and Daniel Bethlehem (eds.), *The Kuwait Crisis : Basic Documents* (Cambridge : Grotius Publications, Ltd., 1991), p. 74.

(٥٣) "Iraqi Revolution Command Council Statement on Merger with Kuwait," BBC : SWB: ME/0839, pp. A1 - A3, August 10, 1990, كما ورد فى : Richard Schofield, *Kuwait and Iraq : Historical Claims and Territorial Disputes, second* edition (London : Royal Institute of International Affairs, 1993), p. 143.

(٥٤) Schofield, *Kuwait and Iraq*, p. 144.

(٥٥) *Keesing's Record of World Events*, News Digest for August 1990, p. 37632.

(٥٦) حديث الأسد عن لبنان أمام أعضاء المجالس المحلية السورية المنتخبة حديثا فى ١٠ يوليو ١٩٧٦ ، وقد التقطته خدمة معلومات الإذاعات الأجنبية بالولايات المتحدة من إذاعة دمشق . انظر : Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon, 1970-1983* (Ithaca : Cornell University Press, 1984), pp. 187-188.

(٥٧) للتعرف على الآراء المتعارضة لكل من دانييل بايبس وزهير دياب حول نظرية التوسع السورية ، انظر الفصل الخامس ، الهامش رقم ٣ .

(٥٨) Adrian Karatnycky, "Democracy and Despotism : Bipolarism Renewed ?" *Freedom Review 27*, no. 1 (January - February 1996), pp. 5-11.

(٥٩) "Survey Methodology," *Freedom Review 27, no. 1 (January - February 1996), pp. 11 - 12.*
ولا يفترض « فريدم هاوس » فى تعريفه لفكرة الحرية ، أو التأييد الواسع الذى تلقاه الديمقراطية الغربية فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا ، على حد سواء ، التفوق الموضوعى لمفهوم الحكومة على ما عداه من الأنظمة . فإذا حدث وصدقنا ذلك ، مثل معظم الناس فى الغرب ، فلابد أن نتعامل مع وجهات النظر الأخرى بصورة جادة . وهذه تشمل معتقدات الجماعات الدينية الأصولية (سواء الجماعات المسيحية أو اليهودية أو المسلمة أو الهندوسية) التى تركز على النقائص اللصيقة بالمجتمعات العلمانية ، والأيديولوجيات الماركسية والاستبدادية التى تعلى من قدر الدولة أو الأغلبية على حساب حقوق الأفراد . والمهم هنا هو أن الجدل الدائر حول المزايا التى تتمتع بها نظم سياسية أو أخلاقيات معينة يعكس أوجه عدم التماثل الضارية فى جذور المنطقة .

(٦٠) وتشمل إسرائيل (حرة) ؛ والأردن والكويت (حرة نسبيا) ؛ والبحرين ومصر وإيران والعراق ولبنان وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة واليمن (ليست حرة) .

(٦١) السؤال الملح هنا هو : ماذا يمكن أن يحمله تقييم سجل الحرية لديمقراطيات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا فى مراحل مختلفة من التاريخ . فمثلا ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، صودرت الحريات المدنية للعديد من المواطنين ومن غير المواطنين فى كلتا الدولتين . ومن المؤكد أن ما تعرض له المواطنون السود فى الولايات المتحدة حتى الستينيات من انتهاك منظم لحرياتهم المدنية ، كفيل بأن يخصم من رصيد الحرية للولايات المتحدة .

الفصل العاشر : اختلال التوازن العسكرى وانعدام الأمن

(١) *The Military Balance 1995/96*, p. 126.

(٢) قام المؤرخون الإسرائيليون من اتباع « المذهب التصحيحى » بتحدى عدد من الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل ، بما فيها مسار حرب ١٩٤٨ . وللاطلاع على الرأى القائل بأن إسرائيل لم تكن طرفا خاسرا بقدر ما يشاع عادة ، انظر : Simha Flapan, *The Birth of Israel : Myths and Realities* (New York : Pantheon Books, 1987). وللاطلاع على تفنيد لعمل فلابان وآخرين ، انظر : Efraim Karsh, "Rewriting Israel's History," *Middle East Quarterly 3*, no. 2, pp. 19-29.

(٣) للاطلاع على مثال واحد لمخاوف إسرائيل المستمرة من عدوان عربى موحد ، انظر : Efraim Inbar, "Israel's National — Security Challenges," *International Defense Review 27*, no. 7 (1994), pp. 25-27.

(٤) لمزيد من التفاصيل ، انظر : Patrick J. Garrity, *Why the Gulf War Still Matters : Foreign Perspectives on the War and the Future of International Security* (Center for National Security Studies, Los Alamos National Laboratory, July 1993), report no. 16.

(٥) تحقق شركات القطاع الخاص فى إسرائيل ، ومنها « إيلبيت » و « تاديران » و « إل - أوب » ، أرباحا أكثر من الشركات المتعثرة إلى حد ما والشركات شبه الحكومية مثل « تاس - إسرائيل » (الصناعات العسكرية الإسرائيلية) ، و « هيئة رافائيل لتنمية التسليح » ، و « صناعات الطيران الإسرائيلية » . انظر : R.A. Kaminer, "Shake-up in Israel's Defense Industry," *International Defense Review 26*, no. 4 (1993), pp. 302-304.

انظر أيضا : مقالة لروث كامينر عن مناقشة أجرتها مع ديفيد إيفرى ، المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية : Ruth Kaminer, "Sweeping Changes in Israel's Defense Structure," *International Defense Review 27*, no. 3 (1994), pp. 27-28.

(٦) "The Peace Business," *International Defense Review* 26, no. 12 (1993), p. 967.

(٧) للاطلاع بصورة وافية على الصناعة الحربية المصرية ، انظر : Yezid Sayigh, *Arab Military Industry : Capability, Performance and Impact* (London : Brassey's 1992), pp. 45 - 102 ; and Andrew Rathmell, "Egypt's Military - Industrial Complex," *Jane's Intelligence Review 6*, no. 10 (October 1994), pp. 455 - 460.

(٨) Sadowski, *Scuds or Butter ?* p. 28.

(٩) Mohammad Ziarati, "Egypt's Military Modernization Objectives," *MEI*, September 23, 1994, p. 21.

(١٠) للتعرف على الصناعة الحربية الإيرانية ، انظر : Anoushiravan Ehteshami, "Iran Boosts Domestic Arms Industry," *International Defense Review 21*, no. 4 (1994), pp. 72 - 73.

(١١) Shahram Chubin, *Iran's National Security Policy : Capabilities, Intentions and Impact* (Washington, DC : Carnegie Endowment for International Peace, 1994), p. 46.

(١٢) "Tehran Claims Latest MBT is in Production," *Jane's Defense Weekly*, January 7, 1995, p. 4.

(١٣) للتعرف على عدة آراء عن الحد من الأسلحة والأمن الإقليمى ، انظر : Shai Feldman (ed.), *Confidence Building and Verification : Prospects in the Middle East* (Tel-Aviv : Jaffee Center for Strategic Studies, 1994), JCSS Study no. 25; and Shai Feldman and Ariel Levite (eds.), *Arms Control and the New Middle East Security Environment* (Tel Aviv : Jaffee Center for Strategic Studies, 1994).

(١٤) قدم السفير إيكيوس استقالته فى صيف عام ١٩٩٧ ليصبح سفيرا للسويد فى الولايات المتحدة . وحل محله السفير ريتشارد بتلر ، الدبلوماسى الاسترالى اللامع .

الفصل الحادى عشر : سباق مع الزمن

(١) لمزيد من المعلومات عن العلاقات الاستراتيجية البازغة فى الشرق الأوسط ، انظر : Kemp and Harkawy, *Strategic Geography and the Changing Middle East.*

(٢) *Claiming the Future : Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa* (Washington, DC : World Bank, 1995), p. 4.

(٣) انظر المرجع السابق ، صفحة ٥٠ .

الفهـــرس

(*) حرف « هـ » يشير إلى كلمة « هامش ».

رقم الإيداع ٧٤٣٩ / ١٩٩٩
الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 320 - 005 - 1

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

نقطة اللاعودة



يؤكد هذا الكتاب بالوقائع والحقائق أن عملية السلام بين العرب وإسرائيل تخطت نقطة اللاعودة، وأنه على الرغم من ذلك ليس هناك ضمان بإبرام المزيد من معاهدات السلام بين الطرفين، وأن تحقيق تسوية شاملة فى الشرق الأوسط تضم إيران وتركيا أقل من ذلك احتمالا. ويطرح المؤلفان ٣ شروط مسبقة لتحقيق السلام الإقليمى: استمرار وتدعيم الدور الأمريكى، الوصول لتسوية فلسطينية إسرائيلية نهائية، واستمرار الإصلاح الاقتصادى الهيكلى فى دول المنطقة الرئيسية. أما إذا استمرت دول المنطقة فى طرح خيارات متشددة وعملت على استمرار كراهية الماضى، فلا تلومن إلا نفسها عما ينتظرها من كوارث.

والمؤلفان من الخبراء الأمريكيين البارزين فى مجال الدراسات الاستراتيجية: **جيفرى كيمب** مدير سابق لمشروع الحد من الأسلحة بالشرق الأوسط فى مؤسسة كارنيجى، وهو حاليا مدير البرامج الاستراتيجية الإقليمية فى مركز نيكسون للسلام والحرية، و**جيريمى بريسمان** هو زميل سابق بنفس المؤسسة.

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج - وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر